حالة سكان العالم ٢٠٠٧

إطلاق إمكانات النمو الحضري





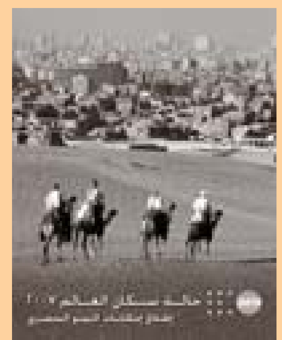
حالـــة ســـكان العــالــم ٢٠٠٧

إطــلاق إمكانــات النمــو الحضــري

صندوق الأمم المتحدة للسكان
ثريا أحمد عبيد ، المديرة التنفيذية

حالـــة ســكان العــالم ٢٠٠٧

UNFPA



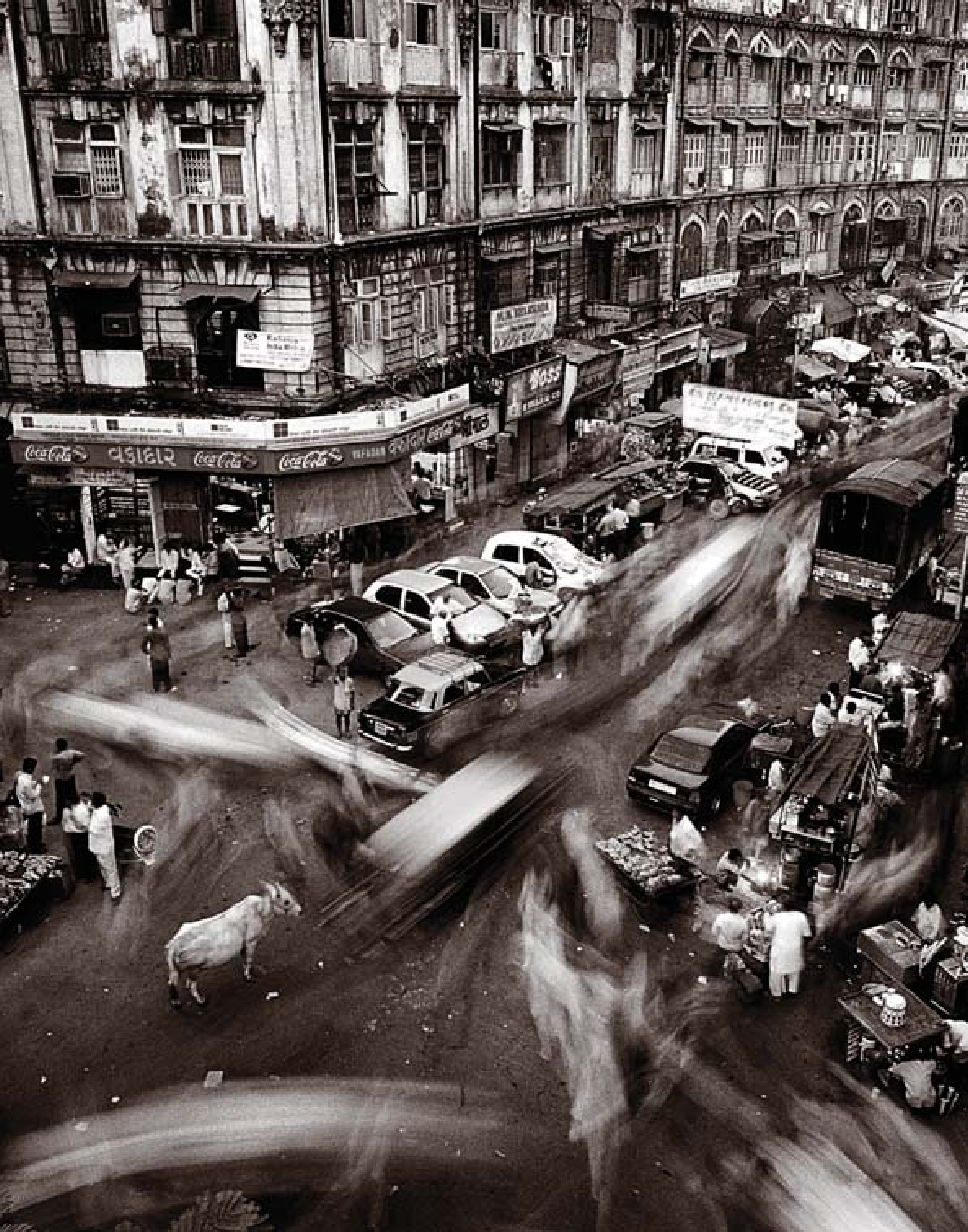
صورة الغلاف

راكبو جمال يقتربون من القاهرة، مصر، عبر الصحراء.

إطـلاق إمكـانـات الـنمـو الـحـضـري

الصـورة الخلـفيـة

عاملون في مجمّع صناعي ضخم في طريقهم إلى العمل في بلدة جمشيدبور ، في الهند.


Coca-Cola
Coca-Cola
Coca-Cola

مقدمـــة



إمعان النظر في فجر ألفية حضرية

في عام ٢٠٠٨ ، يبلغ العالم مرحلة تاريخية غير مرئية ولكنها خطيرة: فلأول مرة في التاريخ ، سيعيش أكثر من نصف سكانه من البشر ، أي ٣,٣ بلايين شخص ، في مناطق حضرية. وبحلول عام ٢٠٣٠ من المتوقع أن يبلغ عدد أولئك السكان ما يقرب من ٥ بلايين. وسيكون كثيرون من سكان الحضر الجدد فقراء. وكل من مستقبلهم ، ومستقبل مدن البلدان النامية ، ومستقبل البشرية ذاته ، سيتوقف إلى حد كبير على القرارات التي تتخذ الآن استعداداً لهذا النمو السكاني.

ومع أن سكان الحضر في العالم قد زاد عددهم زيادة سريعة ، (من ٢٢٠ مليوناً إلى ٢,٨ بليون) على امتداد القرن العشرين ، ستشهد العقود القليلة المقبلة نمواً حضرياً غير مسبوق في العالم النامي. وهذا النمو سيكون ملحوظاً على وجه الخصوص في أفريقيا وآسيا حيث سيتضاعف عدد سكان الحضر خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٣٠: أي أن نمو سكان الحضر في هاتين المنطقتين على امتداد التاريخ كله سيتكرر في حياة جيل واحد. وبحلول عام ٢٠٣٠ ستشكل بلدات ومدن العالم النامي ٨٠ في المائة من عدد سكان الحضر.

والتحضر – أي زيادة حصة سكان الحضر بين مجموع عدد السكان – حتمي ، ولكنه يمكن أيضاً أن يكون إيجابياً. والتركُّز الحالي للفقر ونمو العشوائيات والخلل الاجتماعي في المدن يرسم صورة تهدد بالخطر. إلا أن ما من بلد في العصر الصناعي حقق قدراً كبيراً من النمو الاقتصادي بدون التحضر. فالمدن تركز الفقر ، ولكنها تمثل أيضاً أفضل أمل للإفلات من براثنه.

وتجسد المدن أيضاً الضرر البيئي الذي ينجم عن الحضارة الحديثة ؛ إلا أن الخبراء وواضعي السياسات يتزايد إدراكهم لما يمكن أن تنطوي عليه المدن من قيمة من منظور الاستدامة على المدى الطويل. فإذا كانت المدن تتسبب في مشاكل بيئية ، فإنها تحتوي أيضاً على الحلول. وفوائد التحضر المحتملة تفوق بكثير مساوءه: ويتمثل التحدي في معرفة كيفية استغلال إمكانيات ذلك التحضر.

وفي عام ١٩٩٤ دعا برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الحكومات إلى " تلبية احتياجات جميع المواطنين ، ومن بينهم المستقطنون في الحضر ، فيما يتعلق بالسلامة الشخصية والبنية التحتية والخدمات الأساسية ، وإلى القضاء على المشاكل الصحية والاجتماعية ... "[1]. وفي وقت أقرب عهداً ، وجه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الانتباه إلى تزايد أهمية الفقر الحضري ، محدداً ، في الهدف ١١ ، المطمح المتواضع المتمثل في أن يتحقق

قد تصطدم كثافة التحضر بالعادات والتقاليد القديمة. وهنا حركة المرور تتفادى بقرة ، بينما يتنافس بائعو الشوارع مع المتاجر الحديثة في هذا التقاطع المزدحم في مومباي ، الهند.



▲ رجل مسن خارج منزله: وهو منزل تقليدي في بيجين ، بالصين. وتشير الكتابة باللون الأبيض على الحائط إلى أن المبنى من المقرر هدمه لإفساح المجال لـ "التنمية الحضرية".

بحلول عام ٢٠٢٠ "تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة"[٢].

ونجح منتدى موئل الأمم المتحدة الحضري العالمي الثالث ، وكذلك تقريره المعنون حالة مدن العالم ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، في تركيز اهتمام العالم على تدهور الأوضاع الاجتماعية والبيئية في المناطق المحلية الحضرية[٣]. ووجهت أيضاً عملية العولمة الانتباه إلى ما تنطوي عليه المدن من إمكانات إنتاجية وإلى التكلفة البشرية . إلا أن النطاق الهائل للتحضر في المستقبل وتأثيره لم يخترقا أذهان الجمهور .

فالاهتمام الذي تحقق حتى الآن قد انصب في معظمه على الشواغل المباشرة ، أي على مشاكل من قبيل كيفية إيواء الفقراء وتحسين ظروف المعيشة ؛ وكيفية توليد فرص للعمل ؛ وكيفية الحد من التأثير الإيكولوجي للمدن ؛ وكيفية تحسين الحوكمة ؛ وكيفية إدارة النظم الحضرية التي يتزايد تعقيدها .

وهذه مسائل من الواضح أهميتها جميعاً ، ولكنها تنكمش بالمقارنة بالمشاكل التي يثيرها النمو المستقبلي الوشيك لعدد سكان الحضر . وحتى الآن كان واضعو السياسات يكتفون وكانت منظمات المجتمع المدني تكتفي بردود الفعل في حالة نشوء تحديات . ولكن هذا لم يعد كافياً . فمن اللازم اتباع نهج استباقي إذا كان المراد للتحضر في البلدان النامية أن يساعد على حل المشاكل الاجتماعية والبيئية ، بدلاً من أن يجعلها أسوأ بطريقة كارثية .

ومن ثم يحاول هذا التقرير أن يتطلع إلى ما يتجاوز المشاكل الحالية ، رغم كونها مشاكل حقيقية وعاجلة وحادة . فهو دعوة إلى العمل . ويحاول التقرير التعبير عن تأثيرات التضاعف الوشيك في عدد سكان الحضر في العالم النامي ويناقش ما يلزم عمله للاستعداد لهذه الزيادة الهائلة . كما أنه يفحص عن كثب بدرجة أكبر العمليات الديمغرافية الكامنة وراء النمو الحضري في المناطق النامية وأثرها على صعيد السياسات . ويتناول التقرير تحديداً عواقب التحول الحضري من حيث الحد من الفقر ومن حيث القدرة على الاستدامة . وهو يستعرض الأوضاع والاحتياجات المختلفة لنساء ورجال الحضر الفقراء ، والعقبات التي يواجهونها في سعيهم إلى المطالبة بحقوقهم وتحقيق إمكاناتهم كأعضاء منتجين في العالم الحضري الجديد .

وبينما نالت المدن الضخمة معظم الاهتمام ، تستدعي الأوضاع في المناطق الحضرية الأصغر مزيداً من الاهتمام . فعلى

النقيض من الاعتقاد السائد بوجه عام، من المرجح أن يحدث معظم النمو السكاني الحضري في المدن والبلدات الأصغر، التي قد تكون قدراتها على التخطيط والتنفيذ أضعف بمراحل. إلا أن عملية تحقيق لامركزية السلطات الحكومية، وهي عملية تجري على نطاق العالم، تلقي بمزيد من المسؤولية على تلك المدن والبلدات الأصغر. فمع زيادة عدد سكان المدن الأصغر تتعرض قدراتها الإدارية والتخطيطية الهزيلة لضغوط متزايدة. وسيتعين إيجاد سبل لتأهيل تلك المدن للتخطيط مسبقاً للتوسع السكاني فيها، ولاستخدام مواردها استخداماً مستداماً، ولتقديم الخدمات الأساسية.

ومن ملاحظات التقرير الأساسية أن الفقراء سيشكلون قطاعاً كبيراً من النمو الحضري في المستقبل. وهذه الحقيقة البسيطة كانت موضع تجاهل بوجه عام، وذلك بتكلفة باهظة. فمعظم النمو الحضري ينبع الآن من الزيادة الطبيعية في عدد السكان (أي زيادة عدد المواليد عن عدد الوفيات) أكثر مما ينبع من الهجرة. ولكن أياً كان مصدر ذلك النمو فإن نمو المناطق الحضرية يشمل أعداداً هائلة من الفقراء. وتجاهل هذه الحقيقة الأساسية سيجعل من المستحيل التخطيط للنمو الحتمي والهائل الذي سيحدث في المدن، أو استخدام العوامل الدينامية الحضرية للمساعدة على التخفيف من وطأة الفقر.

وعندما يدرك ويتقبل واضعو السياسات والمجتمع المدني التكوين الديمغرافي والاجتماعي للنمو الحضري، تطرح بعض النُهج والمبادرات الأساسية نفسها تلقائياً. وهذه النُهج والمبادرات يمكن أن يكون لها تأثير هائل على مصير الفقراء وعلى قدرة المدن نفسها على الصمود. ورسالة هذا التقرير التي تتخلله كله واضحة وهي: أن باستطاعة الحكومات على الصعيدين الحضري والوطني، إلى جانب المجتمع المدني، وبدعم من المنظمات الدولية، اتخاذ خطوات الآن ستُحدث فارقاً هائلاً في الأوضاع المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لغالبية سكان العالم.

وتبرز ثلاث مبادرات في هذا الصدد على صعيد السياسات. أولاً، يتطلب الاستعداد لمستقبل حضري، كحد أدنى، احترام حقوق الفقراء فيما يتعلق بالمدينة. وكما يبين الفصل ٣، مازال كثيرون من واضعي السياسات يحاولون منع النمو الحضري بالثني عن الهجرة من الريف إلى الحضر، وذلك باتباع أساليب من قبيل طرد المستقطنين وحرمانهم من الخدمات. وهذه المحاولات الرامية إلى منع الهجرة هي محاولات عقيمة، ونتائجها عكسية، والأهم من ذلك أنها خاطئة، وتشكل انتهاكاً لحقوق البشر. فإذا كان واضعو السياسات يجدون أن معدلات النمو الحضري شديدة الارتفاع، فإن أمامهم خيارات فعالة تحترم أيضاً حقوق الإنسان. وإحراز أوجه تقدم فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، من قبيل العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وإتاحة التعليم للجميع، وتلبية الاحتياجات المتعلقة بالصحة الإنجابية، هو أمر هام بحد ذاته. ولكنه سيمكِّن أيضاً المرأة من تجنب الخصوبة غير المرغوبة ومن ثم سيؤدي إلى الحد من العامل الرئيسي فيما يتعلق بنمو سكان الحضر، وهو الزيادة الطبيعية في عدد السكان.

ثانياً، تحتاج المدن إلى رؤية أطول أجلاً وأوسع نطاقاً بشأن استخدام الحيز الحضري للحد من الفقر وتحقيق القابلية للاستدامة. وهذا ينطوي على دواعي قلق صريح بشأن احتياجات الفقراء للأراضي. فبالنسبة للأسر الفقيرة، من الجوهري أن تكون لديها قطعة أرض كافية – مع توافر إمكانية حصولها على المياه والصرف الصحي والكهرباء والوصول إلى وسائل النقل – يمكن أن تبني عليها منازلها وتحسِّن حياتها: وهذا يتطلب اتباع نهج جديد واستباقي. والتخطيط لتلبية هذه الاحتياجات المكانية والمتعلقة بالبنية التحتية، مع مراعاة الأدوار والاحتياجات المتعددة للنساء الفقيرات، من شأنه أن يؤدي إلى حدوث تحسن كبير في رفاه الأسر الفقيرة. وهذا النمط من التنمية المتمحورة حول الناس يؤدي إلى تماسك النسيج الاجتماعي ويشجع النمو الاقتصادي الذي يشمل الفقراء.

كذلك، تتطلب حماية البيئة وإدارة خدمات النظم الإيكولوجية في إطار التوسع الحضري مستقبلاً إدارة الحيز إدارة هادفة قبل تلبية الاحتياجات. وذلك لأن "التأثير الحضري" يتجاوز بكثير حدود المدن. فالمدن تؤثر في الاعتبارات البيئية الأوسع نطاقاً وتتأثر بها. كما أن السياسات الاستباقية لتحقيق القابلية للاستدامة ستكون هامة بالنظر إلى تغير المناخ ووجود نسبة كبيرة من سكان الحضر مركزة عند مستوى البحار أو بالقرب منه.

ثالثاً، يمكن للمؤسسات السكانية والأخصائيين السكانيين القيام بدور أساسي في دعم المنظمات المجتمعية، والحركات الاجتماعية، والحكومات، والمجتمع الدولي، في تحسين طبيعة وشكل التوسع الحضري مستقبلاً، مما يعزز القدرة على الحد من الفقر وتحقيق القابلية للاستدامة البيئية. ومن الجوهري بذل جهد دولي متضافر في هذه المرحلة الحرجة لإيضاح الخيارات في مجال السياسات ولتوفير معلومات وتحليلات تدعم الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين مستقبلنا الحضري.



١ وعد النمو الحضري

يعيش أديغوكي تيلور، وهو بائع متجول نحيف القوام وجاد يبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاماً وذو عينان قلقتان، في غرفة واحدة مساحتها ثمانية أقدام في ١٠ أقدام مع ثلاثة شبان آخرين، في حارة في إيزالي إيكو على مسافة تبعد عدة مئات من الأقدام من جسر البر الرئيسي الثالث. وفي عام ١٩٩٩، وفد تيلور إلى لاغوس من إيلي – أولوجي، وهي بلدة لقبائل اليوروبا على بُعد مائة وثلاثين ميلاً إلى الشمال الشرقي. وقد حصل على شهادة علمية في التعدين من مدرسة العلوم التطبيقية وكان لديه هدف ممارسة عمل مهني. ولدى وصوله إلى العاصمة، توجه إلى أحد الأندية التي تُعزف فيها موسيقى الجوجو – وهي موسيقي شعبية تشيع فيها إيقاعات قبائل اليوروبا – وظل هناك حتى الساعة الثانية صباحاً. وقد قال باللغة الانجليزية، وهي اللغة السائدة في لاغوس، "إن هذه التجربة بمفردها تجعلني أعتقد أنني أنعم الآن بحياة جديدة". "وأنت ترى في جميع الأوقات جموعاً من البشر في كل مكان. وكان ذلك حافزاً لي. ففي القرية، لا تكون حراً على الإطلاق وأياً كان ما ستفعله اليوم ستفعله غداً". وسرعان ما وجد تيلور أن ما من وظيفة من الوظائف القليلة في مجال التعدين التي يُعلن عنها في صحف لاغوس كانت متاحة له. وقال "إذا لم تكن لك صلات فإن العثور على وظيفة ليس سهلاً لأن عدد طلبات التوظيف أكبر كثيراً من عدد الوظائف. فعندما لا يكون لديك شخص معترف به يقول 'هذا الشاب أريده، أعطوه وظيفة' فإن الوضع يكون صعباً للغاية في هذا البلد إذا لم تكن تنتمي إلى الصفوة *(elite)* – وقد نطقها "*e-light*" – فستجد أن الأمور صعبة للغاية".

وقد مارس تيلور سلسلة من الأعمال المتباينة: تغيير العملة، وبيع القرطاسية وضفائر الشعر في الشوارع، ونقل حمولات ثقيلة في مستودع مقابل أجر يومي يبلغ أربع مئات من "النيرات"، أي حوالي ثلاثة دولارات. وقد عمل في بعض الأحيان لحساب تجار من غرب أفريقيا جاءوا إلى الأسواق القريبة من الميناء واحتاجوا وسطاء من أجل العثور على السلع التي يريدونها. وقد أقام في البداية مع شقيقة صديق له من الطفولة في موشين، ثم وجد سكناً زهيد الثمن هناك في غرفة اشترك فيها مع آخرين مقابل دفع سبعة دولارات شهرياً، إلى أن حُرق المبنى أثناء أعمال الشغب العرقية. وقد فقد تيلور كل شيء. وقرر أن ينتقل إلى جزيرة لاغوس، حيث يدفع إيجاراً أعلى، يبلغ عشرين دولاراً في الشهر.

ولقد حاول تيلور أن يرحل من أفريقيا ولكن السفارتين الأمريكية والبريطانية رفضتا طلبه الحصول على تأشيرة. وكان يتوق في بعض الأوقات إلى هدوء بلدته، ولكن لم تكن مطروحة بالنسبة له على الإطلاق مسألة أن يعود إلى إيلي – أولوجي، بلياليها المبكرة وأيامها الرتيبة واحتمال أن يقضي عمره في مزاولة عمل يدوي. فقد كان مستقبله في لاغوس ....

وقال تيلور[١] "لا مهرب، سوى أن أفلح".

◄ شابة تبتسم من كوخها الشبيه بخيمة المقام تحت ظل فندق فاخر للغاية في دكا، بنغلاديش.

© شيهزاد نوراني/ستيل بيكتشرز

تزايد الجبل الجليدي

" إن نمو المدن سيمثل أكبر تأثير منفرد على التنمية في القرن الحادي والعشرين". كانت هذه هي العبارة الاستهلالية في تقرير حالة سكان العالم الذي صدر عام ١٩٩٦ عن صندوق الأمم المتحدة للسكان[٢]. وهذه العبارة تكتسب مزيداً من الدقة كل يوم.

فحتى الآن كانت البشرية تعيش وتعمل أساساً في المناطق الريفية. ولكن العالم يوشك أن يترك وراءه ماضيه الريفي: فبحلول سنة ٢٠٠٨، ولأول مرة، سيعيش أكثر من نصف سكان العالم، أي ٣,٣ بلايين شخص، في بلدات ومدن[٣].

وسيواصل عدد ونسبة سكان الحضر في الارتفاع السريع. فسكان الحضر سيصبح عددهم ٤,٩ بلايين شخص بحلول سنة ٢٠٣٠. وبالمقارنة، من المتوقع أن ينقص عدد سكان الريف في العالم بحوالي ٢٨ مليون خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٣٠. ومن ثم فإن النمو السكاني المستقبلي كله سيحدث، على الصعيد العالمي، في البلدات والمدن.

وسيكون معظم هذا النمو في البلدان النامية. فمن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان الحضر في أفريقيا وآسيا خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٣٠. وسيواصل أيضاً عدد سكان الحضر ارتفاعه، ولكن بدرجة أبطأ، في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يزيد عدد سكان الحضر في العالم المتقدم زيادة طفيفة نسبياً: من ٨٧٠ مليوناً إلى ١,٠١ بليون.

ولهذا التوسع الحضري الهائل في البلدان النامية انعكاسات عالمية. فالمدن أصبحت بالفعل محور جميع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية الكبرى. وما يحدث في مدن العالم الأقل تقدماً على مدى السنوات المقبلة سيحدد آفاق النمو الاقتصادي العالمي، والتخفيف من وطأة الفقر، واستقرار عدد السكان، والاستدامة البيئية، وممارسة حقوق الإنسان في نهاية المطاف.

ومع ذلك مما يبعث على الدهشة ضآلة ما يُنجز لتعظيم الفوائد المحتملة لهذا التحول أو للحد من عواقبه الضارة. ولقد أوصى بوضوح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بأن: " الحكومات ينبغي أن تعزز قدراتها على الاستجابة للضغوط الناشئة عن سرعة التحضر عن طريق إعادة النظر في وكالات وآليات الإدارة الحضرية وإعادة توجيهها حسب اللزوم، وضمان مشاركة جميع الفئات السكانية على نطاق واسع في التخطيط واتخاذ القرارات بشأن التنمية المحلية"[٤].

ويحث هذا التقرير على إجراء تحليل بعيد النظر واتخاذ تدابير استباقية تحقيقاً لهذه الأهداف. فالزيادات المتوقعة في أعداد السكان كبيرة للغاية، وستحدث التغييرات بسرعة فائقة، بحيث لا تتيح للحكومات وللمخططين حتى مجرد أن تصدر عنهم ردود أفعال.

ومن السمات البارزة في النمو السكاني الحضري في القرن الحادي والعشرين أنه سيكون مكوناً، إلى حد كبير، من أناس فقراء[٥]. وهؤلاء الفقراء كثيراً ما لا يشملهم التخطيط الحضري؛ ويواجه المهاجرون إلى الحضر رفضاً، أو يواجهون تجاهلاً بأمل ردع حدوث مزيد من الهجرة، وهو أمل لا طائل وراءه.

ويستدعي التخطيط الواقعي للنمو الحضري المستقبلي مراعاة صريحة لاحتياجات الفقراء. ويتطلب أيضاً تحليلاً للفوارق بين الجنسين: فكثيراً ما تكون الاحتياجات الخاصة للنساء والبنات وقدراتهن مغفلة ويُفترض أنها مثلها مثل احتياجات وقدرات الرجال والبنين. ومع تغير التركيبات السكانية، سيصبح إيلاء اهتمام للشباب ولاحتياجات المسنين أكثر أهمية من ذي قبل.

ويصف هذا الفصل بعض الاتجاهات الرئيسية في التحول الحضري، وبعض العقبات، وبعض الإمكانيات، وذلك كنقطة انطلاق لمناقشة نهج جديد.

ويقدم الإطار ١ بعض التعاريف. فتعريف المصطلحين الأساسيين "حضري" و"ريفي" تعريفاً عاماً كان على الدوام يمثل إشكالية[٦]. ومع تقدم العولمة يمكن أيضاً اعتبار تقسيم المستوطنات البشرية إلى مستوطنات "ريفية" و"حضرية" تقسيماً مصطنعاً بدرجة متزايدة. فتحسن وسائل الانتقال

١ بعض التعاريف:

أ) حضري. تعرَّف المستوطنات أو المحليات بأنها "حضرية" من قِبل الأجهزة الإحصائية الوطنية.

ب) التحضر. عملية التحول من مجتمع ريفي إلى مجتمع أكثر تحضراً. وإحصائياً، يجسد التحضر تزايد نسبة السكان الذين يعيشون في مستوطنات معرَّفة بأنها حضرية، أساساً عن طريق الهجرة الصافية من الريف إلى الحضر. ومستوى التحضر هو النسبة المئوية لمجموع عدد السكان الذين يعيشون في بلدات ومدن بينما يمثل معدل التحضر المعدل الذي ينمو به عدد أولئك السكان.

ج) النمو الحضري. الزيادة في عدد السكان الذين يعيشون في بلدات ومدن، مقيسة إما من حيث القيمة النسبية أو من حيث القيمة المطلقة.

د) الزيادة الطبيعية. الفارق بين عدد المواليد وعدد الوفيات بين سكان ما.

هـ) التحول الحضري. التحول من مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الحضري.

والاتصالات يُزيد القرب بين المدن والقرى والمناطق الزراعية. وتصبح المناطق الريفية أشبه بالبلدات، بينما يُحدث الطابع العشوائي تحولاً في مساكن المدن وخدماتها والقوى العاملة فيها، بل وحتى الإنتاج والاستهلاك. ولكن بالنظر إلى أن أساليب التفكير وجهود التخطيط والبيانات مازالت مجزأة فإن التمييز بين ما هو ريفي وما هو حضري مازال ضرورياً، وإن كان تمييزاً غير دقيق.

ولكل بلد من البلدان تعاريفها الخاصة بها، وتُغير سرعة النمو الحضري نفسه حدود المدن باستمرار. إلا أن أوجه القصور في هذه البيانات أقل أهمية عند تحليل الاتجاهات والآفاق العامة للنمو الحضري على صعيد العالم والصعيد الإقليمي، وهو ما يفعله هذا التقرير.

موجة التحضر الثانية: اختلاف في الحجم

تساعد مقارنة الاتجاهات المستقبلية بالاتجاهات الماضية على إبراز الاتجاهات الحالية للنمو الحضري. فحجم التغير الحالي غير مسبوق، وإن كانت معدلات النمو الحضري في معظم المناطق قد تباطأت. وتختلف أيضاً العوامل الاجتماعية – الاقتصادية والديمغرافية الكامنة وراء التحول الحضري في البلدان المتقدمة عنها في البلدان الأقل تقدماً، على النحو المشروح في الإطار ٢.

ولقد حدثت موجة التحضر الأولى في أمريكا الشمالية وأوروبا على مدى قرنين، من عام ١٧٥٠ إلى عام ١٩٥٠: وهي زيادة من ١٠ إلى ٥٢ في المائة في عدد سكان الحضر ومن ١٥ إلى ٤٢٣ مليوناً في عدد المتحضرين. أما في موجة التحضر الثانية، التي تحدث في المناطق الأقل تقدماً، فإن عدد المتحضرين سيرتفع من ٣٠٩ ملايين في عام ١٩٥٠ إلى ٣,٩ بلايين في عام ٢٠٣٠. وعلى مدى تلك السنوات الثمانين سترتفع نسبة سكان الحضر في تلك البلدان من ١٨ في المائة إلى حوالي ٥٦ في المائة.

وفي بداية القرن العشرين كان عدد سكان الحضر في المناطق المتقدمة حالياً يتجاوز ضعف عدد سكان الحضر في المناطق الأقل تقدماً (١٥٠ مليوناً مقابل ٧٠ مليوناً). وعلى الرغم من أن مستويات التحضر لدى البلدان النامية أقل كثيراً فإن عدد سكان الحضر لديها الآن أكبر ٢,٦ مرة عن عدد سكان الحضر في المناطق المتقدمة (٢,٣ بليون مقابل ٠,٩ بليون). وستتسع هذه الفجوة بسرعة خلال العقود القليلة المقبلة.

وعلى الصعيد العالمي شهد القرن العشرون زيادة في عدد المتحضرين من ٢٢٠ مليوناً في عام ١٩٠٠ إلى ٢,٨٤ بليون في عام ٢٠٠٠ [٧]. وسيشهد القرن الحالي زيادة مطلقة مماثلة في حوالي أربعة عقود. وستمثل المناطق النامية بوجه عام ٩٣ في

٢ الموجة الثانية[1]

إن الزيادات الضخمة التي حدثت في عدد سكان الحضر في البلدان الفقيرة تشكل جزءًا من "موجة ثانية" من عمليات التحول الديمغرافي والاقتصادي والحضري، وهي موجة أكبر وأسرع كثيراً من الموجة الأولى. وقد بدأت الموجة الأولى من عمليات التحول الحديثة في أوروبا وأمريكا الشمالية في أوائل القرن الثامن عشر. وعلى مدى قرنين (من عام ١٧٥٠ إلى عام ١٩٥٠)، شهدت هذه المناطق أول عملية تحول ديمغرافي، وهي أول تصنيع وأول موجة تحضر. وقد أدى ذلك إلى وجود المجتمعات الصناعية الحضرية الجديدة التي تطغى الآن على العالم. ولقد كانت هذه العملية تدريجية نسبياً وشملت بضعة مئات الملايين من البشر.

وفي نصف القرن الماضي بدأت المناطق الأقل تقدماً تشهد نفس هذا التحول. فقد انخفضت معدلات الوفيات انخفاضاً سريعاً وهائلاً في معظم المناطق، بحيث تحقق في عقد واحد أو عقدين ما حققته البلدان المتقدمة في قرن أو قرنين، وكانت التأثيرات الديمغرافية لهذه التغيرات في معدلات الوفيات أكبر بدرجة هائلة. وتتبعها الانخفاضات في معدلات الخصوبة، بسرعة إلى حد ما في شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وبدرجة أبطأ في أفريقيا.

وفي كلتا الموجتين كان النمو السكاني مقترناً بتغيرات اقتصادية لاستحثاث التحول الحضري. ولكن، مرة أخرى، نجد أن سرعة وحجم التحضر الآن أكبر بكثير مما كان في الماضي. وهذا ينطوي على طائفة من المشاكل الجديدة للمدن في البلدان الفقيرة. فهذه البلدان ستحتاج إلى إقامة بنية تحتية حضرية جديدة — مساكن، وكهرباء، وماء، وصرف صحي، وطرق، ومرافق تجارية وإنتاجية — أسرع مما كان لزاماً على المدن في أي مكان أثناء موجة التحضر الأولى.

ويبرز وضعان إضافيان الموجة الثانية. ففي الماضي كانت الهجرة إلى الخارج تخفف الضغط على المدن الأوروبية. وقد استقر كثيرون من أولئك المهاجرين، خصوصاً من هاجروا إلى الأمريكتين، في أراض زراعية جديدة أطعمت المدن الجديدة. والقيود الموجودة الآن على الهجرة الدولية تجعل تلك الهجرة عاملاً ثانوياً في تحضر العالم.

وأخيراً، تزيد سرعة وحجم الموجة الثانية بفعل التحسينات في التكنولوجيا الطبية وتكنولوجيا الصحة العامة، وهي تحسينات تؤدي إلى سرعة خفض معدلات الوفيات وتمكن الناس من التحكم في خصوبتهم. ويمثل استحداث وتكييف أشكال للتنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي لتلبية احتياجات العالم الحضري الجديد تحدياً أكبر بكثير.

المائة من هذا النمو ، بحيث ستمثل آسيا وأفريقيا أكثر من ٨٠ في المائة من تلك النسبة.

وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٣٠ سيزيد عدد سكان الحضر في آسيا من ١,٣٦ بليون إلى ٢,٦٤ بليون ، بينما سيزيد عدد سكان الحضر في أفريقيا من ٢٩٤ مليوناً إلى ٧٤٢ مليوناً ، وسيزيد عدد سكان الحضر في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من ٣٩٤ مليوناً إلى ٦٠٩ ملايين. ونتيجة لهذه التحولات ، سيصبح لدى البلدان النامية ٨٠ في المائة من سكان الحضر في العالم في عام ٢٠٣٠. ووقتئذ ، سيصبح في أفريقيا وآسيا ما يقرب من سبعة بين كل عشرة من سكان الحضر في العالم.

وتأثير العولمة على أنماط نمو المدن يمثل فارقاً هاماً بين عمليات التحول الماضية والحالية[٨]. فالمدن هي المستفيدة الرئيسية من العولمة ، أي من الاندماج التدريجي لاقتصادات العالم. فالناس يتجهون حيث توجد فرص العمل ، وهذه الفرص توجد حيث يوجد الاستثمار والأنشطة الاقتصادية. ويتركز معظم الناس بدرجة متزايدة في المناطق الحضرية المفعمة بالحيوية وفيما حولها ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

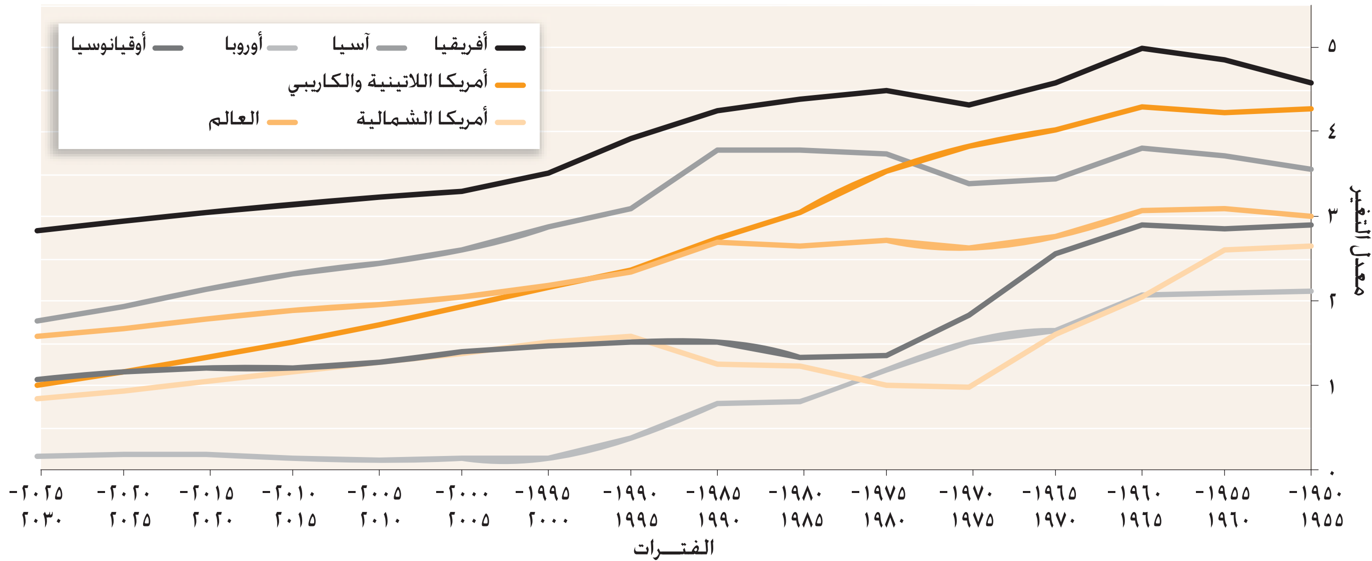
إلا أن قلة قليلة من مدن البلدان النامية هي التي تولِّد ما يكفي من فرص العمل لتلبية احتياجات سكانها الذين تتزايد أعدادهم. وعلاوة على ذلك ، لا يتمتع بثمار التحضر جميع قطاعات السكان على قدم المساواة ، فالذين لا يتمتعون بتلك الثمار هم أولئك الذين يواجهون تقليدياً استبعاداً اجتماعياً واقتصادياً ، ومن بينهم النساء والأقليات العرقية ، مثلاً. وعلى النحو الموصوف في الفصل ٢ ، تعتبر الزيادة الهائلة في أعداد المتحضرين ، مقرونة باستمرار نقص التنمية وقلة فرص العمل الحضرية ، مسؤولة عن أوضاع يمكن أن تفوق التردي الذي وصفه ديكينز في ظل الثورة الصناعية. ومع ذلك ، فإن المهاجرين من الريف إلى الحضر ، من أمثال أديغوكي تيلور في القصة المعروضة في بداية هذا الفصل ، يفضلون عموماً هذه الحياة الجديدة على الحياة التي تركوها وراءهم.

مستقبل النمو الحضري: المعدلات والسرعة والحجم[٩]

على مدى السنوات الثلاثين الماضية استحوذ نمطان على اهتمام الجمهور العام واهتمام وسائط الإعلام ، هما: سرعة النمو الحضري في المناطق الأقل تقدماً ونمو المدن الضخمة (أي تلك التي يبلغ عدد سكان كل منها ١٠ ملايين أو يتجاوز ذلك). والتركيز على هذين النمطين يمكن أن يكون مضللاً الآن.

فأولاً ، لم تعد سرعة معدلات نمو المدن هي المشكلة حقاً بل المشكلة هي الحجم المطلق للزيادات السكانية ، خصوصاً في آسيا وأفريقيا. فمعدل النمو الحضري على وجه الإجمال قد انخفض باستمرار ، في حقيقة الأمر ، في معظم مناطق العالم (الشكل ١).

الشكل ١: متوسط المعدل السنوي للتغير في أعداد سكان الحضر حسب المنطقة ، ١٩٥٠-٢٠٣٠



المصدر: الأمم المتحدة. ٢٠٠٦. آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٥ ، الجدول ألف - ٦. نيويورك: شعبة السكان ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، الأمم المتحدة.

ثانياً ، مازالت المدن الضخمة هي الغالبة ، ولكن نموها لم يبلغ الحجم الذي كان متوقعاً يوماً ما . فالمدن الضخمة الموجودة حالياً يعيش فيها ٤ في المائة من سكان العالم و ٩ في المائة من جميع سكان الحضر . وهذا يشكل شريحة هامة من العالم الحضري ، ولكن من المحتمل أنها شريحة لن تتوسع بسرعة في المستقبل المنظور ، كما هو مبين في الشكل ٢ . فكثرة من أكبر مدن العالم – وهي بوينس آيرس ، وكلكتا ، ومكسيكو ، وساو باولو ، وسول – يرحل منها فعلاً عدد من الناس يتجاوز عدد من ينتقلون إليها ، وقلة من تلك المدن تقترب من الحجم الذي تنبأ به المتشائمون لها في سبعينات القرن العشرين[١٠] .

ومازالت بعض المدن الكبيرة تنمو بمعدل سريع ، ولكن هذا ليس بالضرورة أمراً سيئاً . ففي اقتصاد متعولم ، وفي مناطق مـن قبيل شرق آسيا ، قد يكون النمو السريع علامة على النجاح لا سبباً للتخوف[١١] . ومن المؤكد أن بعض المدن الضخمة المرتبطة بالفقر قد حدث فيها نمو شديد السرعة على مدى السنوات الثلاثين الماضية . ولكن هذه المدن يتزايد اعتبارها استثناءات .

ومن بين المدن الضخمة العشرين الموجودة الآن لم يحدث نمو بمعدلات تجاوزت باستمرار ٣ في المائة سنوياً على مدى السنوات الثلاثين الماضية إلا في ست منها فقط . أما المدن الأخرى فقد شهدت نمواً معتدلاً أو منخفضاً بصفة رئيسية . وعلى مدى السنوات العشر المقبلة من المتوقع أن تنمو مدينتا دكا ولاغوس فقط بمعدل يتجاوز ٣ في المائة سنوياً . وستنمو ست مدن بمعدلات تقل عن ١ في المائة[١٢] .

مدن أصغر: تؤوي نصف سكان الحضر في العالم

على الرغم من أن المدن الأصغر لا تتناولها الأنباء كثيراً[١٣] ، فإن ٥٢ في المائة من سكان الحضر في العالم سيستمر عيشهم في مستوطنات يقل عدد سكان كل منها عن ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة . وكما يبين الشكل ٢ ، كانت المدن الأصغر يقطنها دائماً أكثر من نصف مجموع عدد سكان الحضر خلال العقود الأخيرة . وعلاوة على ذلك ، من المتوقع أن يحدث حوالي نصف النمو في عدد سكان الحضر في تلك المدن خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥ . ويوضح هذا الرسم البياني أيضاً أن حصة المدن الأكبر من المساحة الحضرية ستزيد ببطء بمرور الوقت ، ولكن في المستقبل المنظور ستكون المدن الأصغر هي المهيمنة .

٣ التخطيط لفقراء الحضر في بلدة منتعشة[١]

تصور غابوروني ، عاصمة بوتسوانا ، الكثير من التحديات التي تواجهها البلدات الصغيرة التي تنمو بسرعة. فمنذ عام ١٩٧١ قفز عدد سكان المدينة من ١٧٧٠٠ إلى أكثر من ٠٠٠ ١٨٦ ، ومن المتوقع أن يبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ بحلول سنة ٢٠٢٠. وفي خلال تلك العملية تتحول غابوروني من موقع إداري مُهمل إلى مركز مالي وصناعي وإداري وتعليمي ومنتعش.

وغابوروني محظوظة بالمقارنة بمدن صغيرة أخرى كثيرة ، لأن إيرادات مناجم الماس في البلد قد خففت من متاعب نموها. ومع ذلك فهي تواجه توسعاً منخفض الكثافة؛ وارتفاعاً في معدلات البطالة؛ ومعدلاً للفقر نسبته ٤٧ في المائة؛ واتساعاً في نطاق القطاع غير المنظم؛ وارتفاعاً في معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وفصلاً في السكن؛ وعدم كفاية البنية التحتية ، فضلاً عن عدم ملاءمة إمدادات المياه والصرف الصحي.

ولقد وضعت المدينة في تاريخها القصير ، عدة خطط رئيسية ، سرعان ما أصبحت كل منها عتيقة. وقد وفرت المدينة ، من أجل تنظيم استيطان سكانها الذين تتزايد أعدادهم بسرعة ، قطعاً من الأراضي ، مجاناً في البداية ، ثم بتكلفة إسمية بعد ذلك. واليوم ، تملك الدولة قطع الأراضي التي تقدم لها خدمات كاملة ، وتفرض الدولة إيجارات عليها ، ولكن المساكن نفسها يملكها أصحاب حيازات تلك القطع لمدة ٩٩ عاماً. ومنعاً للمضاربة على قطع الأراضي ، لا يُسمح لحائزي تلك القطع بأن يبيعوا منازلهم لمدة عشر سنوات.

كان هذا النهج مراعياً للفقراء ولذوي الدخل المتوسط ، ولكنه لم يكن مراعياً لمن هم فقراء فقراً شديداً ، الذين ينتهي بهم الأمر بالعيش في مستقطنات غير رسمية لا يكون فيها الإسكان مخططاً ، ومن الصعب الوصول إليها ، وغير موصولة بخدمات المياه والمجاري. وكثيراً ما تمتلئ القنوات المكشوفة المخصصة لتصريف مياه العواصف بالوحل أو الرمل أو القمامة ، مما يؤدي إلى تكرار حدوث فيضانات وانتشار الأمراض.

واحتمال إيواء نصف مليون نسمة بحلول سنة ٢٠٢٠ يجعل المشاكل الموجودة حالياً تبدو شبيهة بقمة جبل جليد. فمؤسسو المدينة يتحدثون عن إقامة مدينة قابلة للاستدامة ، ولكن هذا الحلم تهدده أبعاد النمو الوشيك ، وكذلك الافتقار إلى مخططين مدربين ، ومعلومات حيوية ، واستراتيجية واقعية طويلة الأجل.

ويستدعي تحقيق رؤية غابوروني وهي أكثر اتساعاً وأقدر على الاستدامة بكثير أن يطبق واضعو السياسات الدروس المستفادة من تجربة المدينة ومن التجارب في أماكن أخرى. ويستدعي مشاركة فعالة من جانب فقراء الحضر — وهم الفئة الاجتماعية الأكثر تأثراً بعملية التحول — والتزاماً راسخاً من جانب واضعي السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي باتخاذ قرارات استراتيجية الآن استعداداً للنمو الحتمي.

وينطوي الدور المستمر للمدن الأصغر في استيعاب النمو السكاني الحضري على سلوان وقلق على حد سواء. وحالة غابوروني، المعروضة في الإطار ٣، تجسد كلا الجانبين. فالجانب الإيجابي هو أن اتخاذ التدابير الضرورية أيسر، من حيث المبدأ، في المدن الأصغر. فتلك المدن، على سبيل المثال، تكون لديها عادة مرونة أكبر فيما يتعلق بتوسع الأراضي فيها، مما يجذب الاستثمار وعمليات صنع القرار.

أما الجانب السلبي فهو أن المدن الصغيرة يكون لديها عموماً قدر أكبر من المشاكل غير المعالجة وقدر أقل من الموارد البشرية والمالية والتقنية. فالمدن الصغيرة – لاسيما تلك التي يقل عدد سكان كل منها عن ١٠٠ ٠٠٠ – تعاني بدرجة ملحوظة من نقص في خدمات الإسكان والنقل والمياه الجارية والتخلص من النفايات وغيرها من الخدمات. وفي حالات كثيرة لا يكون فقراء الحضر أفضل حالاً من فقراء الريف. والوضع خطير على وجه الخصوص فيما يتعلق بالنساء، اللائي يتحملن عبئاً غير متناسب بخصوص تلبية احتياجات الأسر المعيشية من حيث المياه والصرف الصحي والوقود والتصرف في النفايات[١٤].

وقد تستفيد المدن الصغيرة من الاتجاه العالمي النطاق صوب اللامركزية السياسية والإدارية، وهو اتجاه تُسند في إطاره الحكومات الوطنية بعض صلاحياتها وسلطتها المتعلقة بتحصيل إيرادات إلى أجهزة الحكم المحلي. وهذا يتيح، نظرياً، فرصاً جديدة لكل جهاز من أجهزة الحكم المحلي لإبداء مزاياه الفريدة، وجذب الاستثمار والنشاط الاقتصادي[١٥]. وقد تشجع العولمة، التي تحدد بدرجة متزايدة المكان الذي سيحدث فيه النمو الاقتصادي، هذه العملية وذلك لوجود حاجة أقل إلى تركيز أنشطة اقتصادية معينة[١٦].

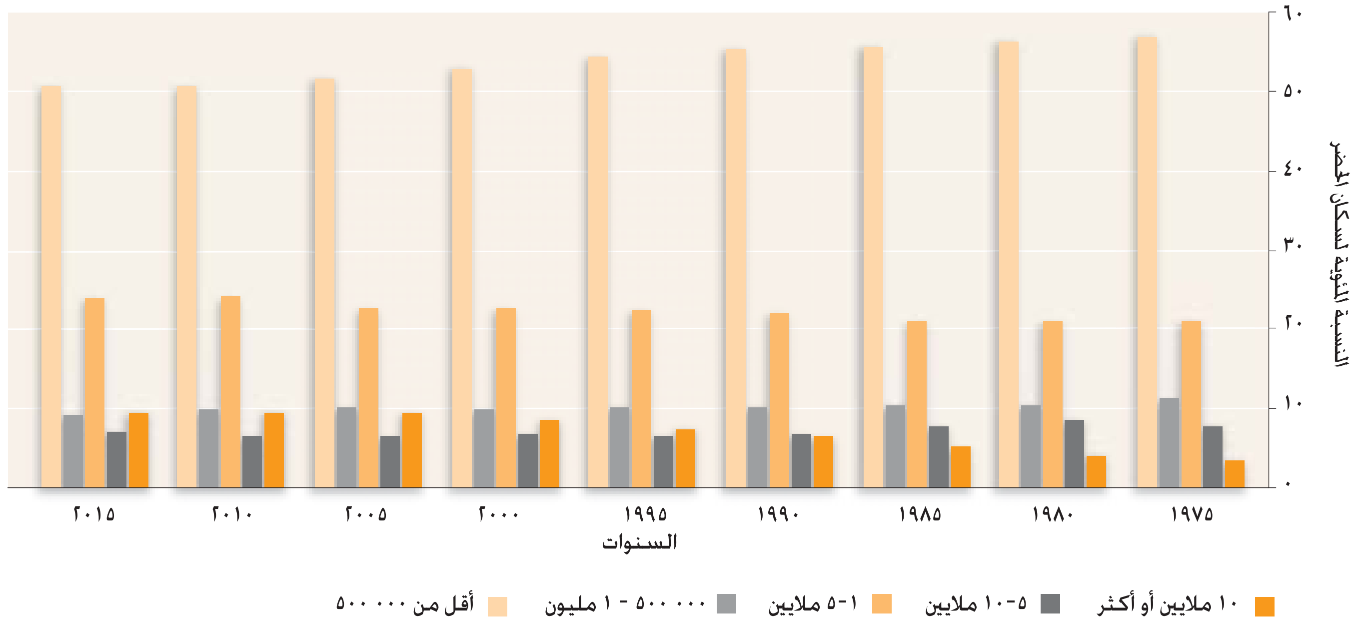
إلا أن كثرة من المدن الصغيرة لا تستطيع حتى الآن أن تستفيد من الحكم اللامركزي؛ ولكن مع تحسن الحوكمة ووجود معلومات أفضل وزيادة فعالية استخدام الموارد، بالاقتران مع المرونة المتأصلة التي تتسم بها المدن الصغيرة، يمكن أن تؤدي اللامركزية إلى تحسين قدرة السلطات المحلية على الاستجابة لتحدي النمو الحضري. ويتيح الصعيد المحلي أيضاً فرصة أكبر لمشاركة المرأة مشاركة فعالة في عملية صنع القرار. وهذا يمكن أن يحسِّن المساءلة وتقديم الخدمات الأساسية[١٧].

سرعات مختلفة، سياسات مختلفة

يتباين توقيت وإيقاع التحضر تبايناً كبيراً فيما بين المناطق الأقل تقدماً (انظر الشكل ٣). فالاتجاهات العالمية تخفي تباينات محلية واسعة حسب البلد وحسب المدينة. وهذا التقرير يعلق فحسب على بضع سمات بارزة.

وتكشف دراسات أجريت في مناطق وبلدان مختلفة أن واضعي السياسات كانوا ينفرون عادة من قبول النمو الحضري

الشكل ٢: سكان الحضر، حسب حجم الاستيطان، في العالم، ١٩٧٥-٢٠١٥



المصدر: الأمم المتحدة. ٢٠٠٦. آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٥، الجدول ألف – ١٧. نيويورك: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.

وأن كثيرين منهم حاولوا أن يتجنبوه بالحد من الهجرة من الريف إلى الحضر.

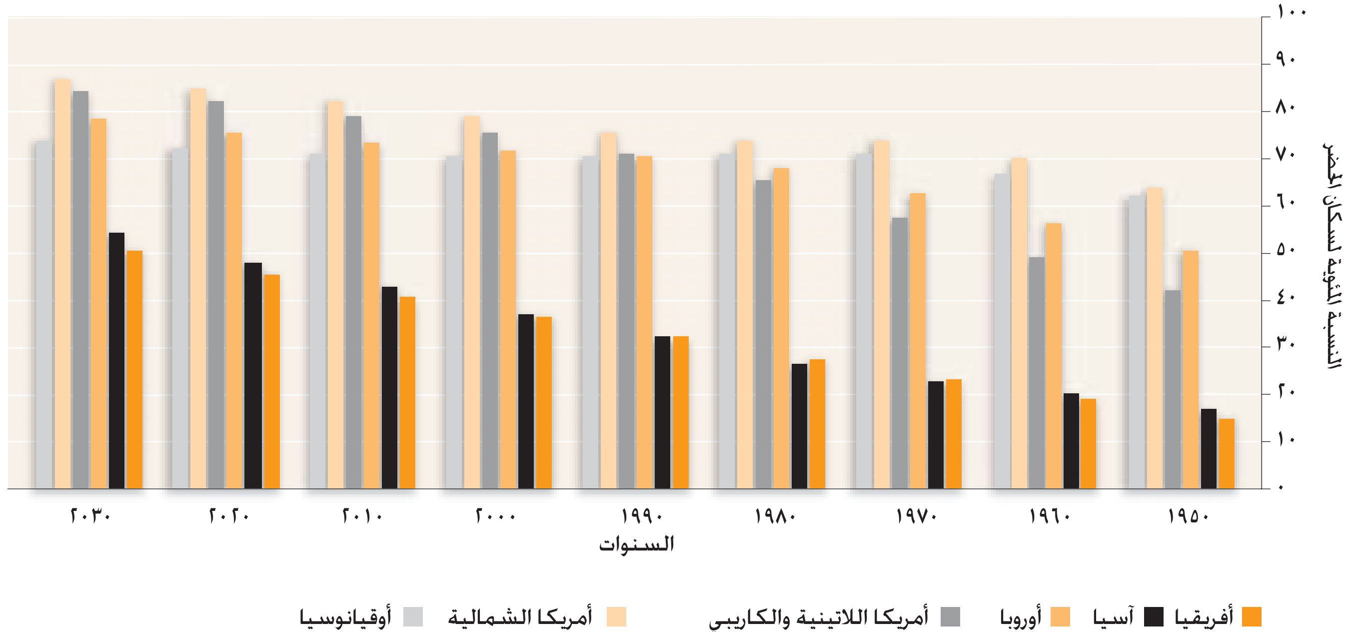
لقد شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحولاً سريعاً وسابقاً لأوانه بالمقارنة بالمناطق الأخرى الأقل تقدماً[١٨]. ففي عام ٢٠٠٥ صُنفت نسبة قدرها ٧٧ في المائة من سكان المنطقة بأنها حضرية، وكانت النسبة المئوية لسكانها الذين يعيشون في مدن يتجاوز عدد سكان كل منها ٢٠٠٠٠ نسمة تفوق نظيرتها في أوروبا. وحدث التحول الحضري في أمريكا اللاتينية على الرغم من وجود سياسات صريحة مناهضة للتحضر. وكان التحول الحضري، على وجه الإجمال، إيجابياً من حيث التنمية. وكان من شأن اتخاذ موقف استباقي إزاء النمو الحضري الحتمي أن يقلل إلى أدنى حد من الكثير من عواقبه السلبية، خصوصاً تكوُّن أحياء عشوائية فقيرة وعدم توافر خدمات حضرية من أجل الفقراء.

أما منطقة الدول العربية في غربي آسيا فإن معدلات التحضر فيها تتراوح من معدلات شديدة الارتفاع إلى معدلات منخفضة، مع كون معظمها في مرحلة وسيطة[١٩]. وتسيطر المراكز الحضرية على اقتصادات معظم هذه البلدان، ومازالت الهجرة من الريف إلى الحضر قوية في العديد منها. وهذا الوضع، المقرون بالزيادة الطبيعية (أي زيادة عدد المواليد عن عدد الوفيات)، تنشأ عنه بعض معدلات النمو الحضري العالية. والسياسات الحكومية تكون عادة معادية للهجرة إلى الحضر، مما يساعد على الحد من توافر إسكان من أجل فقراء الحضر، الذين كثيراً ما يجدون أنفسهم يعيشون في مستوطنات غير رسمية[٢٠]. وكما يحدث في أماكن أخرى، يؤدي عدم التخطيط مسبقاً للنمو الحضري إلى زيادة الكثافة وتكوُّن عشوائيات فقيرة في تلك الأحياء.

ومما لا شك فيه أن آسيا وأفريقيا هما الأكثر بروزاً في هذا الصدد، وذلك بسبب كثرة عدد سكانهما واحتمالات حدوث نمو حضري ضخم فيهما. ففي عام ٢٠٠٥، كان معدل التحضر في آسيا ٤٠ في المائة، وفي أفريقيا كان المعدل يبلغ ٣٨ في المائة. وعلى الرغم من المعارضة السياسية للتحضر في كثير من البلدان، من المتوقع أن تظل معدلات النمو الحضري مرتفعة نسبياً على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة، مع حدوث زيادات ملحوظة في عدد سكان الحضر في كلتا القارتين وفي العالم.

وعلى الرغم من أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي أقل مناطق العالم تحضراً، فإن عدد سكان الحضر فيها يضاهي بالفعل عدد سكان الحضر في أمريكا الشمالية[٢١]. ولقد انخفضت مؤخراً وتيرة النمو الحضري، مما يجسد تباطؤ النمو الاقتصادي ومعدلات الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وكذلك قدراً من الهجرة العائدة إلى الريف. ومع ذلك، من المتوقع أن يستمر في المنطقة أعلى معدل للنمو الحضري في العالم عقوداً عديدة، مع مساهمة معدلات الزيادة الطبيعية في هذا الصدد مساهمة هامة.

الشكل ٣: النسبة المئوية للسكان في منتصف السنة الذين يقيمون في مناطق حضرية، حسب المنطقة، ١٩٥٠-٢٠٣٠



المصدر: الأمم المتحدة. ٢٠٠٦. آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٥، الجدول ألف – ٢. نيويورك: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.

وبعض سمات الهجرة من الريف إلى الحضر والتحضر في أفريقيا جنوب الصحراء فريدة ، ومنها مثلاً غلبة المدن الصغيرة ، وانخفاض الكثافة السكانية ، وارتفاع انتشار الهجرة الدائرية أو المتكررة ، والارتباط بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . وفي بعض أجزاء المنطقة ، يتمثل التأثير الأساسي على التحضر في انتقال الناس من أماكنهم بفعل الجفاف والمجاعة والصراعات العرقية والحرب الأهلية والحروب بوجه عام . وفي السنوات الأخيرة فقدت مدن كثيرة مزاياها الصحية والاجتماعية التقليدية بالمقارنة بنظيراتها الريفية . وأصبح فقر الحياة الحضرية أحد أوضح التحديات التي تواجه المنطقة .

وعلى الرغم من هذه السمات فقد كان لقدر كبير من الهجرة إلى المناطق الحضرية تأثير إيجابي على كل من الاقتصاد والمهاجرين أنفسهم[22] . فكثيرون من المهاجرين يكونون فقراء نسبياً ، وبخاصة عند وصولهم إلى الحضر ، إلا أنهم يعبِّرون عموماً عن تفضيلهم للمدينة على الحياة الريفية التي تركوها وراءهم.

كان لقدر كبير من الهجرة إلى المناطق الحضرية تأثير إيجابي على كل من الاقتصاد والمهاجرين أنفسهم. فكثيرون من المهاجرين يكونون فقراء نسبياً ، وبخاصة عند وصولهم إلى الحضر ، إلا أنهم يعبِّرون عموماً عن تفضيلهم للمدينة على الحياة الريفية التي تركوها وراءهم.

ومع ذلك يبدو أن واضعي السياسات في المنطقة يعارضون بدرجة متزايدة النمو الحضري . فالناس الذين يعيشون في ظل فقر ريفي أقل تركيزاً ، وأقل وضوحاً للعيان ، وأقل تقلباً . وهم يفتقرون إلى إمكانية التعبئة الجماعية ووجود مطالب سياسية عاجلة لديهم مثل فقراء الحضر . إلا أن التحضر والهجرة الحضرية في أفريقيا من المحتمل أنهما يعودان بالفائدة على كل من فرادى المهاجرين والاقتصادات الوطنية . فعلى الرغم من ظروف حياة فقراء الحضر ، فإن قرارات المهاجرين تعتبر قرارات رشيدة إلى حد كبير في ضوء مواردهم والمعوقات التي يواجهونها والفرص المتاحة لهم .

وتضم منطقة آسيا والمحيط الهادئ الشاسعة المتغايرة الخواص بعض أكبر وأغنى الاقتصادات ، وكذلك بعض أصغرها وأفقرها . فهي تؤوي ثلاثة أخماس سكان العالم ، ونصف سكانه من الحضر ، و ١١ من أكبر مدن العالم العشرين . وقد زاد عدد سكان الحضر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمقدار خمسة أمثال منذ عام ١٩٥٠ ، ومع ذلك فإن مستويات التحضر فيها منخفضة في جميع بلدانها باستثناء قلة قليلة .

وتضم الصين والهند معاً ٣٧ في المائة من مجموع سكان العالم ؛ ومن ثم فإن نهجهما فيما يتعلق بالنمو الحضري حاسم الأهمية على وجه الخصوص بالنسبة لمستقبل البشرية .

ومازال يوجد في مناطق الهند الحضرية أقل من ٣٠ في المائة من مجموع السكان[23] . ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٤٠,٧ في المائة بحلول سنة ٢٠٣٠ . وهذا المستوى المنخفض نسبياً يعزى جزئياً إلى تعريف صارم لمصطلح " حضري " في الهند (فهذا التعريف ، مثلاً ، يستبعد المناطق المحيطة بالحضر) . وحتى مع وجود تعريف من هذا القبيل ، من المتوقع أن يبلغ عدد المتحضرين حوالي ٥٩٠ مليوناً في عام ٢٠٣٠ .

ويأمل واضعو السياسات الهنود أن يؤخروا بدرجة أكبر النمو الحضري بتنفيذ النظام الوطني للعمالة الريفية الذي سُن في عام ٢٠٠٥ . وتتولى الحكومة ، عن طريق ذلك النظام ، المسؤولية عن توفير ضمان قانوني لعمالة كل أسرة معيشية ريفية لديها فرد بالغ ويرغب في ممارسة عمل يدوي لا يحتاج إلى مهارة لمدة ١٠٠ يوم في كل سنة مالية[24] . وسنرى تأثير ذلك على الهجرة من الريف إلى الحضر .

والزيادة الطبيعية هي العامل الرئيسي في النمو الحضري في الهند . ولا تزيد فرص العمالة في القطاع الرسمي ، ويعمل قدر كبير من القوى العاملة الحضرية في القطاع غير الرسمي ، ولكن هذا لا يمنع المهاجرين من القدوم إلى الحضر بحثاً عن المزايا غير الملموسة والفرص والمرافق في المدن الكبيرة . ولكن الفقر في البلدات الصغيرة كان دائماً أعلى مما هو في المدن التي يبلغ عدد سكانها مليوناً أو أكثر وفي البلدات المتوسطة الحجم ؛ وقد انخفض أيضاً الفقر الحضري خلال الفترة ما بين ١٩٨٧ – ١٩٨٨ و ١٩٩٣ – ١٩٩٤ في المدن التي يبلغ عدد سكانها مليوناً أو أكثر انخفاضاً أكبر مما حدث في المدن المتوسطة والبلدات الصغيرة .

ومثلما حدث في أماكن أخرى ، كانت الزيادة المطلقة في عدد سكان الحضر تمثل تحدياً لقدرة السلطات الحضرية على تلبية الاحتياجات المتزايدة من حيث الإسكان والخدمات . إلا أن رابطات ومنظمات فقراء الحضر الطوعية حققت أوجه تقدم ملحوظة في معالجة هذه المشاكل ، وذلك في مواجهة ظروف معاكسة كثيرة .

ويتناقض مسار الهند الحضري تناقضاً حاداً مع نظيره في الصين[25] ، حيث كان حجم عدد سكان الحضر محكوماً بصرامة خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٧٨ ، وكانت حياة المدينة هي امتياز تحظى به أقلية . إلا أن السياسات الاقتصادية اللاحقة حبذت الهجرة الساحلية إلى المراكز الحضرية التي تنمو بسرعة في المناطق الاقتصادية الخاصة . وفي نهاية المطاف ، تراخت قيود

الهجرة من الريف إلى الحضر وانخفض التحيز الرسمي ضد المدن عندما أصبحت قاطرة النمو الاقتصادي السريع في الصين.

والصين الآن مركز صناعي عالمي رئيسي، وتوجد جميع مصانعها تقريباً في المدن أو على مقربة منها. ويوجد في البلد أكثر من ٦٦٠ مدينة، وفقاً لبيانات الحكومة. ومع أن التفاوتات الاقتصادية بين الحضر والريف قد تكون اتسعت، فإن العيش في المدن لم يعد يحقق مزايا تلقائية. ومن المتوقع أن أكثر من نصف سكان الصين، أي نحو ٨٧٠ مليوناً، سيصبحون متحضرين في أقل من عقد واحد. وعندئذ سيكون فيها ٨٣ مدينة يزيد عدد سكان كل منها على ٧٥٠ ٠٠٠، وسيعيش في كل مدينة من ست منها فقط أكثر من ٥ ملايين شخص. ووجود كثرة من هذه المدن على الساحل هو مدعاة للقلق، بسبب التأثيرات المتوقعة للاحترار العالمي على الأراضي الساحلية المنخفضة (الفصل ٥).

وقد بلغت الصين الآن ذروة تحولها الحضري. وبالنظر إلى انخفاض معدل الخصوبة الحضرية فيها – نتيجة لسياسات تنظيم الأسرة، وارتفاع تكاليف التعليم، وحدوث تحولات في تطلعات سكان الحضر فيما يتعلق بأسلوب الحياة – فإن مساهمة الهجرة من الريف إلى الحضر في النمو الحضري في الصين كانت أهم بكثير مما حدث في معظم البلدان النامية الأخرى. ويقدَّر رسمياً أن حوالي ١٨ مليوناً يهاجرون من المناطق الريفية إلى المدن كل عام، مع غلبة هجرة الرجال. ونطاق وسرعة هذا التحول غير مسبوقين؛ وتصاحبهما طائفة متنوعة من المشاكل البيئية والاجتماعية، ومع ذلك فإن هذا التحول لا يمكن اجتنابه.

إسناد السياسات إلى حقائق، لا إلى تحيزات

لقد كان واضعو السياسات معنيين كثيراً بسرعة وضخامة النمو الحضري، وهذا أمر يسهل فهمه. وكان كثيرون منهم يفضلون حدوث نمو أبطأ أو عدم حدوث أي نمو على الإطلاق؛ فالنمو الأبطأ من شأنه أن يتيح لهم نظرياً مزيداً من المرونة لمعالجة المشاكل الحضرية. وهم، عموماً، يحاولون إبطاء النمو بتقييد الهجرة الوافدة ولكن نادراً ما ينجح ذلك، مثلما يتضح من المناقشة الواردة في الفصل ٣.

وعلاوة على ذلك، تعبِّر هذه المحاولات عن فهم هزيل للجذور الديمغرافية للنمو الحضري. فمعظم الناس يعتقدون أن الهجرة إلى الحضر هي العامل المسيطر؛ ولكن السبب الرئيسي الآن هو في حقيقة الأمر الزيادة الطبيعية بوجه عام. وتسهم أيضاً في النمو الحضري إعادة تصنيف ما كان سابقاً مناطق "ريفية" وما كانوا سابقاً سكاناً "ريفيين" بحيث أصبحت تلك المناطق تعتبر "حضرية" وأصبح أولئك السكان يعتبرون "حضريين".

وفي البلدان النامية يقف وراء نمو المدن أثناء "الموجة الثانية" (انظر الإطار ٢) ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بالمقارنة بنظيراتها في أوروبا وأمريكا الشمالية إبان ذروة عمليات التحضر فيهما.

وأحدث جهد بحثي شامل لفصل الزيادة الطبيعية عن عناصر النمو الحضري الأخرى يحدد مساهمة الزيادة الطبيعية بنسبة تبلغ حوالي ٦٠ في المائة في البلد المتوسط[٢٦]. أما الجزء المتبقي من النمو الحضري – حوالي ٤٠ في المائة تقريباً – فهو مزيج من الهجرة وإعادة التصنيف.

ومع مرور الوقت وتزايد تحضر البلدان ترتفع حتماً نسبة النمو الحضري التي تعزى إلى الزيادة الطبيعية. وهذا معناه أن مستوى التحضر في أي بلد كلما ارتفع كلما كانت مجموعة المهاجرين المحتملين من الريف إلى الحضر أصغر وكلما كانت مجموعة المتحضرين الذين يساهمون في الزيادة الطبيعية أكبر.

وتجارب البلدان تتفاوت تفاوتاً كبيراً بطبيعة الحال. ففي الهند، تبين من تقييم أجري مؤخراً لعناصر النمو الحضري في الفترة ١٩٦١ – ٢٠٠١ أن حصة النمو التي تعزى إلى الزيادة الطبيعية الحضرية تفاوتت من ٥١ في المائة إلى حوالي ٦٥ في المائة على امتداد تلك الفترة[٢٧]. وينبع حوالي ٦٥ في المائة من النمو الحضري الحالي في أمريكا اللاتينية من الزيادة الطبيعية، على الرغم من حدوث انخفاضات شديدة في معدلات الخصوبة، خصوصاً في المناطق الحضرية[٢٨]. أما الصين، حيث أصبحت الهجرة هي الطاغية مؤخراً، فهي غير عادية[٢٩].

وبالنظر إلى تزايد أهمية الزيادة الطبيعية وفشل السياسات المناهضة للهجرة، يبدو واضحاً أن من الأرجح أن يؤدي انخفاض الخصوبة إلى خفض معدل النمو الحضري، لا أن تؤدي إلى ذلك ضوابط الهجرة. وبالنظر إلى أن ارتفاع معدلات الخصوبة في المناطق الريفية كثيراً ما يكون هو السبب الكامن وراء الهجرة من الريف إلى الحضر فإن انخفاض الخصوبة في كل من المناطق الريفية والحضرية يمكن أن يؤدي إلى حدوث انخفاض في سرعة النمو الحضري. وهذا الانخفاض من شأنه أن يمنح واضعي السياسات مزيداً من الوقت للاستعداد لحدوث زيادة في عدد سكان الحضر.

ولذا ينبغي أن تحوِّل السياسات التي ترمي إلى إبطاء النمو الحضري اهتمامها إلى العوامل الإيجابية التي تؤثر في انخفاض الخصوبة، وهي التنمية الاجتماعية، والاستثمارات في الصحة والتعليم، وتمكين المرأة، وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية. ومن المدهش، عند التأمل، أن نرى أن جدول الأعمال هذا قلما أثَّر على القرارات المتعلقة بالسياسات، على العكس من النهج المناهض للهجرة[٣٠]. وهذا الموضوع يتناوله الفصل الأخير من هذا التقرير.



٢

الناس في المدن:
الأمل مقابل الدمار

مع زيادة تحضر العالم النامي ومع تحول بؤرة الفقر إلى المدن، سيتعين خوْض المعركة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أحياء العالم الفقيرة[١].

إن النمو الحضري غير المسبوق الذي يحدث في البلدان النامية يعبر عن آمال ومطامح ملايين من المتحضرين الجدد. فالمدن تنطوي على إمكانات هائلة لتحسين حياة الناس، ولكن الإدارة الحضرية القاصرة، التي كثيراً ما تستند إلى تصورات ومعلومات غير دقيقة، يمكن أن تحيل الفرصة إلى كارثة.

وإدراكاً لهذه الفجوة فقد أوصى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بأن: "تعمل الحكومات على زيادة قدرة وكفاءة سلطات المدن والبلديات على إدارة التنمية الحضرية وصون البيئة، وتلبية احتياجات جميع المواطنين، بمن فيهم المستقطنون في الحضر، إلى السلامة الشخصية والهياكل والخدمات الأساسية، وعلى القضاء على المشاكل الصحية والاجتماعية، ومن بينها مشاكل المخدرات والإجرام، والمشاكل الناشئة عن الاكتظاظ والكوارث، وتزويد السكان ببدائل للعيش في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان"[٢]. ويتناول هذا الفصل بعض هذه الشواغل، لاسيما من حيث تأثيرها على المرأة، في ضوء النمو الحضري المستقبلي المتوقع في البلدان النامية.

مآسي فقراء الحضر غير المرئية[٣]

حتى عهد قريب كانت المستوطنات الريفية هي بؤرة الفقر والمعاناة البشرية. وأظهرت مقاييس الفقر جميعها، سواء استندت إلى الدخل أو الاستهلاك أو الإنفاق، أن الفقر الريفي أعمق وأوسع انتشاراً من الفقر في المدن[٤]. فالمراكز الحضرية تتيح على وجه الإجمال سبلاً أفضل للحصول على الخدمات الصحية والتعليم والاستفادة من البنية التحتية الأساسية والحصول على المعلومات والمعارف والفرص[٥]. وكان من السهل فهْم هذه الاستنتاجات بالنظر إلى حجم مخصصات الميزانية وتركيز الخدمات وغيرها من الفوائد غير الملموسة في المدن.

إلا أن الفقر يتزايد الآن في المناطق الحضرية بسرعة أكبر من السرعة التي يتزايد بها في المناطق الريفية ولكنه نال اهتماماً أقل بكثير. فالإحصاءات التجميعية تخفي أوجه انعدام مساواة غائرة وتموِّه تركيزات الفقر القاسي داخل المدن. وأغلبية التقييمات تقدر مدى الفقر الحضري وعمقه تقديراً أقل من الحقيقة[٦].

فمئات الملايين يعيشون في حالة فقر في مدن دول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، ومن المؤكد أن أعدادهم ستتضخم في السنوات المقبلة. فأكثر من نصف سكان الحضر يعيشون تحت خط الفقر في أنغولا وأرمينيا وأذربيجان وبوليفيا وتشاد وكولومبيا وجورجيا وغواتيمالا

◄ امرأة تسير في مياه نهر اليانغتس الضحلة في تشونغكينغ، بالصين. وبانتهاء العمل في بناء سد الكتل الثلاث، سيرتفع مستوى المياه ارتفاعاً هائلاً.

© إيان تيه/بانوس بيكتشرز

وهايتي ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والنيجر وسيراليون وزامبيا. وتوجد بلدان أخرى كثيرة تعيش فيها نسبة تتراوح من ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر، ومن بين تلك البلدان بوروندي والسلفادور وغامبيا وكينيا والجمهورية القيرغيزية ومولدوفا وبيرو وزمبابوي. وستنضم دول أخرى كثيرة إلى هذه القائمة إذا روعيت في خطوط الفقر فيها التكاليف الفعلية للضروريات غير الغذائية في المناطق الحضرية[٧].

وكثيراً ما يبدد سوء الإدارة الحضرية المزايا الحضرية والإمكانات الحضرية فيما يتعلق بالحد من الفقر. ومع أن الفقر الحضري يتزايد بسرعة أكبر من السرعة التي يتزايد بها الفقر في المناطق الريفية، إلا أن الوكالات الإنمائية لم تبدأ إلا مؤخراً في تقدير حاجتها إلى القيام بتدخلات جديدة للتصدي لجذور الفقر.

الأحياء العشوائية الفقيرة: تركيز الفقر تركيزاً لا نظير له

لقد كان الفقر والتسول وانعدام المأوى جزءًا من المشهد الحضري منذ أول مدن أنشئت في منطقة ما بين الرافدين. وينحصر وجود الفقراء، في معظمهم، في مناطق معزولة اجتماعياً تسمى بوجه عام " عشوائيات فقيرة " (انظر الإطار ٤). ويرجع مفهومنا للعشوائيات الحديثة إلى الثورة الصناعية كما شهدتها لندن في القرن التاسع عشر أو كما شهدتها نيويورك في أوائل القرن العشرين[٨].

والسمات الأساسية للحياة في المناطق العشوائية الفقيرة لم تتغير: فالاختلاف الآن هو اختلاف في النطاق. فسكان المناطق العشوائية الفقيرة في الألفية الجديدة أصبحت أعدادهم لا تقتصر على بضعة آلاف في بضع مدن في قارة تكتسب بسرعة طابع التصنيع. بل هم يشملون واحداً بين كل ثلاثة أشخاص من سكان المدن، بحيث يبلغ عددهم بليوناً، ويمثلون سدس سكان العالم[٩].

ويوجد حالياً أكثر من ٩٠ في المائة من سكان العشوائيات الفقيرة في العالم النامي. وتوجد في جنوب آسيا أكبر حصة منهم، تليها شرق آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية. ويوجد في الصين والهند معاً ٣٧ في المائة من العشوائيات الفقيرة في العالم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء أصبح التحضر مرادفاً تقريباً لنمو العشوائيات الفقيرة؛ ويعيش ٧٢ في المائة من سكان الحضر في المنطقة في ظل ظروف عشوائية فقيرة، بالمقارنة بنسبة قدرها ٥٦ في المائة في جنوب آسيا. ولقد تضاعف تقريباً عدد سكان العشوائيات الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء في غضون ١٥ عاماً، بحيث بلغ حوالي ٢٠٠ مليون شخص في عام ٢٠٠٥.

وقد أقر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بأهمية معالجة وضع سكان العشوائيات الفقيرة في الحد من الفقر بوجه عام وفي النهوض بالتنمية البشرية. وعلى الرغم من قوة هذا الالتزام فإن رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بحالة سكان العشوائيات الفقيرة يشكل تحدياً[١٠]. وتلزم الآن تدخلات استباقية على صعيد السياسات إذا كان المراد للدول أن تفي بالغاية ١١ من الأهداف الإنمائية للألفية[١١] وتحسّن حياة الملايين من فقراء الحضر.

التفاوتات المستمرة

إن أوجه الحرمان التي يعاني منها فقراء الحضر بالمقارنة بسكان المدن الأخرى ليست أوضح في أي مجال آخر مما هي في المجال الصحي[١٢]. ووضع المرأة الريفية الفقيرة سيئ على وجه الخصوص. فعلى الرغم من أن الدخل النقدي أهم كثيراً في المدن مما هو في القرى، يمثل فقر الدخل جانباً واحداً فقط من الفقر الحضري. أما الجوانب الأخرى فهي سوء المأوى واكتظاظه المفرط، وانعدام الخدمات العامة والبنية التحتية من قبيل المياه الجارية ومرافق الصرف الصحي وجمع القمامة وتصريف المياه والطرق، فضلاً عن عدم ضمان حيازة الأرض (انظر الإطار ٥). وأوجه الحرمان هذه تؤدي إلى زيادة أعباء فقراء الحضر من حيث الصحة والعمل وتؤدي أيضاً إلى زيادة المخاطر التي يتعرضون لها من جرّاء الأخطار البيئية والجريمة.

والفقراء يعيشون في بيئة غير صحية[١٣]. وتنشأ المخاطر الصحية من سوء الصرف الصحي، وعدم وجود مياه نقية، والاكتظاظ وسوء التهوية في بيئتي المعيشة والعمل، ومن تلوث

٤ العشوائيات الحضرية وفقراء الحضر

يُستخدم مصطلح " عشوائيات " للإشارة إلى أنماط كثيرة من الإسكان، من بينها تلك التي يمكن تحسين مستواها. وكثيراً ما تستخدم مصطلحات من قبيل " عشوائيات "، و" مدن الأكواخ "، و" المستوطنات غير النظامية "، و " الإسكان الاستقطاني "، و " المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل " على أساس أنها تعني نفس الشيء.

ووفقاً لموئل الأمم المتحدة، " الأسرة المعيشية في العشوائيات " هي مجموعة أفراد يعيشون تحت نفس السقف في منطقة حضرية ويفتقرون إلى واحد أو أكثر مما يلي: إسكان دائم، ومساحة كافية للمعيشة، والحصول على مياه محسنة، والحصول على مرافق صرف صحي وعلى حيازة مأمونة[١].

والفقراء لا يعيشون جميعهم في عشوائيات، كما أن من يعيشون في مناطق تعرَّف بأنها عشوائيات ليسوا جميعهم فقراء. إلا أن هذا التقرير يساوي، للتبسيط، بين فقراء الحضر وسكان العشوائيات.

٥ الحياة في العشوائيات الفقيرة والمدن الجديدة في مصر

لقد كانت فريال السيد تسمي غرفة مربعة صغيرة للغاية مكتظة بسرير ومقعدين، وحيزاً أصغر حجماً يحتوي على مطبخ وحمام، "منزلاً" طيلة السنوات الخمس عشرة الماضية. وقد بدأ السقف يتهاوى، وكان لزاماً على السيدة فريال السيد، البالغة من العمر ٦٢ عاماً، أن تقوم بوضع طبقة بلاستيكية تحت السقف لكي تسقط فيها الأنقاض. ومع ذلك فهي أفضل حالاً من بعض جيرانها في الحي الثالث في عزبة الهجانة، الذين لا توجد أية أسقف فوق رؤوسهم والذين يضطرون، في الليالي المطيرة، إلى النوم تحت أسرتهم.

وعزبة الهجانة، وهي منطقة عشوائية مترامية الأطراف في شمال شرق القاهرة، هي إحدى أكبر العشوائيات الحضرية، أي "المناطق غير النظامية"، التي تحيط بهذه المدينة. وهي، لوجود أكثر من مليون ساكن فيها، من بين الأماكن القليلة التي يمكن فيها لأفقر فقراء مصر أن يدبروا لأنفسهم مسكناً ما، فهي مكان تطن فيه باستمرار كابلات عالية الفلطية فوق رؤوسهم، وتتسرب مياه المجاري تحت أقدامهم، وتملأ أدخنة حرق القمامة رئتيهم.

ويقول حازم حسن، الذي يعمل في مؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة، وهي منظمة أهلية تساعد سكان عزبة الهجانة منذ عام ٢٠٠١، "علاوة على جميع أنواع الأمراض، تحدث دائماً حرائق في هذه المساكن بسبب الكابلات العالية الفلطية". وستقوم مؤسسة الشهاب قريباً ببناء أسقف جديدة من أجل ٥٠ مسكناً من أشد المساكن تعرضاً للخطر في الحي، من بينها مسكن السيدة فريال السيد.

ولقد زاد عدد سكان القاهرة زيادة هائلة أثناء العقود الثلاثة الماضية، بحيث تضاعف من ٦,٤ ملايين نسمة في عام ١٩٧٥ إلى ١١,١ مليوناً في عام ٢٠٠٥. ويتضح من أحدث إحصاءات لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الحضرية المصرية وجود ١ ٢٢١ "منطقة عشوائية" مماثلة لعزبة الهجانة. وتؤوي تلك العشوائيات عدداً من السكان يتراوح من ١٢ إلى ١٥ مليوناً من سكان البلد البالغ عددهم ٧٧ مليوناً. وتوجد سبعة وستون من هذه العشوائيات في منطقة القاهرة الكبرى.

وتقوم الوزارة بتحويل اتجاه تدفق الناس بعيداً عن مدن مصر الكبيرة وذلك عن طريق مشاريع التنمية وتوفير إسكان منخفض التكلفة في "المدن الجديدة". والمدن الجديدة الواقعة في منطقة القاهرة وحدها قد استوعبت ١,٢ مليون شخص كانوا لولا ذلك سينتهي بهم الأمر بالعيش في عشوائيات. ولكن على الرغم من الحوافز التي تقدمها الحكومة، لا يقدر كثيرون من الناحية المالية على الانتقال إلى هناك. ومن ثم يتمسك أشخاص من قبيل السيدة فريال السيد بالبقاء في عزبة الهجانة. وهي مازالت، رغم ورطتها، متفائلة، ربما لأنها تدرك أن حظها أفضل من حظ كثيرين من جيرانها، وأن هناك سقفاً جديداً في الطريق إليها.

الهواء والتلوث الصناعي. والغذاء غير الكافي يحد من مقاومة "سكان العشوائيات الفقيرة" للمرض، خصوصاً لأنهم يعيشون باستمرار في وجود كائنات حية دقيقة مُمْرضة[١٤].

ويقدم تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ عرضاً ممتازاً للعلاقات بين القوة والفقر والمياه[١٥]. وهو يبرز استعصاء الواقع الصارخ لحياة العشوائيات الفقيرة على التحليل الإحصائي. فغالباً ما يعيش كثيرون في مجمعات مكونة من عدة مساكن، حيث يخدم مرحاض واحد جميع الكبار والأطفال. وقد تُخصص المراحيض للكبار، ويضطر الأطفال إلى الذهاب إلى أماكن أخرى في المجمع أو إلى الشوارع التي يلعبون فيها[١٦]. وتقاسم ثلاثة مراحيض ودُش واحد مع ٢٥٠ أسرة معيشية في مجتمع ما ليس على الإطلاق غير معتاد في مدن أفريقيا جنوب الصحراء. وهذه الأوضاع تؤدي إلى زيادة الضغوط النفسية على جميع السكان، خصوصاً النساء اللائي يتعرضن أيضاً لمخاطر أكبر تتعلق بالعنف بسبب جنسهن[١٧]. وفي أمريكا اللاتينية لا تتاح سوى لنسبة لا تتجاوز ٣٣,٦ في المائة من فقراء الحضر إمكانية استخدام مراحيض ذات تصريف، بالمقارنة بنسبة قدرها ٦٣,٧ في المائة بين نظرائهم غير الفقراء من سكان الحضر[١٨].

والمياه مورد شحيح وباهظ التكلفة بالنسبة لفقراء الحضر، وكثيراً ما يحصلون عليها بكميات ضئيلة من بائعين في الشوارع. وعند شراء المياه بهذه الطريقة فإن تكلفة الوحدة منها تكون أعلى كثيراً عنها بالنسبة لمن توجد لديهم مياه جارية في منازلهم. وفي حالة وجود إمدادات مائية عامة من خلال أنابيب، فإن الحصول عليها قد ينطوي على القيام برحلات طويلة إلى موقع المياه في الحي، والانتظار ساعات طويلة، والقيام برحلات مرهقة للعودة إلى المنزل مع حمل أوعية (جراكن) مملوءة، وتخزين المياه بعناية للحد من هدرها، وإعادة استخدام نفس المياه عدة مرات، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر التلوث[١٩].

وتستغرق الأعباء المتعلقة بالمياه قدراً كبيراً من وقت النساء والفتيات. فقد وجدت دراسة بشأن استخدام الوقت شملت ١٠ مواقع في شرق أفريقيا أن وقت الانتظار للحصول على المياه قد ارتفع من ٢٨ دقيقة يومياً في عام ١٩٦٧ إلى ٩٢ دقيقة في عام ١٩٩٧ [٢٠]. والعبء الجسدي وعبء الوقت لا ينبعان من بُعد المسافات عن مصدر الإمداد، كما هو الحال في القرى، بقدر ما ينبعان من الأعداد الكبيرة من البشر الذين يتعين عليهم أن يستخدموا نفس المصدر (انظر الإطار ٦).

٦ الحصول على المياه في "كبيرة"، أكبر حي عشوائي فقير في أفريقيا[١]

"يقول البعض إن نصف مليون شخص يعيشون هناك. ويقول آخرون إن الرقم يتجاوز مليوناً. ولا أحد يعلم حقاً ... فسكان "كبيرة" يعيشون في أكواخ من الصفيح أو في "منازل" من الطين لا توجد فيها مراحيض، ولا أسِرة، ويوجد بها قدر ضئيل من المياه. أما الكهرباء فلا وجود لها تقريباً. ومعظم مراحيض الحُفَرْ مملوءة ومسدودة، ومن ثم يستخدم الناس ما يسمونه "مراحيض طائرة" حيث يتغوطون في أكياس من البلاستيك يلقونها في أكوام في الشارع. ويلعب الأطفال فوق هذه الأكوام.

"وتجلس سابينا المتوسطة العمر إلى جانب أنبوب مياه قائم لتتقاضى من الناس ثمناً مقابل ملء أوعية تبلغ سعتها ٢٠ لتراً بمياه يفترض أنها نقية. ولكن الأنابيب، وكثرة منها ترشح، تمر عبر بحيرات مجاري مكشوفة. وعند انخفاض الضغط، مثلما يحدث معظم الأيام، تمتص الأنابيب البراز. وتشرح سابينا الوضع قائلة "إنني أتقاضى ٣ شلنات (٤ سنتات) مقابل كل وعاء، ولكن عندما تكون كمية المياه أقل فإنني أرفع السعر إلى ٥،٥ شلنات". وسابينا تجلس هناك ١١ ساعة يومياً ولكنها لا تتقاضى ثمناً. فالأنابيب القائمة تسيطر عليها شخصيات في الظل، يشاع أنهم مسؤولون حكوميون يحققون مكاسب نقدية جيدة منها".

والارتباط بين الفقر والبيئة والإسكان في المناطق الحضرية حاسم الأهمية لأنه يشير إلى مجال أساسي للتدخل. فالسياسات الموجهة إلى تحسين المأوى في المناطق الحضرية يمكن أن تكون لها تأثيرات هائلة على الحد من الفقر وعلى سلامة البيئة. وإحراز تقدم فيما يتعلق بمؤشرات الصحة والوفيات يعتمد اعتماداً كبيراً للغاية على معالجة المياه والصرف الصحي في الحضر.

تمكين المرأة وسلامتها: ركيزتا المدن القابلة للاستدامة

بالنظر إلى أن النساء هن عموماً أفقر الفقراء ... فإن إزالة التمييز الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي ضد النساء شرط مسبق للقضاء على الفقر ... في سياق التنمية المستدامة[٢١].

تيسر المرافق الاجتماعية والمادية الموجودة في المدن حدوث تغيُّر منصف للمرأة. وفي حقيقة الأمر، يتيح تركُّز السكان في المناطق الحضرية إمكانيات كثيرة للنساء – سواء كن مهاجرات أو مولودات في تلك المناطق – للقاء، والعمل، وتكوين شبكات دعم اجتماعي، وتبادل المعلومات، وتنظيم أنفسهن حول الأمور التي تنطوي على أكبر أهمية بالنسبة لهن. والمدن تحبذ عادة التنوع الثقافي الأكبر وتحبذ، كشيء ملازم لذلك، مزيداً من المرونة في تطبيق الأعراف الاجتماعية التي تتعدى تقليدياً على حرية المرأة في الاختيار.

وبالمقارنة بالمناطق الريفية، تتيح المدن للنساء مرافق تعليمية أفضل وخيارات عمل أكثر تنوعاً. وتتيح مزيداً من الفرص للمشاركة الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن إمكانية الاطلاع على وسائط الإعلام والحصول على المعلومات والتكنولوجيا. وتتيح المدن سبلاً كثيرة للوصول إلى سلطة صنع القرار عن طريق المشاركة المجتمعية والسياسية. وباستطاعة النساء أن يستخدمن الحيز الحضري للتعبير عن أصواتهن، والمشاركة في السياسة المجتمعية والتنمية، والتأثير في العمليات الاجتماعية والسياسية على جميع الصعد.

وباستطاعة المرأة أن تستفيد من قرب الخدمات الحضرية وزيادة توافرها، وهذه الخدمات من قبيل المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة ووسائل الانتقال؛ وهذه كلها خدمات يمكن أن تحد من العبء الثلاثي الواقع على المرأة والمتمثل في الإنجاب والإنتاج والعمل المجتمعي، مما يحسن حالتها الصحية وحالة صحة أطفالها وأسرتها.

التعليم في البيئات الحضرية: سد الفجوة بين الجنسين؟

يؤدي التحضر إلى زيادة إمكانية حصول الفتاة على التعليم ويعزز القبول الثقافي لحقها في التعليم. ولتعليم البنات على المستوى الابتدائي، ولتعليمهن بالذات على المستوى الثانوي، تأثيرات مضاعفة جوهرية تؤدي إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وتوسيع نطاق حريتها في الاختيار. فالمرأة المتعلمة تتزوج عادة في مرحلة متأخرة، وتنجب عدداً أقل من الأطفال الأوفر صحة[٢٢]. وفي مرحلة النضج، تكون لديهن قدرة أكبر على العمل، وقدرة أكبر على كسب دخل، وسلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية[٢٣]. ومن بين الفوائد الأخرى المعارف والقدرات التي تمكنهن من الحفاظ على صحتهن وحمايتها، بما يشمل منع الحمل غير المرغوب والوقاية من الأمراض التي تنتقل جنسياً، ومن بينها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكل ذلك يساهم في مكافحة الفقر.

وقدرة الأسر على إلحاق البنات وكذلك البنين بالمدارس وإبقائهم فيها تؤثر تأثيراً قوياً في مدى وعمق الفقر الحضري وانتقال الفقر من جيل إلى الجيل التالي. ومن دواعي الأسف، أنه في البلدان التي تنخفض فيها معدلات القيد في المدارس بوجه عام، تنقطع عن الدراسة فتيات كثيرات قبل محو أميتهن الوظيفية. وتشير بيانات المسوح الديمغرافية والصحية إلى أربعة

أسباب رئيسية لذلك، هي: عدم توافر موارد مالية؛ والزواج والحمل المبكران؛ والمسؤوليات الأسرية؛ وضعف الأداء المدرسي. كما أن الرسوم المدرسية، والزي المدرسي والمواد الدراسية، وفقدان الدخل أو مساعدة الأسرة المعيشية، والإنفاق على الانتقال وغير ذلك من تكاليف إرسال الأطفال إلى المدرسة قد تكون عائقاً بالنسبة لأسر فقيرة كثيرة وتحد من الميزة التعليمية الحضرية. وإذا اضطرت الأسر إلى الاختيار، فإن البنات هن عادة اللائي يقع عليهن الاختيار أولاً للاستغناء عن التعليم المدرسي أو لإخراجهن من المدارس.

وتكشف البيانات المتعلقة بالفوارق داخل المدن عن وجود فوارق هائلة في إمكانية الحصول على التعليم وفي مستويات معرفة القراءة والكتابة بين المناطق العشوائية الفقيرة والأحياء الأغنى. وفي بعض البلدان، من قبيل بنغلاديش وكولومبيا والهند وباكستان، تقل نسبة معرفة القراءة والكتابة بين النساء اللائي يعشن في مناطق عشوائية فقيرة بما يتراوح من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة عن نظيرتها في المجتمعات المحلية غير الفقيرة[٢٤]. وقدرة الشباب على مواصلة تعليمهم المدرسي تتأثر بالعمر عند الزواج، والحمل، وإعالة الأسرة المعيشية. فمن الأرجح أن تنجب الشابات والشبان الذين ينتمون إلى أسر معيشية منخفضة الدخل أطفالاً، ويتزوجوا، أو يصبحوا مسؤولين عن إعالة الأسرة المعيشية أكثر من احتمال ذلك في حالة نظرائهم ذوي الدخل الأعلى[٢٥].

سوق العمل: هل هو مخرج؟

إن إمكانيات العمل أكثر تنوعاً بكثير في المناطق الحضرية لكل من الرجال والنساء. فالتحضر قد عزز كثيراً مشاركة المرأة في القوى العاملة[٢٦]. وعمالة المرأة بأجر لا تؤدي فحسب إلى زيادة دخل الأسرة المعيشية بل يمكن أيضاً أن تُحدث تحولات في أدوار الجنسين وترتقي بوضع المرأة في الأسرة وفي المجتمع.

وقد حدثت، على نطاق العالم، زيادة كبيرة في عمالة المرأة بأجر في القطاع غير الزراعي أثناء السنوات الأخيرة[٢٧]. فقد أتيحت فرص جديدة، وبخاصة في قطاعات التجارة[٢٨] وفي المشاريع المنزلية المرتبطة بشبكات الإنتاج العالمي[٢٩]. فعلى سبيل المثال، تشكل الشابات نسبة قدرها ٨٠ في المائة من العاملين في مناطق تصنيع الصادرات البالغ عددهم ٥٠ مليوناً[٣٠].

ومع ذلك فإن معظم نمو عمالة الإناث يحدث في القطاع غير الرسمي الذي يتيح معظم فرص العمل الجديدة في العالم[٣١]، حيث تشكل النساء أغلبية كبيرة، وبخاصة في أفريقيا وآسيا[٣٢]. والعمالة غير الرسمية حاسمة الأهمية فيما يتعلق بتمكين المرأة من امتصاص الهزات الاقتصادية التي تتعرض لها الأسر المعيشية الفقيرة. وفي هذا الصدد، تنطوي عمالة المرأة، المأجورة وغير المأجورة، على أهمية أساسية لإبقاء أسر معيشية كثيرة خارج دائرة الفقر[٣٣]. أما الجانب السلبي فهو أن قدراً كبيراً من العمل غير الرسمي غير مستقر، وسيئ النوعية، وأجره هزيل[٣٤].

الطريق الطويل إلى ملكية المرأة للعقارات

توفر الأصول المادية والمالية للمرأة ما هو أكثر من الرفاه الاقتصادي والأمن. فالحيازة القانونية للعقارات تؤدي إلى زيادة فرص المرأة في الحصول على ائتمان، وإدرار دخل، والتحصن ضد الفقر. وتمكن تلك الحيازة أيضاً النساء في علاقاتهن مع شركائهن وأسرهن، وتقلل من تعرضهن للعنف وللإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفر شبكة أمان للمسنات.

وتمتلك النساء أقل من ١٥ في المائة من الأراضي على نطاق العالم[٣٥]. وفي بعض البلدان لا تستطيع النساء أن يتملكن قانوناً عقارات على نحو منفصل عن أزواجهن، خصوصاً في بعض مناطق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. ولا تتوافر للنساء، بالنظر إلى افتقارهن إلى سند ملكية قانونية للأراضي والعقارات، أي ضمانة تقريباً للحصول على قروض وإئتمانات، مما يحد من الخيارات الاقتصادية المتاحة لهن. وفي بعض البيئات، على الرغم من أن المرأة يمكن أن تتملك قانوناً وترث عقارات، فإن العرف يملي سيطرة الرجل على تلك العقارات وانتقال تلك العقارات إلى الورثة الذكور فقط عند وفاة الرجل. ومن الصعب أو من المستحيل في هذه الظروف أن تمارس المرأة حقها في التملك ممارسة عملية.

٧ مساعدة فتيات الشوارع على العثور على عمل

يدعم المكتب القطري لإثيوبيا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان مركز التدريب الخيري، وهو منظمة غير حكومية حضرية تقدم التدريب المهني للشابات والفتيات اللائي تتراوح أعمارهن من ١٨ إلى ٢٥ عاماً بهدف تمكينهن من ممارسة العمالة الذاتية أو العثور على عمل بأجر. والفئات المستهدفة الرئيسية هي فتيات الشوارع – أي الفتيات اللائي ينتمين إلى أسر منخفضة الدخل ويتعرضن لحياة الشوارع نتيجة للحرمان الاقتصادي، والإهمال، وتفكك الأسرة، والصراع المدني، والحروب. وإلى جانب التدريب على مهارات مختلفة، من قبيل الحرف اليدوية الجلدية، والنسج، والحبك بالصنارة، والحياكة، والتطريز، وتصفيف الشعر، يقدم المركز تدريباً بشأن الصحة، وإدارة المنزل، والتغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنظيم الأسرة.

وثمة أدلة على أن صعوبة الحصول على سند ملكية العقارات في المناطق الريفية يحفز النساء على الهجرة إلى المدن بأمل الحصول على عقارات هناك، حيث يُفترض أن الاحتمالات أفضل[٣٦]. وقد تتاح للمرأة أيضاً إمكانية حصول أفضل على معلومات ودعم قانونيين في المناطق الحضرية. ومن الأرجح أن تتيح المدن مزيداً من الفرص لحيازة العقارات على المدى الطويل، وذلك لما تتسم به من حيوية اجتماعية أكبر ونطاق أكبر من الإمكانيات الاقتصادية المتاحة بالنسبة للمرأة.

ومع ذلك لايزال من الضروري إجراء إصلاحات قانونية لتأمين حق المرأة في تملك عقارات على قدم المساواة بالرجل. وحيثما توجد قوانين من هذا القبيل، مازالت المدن بحاجة إلى برامج وآليات انتصاف لمعالجة العراقيل غير الرسمية من قبيل الممارسات العرفية، وانخفاض مستوى الوعي بالحقوق، وارتفاع تكلفة الأراضي والإسكان، ووجود سياسات تمييزية فيما يتعلق بالإقراض ومنح سندات الملكية.

ويوجد ارتباط وثيق بين حقوق التملك وإمكانية الحصول على ائتمانات، ولذا ليس مما يدعو إلى الدهشة أن المرأة تواجه صعوبات في الحصول على أصول مالية. وقد سدت جزئياً برامج الائتمانات المتناهية الصغر هذه الحاجة. وتتيح أيضاً الائتمانات المتناهية الصغر، التي تركت بصمتها أصلاً في البيئات الريفية، للمرأة الحضرية الفقيرة أن تُزيد قدراتها وتحسن دخلها.

اكتساب سلطة عن طريق الصوت: تحقيق ذلك عن طريق المنظمات الأهلية

إن سلطة صنع القرارات هي أحد المؤشرات الرئيسية لتمكين المرأة. وتتحسن آفاق المشاركة الرسمية للمرأة في المجال السياسي، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها، ومن بينها التمييز بين الجنسين والتحيز ضد المرأة، وتعدد مسؤوليات المرأة التي لا تقدر حق قدرها، وكثرة الضغوط على وقتها وطاقتها، وانعدام الدعم في المجالات الحاسمة الأهمية من قبيل الصحة الإنجابية، وانعدام الموارد.

وقد سنت بعض الحكومات حصصاً أو قوانين لتحقيق التعادل بين الجنسين من أجل التصدي لهذه العراقيل وكفالة أن تكون للمرأة مشاركة على مستوى هام في مجالس المدن وأجهزة



٨ الأوجه الكثيرة للمنظمات النسائية في المناطق الحضرية

إن المناطق الحضرية، التي توجد فيها معلومات واتصالات وتكنولوجيا ذات نوعية أفضل، تمكّن النساء من أن ينظمن صفوفهن بطريقة أسرع وأكثر فعالية، وتتيح للمجموعات التي تبدأ كتعاونيات صغيرة أن تتحول إلى شبكات كبيرة بل وحتى إلى حركات دولية. ولجنة هوايرو، التي انبثقت عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين، هي مثال من هذا القبيل. فوجود ٣٥٠٠٠ منظمة غير حكومية مشاركة من مختلف أنحاء العالم وفر الزخم اللازم لاستمرار التربيط الشبكي لهذه المنظمات التي تقود نساء معظمها، مما جعلها حركة عالمية حقاً كان لها تأثير على وضع السياسات على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والدولي بشأن قضايا الموئل والبيئة[١].

ومع تزايد استخدام وسائط الأنباء والإذاعة والتليفزيون، يمكن نشر الرسائل في آن واحد، تشجيعاً للتعلم في مجالات من قبيل الصحة، ودفع قضايا محددة مثار اهتمام، وتعزيز معرفة حقوق المرأة على نطاق واسع. فمنظمة CEMINA (ومعناها: منظمة الاتصال والتثقيف والإعلام بشأن قضية المرأة)، مثلاً، تصل رسالتها إلى آلاف من المستمعين في بعض أشد المجتمعات فقراً في مختلف أنحاء البرازيل. كذلك تنقل الشبكة الإذاعية النسائية، التي تبث ٤٠٠ برنامج إذاعي، التثقيف بشأن المساواة بين الجنسين والصحة والقضايا البيئية إلى بيوت كثيرة[٢].

وبدءًا من المجموعات المدنية إلى مجموعات الادخار، كانت نساء الحضر بمثابة عوامل تغيير نشطة في مجتمعاتهن، حيث يعملن على تلبية الاحتياجات من حيث المأوى وتحسين الخدمات الأساسية، وتحسين مستوى المناطق العشوائية الفقيرة، وتوفير عَصَب الأمن الاقتصادي[٣]. وأنشأت رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن، وهي نقابة تضم ٧٠٠٠٠٠ امرأة في ست ولايات هندية، مرافق تقدم الرعاية الصحية، وخدمات رعاية الطفل، والتأمين، والبحوث، والتدريب، والاتصال والتسويق، فضلاً عن الإسكان والبنية التحتية من أجل نساء الحضر الفقيرات اللائي يعملن في الاقتصاد غير الرسمي[٤]. وكثيراً ما تتواصل هذه الجهود بدون دعم من الحكومة أو دعم دولي؛ ومع ذلك فقد ثبت، عند الاعتراف بالجهود القائمة التي تبذلها المرأة وإدماج تلك الجهود في عملية البرمجة، أنها جهود لا تقدر بثمن. ويمثل مشروع CAMEBA دليلاً عملياً وينبض بالحيوية على ذلك: فهذا المشروع الذي يرمي إلى تحسين مستوى المناطق العشوائية في كاراكاس، فنزويلا، ويدعمه البنك الدولي، أصبح أكثر كفاءة وقدرة على الاستدامة بعد أن شمل الجماعات النسائية التي كانت تعمل بالفعل على أرض الواقع سنوات عديدة.

وفي حالات كثيرة، تستطيع المنظمات النسائية أن تحقق ما لا تستطيع الحركات الاجتماعية الأخرى تحقيقه. ومن الممكن تحويل بعض المساوئ التي تواجهها المرأة إلى مواطن قوة. فالنساء ومنظماتهن لا يشكلن تهديداً، ليس فحسب بالنسبة للحكومات بل أيضاً بالنسبة للعصابات المحلية وما شابهها. ومن ثم هناك حالات تتعرض فيها منظمات الرجال بسرعة إما للفساد أو تتعطل بفعل النفوذ، بينما تستطيع المنظمات النسائية أن تكتسب قوة ودعماً[٥].



▲ تتاح للنساء فرصة التواصل الاجتماعي ومناقشة شواغلهن في عربة مخصصة للنساء فقط في خط سكة حديد في مومباي، الهند.
© أنجيلا جيمينيز/وورلد بيكتشرز نيوز

الحكم المحلي[٣٧]. ومع ذلك تشكل النساء حوالي ١٦ في المائة من أعضاء البرلمانات الوطنية في أفريقيا وآسيا و ٩ في المائة في الدول العربية[٣٨]. وهاتان النسبتان المئويتان أقل كثيراً مما يعتقد أنه يشكل "الكتلة الحرجة" اللازمة للمرأة لكي تؤثر في السياسات وفي أولويات الإنفاق.

وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة في عواصم الدول، زادت مشاركة المرأة في الحكم اللامركزي. فمجالات الحكم المحلي تتيح فرصاً أكبر لتمكين المرأة ولمشاركتها السياسية، وهو وضع ينعكس إيجابياً على آفاق المرأة مع تزايد التحضر. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يكون عدد البرلمانيات أكبر في البلدان التي توجد فيها نسبة مئوية أعلى للنساء الأعضاء في مجالس المدن، وهو ما يمكن، بدوره، أن يعود بالفائدة على المرأة على مستوى البلديات[٣٩].

ومن ثم يمكن للتحضر أن يكون عاملاً مؤثراً في تهيئة الظروف لتمكين المرأة. وتحويل هذه الإمكانية إلى حقيقة واقعة هو أحد أجدى سبل تعزيز حقوق الإنسان، وتحسين ظروف معيشة الفقراء، وجعل مدن البلدان النامية أماكن أفضل للعيش فيها.

المدن تناسب طبيعياً المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة على جميع المستويات. ففيما يتعلق بالمرأة الفقيرة التي كانت حياتها تقتصر على منزلها وأسرتها وعملها، يؤدي انضمامها إلى منظمة إلى توسيع نطاق آفاقها فوراً. فعندما تشارك المرأة مشاركة نشطة في منظمة، أو عندما تتولى دوراً قيادياً، فإنها تكتسب ثقة بنفسها، ومهارات جديدة، ومعارف، وفهماً أفضل للعالم. وباستطاعة التنظيم أن يعالج الكثير من المعوقات التي يفرضها الفقر على المرأة الفقيرة؛ ويمكن أن يبدأ في مجابهة التكاليف والمخاطر المتعلقة بالعمل غير الرسمي. ويمكن أيضاً أن يساعد على الحد من ضعف المرأة الفقيرة وانعدام أمنها وتبعيتها، بما في ذلك انعدام معرفتها للعالم الخارجي وكيف يعمل.

والتنظيم يساعد أيضاً المرأة ذات الأصول القليلة على تجميع موارد، مما يؤدي إلى زيادة قدرتها الاقتصادية. وقد تساعد مجموعات الادخار والائتمان الفقراء العاملين في الحصول على خدمات التمويل المتناهي الصغر، وقد يتمكن المنتجون الذين

لا يتوافر لديهم سوى رأس مال ضئيل من شراء مواد خام بسعر الجملة وذلك عن طريق تجميع مواردهم[٤٠].

ومن الممكن تعزيز هذه المزايا بمزيد من الدعم. فالمرأة الفقيرة تحتاج إلى صوت نيابي في المؤسسات والعمليات التي تضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية في اقتصاد عالمي، من أجل مواصلة تحسين ظروف معيشة وعمل الفقراء. والمفاوضات الدولية والإقليمية والوطنية بشأن اتفاقات التجارة الحرة، والأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجيات الحد من الفقر، من اللازم أن تشمل جميعها أصوات واهتمامات فقراء الحضر، وبخاصة العاملين في القطاع غير الرسمي، وأغلبيتهم من النساء. ويتطلب ضمان صوت يعبر عن نساء الحضر الفقيرات على أعلى المستويات أن تدعم الحكومة والمنظمات الدولية نمو منظماتهن وبناء قدرتهن على القيادة.

إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية: ينبغي أن تكون أفضل كثيراً

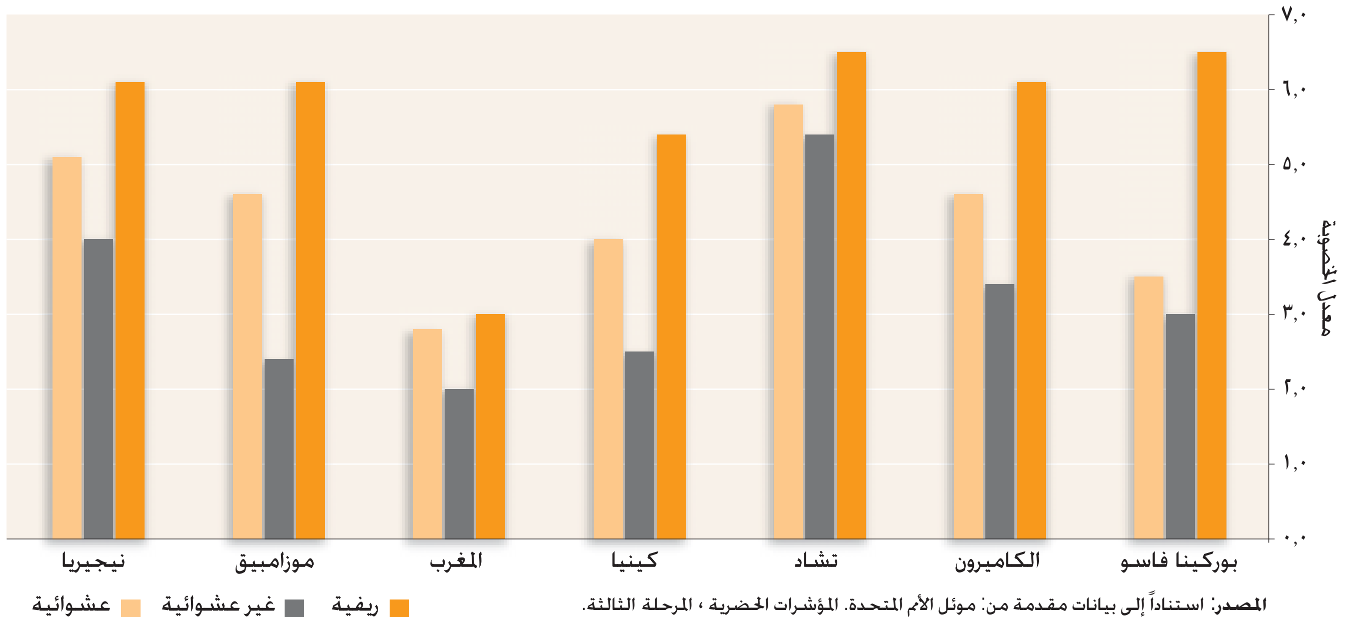
إن إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية حاسمة الأهمية للمرأة على وجه الخصوص، وذلك بسبب وظائفها الإنجابية، ولإثقال كاهلها على نحو غير متناسب بمهمة تقديم الرعاية للمسنين والمرضى، ولأنها تحقق أكثر مما يحققه الرجل للتخفيف من وطأة الفقر على صعيد المجتمع المحلي[٤١]. وتحسين إمكانية حصول المرأة على التعليم والعمالة يسهم في تمكينها بوجه عام، وقدرتها على ممارسة حقها في الحصول على خدمات الصحة، بما فيها خدمات الصحة الإنجابية، ويحسن بوجه عام فرصها في الحياة.

وهذه الخدمات والفرص يمكن أن تتوافر للمرأة في المناطق الحضرية بسهولة أكبر مما تتوافر في المناطق الريفية. ولكن بالنسبة للنساء الفقيرات، يمكن أن يلغي هذه المزايا الافتقار إلى الوقت والمال، وكذلك الافتقار إلى حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة المعيشية، أو حتى حرية التنقل في المدينة. وفي المناطق الحضرية، يمكن أن يؤدي توافر سياسات وبرامج شاملة للصحة، مصحوبة بتوجيه الخدمات والموارد توجيهاً أفضل، إلى حدوث تحسُّن سريع في صحة المرأة، وبخاصة صحتها الإنجابية.

والعلاقات بين الجنسين والفقر يحددان الطريقة التي يتعامل بها الأزواج وتتعامل بها الأسر مع مسألة السلوك الجنسي والإنجابي. فالمرأة الحضرية الفقيرة معرضة لمستويات من المخاطر المتعلقة بالصحة الإنجابية أعلى من المستويات التي يتعرض لها غيرها من نساء الحضر. واحتمالات حصولها أيضاً على خدمات جيدة هي احتمالات أقل بالمقارنة بنساء الحضر الأخريات. ومن الأرجح أن تواجه عنفاً بسبب جنسها في المنزل وفي الشوارع وأن تظل عرضة للممارسات التقليدية الضارة.

ومعدلات الخصوبة الإجمالية أقل في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية في مختلف أنحاء العالم[٤٢]. ولكن هذا لا يعني أن جميع نساء الحضر لديهن نفس إمكانية الحصول على خدمات

الشكل ٤: معدل الخصوبة الإجمالي لسكان المناطق الحضرية العشوائية وغير العشوائية وفي المناطق الريفية: بلدان أفريقية مختارة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤



المصدر: استناداً إلى بيانات مقدمة من: موئل الأمم المتحدة. المؤشرات الحضرية، المرحلة الثالثة.

رعاية الصحة الإنجابية، أو حتى أن باستطاعتهن أن يلبين جميعاً احتياجاتهن إلى وسائل منع الحمل. والنساء الفقيرات داخل المدن تقل كثيراً احتمالات استخدامهن لوسائل منع الحمل عن احتمالات ذلك في حالة نظيراتهن الأيسر حالاً، وتكون معدلات الخصوبة لديهن أعلى منهن. وفي بعض الأوقات يشبه كثيراً وضعهن من حيث الصحة الإنجابية وضع نساء الريف[٤٣] (انظر الشكل ٤).

وتتباين الحاجة غير الملباة إلى وسائل منع الحمل فيما بين النساء وفقاً للفقر النسبي، وهذا شيء يمكن التنبؤ به. فالمسوح التي تشمل آسيا وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء تبين عموماً ارتفاع مستويات الحاجة غير الملباة فيما بين سكان الريف عند مقارنتهم بسكان الحضر، مع كون المتحضرين الفقراء يحتلون مرتبة وسطى بين سكان الريف وسكان الحضر ككل[٤٤]. ففي جنوب شرق آسيا، مثلاً، تبلغ الحاجة غير الملباة المقدرة ٢٣ في المائة فيما بين فقراء الحضر، بالمقارنة بنسبة لا تتجاوز ١٦ في المائة فيما بين سكان الحضر غير الفقراء[٤٥].

وعلى وجه الإجمال، قد يكون الفقر مؤشراً لأنماط الخصوبة أفضل من مؤشر الإقامة الريفية أو الإقامة الحضرية. وبالنسبة لواضعي السياسات المهتمين بمعدل النمو الحضري، سيكون من المهم بالتالي على وجه الخصوص أن ينظروا إلى التفاعلات بين السكان والفقر، وبدرجة متزايدة داخل البيئات الحضرية[٤٦]. وإيلاء الأولوية لتمكين المرأة، وزيادة إمكانية حصولها على التعليم والعمالة، وتوفير معلومات وخدمات جيدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لكل من النساء والرجال يؤدي إلى توسيع نطاق اختياراتهم ويفضي إلى تكوين أسر أصغر حجماً وأوفر صحة. وهذا يساعد على تلبية احتياجات الأفراد وإعمال حقوقهم، مع تحسينه في الوقت نفسه آفاق النمو الاقتصادي ورفاه الإنسان.

العنف ضد المرأة

إن العنف ضد المرأة، بما يلحقه من أضرار جسدية ونفسية ومالية هائلة للمرأة وللمجتمع، هو سمة من سمات الحياة الحضرية، بصرف النظر عن الدخل أو الوضع التعليمي. فالعنف بمختلف أشكاله، بدءًا من الإرهاب وانتهاء بالاعتداء الجنسي، يقيد قدرة المرأة على التنقل في المدينة وحولها[٤٧]، مما يقلل من حريتها في البحث عن عمل، والحصول على الخدمات الاجتماعية، وممارسة أنشطة في وقت الفراغ. والإيذاء الجسدي والجنسي هو أيضاً عامل من عوامل حالات الحمل غير المرغوبة، والإصابة بالأمراض التي تنتقل جنسياً (ومن بينها فيروس نقص المناعة البشرية)، ومضاعفات الحمل[٤٨].

وتزيد احتمالات إبلاغ النساء اللائي يعشن في البيئات الحضرية عن تعرضهن في أي وقت من الأوقات للعنف عن احتمالات ذلك في حالة نظيراتهن الريفيات[٤٩]. ومن الممكن أن يُعزى جانب من ذلك ببساطة إلى توافر إمكانيات أفضل في المناطق الحضرية لاستنكار العنف. إلا أن النساء قد يكن، في حقيقة الأمر، عرضة بدرجة أكبر لخطر العنف الموجه ضده المرأة في المناطق الحضرية، وذلك بسبب انهيار الأخلاقيات الثقافية التي تحكم العلاقات بين الجنسين وانخفاض احتمال تدخل الجيران. فالفقر، والانتقال إلى بيئة جديدة (في حالة المهاجرين داخلياً)، والبطالة، وعدم كفاية الأجور، والاستبعاد الاجتماعي، والعنصرية، يمكن أن تسفر عن إحساس بالإحباط فيما بين الرجال وأن تسفر عن ضعف بين النساء. والأشد حرماناً هم الذين من الأرجح أن يتأثروا[٥٠]. وأطفال الشوارع والمشتغلات بالجنس يكونون ضعافاً على وجه الخصوص[٥١].

> تزيد احتمالات إبلاغ النساء اللائي يعشن في البيئات الحضرية عن تعرضهن في أي وقت من الأوقات للعنف عن احتمالات ذلك في حالة نظيراتهن الريفيات، ويُعزى جانب من ذلك إلى انهيار الأخلاقيات الثقافية التي تحكم العلاقات بين الجنسين.

ويمكن أيضاً أن تؤدي سرعة حدوث تحول في الأعراف بشأن أدوار الذكور وأدوار الإناث إلى حدوث زيادة في العنف العائلي. فقد تبين من بحوث أجريت في الفلبين أن الفقر والإقامة في الحضر يرتبطان بارتفاع احتمال تعرض المرأة للعنف من جانب شريك حياتها الحميم[٥٢]. ووجدت دراسة للنساء الحضريات في موشي، بجمهورية تنزانيا المتحدة، أن ٢١,٢ في المائة من النساء قد تعرضن لحالة عنف من جانب شريك حياة حميم في السنة السابقة على الدراسة، وأن أكثر من الربع قد تعرضن لعنف من هذا القبيل في وقت ما من حياتهن[٥٣].

الوفيات النفاسية ووفيات الرضع

مازالت الوفيات النفاسية مرتفعة ارتفاعاً مذهلاً، حيث تبلغ حوالي ٥٢٩ ٠٠٠ حالة سنوياً، يحدث أكثر من ٩٩ في المائة منها في البلدان النامية، وقدر كبير منها من السهل الحيلولة دون حدوثه[٥٤]. فأربع من كل خمس حالات وفاة هي نتيجة مباشرة

لمضاعفات التوليد[٥٥]، ومن الممكن تجنب معظمها عن طريق الولادة في ظل وجود مشرف ماهر وعن طريق الحصول على خدمات التوليد الخاصة بالحالات الطارئة.

وإشراف أشخاص مهرة وإمكانية الحصول على رعاية التوليد الخاصة بالحالات الطارئة يمكن أن يفسر سبب انخفاض معدل الوفيات النفاسية بوجه عام في المناطق الحضرية، حيث تزيد بمقدار ثلاثة أمثال احتمالات أن تضع النساء تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة عن احتمالات حدوث ذلك في حالة النساء اللائي يعشن في المناطق الريفية[٥٦]. إلا أن نساء الحضر الفقيرات تقل عن ذلك احتمالات أن يضعن تحت إشراف أخصائيين مهرة[٥٧]. فعلى سبيل المثال، تضع نسبة تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ في المائة فقط من النساء تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة في المناطق العشوائية الفقيرة في كينيا ومالي ورواندا وأوغندا، بالمقارنة بنسبة تتراوح من ٦٨ إلى ٨٦ في المائة في المناطق الحضرية غير الفقيرة[٥٨].

وثمة عدد من الأسباب التي تجعل نساء الحضر الفقيرات لا يلتمسن الحصول على رعاية نفاسية. ومن بين هذه الأسباب الفقر والمطالب الأكثر إلحاحاً المتعلقة بالنفقات الأخرى للأسرة

٩ الصحة الإنجابية في مناطق ماهاراشترا العشوائية الفقيرة

يقدر عدد سكان المناطق العشوائية الفقيرة في الهند بما يبلغ ٤٠,٣ مليوناً في إحصاء عام ٢٠٠١ السكاني، أي حوالي ١٤,٢ في المائة من مجموع سكان الحضر. ويجري تنفيذ مشروع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ولاية ماهاراشترا في خمس بلديات شهدت نمواً سريعاً في أعداد سكان المناطق الحضرية العشوائية الفقيرة.

ولقد نجح المشروع في أن يحسن في المناطق العشوائية الفقيرة النائية والتي يتعذر الوصول إليها مستوى مراكز رعاية التوليد الخاصة بالحالات الطارئة لكي تقدم تلك المراكز خدمات شاملة. ويعمل المشروع أيضاً مع الجماعات النسائية على تعزيز معارف النساء وقدراتهن في مجال الصحة الإنجابية فضلاً عن الآليات المؤسسية والمجتمعية للتصدي للعنف ضد المرأة.

ويتيح المشروع أيضاً أماكن للمراهقين لكي يناقشوا فيها قضايا صحتهم الجنسية والإنجابية في بيئة مأمونة ومُتقبِّلة؛ ويعمل على تحسين إمكانيات الحصول على معلومات وخدمات الصحة الإنجابية، ويتيح الفرصة للمراهقين لبناء مهاراتهم الحياتية.

وعلاوة على ذلك، أنشأ المشروع مستودعات مجتمعية طوعية لوسائل منع الحمل غير العيادية، وتتمثل قيمة هذا النهج في أنه يربط ما بين المجتمعات والمؤسسات الصحية، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المطلوبة.

المعيشية، والمطالب الأخرى على وقت المرأة بالنظر إلى مسؤولياتها الأخرى الكثيرة، وعدم وجود بنية تحتية داعمة من قبيل وسائل الانتقال ورعاية الطفل[٥٩].

والحرمان من المأوى يؤدي إلى زيادة معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ففي إثيوبيا، يبلغ معدل وفيات الأطفال في مساكن المناطق العشوائية الفقيرة (١٨٠ بين كل ١٠٠٠ مولود حي) ما يقرب من ضعف نظيره في المساكن غير الموجودة في مناطق عشوائية فقيرة (٩٥ حالة). وتوجد فوارق مماثلة في غينيا ونيجيريا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويتضح أيضاً في بلدان من قبيل الفلبين وأوزبكستان، اللتين توجد فيهما مستويات لوفيات الأطفال أقل كثيراً، وجود علاقة بين الحرمان من المأوى وبقاء الطفل على قيد الحياة.

وعلى الرغم من أن الأطفال الفقراء الذين يولدون في المدن يكونون أقرب إلى المستشفيات والعيادات، وأن آباءهم وأمهاتهم يكونون عموماً أكثر استنارة، فإنهم يموتون رغم ذلك بمعدلات مضاهية لمعدلات وفيات الأطفال الريفيين[٦٠]. فالاكتظاظ والأوضاع المعيشية غير الصحية، وعدم توافر مياه كافية وصرف صحي ملائم، هي أمور توفر مرتعاً خصباً لأمراض الجهاز التنفسي والأمراض المعوية وتؤدي إلى زيادة معدلات الوفيات فيما بين أطفال الحضر الذين يعانون من سوء التغذية[٦١].

وفي المناطق الريفية بكينيا، يبلغ عدد الرضع أو الأطفال دون سن الخامسة الذين يموتون بين كل ١٠٠٠ طفل يولدون أحياءً ما يقرب من ضعف العدد المقابل في نيروبي، العاصمة. إلا أن معدلات الوفيات أعلى كثيراً في المستوطنات غير الرسمية الموجودة في العاصمة، حيث يعيش حوالي نصف سكان نيروبي. ففي كيبرة، وهي واحدة من أكبر المناطق العشوائية الفقيرة في أفريقيا، يموت طفل واحد تقريباً بين كل خمسة أطفال قبل أن يبلغ عامه الخامس. وتبين أيضاً من مسوح أجريت في مدن أخرى كثيرة أن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة فيها تتراوح من ١٠٠ إلى ٢٥٠ بين كل ١٠٠٠ طفل يولدون أحياءً في مستوطنات بعينها.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق حضري: مخاطر جديدة، وفرص جديدة

تزيد مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانتشاره في البيئات الحضرية، ولكن احتمالات الحد من الوباء على المدى الأطول تبدو أفضل هناك. والوضع قاتم حالياً. فالمهاجرون من الريف إلى الحضر يتركون وراءهم ليس فحسب شركاء حياتهم وأسرهم بل كثيراً ما يتركون أيضاً تقييدات عرفية للسلوك الجنسي. فالاعتماد النقدي، المقرون



▲ ناشط في مجال الدعوة إلى حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يمارس مهمته في عشوائيات لاغوس الفقيرة، في نيجيريا.

© تون كويني/ستيل بيكتشرز

بالفقر والتمييز بين الجنسين، قد يؤدي إلى زيادة ممارسة الجنس كصفقة؛ ويؤدي في الوقت ذاته إلى الحد من فرص التفاوض على ممارسة الجنس المأمون، خصوصاً بالنسبة للنساء والفتيات ولكن أيضاً بالنسبة للشبان والبنين. ومعدلات تعاطي المخدرات بواسطة الحقن تكون أعلى عادة في البيئات الحضرية. والإصابة بالأمراض التي تنتقل جنسياً وبالسل، وهو ما يؤدي إلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ونقله، أكثر شيوعاً أيضاً في المناطق الحضرية.

ويهاجر بعض سكان الريف المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية إلى المدن بحثاً عن علاج ورعاية أفضل، ويشمل ذلك الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية (مضادات الريتروفيروسات). ونتيجة لذلك، فإن انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أعلى عموماً بين سكان الحضر مما هو بين سكان الريف في أفريقيا جنوب الصحراء، التي تشكل محور وباء الإيدز[٦٢]. وبوتسوانا وجنوب أفريقيا كلتاهما لديهما مستوى تحضر مرتفع ولديهما أيضاً مستوى مرتفع للغاية لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

ويرتبط الفقر الحضري بانتقال فيروس نقص المناعة البشرية ويقلل من احتمال الحصول على علاج. فأطفال الشوارع، والأيتام، والمشتغلات بالجنس، والنساء الفقيرات في المناطق الحضرية هم عرضة على وجه الخصوص للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن الأرجح أن تصبح نساء الحضر الفقيرات ضحايا العنف الجنسي أو للاتجار بالبشر، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر بالنسبة لهن؛ وعلاوة على ذلك، تقل احتمالات معرفتهن كيفية حماية أنفسهن[٦٣]. والنساء المعرضات للعنف لا يمكن أن يتفاوضن على ممارسة الجنس المأمون.

ومع ذلك توجد بعض الأنباء الجيدة. فالقرائن التي تكشفت مؤخراً تدل على حدوث تراجع في انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في المناطق الحضرية في بعض البلدان تشير إلى أن التحضر ربما ينطوي على إمكانية الحد من الوباء. فالرفالات (العوازل الواقية) – وهي أساسية للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية – والمعلومات عن طرق انتقال الفيروس قد يكون من الأيسر توافرها في المناطق الحضرية. وقد تكون أيضاً وصمة العار ويكون التمييز أقل في المناطق الحضرية،

بسبب التعليم الأفضل ومخالطة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مخالطة أكبر.

التناقضات الاجتماعية في المدن المتنامية: الحوار والخلاف

تزايد سرعة التغير الثقافي

منذ خمسينات القرن العشرين كان التحضر السريع عاملاً ساعد على حدوث تغير ثقافي. فمع مضي العولمة قدماً، يترك التحول الحضري تأثيراً هائلاً على الأفكار والقيم والمعتقدات. وهذه التحولات لم تكن موحدة أو بلا جوانب سيئة مثلما تنبأ علماء الاجتماع. فاتساع الفجوات بين الفئات الاجتماعية يجعل انعدام المساواة أكثر وضوحاً. وفي هذا المناخ، يمكن للمدن الكبيرة أن يتولد عنها إبداع وتضامن، ولكنها يمكن أيضاً أن تجعل الصراعات أكثر حدة[٦٤].

والمدن التي تنمو بسرعة، وبخاصة المدن الكبيرة، تضم أجيالاً مختلفة من المهاجرين من الريف، كل منهم له خلفيات اجتماعية وثقافية متباينة. ومن ثم تعرِّض الحياة الحضرية الوافدين الجدد لتشكيلة من المحفزات الثقافية وتقدم لهم خيارات جديدة بشأن مجموعة متنوعة من القضايا، تبدأ من الطريقة التي تنظم بها الأسر نفسها وتنتهي بما تفعله الأسر في وقت فراغها. وبهذا المعنى، يتيح التحضر فرصاً لإثراء ثقافي واسع النطاق ويشكل قوة محركة أساسية للتحديث. وعن طريق تفاعل المتحضرين الجدد مع المناطق الريفية، فإنه يعجل أيضاً بالتغير الاجتماعي في مناطق مختلفة.

وفي الوقت ذاته، قد يفقد المتحضرون احتكاكهم بالأعراف والقيم التقليدية. وقد يكتسبون مطامح جديدة، ولكنهم لا يكتسبون دائماً سبل تحقيق تلك المطامح. وهذا يؤدي بدوره إلى إحساس بالاجتثاث والتهميش، مصحوب بأزمات الهوية، ومشاعر الإحباط، والسلوك العدواني. وكثيرون في البلدان النامية يربطون أيضاً بين عمليات التحديث والعولمة وفرض قيم غربية على ثقافتهم ومن ثم يشعرون بالاستياء من تلك القيم[٦٥].

التحضر والصحوة الدينية

إن صحوة التمسك الديني بأشكاله المختلفة هي أحد أبرز التحولات الثقافية المصاحبة للتحضر. وقد كان المتوقع من التحضر السريع أن يعني انتصار التفكير العقلاني، والقيم العلمانية، وإزالة الحيرة والغموض من العالم، وكذلك إنزال الدين إلى مرتبة ثانوية. ولكن بدلاً من ذلك، حدث انبعاث للاهتمام الديني في بلدان كثيرة.

ونمو الحركات الدينية الجديدة يمثل أساساً ظاهرة حضرية[٦٦]، ومن ذلك مثلاً الإسلام الراديكالي في المنطقة العربية، والمسيحية السبعية في أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء من أفريقيا، ومذهب الشيفاجي في بعض أجزاء من الهند. وفي الصين، حيث تنمو المدن بوتيرة بالغة السرعة، تكتسب الحركات الدينية أتباعاً جدداً بسرعة.

والتحضر المتزايد، المقرون بتنمية اقتصادية بطيئة وبالعولمة، قد ساعد على زيادة التنوع الديني كجزء من تكاثر الثقافات الفرعية في المدن. ويمكن اعتبار الحركات الدينية الجديدة تكييفات للدين حسب الظروف المستجدة، بدلاً من اعتبارها إحياءات لتراث.

وقد ركزت البحـوث عـادة على الاستجابـات الدينيـة المتطرفة – التي اكتسبت في حقيقة الأمر أتباعاً عديدين – ومن ثم انبثق الاتجاه إلى تجميعها كلها تحت مسمى "الأصولية". إلا أن الإحياء الديني له أشكال متباينة وتأثيرات مختلفة، تتراوح من فلسفة "عصر جديد" منعزلة إلى الانغماس في العملية السياسية. وعلى امتداد هذه المتوالية، توجد مظاهر كثيرة للتمسك الديني. وهذه المظاهر قد غيرت بسرعة، معاً، العوامل الدينامية السياسية والهويات الاجتماعية للمواطنين العالميين الموجودين حالياً[٦٧].

العنف وانعدام الأمن في المدن

يتصاعد العنف وانعدام الأمن بين الأشخاص، خاصة في المناطق الحضرية في البلدان الفقيرة. وهذا أمر تترتب عليه تكاليف فادحة بالنسبة للأفراد والمجتمعات بل والدول، ويصبح بسرعة قضية رئيسية في مجال الأمن والصحة العامة. والعنف يكون عادة أكبر في المدن الكبيرة والتي تنمو بسرعة.

ولقد كانت الظروف المعيشية اليومية لفقراء الحضر مرتبطة ارتباطاً قوياً بالاستبعاد الاجتماعي وانعدام المساواة، اللذين يكونان عادة أكثر وضوحاً وأكثر مدعاة للاستياء في المدن[٦٨]. فمن الممكن أن يؤديا إلى زيادة إمكانية نشوء صراعات أو جرائم أو عنف. وقصور مؤسسات الدولة، وبخاصة نظام الشرطة والعدالة، يؤثر على الفقراء أشد تأثير. والمرأة هي الضحية الرئيسية، وبخاصة للعنف الجنسي والعائلي.

وتزايد العنف يرتبط أيضاً بالعولمة والتكيف الهيكلي، اللذين أديا إلى تفاقم انعدام المساواة بينما قللا في الوقت ذاته من قدرة الدولة على اتخاذ تدابير علاجية. وقد استفادت المنظمات الإجرامية من الأسواق المفتوحة لتقيم اقتصاداً إجرامياً عالمياً، يشجع أشكالاً جديدة للاحتيال الإلكتروني والاتجار الدولي بالبشر[٦٩]. ولعولمة صناعة المخدرات غير

المشروعة، على وجه الخصوص، تأثير مضاعف على العنف والإجرام.

والعنف يتسبب في طائفة واسعة من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وله تأثير هائل على التنمية: فعلى سبيل المثال، لو كان معدل الجريمة في منطقة أمريكا اللاتينية مماثلاً للمعدل الموجود في بقية العالم لكان من المحتمل أن يكون نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي" أعلى بنسبة مذهلة قدرها ٢٥ في المائة"[٧٠].

ويتأثر أيضاً تنظيم الحيز الحضري بالجريمة والعنف. فالطبقات الوسطى والعليا الميسورة الحال تحصن نفسها وتدفع ثمناً لأمنها الخاص. ولكن خصخصة الأمن نفسها يمكن أن تكون مصدراً لزيادة العنف وعدم احترام حقوق الإنسان[٧١].

وتأثيرات الجريمة والسطو والاغتصاب والاعتداء على المجتمعات الفقيرة أشد كثيراً. وربما كان الأكثر إضراراً هو تآكل رأس المال الاجتماعي – وهو الثقة المتبادلة الطويلة الأمد بين الجيران وأفراد المجتمع المحلي – وهي ثقة تشكل في حد ذاتها حماية فعالة من الجريمة[٧٢].

ومن المهم على وجه الخصوص الإشارة إلى أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ عاماً يرتكبون أكبر عدد من أعمال العنف وهم أيضاً ضحايا العنف الرئيسيين. و" طفرة الشباب" المقبلة يمكن أن تكون إيذاناً بحدوث طفرة في العنف ما لم تُتخذ الآن تدابير وقائية. ومع أن المرأة عرضة على وجه الخصوص للعنف والتحرش الجنسيين، من الأرجح أن يصبح الرجال ضحايا جرائم العنف (الشكل ٥). والشبان هم مرتكبو جرائم القتل الرئيسيون وهم ضحايا تلك الجرائم الرئيسيون.

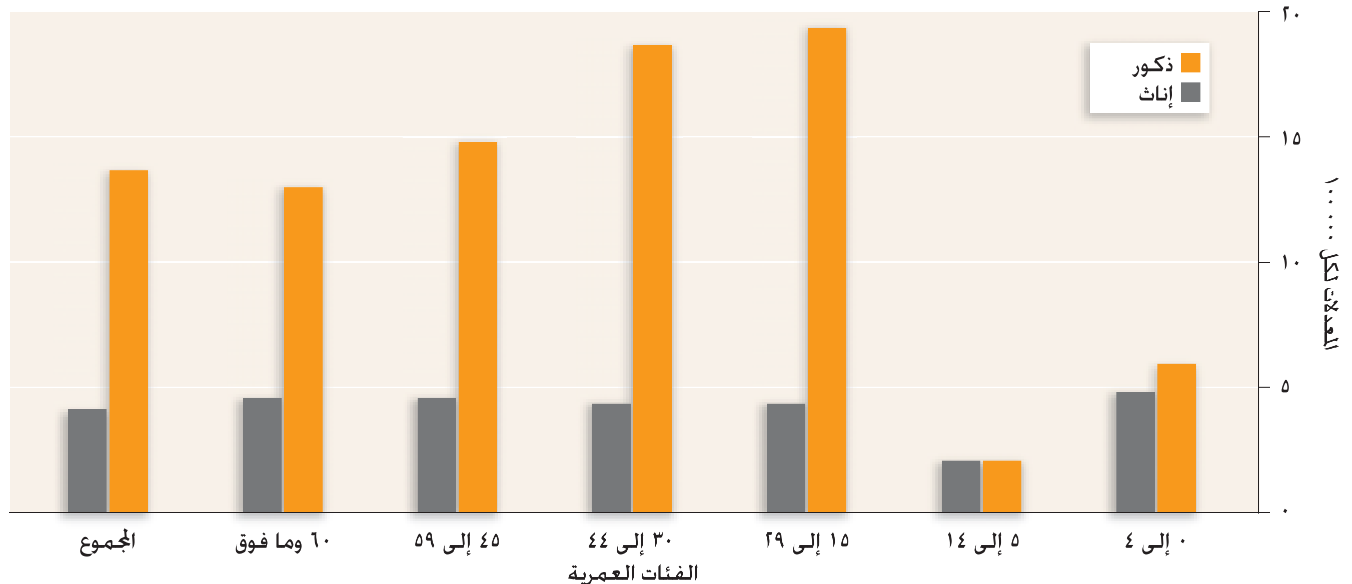
وكما هو الحال فيما يتعلق بأوضاع كثيرة يصفها هذا التقرير، تستدعي معالجة العنف الحضري معالجة فعالة أن يكون منظور تلك المعالجة أطول أجلاً. فالأسباب الجذرية للجريمة لا يمكن القضاء عليها بين عشية وضحاها. ويجب على واضعي السياسات أن يتصدوا للعنف ليس فحسب باعتباره قضية تندرج في إطار علم الأمراض الاجتماعية، بل أيضاً باعتباره قيداً أساسياً على سبل عيش الفقراء[٧٣]. ويستدعي تغيير الاتجاه نحو تزايد العنف تصديات فعالة للفقر ولانعدام المساواة وللاستبعاد الاجتماعي.

التغير الديمغرافي في المدن المتنامية

شباب في مدن شابة[٧٤]

تمثل كثرة أعداد الشباب الطابع الديمغرافي للمدن في البلدان النامية: وهذه الكثرة كبيرة على وجه الخصوص بين سكان المناطق العشوائية الفقيرة. وسيكون النجاح أو الفشل الفرديان للشباب وهم يركبون موجة النمو الحضري حاسمين بالنسبة للتنمية في المستقبل بالنظر إلى أن هذه التغيرات الديمغرافية الجذرية، المقرونة باستمرار الفقر والبطالة، هي مصدر للصراع في المدن في كل

الشكل ٥: المعدلات التقديرية لجرائم القتل والانتحار، حسب العمر، في العالم، عام ٢٠٠٠



المصدر: منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي بشأن العنف والصحة. جنيف: منظمة الصحة العالمية.

البلدان النامية. ولكن العمليات السياسية نادراً ما تعبِّر عن أولويات الشباب، وبخاصة مئات الملايين من أطفال الحضر الذين يعيشون في فقر وفي أوضاع تهدد صحتهم وسلامتهم وتعليمهم وآفاقهم في الحياة.

والشباب يتسمون عادة بالحيوية، وسعة الحيلة، والاستجابة للتغير: ولكن إذا لم يلقوا رعاية، ولم يتلقوا تعليماً مدرسياً، ولم يحصلوا على توجيه، وكانوا عاطلين عن العمل، فإن طاقتهم يمكن أن تتجه اتجاهات مدمرة، وكثيراً ما تكون مدمرة لأنفسهم. والاستثمار في أطفال وشباب الحضر، ومساعدتهم على أن يندمجوا تماماً في المجتمع، هما مسألتان تتعلقان بحقوق الإنسان والعدل الاجتماعي. وهما أيضاً السبيل إلى إطلاق فوائد اقتصادية محتملة وكفالة الأمن الحضري.

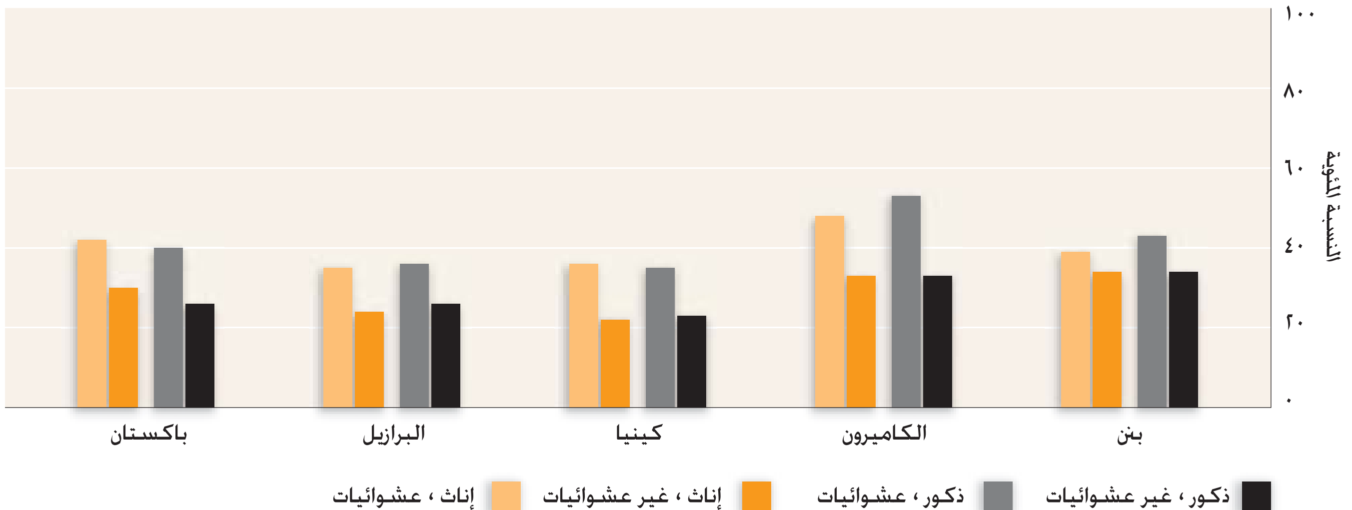
ويقدر أن ما يصل إلى ٦٠ في المائة من جميع سكان الحضر سيكونون دون سن ١٨ عاماً بحلول سنة ٢٠٣٠ [٧٥]. وما لم تتخذ تدابير عاجلة من حيث الخدمات الأساسية، والعمالة، والإسكان، فإن هؤلاء الشباب بأعدادهم الكبيرة سينمون في ظل الفقر. فعدد الأطفال الذين يولدون في مناطق عشوائية فقيرة في العالم النامي يزيد بسرعة. ويبين الشكل ٦ أن المناطق العشوائية الفقيرة توجد فيها عموماً نسبة من الشباب أعلى كثيراً. وقد سبق وصف المشاكل الصحية المرتبطة بهذه البيئات.

ومن دواعي القلق على وجه الخصوص انتشار أطفال الشوارع والأيتام الذين لا مأوى لهم. ففي القرى، تتبنى عادة الأسرة الممتدة الأطفال اليتامى أو الذين لا مأوى لهم، أو تجعلهم يعيشون في حضانتها، أو يسعى لذلك المجتمع المحلي. ويفتقر أطفال وشباب الحضر الذين فقدوا والديهم بسبب الإيدز إلى الأسر الممتدة التي يمكن أن تضمهم إليها أو تراقبهم. وهم عرضة لاختطافهم والاتجار بهم لأغراض جنسية. ومعدلات الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس، ومن بينها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأخطار التورط في الجريمة أو الوقوع ضحية لها، مرتفعة فيما بين هذه الفئات المهمشة.

حاجات غير ملباة: التعليم والصحة وفرص العمل للشباب

يحتاج الشباب إلى معرفة القراءة والكتابة، وحساب الأعداد، ومستوى كاف من التعليم المدرسي النظامي لكي يتصرفوا في بيئات حضرية معقدة ويستفيدوا استفادة كاملة من الفرص الحضرية. وقد تكون معدلات القيد في المدارس أعلى في المدن لأن المدارس أقرب إلى المكان الذي يعيش فيه الناس، ولكن، مرة أخرى، تكون الفرص المتاحة للفقراء، وبخاصة للبنات الفقيرات، أقل. ويمثل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية إشكالية على وجه الخصوص بالنظر إلى أن شباباً كثيرين يتعين عليهم في هذا العمر أن يبدأوا العمل للمساعدة على إعالة أسرهم. وكثيراً ما يجري إخراج البنات من المدرسة لكي يساعدن في الأعمال المنزلية أو لكي يتزوجن، وهي ممارسة مازالت شائعة في مدن كثيرة بأفريقيا جنوب الصحراء. وقد ترفض المدارس تسجيل أطفال العشوائيات الفقيرة لأن مستوطناتهم ليس لها وضع رسمي. ولا تملك أسر كثيرة أن تتحمل التكاليف غير المباشرة للتعليم "المجاني" من قبيل الأزياء والكتب المدرسية، واللوازم الأخرى. وأخيراً، تعتبر نوعية التعليم في مدارس

الشكل ٦: النسبة المئوية للسكان من الذكور والإناث، الذين تتراوح أعمارهم من ٠ - ١٢ سنة، حسب الإقامة في عشوائيات أو غير عشوائيات، في بلدان مختارة



المصدر: موئل الأمم المتحدة. ٢٠٠٧. قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية.

١٠ حماية الصحة، والحد من الفقر

يدعم مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في السنغال مشروعاً يجري تنفيذه من أجل المراهقات، في مشاركة مع مؤسسة الأمم المتحدة، يجمع بين تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتوفير سبل لكسب الرزق وأنشطة لتعليم المهارات الحياتية في إطار استراتيجيات الحد من الفقر. ويدعم الصندوق أيضاً خدمات الاختبار والمشورة الطوعيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية التي تقدمها مراكز تقديم المشورة للشباب في المناطق الحضرية حيث يتعرض الشباب لخطر أكبر نتيجة لممارستهم النشاط الجنسي قبل الأوان، وحالات الحمل غير المرغوبة، والأمراض التي تنتقل جنسياً. وتستهدف أنشطة الوقاية فئات سكانية من قبيل المهاجرين وسائقي الشاحنات الذين قد يعرضون الشباب للخطر.

العشوائيات الفقيرة، مع وجود بضعة استثناءات، أقل كثيراً، مما يلغي الميزة الحضرية.

وليس مما يدعو إلى الدهشة أن الأخطار المرتبطة بالنظام المدرسي أكبر كثيراً في حالة البنات. فعوامل من قبيل مخاطر الانتقال إلى المدرسة ومنها، وعدم ملاءمة المراحيض، والاكتظاظ المفرط، والتحرش الجنسي هي أمور تردع الآباء والأمهات عن إلحاق بناتهم بالمدارس. وقد جرى أيضاً توثيق حالات إيذاء جنسي من جانب المدرسين والتلاميذ الآخرين في عديد من البلدان، وهي حالات تؤدي إلى زيادة معدلات انقطاع البنات عن الدراسة. وهذه العقبات تتآلف مع الممارسات الثقافية والاجتماعية التي تقف في طريق تعليم البنات وتحبذ زواج الأطفال أو الزواج المبكر. وفي بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، من قبيل بنن وكوت ديفوار وغينيا ومالي، نجد أن النصف فقط من البنات في سن المدرسة مسجلات في المدارس الحضرية. وفي معظم البلدان الأخرى، نجد أن نسبة تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من البنات اللائي يعشن في مناطق عشوائية فقيرة لسن ملتحقات بمدارس. ووجود سياسات وبرامج تعليمية موجهة جغرافياً يهم، بقدر ما يهم عدم الحرمان من المأوى، في زيادة مستويات قيد البنات في المدارس. وتلزم نظم تعليمية غير رسمية ومرنة لاستيعاب تلك الحالات.

والمراهَقة هي الفترة التي يبدأ فيها معظم الشباب نشاطهم الجنسي. ومن الممكن أن يؤدي عدم إمكانية الحصول على معلومات وخدمات بشأن الصحة الجنسية والصحة الإنجابية إلى حالات حمل غير مرغوبة وإلى حالات إجهاض غير مأمونة ومؤذية. وكون الشباب، حتى في المناطق الحضرية، لا تتوافر لديهم معلومات أو خدمات كافية عن الصحة الجنسية والإنجابية هو مدعاة أكبر للقلق في عصر جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فحوالي نصف جميع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية يحدث بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ عاماً، وخاصة فيما بين الفتيات[٧٦].

والبطالة والعمالة أقل مما يجب هما من دواعي القلق الرئيسية بالنسبة للشباب في الحضر الذين يحاولون أن يتكفلوا بأنفسهم وبأسرهم الممتدة في المدن. والشباب الذين يعيشون في فقر في الحضر من الأرجح أن يتزوجوا، وينجبوا طفلاً واحداً على الأقل، ويكونوا أرباب أسر معيشية، ويحتاجوا إلى مزيد من الموارد المالية، في سن مبكرة[٧٧]. ومن الأرجح ألا تجد الشابات غير الحاصلات على تعليم سوى عمل مؤقت وغير رسمي.

وإحباط الشباب لعدم قدرتهم على العثور على عمل ملائم، أو عدم قدرتهم على إيجاد سبل رزق منتجة وكريمة لهم، يسهم في ظاهرة السلوك العنيف في الشوارع وفي المنزل. وقد تلجأ الشابات غير المتزوجات اللائي لا يوجد أمامهن مستقبل مالي مضمون إلى الزواج المبكر أو ممارسة البغاء لكي يتكفلن بأنفسهن وبأطفالهن، مما يزيد من مخاطر العنف الجنسي والتعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

والبرامج التي تقدم تدريباً وتوجيهاً بشأن المهارات الوظيفية وتؤدي إلى زيادة إمكانية الحصول على دعم رأسمالي ودعم لإقامة مشاريع متناهية الصغر يمكن أن تساعد الشباب على تحقيق إمكاناتهم الاقتصادية. وستكون قدرة المدن على استيعاب اليد العاملة من الشباب محدداً أساسياً لنجاح المدن وأهاليها مستقبلاً.

والحياة الحضرية تؤدي بدرجة كبيرة إلى زيادة تعرض الشباب للتكنولوجيات الجديدة، ووسائط الإعلام الجماهيرية، والثقافة العالمية. فالإنترنت، في معظم البلدان النامية، ظاهرة حضرية تماماً. ومن الممكن استخدامها على نحو أكثر فعالية في تدريب الشباب وربطهم بفرص العمل.

إشراك الشباب في القرارات التي تؤثر على حياتهم

إن أهمية إشراك الشباب في تحسين الأحياء التي يقطنونها يتزايد الاعتراف بها. فالشباب لهم الحق في أن يدلوا بدلوهم في الأمور التي تتعلق بهم. وهم أيضاً خبراء بشأن بيئاتهم، ويستطيعون أن يحددوا ليس فحسب المشاكل التي تواجههم بل أيضاً حلولها الممكنة. ولقد ضاعف الإنترنت مضاعفة كبيرة الاتصال فيما بين الشباب؛ ومن الممكن أن تصبح أداة هامة في توعيتهم وتشجيع مشاركتهم الفعالة في أجهزة حكم المدن.

ولقد أثمر الاعتراف بالحاجة إلى إشراك الشباب في أجهزة حكم المدن مبادرات من قبيل حركة "المدن الصديقة للطفل" (وهي شبكة فضفاضة من أجهزة حكم المدن ملتزمة بإشراك

١١ إشراك الأطفال في أجهزة الحكم المحلي: مثال بارا مانسا، البرازيل[1]

في مدينة بارا مانسا، أُشرك أكثر من ٦٠٠٠ طفل في مناقشات بشأن كيفية تحسين مدينتهم. وهم يشاركون في مجالس الأحياء حيث يتناقشون بشأن القضايا الملحة وينتخبون مندوبي المناطق الذين ينتخبون، بدورهم، أعضاء مجالس الأطفال. وباستطاعة جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٩ سنوات إلى ١٥ سنة أن يشاركوا، ويسموا مرشحين، ويصوتوا في المجالس، ولكن أولئك الذين ينتظمون في المدارس هم وحدهم المؤهلون للانتخاب. وهذه المبادرات تحسّن نوعية استجابات الأحياء لأولويات الأطفال وتتيح للأطفال ــ سواء المنتخبين منهم أو أولئك الذين يجتمعون لمناقشة شواغلهم ــ فرصة حقيقية للتدرب على مهارات المواطَنَة النشطة.

الأطفال في عملية جعل المدن أماكن أفضل للأطفال) وبرنامج "النشأة في المدن" (الذي قدَّم الدعم للأطفال في الأحياء الحضرية المنخفضة الدخل في مختلف أنحاء العالم لتقييم بيئاتهم المحلية وللعمل مع المسؤولين المحليين على تحسينها)[٧٨].

الشيخوخة والتحضر[٧٩]

يتزايد عدد ونسبة المسنين في مختلف أنحاء العالم. والتحضر في البلدان النامية سيؤدي إلى تركيز نسبة متزايدة من المسنين في مناطق حضرية. وفي أفريقيا وآسيا، مازال المسنون يعيشون في الغالب في مناطق ريفية، ولكن من المتوقع أن ينعكس هذا الوضع قبل عام ٢٠٢٠[٨٠].

وبالنظر إلى محدودية إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض التغطية بالضمان الاجتماعي في بلدان كثيرة، ستمثل هذه الزيادة في أعداد المسنين تحدياً لقدرة الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي. والمناطق الحضرية تتيح، من حيث المبدأ، ظروفاً أفضل: مرافق صحية أفضل، وخدمات للرعاية المنزلية، ومرافق ترويحية، فضلاً عن إمكانية حصول أكبر على المعلومات والتكنولوجيات الجديدة[٨١]. والمناطق الحضرية مواتية أيضاً لتصاعد أعداد رابطات المسنين، وكذلك استحداث خدمات أهلية لدعم المرضى والضعفاء.

ولكن، للاستفادة من هذه المزايا النظرية، يحتاج المسنون إلى ضمان اقتصادي، ونُظم دعم اجتماعي قوية، وإمكانية استخدام سُبل نقل جيدة، وإمكانية الوصول دون عائق إلى الحيز الحضري مجاناً[٨٢]. وفي معظم مدن العالم النامي، يقوِّض الفقر والتقييدات العمرانية أو المؤسسية هذه المزايا المحتملة. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يكون المسنون غير مرئيين، بمعنى أن يكونوا "ضائعين" بين أولويات أخرى. ويؤدي التحضر عادة إلى تآكل الأعراف والقيم الاجتماعية الثقافية التقليدية والشبكات الاجتماعية وهياكل دعم الأسرة التي تحبذ دعم المجتمعات المحلية والأسر للمسنين.

ومن اللازم معالجة ثلاثة مجالات رئيسية هي: مساعدة المسنين على الحفاظ على استقلالهم الذاتي وحياتهم المستقلة أطول مدة ممكنة؛ وتوفير الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية لهم، بما في ذلك الرعاية الطويلة الأجل؛ وضمان مستويات أعلى من الأمن الاقتصادي عن طريق نُظم الحماية الاجتماعية لمن هم أكثر ضعفاً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

ويجب إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء اللائي تقل احتمالات حصولهن على إيرادات طيلة عمرهن أو عمالة كاملة الوقت واللائي يعشن عادة مدة أطول، ومن ثم يفقدن دعم أزواجهن. ومن الأرجح أن يكن قد عملن في القطاع غير الرسمي ومن ثم لا يكون من حقهن الحصول على معاشات تقاعدية وضمان اجتماعي ولا تكون قد تراكمت لديهن مدخرات. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى الافتقار إلى حماية الدولة، من المرجح أن يقع عبء الرعاية بأكمله على عاتق النساء والفتيات.

ومن الضروري تحسين وتحديث البيانات اللازمة لتحليل هذه القضايا ورصدها، بما يشمل وضع خرائط لحالة المسنين وعزلهم الاجتماعي والمكاني[٨٣]. وتوخياً لزيادة ثمار التحضر الإنمائي بالنسبة للمسنين إلى أقصى حد ممكن مع الإقلال إلى أدنى حد ممكن من تأثيراته السلبية المحتملة، ستلزم نُهُج جديدة. ويقدم الإطار ١٢ مثالاً لحالة معالجة قضايا المسنين في آسيا.

تحسين الحكم الحضري وإشراك الفقراء: الشيء الصحيح الذي يجب عمله

ولقد أبرز هذا الفصل بعض إمكانيات المدن وحقائقها المتناقضة. وناقش، تحديداً، الكثير من المشاكل التي يواجهها فقراء الحضر الذين تتزايد أعدادهم بسرعة. ومن الممكن ملاحظة وجود فجوات كبيرة بين إمكانية حصول الفقراء من ناحية وحصول سكان الحضر الأفضل حالاً، من الناحية الأخرى، على ما يمكن أن تقدمه المدينة وذلك بالنسبة للمرأة، ووفيات الأطفال، والصحة الإنجابية، والتعليم، والدخل، والإسكان، والأمن. والاستنتاجات هي أن حق الفقراء في أن يعيشوا في المدينة ويحصلوا على فوائدها كثيراً ما يكون مقيداً تقييداً شديداً وأن المزايا التي ينعم بها فقراء الحضر بالمقارنة بسكان الريف ضئيلة بدرجة تدعو للدهشة في كثير من البلدان النامية.

وهذا أمر مخيِّب للآمال: فوفورات الحجم في الحضر وقربه ينبغي أن يكون معناهما هو أن تتاح لجميع سكان الحضر إمكانية الحصول على خدمات أفضل. وتمديد الخدمات إلى الأحياء الفقيرة ينطوي على تكاليف أقل كثيراً من تكاليف تقديم الخدمات لنفس الأعداد من السكان في مستوطنات ريفية نائية ومتفرقة[٨٤]. ومن ثم من المنطقي استنتاج أن قدراً كبيراً من التفاوت بين ما هو ممكن وما هو موجود في الواقع إنما يرجع إلى الإدارة الحضرية.

كيف يمكن تحسين هذه الأنماط؟ وما هو الذي يستلزمه ذلك؟ يشدد هذا التقرير على أن قبول حتمية النمو الحضري ومزاياه المحتملة هو منطلق حاسم الأهمية. ومن دواعي الأسف أن النُهج الحظرية مازالت سائدة في إدارة التوسع الحضري وتوسع المناطق العشوائية الفقيرة. فكثيرون من الساسة والمخططين يعتبرون تكوُّن العشوائيات أمراً مؤقتاً: وكلما قل التدخل، كلما كان ذلك أفضل[٨٥].

وحض القادة على اتباع نهج أكثر إيجابية فيما يتعلق بالنمو الحضري وفيما يتعلق بسكان العشوائيات يستدعي القيام بأنشطة للدعوة بشأن فوائد الاستعداد بفعالية للنمو الحضري. وفي نهاية المطاف، من الجوهري وجود التزام سياسي بإيجاد حلول ممكنة عملياً؛ وهذه المسألة ستُناقش في الفصل التالي. ويحتاج كل من واضعي السياسات والمجتمع المدني إلى معلومات متينة بشأن من هم الفقراء، والطريقة التي تزيد بها أعدادهم، وأين يعيشون، وما هي احتياجاتهم، وما هي العقبات التي تحول دون حصولهم على ما يمكن أن تقدمه المدينة. ويبحث الفصل ٦ هذا الجانب بمزيد من التفصيل.



▼ جيش من المتطوعين من الأهالي يجتمع كل أسبوع، وهو يرفع مكانسه عالياً وينشد وهو يسير معاً، من أجل كنس وإزالة القمامة من الشوارع في مستوطنة كبيرة من الأكواخ تضم نصف مليون شخص في كيب تاون، بجنوب أفريقيا.

وثمة استراتيجية بالغة الأهمية في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وإعمال حقوق الأفراد هي إشراك الناس في تشكيل السياسات والبرامج التي تؤثر في حياتهم. وقد لقيت فوائد مشاركتهم اعترافاً وتشجيعاً على نطاق واسع في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وكذلك في النُهُج المتبعة على الصعيد المحلي. وعلى الرغم من أن إشراك هذه الأعداد الكبيرة والمتزايدة من السكان في عمليات التنمية قد يبدو ضرورة واضحة، مازالت التحيزات ضد الفقراء في مدن كثيرة تحول دون ذلك[٨٦].

واستجابة للحقائق اليومية، قام فقراء الحضر أنفسهم بتكوين جماعات ورابطات واتحادات هائلة. وتكاتفت معاً منظمات فقراء الحضر، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، لتحديد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها فقراء الحضر؛ وإيجاد حلول عملية لهذه المشاكل؛ ومكافحة التهميش؛ وكفالة إمكانية الحصول على السلع والخدمات التي يحق لهم أن يحصلوا عليها. وقد حققت تلك المنظمات نجاحاً على جبهات شتى، من بينها: تحسين مستوى العشوائيات، وإعاقة عمليات النقل إلى أماكن أخرى وعمليات الطرد، وتوفير إسكان ميسور وبنية تحتية، وبناء القدرات من أجل ضمان سُبل رزق مستقرة لأفراد تلك المنظمات[٨٧].

وتبين بضع حالات تصويرية ذلك. فمنظمة "اتحاد الأشخاص الذين لا مأوى لهم في جنوب أفريقيا" ومنظمة "حوار الناس بشأن الأرض والمأوى" يضمان معاً في عضويتهما أكثر من ٨٠ ٠٠٠ أسرة معيشية. وتعمل هاتان المنظمتان، عن طريق الجماعات المجتمعية التابعة لها، على رسم خرائط محلية وجمع بيانات من أجل التخطيط؛ ووضع نظم للادخار والائتمان؛ وحيازة مساكن وأرض؛ وإدرار دخل؛ وتمكين الأفراد عن طريق التواصل الشبكي وتبادل المعلومات[٨٨].

وفي زهاء ٨٠ مدينة في مختلف أنحاء أفغانستان، تقدم جماعات أهلية، معظمها ترأسها نساء، التعليم والخدمات الصحية وخدمات تنظيم الأعمال حتى أثناء عهد حكم طالبان الذي كان يمثل تحدياً. ويعمل موئل الأمم المتحدة حالياً على توسيع نطاق هذه المبادرات الأهلية بحيث تصبح عملية تنمية وعملية إعادة إنشاء البنية التحتية[٨٩]. وفي الفلبين، تزعَّم اتحاد منظمات الأحياء (*ZOTO*) مسعى ناجحاً لتأمين حقوق الملكية والاستئجار وتحسين مستوى المجتمعات المحلية من خلال حكومة الفلبين، في منطقة من مانيلا كان من المقرر أن تجري فيها عملية تحويل للأراضي وتشريد لجموع من فقراء الحضر الذين يقيمون فيها.



مسنون يصطفون للحصول على حساء في هانغزو، الصين. ◄

١٢ آسيا تتطلع إلى سكان مسنين ، وتطرح أسئلة ، وتتوصل إلى أجوبة[١]

بحلول سنة ٢٠٥٠ ، ستبلغ أعمار ٢٤ في المائة من سكان الصين ٦٥ عاماً فأكثر ، بالمقارنة بنسبة قدرها ٨ في المائة الآن؛ وستبلغ أعمار ٧ في المائة من سكانها ٨٠ سنة أو أكثر ، بالمقارنة بنسبة قدرها ١ في المائة الآن. فالناس يعيشون مدة أطول وينجبون عدداً أقل من الأطفال حالياً ، وذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى أن التكنولوجيا تمكّنهم من ذلك. ولكن لا توجد إجابة تكنولوجية سهلة للوصول المفاجئ لأعداد كبيرة من المسنين. فشيخوخة السكان تحدث بسرعة في البلدان النامية؛ وسيلزم إبداع لمواجهة تحدياتها.

والشيوخة في آسيا يتزايد كونها ظاهرة حضرية. فتقليد تكفُّل الأولاد بوالديهم في شيخوختهم مازال موجوداً ، ولكن كثيرين من الشباب قد تركوا الريف قاصدين المدن. ويتبعهم عدد متزايد من المسنين ، بحثاً عن سبيل للعيش. وهم لا يجدونه دائماً: ففي الصين ، تبني مدينة واي هاي منازل لنحو ١٠٠٠٠ من "المسنين المهجورين" الذين لا يوجد لديهم دعم أسري مباشر.

ويتطلب التكيف مع مستقبل تغلب عليه الشيخوخة إبداعاً تنظيمياً. وفي شيناي ، مثلاً ، حيث انخفض بالفعل معدل الخصوبة الإجمالي إلى دون مستوى الإحلال ، تُغلق المدينة ١٠ عيادات للولادة ، وتعيد تدريب الموظفين ، وتعيد فتح تلك العيادات باعتبارها وحدات خاصة بطب الشيخوخة.

ويشكل أيضاً التغيير التنظيمي جزءًا من الاستجابة في شرق وجنوب شرق آسيا ، حيث بلغت الشيخوخة مرحلة أكثر تقدماً. وتعرض واي هاي نفسها كموقع لبرنامج نموذجي تمتد فيه ولاية المجلس الوطني لتنظيم الأسرة بحيث تشمل المسنين. وإعادة التنظيم الخلاقة هذه ستكون ضرورية استعداداً للتحدي الذي تمثله الشيوخة الحضرية.

وقد أسفر هذا المسعى ، إلى جانب مساع أخرى ، عن إصدار قوانين جديدة تجعل عمليات الطرد القسرية مستحيلة تقريباً بدون استشارة المتضررين وتضمن النقل إلى أماكن تُقدَّم لها خدمات مناسبة[٩٠] .

وتؤثِّر منظمات كثيرة من منظمات فقراء الحضر في نهاية المطاف على سياسات وممارسات الحكومات . ففي بون (Pune) ، بالهند ، زودت الحكومة المحلية حوالي مليونين من السكان بمراحيض عامة . وكان ذلك نتيجة لمفهوم تولت الدور الريادي في الترويج له جمعية النهوض بمراكز موارد المنطقة بالاشتراك مع الاتحاد الوطني لسكان العشوائيات ، *Mahila Milan* – وهي شبكة من جماعات ادخار وائتمان شكلتها النساء[٩١] . وفي تايلند ، يترابط أكثر من ١٠٠٠ منظمة وجماعة أهلية في مشروع وطني يرمي إلى إدخال تحسينات بجهود محلية على البيئة الحضرية في المناطق الفقيرة[٩٢] . وفي عدة مدن برازيلية ، نجح التخطيط والميزنة القائمان على التشارك في تخصيص حصة أكبر من ميزانية الاستثمارات البلدية للأولويات التي حددتها الأحياء والجماعات الأهلية[٩٣] .

وفي حالات أخرى ، تحولت جماعات صغيرة إلى اتحادات وطنية كبيرة بل وإلى شبكات دولية[٩٤] . و "الحركة الدولية لساكني الأكواخ/العشوائيات الفقيرة" ، التي قد تكون أكبر حركة دولية من هذا القبيل ، ولجنة "هوايرو" (انظر الإطار ٨) هما مثالان لفعالية المنظمات المترابطة في رفع درجة أولوية القضايا الهامة بالنسبة لفقراء الحضر[٩٥] . ولقد أثّرت ضغوطها على جدول الأعمال الدولي في مجالات من قبيل حقوق الإسكان ، والحماية من عمليات الطرد ، وحقوق المرأة ، ومسؤوليات الحكومة والمجتمع المدني فيما يتعلق بمحنة فقراء الحضر[٩٦] .

وباتباع هذه الطرائق على مر السنين ، أظهرت القدرة الإبداعية لدى منظمات فقراء الحضر وأظهر عملها النشط أن أولئك الفقراء قادرون على تولي المسؤولية عن احتياجاتهم ولديهم حافز يدفعهم إلى ذلك وأنهم قادرون على المطالبة بحقهم في أن يحيوا حياة كريمة وجيدة . وقد أوصت فرقة العمل المعنية بالمناطق العشوائية الفقيرة والتابعة لمشروع الأمم المتحدة للألفية بأن "تعترف الحكومات بمنظمات فقراء الحضر أينما وجدت وبأن تعمل باستراتيجياتها"[٩٧] . ومشاركة المجتمع المدني واتباع نهج موجه قطرياً هما مبدآن من بين المبادئ الأساسية للبنك الدولي فيما يتعلق بعملية استراتيجية الحد من الفقر[٩٨] .

وباستطاعة هذه المنظمات ، عند تقديم دعم حكومي مناسب لها ، أن يكون لها تأثير أكبر حتى من ذلك في التصدي للفقر المادي ، وفي تسخير حقوق الفقراء كمواطنين وكسكان في المدن ، وفي تسخير قدراتهم باعتبارهم عوامل تغيير نشطة . ولن يكون مآل الحكومات سوى أن تكسب من ذلك ، بالنظر إلى أن إدراج منظمات فقراء الحضر في إدارة المدن يؤدي إلى زيادة فعاليتها . ويتحسّن تحديد الاحتياجات والمطالب ، بينما تتعزز الاستجابة والكفاءة في تقديم الخدمات الحضرية . وهذا التعاون يحسِّن أيضاً التعلم والفهم عن طريق الجمع ما بين الخبرة التقنية والمعرفة المحلية . فتمكين المجتمع المدني يعمِّق الديمقراطية[٩٩] .


The Telegraph

٣ إعادة التفكير في السياسة المتعلقة بالفقر الحضري

"إن إخراج الفقراء من المدينة بطردهم من بيوتهم أو تعريضهم لممارسات تمييزية ليس الحل. فالحل الوحيد المستدام الطويل الأمد لتفشي الفقر في المناطق الحضرية هو مساعدة فقراء تلك المناطق على الاندماج في نسيج المجتمع الحضري "[١].

النهج الخاطئة والسبل الجديدة[٢]

ينبغي للمخططين وواضعي السياسات، لكي يلبوا احتياجات سكان الحضر الذين تتزايد أعدادهم، ولكي يحفزوا كلاً من التنمية الحضرية والتنمية الريفية ويحققوا الأهداف الإنمائية للألفية، أن يعيدوا النظر في تحيزهم ضد النمو الحضري. فهذا التحيز غير فعال وكثيراً ما تكون نتائجه عكسية. وعلاوة على ذلك فهو يقف في طريق تحقيق المبادرات الرامية إلى الحد من الفقر.

وثمة أدلة واضحة على أن التحضر يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالارتباط الإحصائي، تاريخياً، بين التحضر والنمو الاقتصادي كان ارتباطاً قوياً[٣]. واليوم، توجد لدى المدن بوجه عام إمكانات أكبر من الإمكانات الموجودة لدى المناطق الريفية فيما يتعلق بالحد من الفقر. فالمدن هي الموقع الرئيسي للنمو الاقتصادي في معظم البلدان وتمثل حصة من الإنتاج الاقتصادي الوطني مرتفعة ارتفاعاً غير متناسب[٤]: " فالبلدان التي يغلب عليها طابع التحضر تتسم عادة بكون الدخول فيها أعلى، وكون اقتصاداتها أكثر استقراراً، ووجود مؤسسات أقوى لديها، فضلاً عن أنها تكون أقدر على تحمل تقلب الاقتصاد العالمي "[٥].

والقرب والتركيز يمنحان المدن مزية فيما يتعلق بإنتاج السلع والخدمات وذلك بالحد من التكاليف، ودعم الابتكار، وتشجيع أوجه التآزر بين مختلف القطاعات الاقتصادية. ولكن القرب والتركيز ينطويان أيضاً على إمكانية تحسين حياة الناس مباشرة وبتكلفة أقل بالمقارنة بالمناطق الريفية: فعلى سبيل المثال، يمكن للمدن أن توفر لسكانها بأكملهم إمكانية الاستفادة من البنية التحتية والخدمات الأساسية بتكلفة أقل كثيراً. ونتيجة لذلك تقل بوجه عام معدلات الفقر الحضري عن معدلات الفقر في المناطق الريفية؛ وانتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يكون فعلاً في صالح معدلات الفقر على الصعيد الوطني (انظر الإطار ١٣).

ويدرك الناس مزايا الحياة الحضرية بالفطرة. وهذا يفسر سبب انتقال الملايين إلى المدن كل عام. ومع ذلك فإن كثيرين من المخططين وواضعي السياسيات في الدول التي يتسارع فيها التحضر يريدون أن يمنعوا النمو الحضري[٦]. وهذه المواقف لا تستند إلى أدلة: كما أن لها عواقب سلبية فيما يتعلق بالحد من الفقر. ويظل الحق في الإقامة في المدينة، المقترح من فرقة العمل المعنية بمشروع الأمم المتحدة للألفية[٧]، مراوغاً في مواجهة تحيز واضعي السياسات ضد توسيع نطاق ذلك الحق[٨].

◄ رغم أن هذا الرجل لم يتمكن من إلحاق جميع أطفاله بالمدارس، فإنه يقرأ الصحف لأطفاله على الرصيف خارج كوخه في كلكتا، الهند.

١٣ دور التحضر في الحد من الفقر[١]

من الشائع افتراض أن الهجرة من الريف إلى الحضر تعيد فحسب توزيع الفقر من الريف إلى المدن. إلا أن الحراك الاجتماعي يصاحب عادة الهجرة وتتدنى معها معدلات الفقر في كل من المناطق الريفية والحضرية في كثير من البلدان. وقد حاولت دراسة جرت في صندوق الأمم المتحدة للسكان أن تتناول بالفحص دور التحضر في هذه التغيرات. وقد قسمت الدراسة التحسنات في معدلات الفقر على الصعيد الوطني إلى ثلاثة مكونات هي: تدني الفقر الريفي، وتدني الفقر الحضري وارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية، حيث معدلات الفقر أقل.

وهذا الإجراء، الذي طُبق في ٢٥ بلداً، بحيث يشمل مناطق وفترات مختلفة، يبين بوجه عام أهمية التحضر المكنة في عملية الحد من الفقر بوجه عام. ووفقاً لهذا النهج، يبدو أن تأثير التحضر حتى تسعينات القرن العشرين كان عديم الأهمية إلى حد ما. ومع ذلك فإن انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية منذ ذلك الحين كان يمثل حوالي ١٠ في المائة من الحد من الفقر على الصعيد الوطني، في المتوسط.

ففي بوليفيا، كان التحضر مسؤولاً عن ٢٨,٣ في المائة من الانخفاض في مستوى الفقر على الصعيد الوطني إبان الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥، الذي بلغ ١,٢ في المائة؛ كما أن نسبة قدرها ١٧ في المائة من انخفاض الفقر في البرازيل بنسبة قدرها ٥,١ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٤ كانت ترجع أيضاً إلى التحضر. وفي نيكاراغوا لم يتغير مستوى الفقر الحضري ومستوى الفقر الريفي على الإطلاق تقريباً خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٨ و ٢٠٠١؛ ومع ذلك فقد انخفض مستوى الفقر على الصعيد الوطني بأكثر من نصف نقطة مئوية نتيجة للتحضر.

ومع أن هذه العملية الوصفية لا توفر أدلة قاطعة بشأن ما إذا كان التحضر يلعب دوراً مستقلاً في الحد من الفقر، فإنها تشير إلى أن التحضر يمكن، في ظل توافر الظروف الصحيحة، أن يكون مكوناً دينامياً من مكونات عملية الحد من الفقر على الصعيد الوطني، بدلاً من أن يكون مجرد صمام للإفلات من براثن الفقر الريفي.

ولقد كانت ممانعة واضعي السياسات في قبول التحضر عائقاً يقف في طريق انسياب أوجه التقدم التي تتحقق بفعل التحركات الاجتماعية الحضرية. ففي السنوات الأخيرة حققت المنظمات المحلية لفقراء الحضر والمنظمات غير الحكومية تقدماً ملحوظاً في بذل جهود جماعية لتحسين الإسكان والبنية التحتية والخدمات، مما يخفف من الفقر الحضري ويحد منه بدرجة كبيرة[٩]. ويتزايد الاعتراف بجهود تلك المنظمات: ولقد كان مؤتمر الموئل الذي عقد في عام ٢٠٠٦، من نواح كثيرة، بمثابة احتفال بنجاحها.

إلا أن المجتمعات المحلية كثيراً ما كان يتعين عليها التغلب على عقبات تضعها في طريقها السلطات المحلية والوطنية، بينما كان يمكن أن يُحدث اتباع نهج أكثر دعماً فارقاً جوهرياً. ولمساعدة التحضر على التحرك في الاتجاه الصحيح، من اللازم أن يراجع واضعو السياسات افتراضاتهم التي تكمن وراء تحيزهم ضد التحضر[١٠]. وينبغي أن يكونوا قادرين ليس فحسب على التحرك مع التيار بل أن يوجهوه أيضاً نحو تحسين الموئل الحضري والحد من الفقر. ويصور هذا الفصل هذه المسألة فيما يتعلق بقضية حاسمة الأهمية للحد من الفقر الحضري، وهي احتياجات الفقراء إلى المأوى.

محاولة إبقاء الجموع خارج المدن: استراتيجية فاشلة

لقد جربت الحكومات الوطنية استراتيجيتين لتقييد التوسع السريع في المستوطنات الحضرية للفقراء، هما: (أ) وضع مخططات طموحة للإبقاء على الناس في المناطق الريفية أو استعمار مناطق زراعية جديدة؛ و (ب) تنظيم استخدام الأراضي الحضرية، المدعومة إما بعمليات الطرد أو، وهو الأكثر شيوعاً، بالحرمان من الخدمات الأساسية من قبيل المياه والصرف الصحي[١١].

والمبررات الضمنية لواضعي السياسات في قيامهم بذلك هي أن سكان العشوائيات الفقيرة كان ينبغي ألا ينتقلوا إلى المدينة أصلاً، وأن مساعدتهم تسهم في التحضر المفرط. وبناء على ذلك يحاول واضعو السياسات أن يجعلوا المدن أقل جاذبية في أعين المهاجرين المحتملين.

وبالنظر إلى أن معظم الفقراء في الدول ذات الدخل المنخفض مازالوا يعيشون في المناطق الريفية، يبدو من المعقول فطرياً إبقاء الهجرة من الريف إلى الحضر منخفضة إلى مستوى يتماشى مع توافر فرص العمل والخدمات في الحضر. وفي كثير من مدن العالم لم يكن الجدل الحامي الوطيس في أروقة السلطة يدور حول أفضل السبل لمساعدة فقراء الحضر بل حول كيفية منعهم من الوصول إلى المدن، أو الاستيطان فيها، أو البقاء فيها.

إلا أن الحجج التي تصور الهجرة المفرطة من الريف إلى الحضر كسبب للفقر الحضري تستند عادة إلى عدد من التصورات الخاطئة هي ما يلي:

- المهاجرون من الريف إلى الحضر مسؤولون أساساً عن الفقر الحضري. عِلماً بأن المكون الرئيسي من مكونات النمو الحضري في معظم الدول ليس الهجرة بل الزيادة الطبيعية (أي زيادة عدد المواليد عن عدد الوفيات)، كما هو مذكور

في الفصل ١ . والمهاجرون ليسوا عموماً مركزين تركيزاً أكبر بين الفقراء[١٢] . وعلاوة على ذلك ، كثيرون من المقيمين في المستوطنات الفقيرة ليسوا مهاجرين من الريف إلى الحضر بل هم فقراء نزحوا من أجزاء أخرى من المدينة .

- التركيز على الفقر الحضري يمكن أن ينتقص من الاهتمام بالتنمية الريفية. علماً بأن معاملة الفقر " الريفي " والفقر " الحضري " على أنهما منفصلان ومتنافسان فيما بينهما على الموارد ليس خطأ مفاهيمياً فحسب بل يمثل رؤية للمشكلة تتسم بقصر النظر الملحوظ . ففي حقيقة الأمر ، تحفز التنمية الريفية الناجحة وتدعم عموماً التنمية الحضرية ، والعكس بالعكس[١٣] . وعلاوة على ذلك ، قد ينبثق فعلاً عن التنمية الريفية الناجحة مزيد من الهجرة من الريف إلى الحضر . وعلى العكس من ذلك ، يمثل النمو الحضري محفزاً قوياً للإنتاج الغذائي ، خصوصاً من جانب صغار المزارعين . وتسهم إمكانية الوصول إلى الأسواق الحضرية المنتعشة في الحد من الفقر الريفي وتسهم أيضاً في تحقيق الأمن الغذائي الحضري .

- النمو السكاني في المدن هو السبب في وجود العشوائيات الفقيرة . صحيح أن نمو المدن كثيراً ما يصاحبه توسع سريع في الأحياء غير المخططة التي لا تقدم إليها خدمات كافية وتوجد فيها تركيزات عالية من الفقراء ؛ ولكن هذا يرجع بدرجة كبيرة إلى عدم الاهتمام باحتياجات الفقراء ، أي أنه مسألة رؤية وحكم (انظر القسم التالي) .

- الفقراء يستنزفون الاقتصاد الحضري . على النقيض من ذلك ، وجود فقراء الحضر أساسي من أجل اقتصاد المدن ومن أجل التنمية الوطنية . فمن المؤكد أن كثيرين منهم يعملون في القطاع غير الرسمي ، ولكن القطاع غير الرسمي ليس مجرد مزيج فوضوي من أنشطة مُهمَّشة ، مثلما يُنظر إليه عادة ، بل إن قدراً كبيراً منه يتسم بالتنافس والحيوية الشديدة ، وباندماجه اندماجاً جيداً في الاقتصاد الحضري بل وفي الاقتصاد العالمي . فالقطاع غير الرسمي يشكل ما يصل إلى ثلثي العمالة الحضرية في كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ويلعب دوراً حاسم الأهمية في استجابات الأسر المعيشية الحضرية للأزمات . وهو أيضاً مصدر رئيسي للعمالة والدخل بالنسبة لنساء الحضر الفقيرات .

- المهاجرون سيكونون أفضل حالاً لو بقوا في المناطق الريفية . عندما ينتقل المهاجرون إلى المراكز الحضرية فإن خياراتهم تكون خيارات رشيدة . وحتى إذا كانت ظروف العمل والمعيشة في الحضر تنطوي على صعوبات جدية كثيرة ، فإن تلك الصعوبات يُرتأى أنها أفضل من البدائل الريفية ، وإلا فإن المهاجرين لن يواصلوا التوافد على المدن . والتدابير الرامية إلى كبح الهجرة يمكن بسهولة أن تجعل الفقر الريفي وكذلك الفقر الحضري أسوأ ، لا أفضل .

- السياسة المناهضة للهجرة يمكن أن تحد من النمو الحضري . لا يوجد قدر كبير من القرائن التي تدل على أن الأنظمة التخطيطية التقييدية أو سوء الأوضاع في المناطق الحضرية قد حدّا بدرجة كبيرة من الهجرة من الريف إلى الحضر . فقد أديا ، بجعلهما الأوضاع أسوأ ، إلى زيادة صعوبة خروج فقراء الحضر من وهدة الفقر وحالا دون بذل جهود إيجابية للاستعداد للنمو الحضري .

وإيجازاً ، التنقل هو استراتيجية تتبعها الأسر المعيشية ويتبعها الأفراد لتحسين حياتهم والحد مما يواجهونه من مخاطر وضعف . وعلاوة على ذلك يضطر الناس في مناطق كثيرة إلى الرحيل من المناطق الريفية: فالنمو السكاني والتغير البيئي قد استنزفا قاعدة الموارد الطبيعية وقدرتها على دعم المقيمين المحليين . وعلاوة على ذلك ، يُجبر أيضاً انعدام الأمن نتيجة للصراعات الأهلية كثيرين من سكان الريف على الفرار إلى المدن أو المناطق المحيطة بها[١٤] . ومن ثم فإن الانتقال إلى المدن ليس ، بالنسبة لكثيرين ، قراراً رشيداً فحسب ، بل هو في بعض الأحيان السبيل الوحيد للبقاء على قيد الحياة .

وعلى الرغم من وجود صعوبات شديدة ومستمرة كثيرة ، من الواضح أن التحضر يحسن الحياة ، بوجه عام . ويسهم المهاجرون وسكان الحضر الفقراء أيضاً في النمو الاقتصادي الحضري والوطني . وينبغي أن تعترف السياسات بدور حراك السكان في التنمية وفي الحد من الفقر . والقضية الحقيقية ليست نمو المدن بسرعة بل هي عدم استعدادها لاستيعاب النمو الحضري .

ومن الممكن أيضاً أن يؤدي وجود ضوابط مباشرة على الهجرة من الريف إلى الحضر إلى زيادة الفقر الريفي بالحد من تحويلات الأموال والسلع إلى الأسر المعيشية الريفية من الأقارب المهاجرين . وفي معظم البلدان ذات الدخل المنخفض تشكل التحويلات المالية والإيرادات المكتسبة من أنشطة حضرية غير زراعية نسبة متزايدة من دخل الأسر المعيشية الريفية . وهذا التفاعل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من المرجح أن يزيد بمرور الوقت وينبغي دعمه[١٥] . فالأسر المعيشية الفقيرة التي تتمكن من تنويع مصادر دخلها في أماكن مختلفة وقطاعات اقتصادية مختلفة تكون عموماً أقل عرضة للتأثر بالهزات المفاجئة وقد تكون قادرة على أن تنتشل نفسها من براثن الفقر .

أما محاولات التحكم في الهجرة من الريف إلى الحضر فهي تمثل تعدياً على الحقوق الفردية وتعيق التنمية بوجه عام. وهي محاولات من الصعب إنفاذها وتتسم عادة بعدم جدواها. وليس مما يدعو إلى الدهشة أن لها تاريخاً طويلاً من الفشل، مثلما يبيّن الإطار ١٤.

وأخيراً، فإن اتخاذ موقف ترك الحبل على الغارب والاكتفاء بالتمني فيما يتعلق بالنمو الحضري كلاهما ضار. فافتراض عدم حدوث مزيد من النمو لأن الأمور تسوء هو افتراض أقل ما يوصف به أنه غير حصيف:

"... فالنمو والتوسع الحضريان موجودان في كل مكان في جميع الأوقات. فالمدن التي تشهد نمواً سكانياً واقتصادياً تشهد حتمياً توسعاً حضرياً أيضاً. وهذا بحد ذاته يمثل نتيجة هامة، لأن من الشائع إلى حد كبير سماع المخططين وصناع القرار الحضريين وهم يتحدثون عن مدنهم على اعتبار أنها تمثل استثناءات من القاعدة، ويجزمون بأن المدن الأخرى ستنمو وتتوسع أما مدنهم هم فلن يحدث هذا فيها، وذلك لسبب بسيط هو أنها متفجرة سكانياً فعلاً، ولأنهم يعتقدون أن حدوث مزيد من النمو فيها أمر يلقى اعتراضاً"[١٦].

١٤ عدم جدوى محاولة منع الهجرة من الريف إلى الحضر

إن تاريخ محاولات التحكم في الهجرة من الريف إلى الحضر هو تاريخ يتسم بالإحباط. فقد حاولت ذلك أغلبية البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزياً، خصوصاً بالحد من الهجرة إلى العاصمة، دون جدوى أو محققة جدوى ضئيلة[١]. وقد ورثت حكومات كثيرة فيما بعد العهد الاستعماري الإجراءات الوحشية الخاصة بالنظم الاستعمارية فيما يتعلق بمنع النمو الحضري. وكثيراً ما تجسد محاولات إعادة توجيه تدفقات الهجرة ووضع حد للتركيز الحضري عدم فهم التكنوقراطيين للأسباب التي تجعل المهاجرين ينتقلون. وتحاول منهجياً السياسات الصريحة للحكومات أن تعمل على إزالة التركيز الحضري. وعلى النقيض من ذلك، تعزز دوماً تقريباً سياساتها الضمنية وغير المقصودة، التي تكون متطابقة عموماً مع قوى السوق، ذلك التركيز[٢].

ولقد أدى ذلك إلى ملاحظة أن: "... المجتمعات التي تسمح بحرية انتقال الناس داخل حدودها من المرجح أن تشهد انخفاضاً في الفقر في المناطق الريفية. أما تلك التي تحاول أن تتحكم في الهجرة، أو تحد من الانتقالات إلى البلدات والمدن أو تعكس مسار تلك الانتقالات، فمن المرجح أن تشهد تغيراً ضئيلاً أو تدهوراً في الأوضاع فيها. فعلى سبيل المثال، كانت تحركات السكان الداخلية محكومة بطريقة صارمة في كل من الصين وفييت نام إلى أن جرت عمليات الإصلاح فيهما بدءًا من عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٦، على التوالي. وقد انخفض الفقر في كلا هذين البلدين انخفاضاً حاداً خلال العقود التالية"[٣].

تلبية احتياجات الفقراء إلى المأوى

عندما يتقبل واضعو السياسات حتمية النمو الحضري فإنهم يصبحون قادرين على المساعدة على تلبية احتياجات الفقراء. ومن أهم المجالات في هذا الصدد المأوى. فكما بيَّن مؤتمر موئل الأمم المتحدة بوضوح على مر السنين، ترتبط الصعوبات الكثيرة التي يواجهها فقراء الحضر، ارتباطاً بدرجة أكبر أو أقل، بجودة الإسكان وموقعه وأمنه.

إذ يوجد ارتباط فيما بين الاكتظاظ السكاني، وقصور البنية التحتية والخدمات، وانعدام أمن الحيازة، والمخاطر المنبثقة عن الأخطار الطبيعية والأخطار التي هي من صنع الإنسان، والاستبعاد من ممارسة المواطنة، والبعد عن فرص العمل وكسب الدخل. فالمأوى يمثل لب الفقر الحضري: ومن الممكن تحقيق الكثير لتحسين حياة الناس عن طريق اتباع سياسات أفضل في هذا المجال. واتخاذ مبادرات في هذا الميدان يعود بالفائدة بالذات على النساء الفقيرات اللائي كثيراً ما يكن مثقلات بمسؤوليات ثلاثية تتمثل في تربية الأطفال، وإدارة شؤون الأسرة المعيشية، وكسب الدخل.

ووجود سقف وعنوان في حي يمكن السكنى فيه يمثل نقطة انطلاق حيوية لفقراء الحضر، يمكن أن يستفيدوا من خلالها مما يمكن للمدينة أن تقدمه لهم من حيث فرص العمل، والدخل، والبنية التحتية، والخدمات، والمرافق. فالمأوى اللائق يوفر للناس بيتاً؛ وأمناً لممتلكاتهم، وأماناً لأسرهم؛ ومكاناً لتعزيز علاقاتهم وشبكاتهم الاجتماعية؛ ومكاناً للتجارة المحلية وتوفير الخدمات؛ وسبيلاً للحصول على الخدمات الأساسية. وهو الخطوة الأولى لكي ينعموا بحياة أفضل. وبالنسبة للنساء، الملكية والمأوى هامان على وجه الخصوص فيما يتعلق بالفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والهجرة، والعنف.

وإذا كان المأوى غير اللائق يمثل السبب الجذري للفقر الحضري، فإن استمرار ممانعة واضعي السياسات في أن يتقبلوا النمو الحضري يترك الفقراء مضطرين إلى الدفاع عن أنفسهم في أسواق أرض وإسكان غير منظمة ولا ترحم. ويضطر الفقراء، لأنهم لا حول لهم ولا قوة، إلى العيش في مناطق غير آمنة أو لا يمكن السكنى فيها، حيث ليس من المرجح أن تتواجد فيها حتى الخدمات الدنيا من قبيل المياه والصرف الصحي.

وبواسطة ما يظهره البشر في مختلف أنحاء المعمورة من قدرة إبداعية وسعة حيلة لا حدود لهما، يعيش ملايين من البشر في البلدان النامية في "مساكن تعتمد على المساعدة الذاتية". فشرائح كبيرة من فقراء الحضر لا تستطيع أن تتاح لها إمكانية الحصول على الأرض والمساكن إلا عن طريق غزو أراض يسيط

عليها المضاربون أو عن طريق الاستيطان في محليات لا تقيّمها أسواق الأراضي تقييماً مرتفعاً، من قبيل جوانب التلال المنحدرة، وضفاف الأنهار المعرضة للفيضانات، والنظم الإيكولوجية الهشة، ومناطق مستجمعات مياه الأمطار، أو في مواقع على مقربة من مخاطر صناعية.

وكثيراً ما تكون هذه المستقطنات غير قانونية ولكنها تمثل عموماً الخيار الوحيد المتاح للفقراء، سواء كانوا مهاجرين من الريف أو من أهالي المنطقة، بحثاً عن المأوى. وكثيراً ما تحول لا قانونية الحيازة وانعدام أمنها دون إدخال الناس تحسينات كبيرة على منازلهم أو دون التكاتف معاً لتحسين مستوى حيِّهم. ومن شأن أمن الحيازة أن يحفز الاقتصاد المحلي لأنه يشجع الناس على الاستثمار في تحسين بيوتهم.



▲ أخصائية اجتماعية تساعد مصابة بشلل الأطفال صغيرة السن في أديس أبابا، إثيوبيا.

© سين سبراغ/ستيل بيكتشرز

ولا تساعد الحكومات عموماً المناطق التي تكون فيها حقوق ملكية الأراضي غير واضحة، ومن ثم نادراً ما يجري تزويد هذه المستوطنات غير الرسمية بالمياه أو الصرف الصحي أو سبل النقل أو الكهرباء أو الخدمات الاجتماعية الأساسية. وغالباً ما يكون نمط شغل هذه المساكن الذي ينجم عن ذلك عشوائياً وغير متسق.

وعندما يحاول سكان المناطق العشوائية تحسين أوضاعهم، أو عندما تحاول أجهزة الحكم المحلي في نهاية الأمر تزويدهم بالخدمات الدنيا، قد تصبح التكاليف الاقتصادية غير عملية[١٧]. فمجرد شق طريق أو توفير قنوات من أجل المياه أو الصرف الصحي يتطلبان إزالة المباني القائمة. وانعدام التخطيط، وعدم ملاءمة الموقع، وعدم وجود طرق للوصول، ومجرد تراكم أوضاع بائسة، يجعل من الأصعب تزويد الأحياء الفقيرة بالمياه والصرف الصحي والكهرباء وطرق الوصول وإدارة النفايات. وفي الوقت ذاته فإن مجرد توقع بذل هذه المحاولة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي، ويشجع المضاربة عليها، ويزيد من انعدام الأمن.

وتحسين إمكانية الحصول على الأراضي والإسكان بالنسبة لجموع فقراء الحضر المتزايدة يستدعي اتخاذ موقف يكون استباقياً بدرجة أكبر. فثمة إدراك متزايد لحقوق الناس في الحصول على سكن؛ ولكن الموقف السلبي إلى حد كبير من جانب صناع القرار فيما يتعلق بالنمو الحضري مازال يحول دون معالجتهم احتياجات الفقراء إلى المأوى معالجة فعالة. وفي بلدان عديدة، تواجه النساء صعوبات إضافية في ممارسة حقوقهن المتعلقة بالمأوى وذلك لأن القوانين الوطنية تمنعهن من تملُّك عقارات تملكاً قانونياً.

وثبة هائلة: تحقيق سيناريو جديد فيما يتعلق بالمأوى

ينبغي للحكومات أن تعزز قدراتها على الاستجابة للضغوط الناجمة عن سرعة التحضر ... وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإدارة الأراضي من أجل تأمين الاستخدام الاقتصادي للأراضي، وحماية النظم الإيكولوجية الهشة، وتيسير إمكانية حصول الفقراء على الأراضي في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية[١٨].

كيف يتسنى للمؤسسات الوطنية والدولية أن تساعد على خلق مستقبل حضري يمكن أن يُعاش من أجل جموع فقراء الحضر، مثلما أوصى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؟ من الضروري هنا التمييز بين النُهُج التي ترمي إلى تلبية احتياجات فقراء الحضر الذين يعيشون حالياً في المدن والنُهُج التي ترمي إلى التخفيف من الضغوط الناجمة عن النمو المستقبلي الكبير.

والمناقشات الجارية تركز أساساً على الوضع الحالي للأحياء العشوائية الفقيرة الموجودة، وعلى تنظيمها الداخلي وعلى كفاح سكانها من أجل مقاومة الطرد وتحسين الخدمات الحضرية.

ويتزايد الاعتراف بدور المنظمات المحلية في تحسين الأوضاع المعيشية الحضرية بالنسبة للفقراء. ولقد كانت منظمات فقراء الحضر مسؤولة أيضاً عن التمكين المحلي، وعن إحداث تغييرات في عمليات صنع القرار التي سيكون لها تأثير دائم على التخطيط والإدارة الحضريين[١٩].

إلا أن الاحتياجات الحالية إلى المأوى لا تعدو، في مواجهة النمو المقبل، أن تكون الجزء الظاهر من المشكلة في بلدان كثيرة.

فمن المتوقع أن تضيف أفريقيا وآسيا بمفردهما ١,٧ بليون ساكن حضري جديد خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٣٠. وكثيرون من هؤلاء السكان الحضريين الجدد، سواء كانوا مهاجرين أو من أهالي المناطق الحضرية، فقراء (انظر الإطار ١٥).

ويستدعي التخطيط للتوسع السريع في الاحتياجات من حيث المأوى في البلدات والمدن مستقبلاً، مع القيام في الوقت ذاته بتلبية الطلبات السابقة المتراكمة، تغيراً حاسم الأهمية في النهج الذي تتبعه الحكومات البلدية والوطنية. فسيتعين عليها أن تحشد مواردها التقنية والسياسية من أجل تلبية احتياجات فقراء الحضر المتعلقة بالحصول على أراض ومساكن وخدمات، لا أن تحشد تلك الموارد ضد تلك الاحتياجات. وسيكون من اللازم لها أيضاً أن تستشير منظمات فقراء الحضر وتستفيد من خبرتهم ومعارفهم المحلية، فهذه المنظمات تشكل كثرة منها جانباً من النُهُج الناجحة حالياً.

ويتطلب التعامل مع سرعة تضاعف سكان الحضر في البلدان النامية رؤية ونُهُجاً أكثر فعالية. فالفقراء يحتاجون، لكي تتاح لهم فرصة لتحسين حياتهم، إلى إمكانية الحصول على أراض ميسورة

١٥ ما هو عدد الفقراء بين سكان الحضر الجدد؟

تتفاوت نسبة سكان الحضر الذين تتزايد أعدادهم في البلدان النامية ويكونون فقراء أو فقراء جداً تفاوتاً كبيراً وليس من السهل قياسها. ومع ذلك حتى عمليات المحاكاة التقريبية تشير إلى أن هذه النسبة مرتفعة.

والمكونات الثلاثة للنمو الحضري هي الهجرة الداخلية، والزيادة الطبيعية في عدد السكان، وإعادة تصنيف المناطق الريفية على أنها مناطق حضرية. والزيادة الطبيعية في عدد السكان أعلى بوجه عام فيما بين الفقراء، سواء كانوا مهاجرين داخلياً أو من أهالي المناطق الحضرية. ومستويات فقر المهاجرين داخلياً تكون عموماً مستويات وسيطة بين مستويات فقر المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ومن الممكن أيضاً افتراض أن الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية التي يعاد تصنيفها على أنها مناطق حضرية تكون مستويات الفقر بينهم مستويات وسيطة ما بين المستويات الريفية والمستويات الحضرية.

وفي حالة البرازيل، قدِّر أن ٦٩ في المائة من المهاجرين إلى المناطق الحضرية ومن سكان الريف الذين أعيد تصنيفهم على أنهم حضريون (خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٤) يمكن تصنيفهم على أنهم "فقراء". وفي الفترة ذاتها، يمكن عزو ٤٨ في المائة من الزيادة الطبيعية في عدد سكان الحضر إلى الفقراء[1]. وفي هذه الحالة، يمكن بأمان افتراض أن الفقراء من شأنهم أن يشكلوا، في تقدير متحفظ للغاية، أكثر من نصف جميع سكان الحضر الجدد. ومن المنطقي أن الفقراء من شأنهم أن يشكلوا في البلدان التي توجد فيها مستويات أعلى من الفقر نسباً أعلى حتى من ذلك بين سكان الحضر الجدد لديها.

التكلفة ومزودة بالخدمات لكي يبنوا عليها منازلهم ويحصلوا على خدمات أخرى. ومع توافر ذلك باعتباره حجر الزاوية، يمكنهم أن يبدأوا في بناء بقية حياتهم. ومن ثم، تتمثل مبادرة حاسمة الأهمية على المديين المتوسط والطويل في توفير إمكانية الحصول على مأوى عن طريق اتباع سياسات استباقية فيما يتعلق بملكية الأراضي، والنظم الخاصة بها، وتمويلها، وتقديم الخدمات.

وتتمثل إحدى الاستراتيجيات في التركيز على توفير إمكانية الحصول على أراض مزودة بالخدمات لملايين البشر الذين تتزايد أعدادهم. ويجب أن تشيع في هذه الرؤية الواقعية البحتة. فحكومات البلدان التي تتسم بسرعة التحضر فيها غير قادرة على توفير الإسكان والخدمات الحضرية المرغوبة لمعظم فقرائها الذين يعيشون حالياً في الحضر لديها. ولن تتمكن هذه الحكومات من تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة بسرعة من سكان الحضر الإضافيين. ومن قبيل عدم الواقعية أكثر من ذلك حتى تصوُّر أن سكان الحضر الجدد أولئك سيكونون قادرين على التنافس بنجاح فيما يمثل بالتأكيد أسواقاً عقارية مزدهرة.

وفي ظل هذه الظروف، يمثل توفير أراض مزودة بالحد الأدنى من الخدمات حلاً للمشكلة. ويتمثل الهدف من ذلك في توفير قطعة من الأرض للفقراء يمكن الوصول إليها بواسطة سبل النقل ذات العجلات (بدءًا من الحافلات وانتهاء بالدراجات) ولديها، على الأقل، توصيلات ميسورة بشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والتخلص من النفايات.

وهذا المسكن الأول غالباً ما يكون كوخاً بسيطاً، مصنوعاً من أي نفايات متاحة. ولكن من المرجح أنه سيتحسن: فتاريخ المستوطنات غير الرسمية يعلِّمنا أن الفقراء عندما يشعرون بالأمان بشأن حيازتهم لمساكنهم، وعندما تتاح لهم إمكانية حصول معقولة على سبل للرزق وعلى الخدمات، فإنهم يحسنون مساكنهم بمرور الوقت.

فاستثمار الأسر في منازلها هو وسيلة تبني بها أثمن أصل من الأصول التي تملكها، وهو أصل يمكن أن تعتمد عليه في حالات الطوارئ. وبمساعدة من الجيران وبدعم من الحكومة ومن المنظمات غير الحكومية تستطيع الأسر أن تحسن الخدمات الأساسية التي تحصل عليها.

وتزويد الفقراء بأراض مزودة بخدمات دنيا ليس حلاً سهلاً: فبالنظر إلى نَهَم المصالح الاقتصادية المعنية، وعدم وضوح الملكية في كثير من المدن النامية، وقدرة أسواق الأراضي غير الرسمية قدرة خارقة على تحقيق ربح باستغلال الفقراء، دائماً ما يكون التعامل في مجال استخدام الأراضي مفعماً بصعوبات. فالمستفيدون المقصودون ليسوا وحدهم الذين توجد لديهم موارد محدودة للغاية، بل ينطبق ذلك أيضاً على أجهزة الحكم المحلي

والحكومات الوطنية بوجه عام. وعلاوة على ذلك، لا ترغب الحكومات عموماً إلى حد كبير في اتخاذ القرارات السياسية الصعبة التي تتطلبها هذه المسألة.

ومازال توفير أراض مزودة بخدمات دنيا يطرح صعوبات تقنية وسياسية، مع أنه أقل طموحاً بكثير من النهج التقليدي المحتوم فشله، المتمثل في توفير إسكان مبني ومزود بخدمات كاملة. ويقتضي تحقيق ذلك إحداث تغيير جذري في النُهُج المتعلقة بالتخطيط للأراضي الحضرية، كما يقتضي ثورة في تفكير الساسة والمخططين.

تنظيم أسواق الأراضي الحضرية: هل هو مهمة مستحيلة؟

لا يوجد افتقار إلى الأراضي. ولكن المشكلة هي وجود أسواق للأراضي لا تعمل على النحو المطلوب، ووجود أنظمة موجهة توجيهاً سيئاً، وعدم وجود سياسات إدارية استباقية[20].

إن الصعوبات التقنية الرئيسية التي ينطوي عليها توفير أراض من أجل فقراء الحضر تتعلق بما يلي: (أ) تحديد أراض كافية يمكن البناء عليها والحصول على تلك الأراضي؛ (ب) استنباط طرائق مستدامة لتمويل نقل تلك الأراضي إلى الفقراء؛ (ج) تنظيم الطريقة التي تعمل بها أسواق الأراضي.

ولقد كان النقص المزعوم في الأراضي عقبة رئيسية تحول دون اتباع سياسات إسكانية أكثر فعالية من أجل الفقراء. وتشكل الحاجة إلى حماية الأراضي البيئية والزراعية من التوسع الحضري الفوضوي شاغلاً حقيقياً. إلا أن معظم المدن مازالت لديها أراض يمكن البناء عليها في مواقع جيدة، ولكنها أراض تملكها أو تسيطر عليها مصالح خاصة أو وكالات حكومية لا يعنيها استخدام الأراضي استخداماً موجهاً اجتماعياً. ومن ثم فإن النقص الحقيقي ليس نقصاً في الأراضي بل هو نقص في الأراضي المزودة بخدمات والميسورة الأسعار.

وتلبية احتياجات الفقراء من حيث الأراضي أسهل في سياق وجود أسواق منظمة تنظيماً جيداً للأراضي والإسكان. فالأسواق الفعالة لا تتيح فحسب مزيداً من الأراضي للفقراء، بل تحبذ أيضاً النمو الاقتصادي.

وعدم وجود تنظيم جيد يؤدي فعلاً إلى زيادة الفقر: فبمقارنة كل متر، يدفع سكان المستوطنات غير الرسمية ثمناً للأراضي والخدمات أعلى من الثمن الذي يدفعه سكان المناطق السكنية الأغنى[21]. كما أن الأسواق غير المنظمة تجعل من الصعب على الهيئات الحكومية تحصيل الضرائب العقارية أو الحد من المضاربة على الأراضي وتكوين موارد على هذا الأساس من أجل التخطيط لاستخدام الأراضي تخطيطاً موجهاً اجتماعياً (انظر الإطار ١٦).

١٦ توفير أراض للفقراء في مواجهة النمو الحضري السريع[1]

إن المشكلة لا تتمثل في نقص الأراضي أو في عدد سكان الحضر الفقراء بقدر ما تتمثل في تقييد إمكانية حصولهم على أراض ومساكن مزودة بالخدمات وذلك بسبب تشوُّه أسواق الأراضي.

وتزويد المناطق المأهولة فعلاً بالخدمات تتجاوز تكلفته توفير أراض مزودة بالخدمات في مواقع غير مأهولة. إلا أن السلطات العامة، متذرعة بعدم كفاية الأموال، يبدو أنها تعتبر الاستثمارات الأقل في البرامج التي تنفذ لاحقاً أكثر جاذبية من اتباع سياسات استباقية مخططة جيداً. ومن الممكن تحقيق الكثير لتحسين الوضع، مثلاً بسن تشريع خاص لتوفير أراض مزودة بخدمات كافية من أجل الجماعات المنخفضة الدخل. وباستطاعة المدن أن تموِّل التنمية الحضرية بفرض ضرائب على الزيادات في قيمة الأراضي التي تنجم إما عن الاستثمار العام في البنية التحتية أو الخدمات الحضرية المحلية، أو عن إعادة تحديد استخدامات الأراضي بتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر ربحاً، من قبيل تحويلها من الاستخدامات الريفية إلى الاستخدامات الحضرية أو من الاستخدامات السكنية إلى الاستخدامات التجارية.

وفقراء الحضر يُعامَلون عادة وكأنهم سلبيون فيما يتعلق بإنتاج واستهلاك الأراضي، مع أن لديهم قدرة ما على دفع ثمن الأراضي، رغم انخفاض دخولهم وعدم استقرارها. بل إن الفقراء يدفعون بالفعل في حقيقة الأمر أسعاراً مرتفعة جداً للإسكان الذي يعثرون عليه عن طريق السوق غير الرسمية. وهذه القدرة على الدفع يمكن تعبئتها تعبئة أفضل عن طريق التنظيم الرسمي وتوفير قطع من الأراضي.

ومن ثم فإن شحة الأراضي أو الموارد المالية ليست العقبة الوحيدة التي تحول دون تطبيق سياسات قابلة للاستدامة. فمن اللازم، بمعنى ما، حماية الفقراء من الممارسات الاستغلالية التي يتبعها المقاولون الذين يستفيدون من الخدمات التي تقدمها الجتمعات المحلية أو يقدمها القطاع العام. ويلزم توافر الإرادة السياسية، وكذلك القدرات الإدارية والتقنية، لتحديد الموارد المتاحة والحصول عليها واستثمارها على النحو السليم ـ بما في ذلك موارد الفقراء أنفسهم ـ في تحقيق تنمية حضرية أكثر إنصافاً.

ولقد كان تمويل الإسكان الموجه اجتماعياً صعباً دائماً، ولكن لا يوجد افتقار إلى مقترحات مبتكرة، بعد تجاوز عقبة التحيز المناهض للحضر. ففي ظل وجود أسواق منظمة للأراضي يمكن توجيه دعم أجهزة الحكم المحلي والمنظمات غير الحكومية ووكالات التمويل الدولية نحو اتباع نَهْج أكثر استباقاً.

وباستطاعة الوكالات الدولية والمتعددة الأطراف أن تُحدث فارقاً. والقواعد الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة، التي أعلنها الأمين العام في آب/أغسطس ٢٠٠٦، ستُمكِّن الأمم المتحدة من التغلب على هذا القصور البنيوي وتوفير دعم أكثر فعالية فيما يتعلق بتمويل إسكان ميسور. وسيشمل هذا الدعم نظماً لتمويل الرهن

تكون في صالح الفقراء ، وهي نظم يجري اختبارها حالياً ميدانياً ، كبديل لسياسات الإسكان الاجتماعي التقليدية[٢٢] . وسيتعين إيلاء اهتمام خاص لما يوجد في قنوات الائتمان الرسمية من معوقات ضد المرأة تحول دون استفادتها من هذه السوق . ولقد ثبت أن إمكانية الحصول على التمويل المتناهي الصغر تدعم تمكين المرأة وتساعد على الحد من الفقر الحضري .

أنشطة الدعوة ، الأصوات والعمل: الحاجة إلى قيادة

هذه المبادرات تستدعي وعياً جديداً ومستوى غير مسبوق من الدعم السياسي على الصعيدين المحلي والوطني . فمعظم الساسة يكونون ، في أفضل الأوقات ، غير راغبين في مجابهة نفوذ السوق العقارية الحضرية . كما أن التعقد الإضافي الذي تنطوي عليه تلبية احتياجات الفقراء إلى الأراضي ، على النحو الموصوف أعلاه ، أقل حتى تشجيعاً من ذلك . وتتمثل مبادرة حاسمة الأهمية ، ستفشل بدونها معظم الجهود ، في تنظيم الزيادات في قيمة الأراضي . وبعبارة أخرى ، من الضروري البدء في تطبيق تدابير ضريبية تمنع المضاربين والمقاولين العقاريين من رفع سعر الأراضي والخدمات بدرجة غير معقولة بمجرد اقتراح تخصيص الأراضي بدافع اجتماعي .

وليس من المرجح أن يكون هذا نهجاً شعبياً بالنسبة لهياكل النفوذ الحضري الموجودة حالياً . فالممانعة السياسية يُضخمها وجود فترة زمنية فاصلة بين العمل المقترح وأي عائد سياسي ممكن: ويلزم على الفور إنفاق رأس مال سياسي واستثمار مالي ، ولكن الميزة السياسية والفوائد الاقتصادية ستُجنى بعد وقت طويل في المستقبل[٢٣] .

وتساعد هذه التعقيدات على تفسير سبب عدم كون التخطيط لاستخدام الأراضي على المديين المتوسط والطويل لا يحتل تقليدياً درجة عالية من الأولوية بين أولويات الحكومات أو المانحين . ومع ذلك لا يمكن فحسب تجاهل احتياجات الجموع المتزايدة . وعلى وجه الخصوص ، ينبغي النظر صراحة في العقبات القانونية والاجتماعية والثقافية التي تواجهها المرأة في الحصول على الأراضي . ولا يلزم فحسب توافر الإرادة السياسية وحلول تقنية صالحة ، بل يلزم أيضاً وجود دعم منسق على صعيد السياسات من جانب المانحين وغيرهم من الجهات الفاعلة .

وسيبدأ توليد الإرادة السياسية بالاعتراف بأن الفقراء كثيراً ما يمثلون الأغلبية في النمو السكاني الحضري . كما أنه يتطلب قبول القادة وواضعي السياسات لحتمية النمو الحضري ، ومعاملتهم للفقراء كمواطنين حضريين حقيقيين لهم حق واضح في الإقامة في المدينة وفي الحصول على سكن لائق . أما تصور أن الفقراء ليسوا مواطنين حضريين حقيقيين[٢٤] فهو يقوض نمط المفاوضات الجماعية بشأن استخدام الأراضي والمعايير والخدمات العامة والبيئة ، الذي يمكن أن يعالج بفعالية أهم التحديات الحضرية . كما أنه يقوض أي حافز قد يكون موجوداً لدى الساسة لمعالجة هذه الأمور .

وإيجاد وعي بين واضعي السياسات والمخططين ، في ضوء النفور التقليدي من التحضر ومن النمو الحضري ، سيتطلب أنشطة دعوة متينة ومستندة إلى أدلة . ومن الممكن أن تساعد النُهُج المتعددة التخصصات وأن يساعد الدعم الدولي الواسع النطاق على تحويل مسار التيار وذلك بالترويج للقرائن الواضحة والوقائعية والمفحمة التي تدل على التغييرات الجارية والاحتياجات التي تنشأ عنها .

وباستطاعة الأخصائيين السكانيين ، على وجه الخصوص ، المساعدة على استنباط دروس أساسية والترويج لها عن طريق البيانات والتحليلات والنماذج الملموسة ، بما يشمل: (أ) حتمية التحضر والنمو الحضري ومزاياهما الحقيقية ؛ (ب) عدم جدوى التحيزات والسياسات المناهضة للحضر ؛ (ج) تزايد نسبة الفقر الوطني ، مفصلة حسب كل جنس من الجنسين ، في المناطق الحضرية ؛ (د) فعالية اتباع نُهُج استباقية لمعالجة احتياجات الرجال الفقراء والنساء الفقيرات في المدن ؛ (هـ) أهمية إشراك الفقراء في القرارات التي تمس موئلهم .

إضافة جرعة من الواقعية

وأخيراً ، لابد أن تكون مبادرات من قبيل تخصيص قطع من الأراضي المزودة بخدمات دنيا للفقراء مصحوبة بدرجة كبيرة من النزعة العملية . فالمقترحات التي تقف وراءها أهداف نبيلة لم تضع نهاية لضروب الوحشية التي تتسم بها السوق أحياناً أو لتقلبات النظام الديمقراطي . وتوزيع أراض مزودة بخدمات دنيا يمكن أن يُستخدم ، واستُخدم مراراً ، تحقيقاً لأهداف أقل نبلاً من تلبية احتياجات الفقراء .

ومكافحة الممارسات الاستغلالية الخاصة بالمقاولين العقاريين ومقدمي الخدمات الذين يلجأون إلى مخططات لإعادة تقسيم الأراضي بدوافع اجتماعية من أجل زيادة أرباحهم تمثل تحدياً حقيقياً للغاية . فالإعانات يمكن ببساطة أن تؤدي إلى زيادة سعر الأراضي . ومن المعترف به أن السجل الدولي للأعمال المصرفية الخاصة بالأراضي سجل هزيل . فكثيراً ما تتعثر مشاريع رائدة ناجحة عندما يبدأ تنفيذها على نطاق كبير .

والأقل أهمية من ذلك أن الناس الذين ليسوا فقراء سيجدون سبيلاً في أي مخطط للتوزيع ليحققوا ربحاً . وسينتقل بعض المستفيدين بمجرد أن تكتسب عقاراتهم قيمة من حيث سعر الصرف أو قيمة نقدية ، وإن كان ذلك ليس سلبياً بالضرورة ، لأنه يصبح شكلاً من أشكال الحراك الاجتماعي . وتوزيع الأراضي المملوكة ملكية عامة أو المخصصة قد يصبح ضحية لمخططات

اقتصادية أو سياسية مجردة من المبادئ الأخلاقية . بل إن هذه المخططات يمكن أن تؤدي حتى إلى زيادة البوْن الاجتماعي والجغرافي بين من يملكون ومن لا يملكون[٢٥] .

واحتمال استغلال النُهُج ذات الدوافع الاجتماعية لتحقيق مكسب اقتصادي أو سياسي ينبغي ألا يعيق اتباع تلك النُهُج فيما يتعلق بالأراضي المزودة بالخدمات . وسيتعين قيام قوى اجتماعية وسياسية أخرى ، مدعومة بتوافر معلومات أفضل واتصالات محسنة ، بدور من أجل استنكار المناورات المخادعة والقاسية التي تقف في طريق حدوث تحسن في حياة الفقراء[٢٦] .

الاستعداد للمستقبل

إن تكوُّن الأحياء العشوائية الفقيرة ليس حتمياً ولا مقبولاً[٢٧] . إن معظم النمو السكاني العالمي الذي سيحدث في المستقبل المنظور سيكون في المراكز الحضرية الموجودة في الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط . وسيتوقف النجاح في الحد من الفقر ومن انعدام المساواة بين الجنسين وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية على وجود سياسات وممارسات حضرية جيدة .

والمبادرات المتخذة مؤخراً تشجع اتباع نهْج أكثر استباقاً فيما يتعلق بالنمو الحضري ، وخصوصاً فيما يتعلق باحتياجات فقراء الحضر . فعلى سبيل المثال ، أصدر البنك الدولي مؤخراً تكليفاً بإجراء دراسة لديناميات التوسع الحضري العالمي من أجل مساعدة حكومات البلدان النامية على الاستعداد للنمو السكاني الحضري الهائل المقبل[٢٨] . وهذا العمل لم يركز تحديداً على احتياجات الفقراء فيما يتعلق باستخدام الأراضي بل على التوسع الحضري بوجه عام ، مشدداً على الحاجة إلى وضع خطط واقعية من أجل النمو الحتمي[٢٩] . ويرد في الإطار ١٧ تطبيق عملي لهذا النهج .

ولقد رُئي هذا الفصل أن اتخاذ مواقف استباقية من هذا القبيل يتطلب تغييراً في التفكير وكذلك في النهْج المتبع . وبدلاً من المجادلة بشأن مدى السرعة التي يجب أن تنمو بها المراكز الحضرية ، ينبغي أن تخطط الحكومات الحضرية (وغيرها) لاستيعاب النمو المتوقع بأقصى درجة ممكنة من الكفاءة والإنصاف . وبدلاً من تحديد معايير لتجسيد ما يجب أن يحدث ، ينبغي لتلك الحكومات أن تتفاوض مع السكان المحليين على معايير تجسد ما يمكن تحقيقه . وبدلاً من وضع أنظمة بشأن استخدام الأراضي لكبح النمو الحضري ، ينبغي لها أن تستخدم أنظمة تساعد على تأمين المواقع الملائمة لإسكان ذوي الدخل المنخفض .

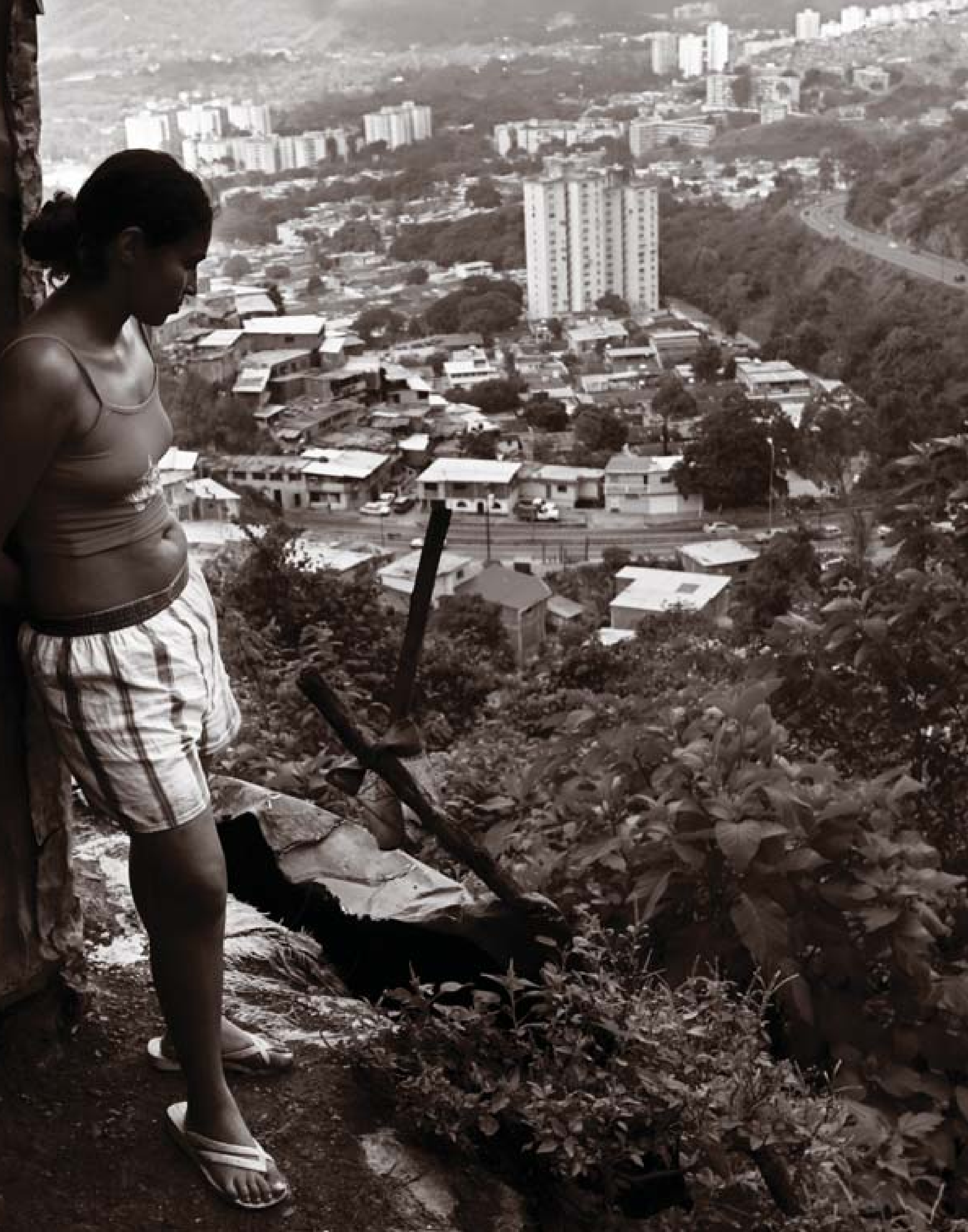
والمخططون الحضريون والوطنيون لا يمكنهم أن يحققوا أياً من هذا بمفردهم . فمن اللازم أن يكونوا على دراية بالاحتياجات ، وأن يكونوا منفتحين بالنسبة للإمكانيات ، وأن يدعموا الجهود المدفوعة محلياً التي ترمي إلى تلبية تلك الاحتياجات . وباستطاعة المصارف الإنمائية والمنظمات الدولية من قبيل صندوق الأمم المتحدة للسكان وموئل الأمم المتحدة المساعدة على المضي قدماً بجدول الأعمال هذا بواسطة المعرفة التقنية وأنشطة الدعوة والحوار على صعيد السياسات .

ويركز المجتمع الدولي والجمهور العام عادة على المدن الضخمة والتركيزات الحضرية المثيرة للاهتمام . إلا أن المدن الصغيرة والوسيطة ستشهد معظم النمو الحضري . وهذه المدن تكون مواردها والخدمات فيها عادة أقل مما يجب ، ولكن لديها ، على وجه الإجمال ، إمكانية حصول أيسر على الأراضي . ومن الممكن تحقيق ما هو أكثر بكثير بما هو أقل بكثير لمساعدة المدن الأصغر على توليد واستخدام معلومات وأشكال أخرى من الدعم . وهذا من شأنه أن يجعل التحول الحضري أكثر فعالية في تحقيق الهدف العالمي المتمثل في الحد من الفقر .

١٧ الاستعداد للتوسع الحضري في المدن الوسيطة في إكوادور[١]

لقد ركز مشروع للبنك الدولي يرمي إلى تحسين ظروف معيشة فقراء الحضر في إكوادور الاهتمام على تلبية الاحتياجات المتعلقة بالإسكان في خمس مدن وسيطة. وهذه المدن الخمس من المتوقع لها جميعاً أن يتضاعف عدد سكانها في الخمس عشرة سنة إلى الثلاثين سنة المقبلة وأن تزيد مساحة مناطقها الحضرية بمقدار ثلاثة أمثال أو أكثر من ذلك. ومما يدعو للدهشة أن معظم المخططين لم يبحثوا حقاً انعكاسات النمو السكاني المتوقع. واستيعاب النمو المتوقع سيقتضي تحويل الأراضي الواقعة على أطراف المدن تحويلاً رسمياً من الاستخدام الريفي إلى الاستخدام الحضري ، ثم توسع الحدود الرسمية للمناطق الحضرية من أجل استيعاب الزيادة المتوقعة في المساحة المتزايدة.

ولا يوجد افتقار إلى قطع أراض ميسورة التكلفة من أجل فقراء الحضر في هذه المدن. وأغلبية قطع الأراضي السكنية يقدمها ملاك الأراضي في القطاع الخاص أو المقاولون العقاريون الذين يقسمون ويبيعون أراض مزودة بخدمات دنيا؛ بينما تشغل عمليات التعدي على الأراضي قطع الأراضي الأخرى. وتستدعي الحيلولة دون حدوث زيادات في الأسعار بسبب المضاربة ، وكفالة استمرار الأراضي السكنية ميسورة التكلفة بالنسبة لفقراء الحضر ، وجود عرض مستمر لأراض حضرية يسهل الوصول إليها. ولمواجهة هذا التحدي يجب على البلديات أن تستعد بهمة للتوسع الحضري عن طريق ما يلي: (أ) توسيع حدود مدنها؛ (ب) التخطيط لإقامة شبكات طرق في مناطق التوسع؛ (ج) تحديد حق المرور اللازم لشبكة البنية التحتية على الأرض الذي يتطلب مساحة يتراوح اتساعها من ٢٥ إلى ٣٠ متراً؛ (د) الحصول على حقوق أراض من أجل حق المرور بواسطة حق الاستيلاء العام ، ومبادلة الأراضي فيما بين ملاك الأراضي عند الضرورة ، واستخدام قروض البنك الدولي من أجل حيازة الأراضي اللازمة لحق المرور (بالقيمة السوقية المعلنة للأراضي للأغراض الضريبية) عند الاقتضاء.



٤ استخدام الحيز استخداماً اجتماعياً وقابلاً للاستدامة

لقد أُتيحت للبشرية فرصة ثانية: ونحن بحاجة الآن إلى بناء مناطق حضرية مرة أخرى تعادل على الأقل في حجمها المدن التي سبق أن قمنا ببنائها، وبحاجة إلى القيام بذلك على نحو أفضل، وبحاجة إلى القيام بذلك في وقت قصير للغاية[1].

النمو الحضري واستخدام الحيز استخداماً قابلاً للاستدامة

إن الحيز الذي تشغله المحليات الحضرية يتزايد بسرعة أكبر من سرعة تزايد عدد سكان الحضر أنفسهم. ففي خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن يزيد عدد سكان الحضر في العالم بمقدار ٧٢ في المائة، بينما قد تنمو مناطق العمران في المدن التي يضم كل منها ١٠٠ ٠٠٠ شخص بنسبة قدرها ١٧٥ في المائة[2].

ومساحة الأرض التي تحتلها المدن ليست مساحة كبيرة بحد ذاتها، باعتبار أنها تحتوي على نصف سكان العالم. وتشير التقديرات الأخيرة، المستندة إلى صور ملتقطة بالسواتل (الأقمار الصناعية)، إلى أن جميع المواقع الحضرية (من بينها المساحات الخضراء وكذلك مساحات العُمران) لا تغطي سوى ٢,٨ في المائة من مساحة أراضي كوكبنا[3]. وهذا معناه أن حوالي ٣,٣ بلايين شخص يشغلون مساحة أقل من نصف مساحة أستراليا.

إلا أن معظم المواقع الحضرية تشكل قطعاً حرجة من الأراضي. فتزايد معدل توسعها، وأماكن وكيفية إدماج أراض إضافية إلى العُمران الحضري، هي أمور ستكون لها آثار اجتماعية وبيئية كبيرة بالنسبة لسكان المستقبل.

ومن زاوية اجتماعية، كما هو مبين في الفصل ٣، تؤدي تلبية احتياجات الرجال الفقراء والنساء الفقيرات من حيث الأراضي والمأوى إلى تعزيز حقوق الإنسان. وهي أيضاً حاسمة الأهمية للحد من وطأة الفقر، ووجود سُبل رزق قابلة للاستدامة، والحد من أوجه انعدام المساواة بين الجنسين. وسيحدث معظم نمو المدن في البلدان النامية، وسيكون كثيرون من المتحضرين الجدد فقراء. وشكل واتجاه نمو المدن في المستقبل، وكذلك طريقة تقسيم الأراضي والانتفاع بها وتنظيمها، هي كلها أمور بالغة الأهمية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر. ويجب على المخططين وواضعي السياسات أن يتخذوا موقفاً استباقياً، يستند إلى رؤية أوسع نطاقاً وأطول أجلاً، لضمان حق أعداد متزايدة بسرعة من الفقراء في العيش في المدن.

وسيؤثر أيضاً توسع أراضي المدن على البيئة. فالحكمة التقليدية تقول إن توسع الحيز الحضري ضار بحد ذاته. وبالنظر إلى أن مدناً كثيرة تقع وسْط مناطق زراعية غنية أو أراضي أخرى غنية بالتنوع البيولوجي، فإن امتداد الحدود الخارجية للحضر من الواضح أنه يزداد توغلاً في أراض منتجة متاحة ويتعدى على نظم إيكولوجية هامة.

◄ امرأة تتطلع إلى المدينة من منزلها الكائن في منطقة عشوائية فقيرة على جانب تل في كراكاس، بفنزويلا.



▲ رجال يدفعون دراجات محمَّلة بالفحم في منطقة مختلطة وتنمو بسرعة حول الحضر في جهاركاند ، بالهند.

© روبيرت واليس/بانوس بيكتشرز

ولكن ، في الوقت ذاته ، يوجد إدراك متزايد لضرورة المستوطنات الحضرية فعلاً لأغراض القابلية للاستدامة . فحجم مساحة الأراضي المخصص للاستخدام الحضري أقل أهمية من الطريقة التي تتوسع بها المدن: فالتوسع الحضري العالمي تقل كثيراً مساحة الأراضي التي يشغلها عن مساحة الأراضي التي تشغلها أنشطة تُنتج موارد لأغراض الاستهلاك من قبيل الأغذية ، أو مواد البناء ، أو التعدين . وهو يشكل أيضاً خسارة أقل من الخسارة السنوية للأراضي الطبيعية التي تنجم عن الأنشطة الزراعية ، أو الحراجة والرعي ، أو التحات ، أو التَّملُّح[٤] .

وعند طرح الأسئلة المُحدِّدة ــ " لو كان سكان العالم أكثر تشتتاً ، هل سيحتلون مساحة أكبر أم أقل من الأراضي الثمينة ؟ وهل التشتت يُفرج عن أرض زراعية خصبة ؟ وهل يساعد التشتت على تجنب غزو أماكن النظم الإيكولوجية الهشة ؟ " ــ فإن الإجابة ، في معظم البلدان ، ستكون " كلا ! " فالكثافة قد تكون مفيدة . فمع بلوغ عدد سكان العالم **٦,٧** بلايين نسمة في عام **٢٠٠٧** ، ومع تزايدهم بما يتجاوز **٧٥** مليوناً كل عام ، يتيح التركيز الديمغرافي فرصة أفضل للاستدامة . وفي نهاية المطاف تتطلب حماية النظم الإيكولوجية الريفية أن يتركز السكان في أنشطة قطاعية غير أساسية وفي مناطق مأهولة بالسكان بكثافة[٥] .

واستنتاج أن استخدام الأراضي من أجل المدن قد يكون أكثر كفاءة هو استنتاج يُزيد فحسب الحاجة إلى سياسات استشرافية وتوضع بعناية ، في ضوء سرعة تضاعف سكان الحضر في البلدان النامية . ويبحث هذا الفصل الأنماط الحالية لتوسع الأراضي الحضرية والآثار التي تترتب على تلك الأنماط . وهو يقترح بذل مزيد من الجهد في توجيه النمو الحضري ، مما يتيح للمدن أن تساهم في التنمية والاستدامة الاجتماعيين .

ويدعو هذا الاقتراح إلى رؤية تستند إلى تحليل متين ، يشمل مفهوماً لـ " الحيز " أوسع نطاقاً من المفهوم الذي تفرضه الحدود السياسية والإدارية للمدن . وهو يتطلب أيضاً أفقاً زمنية أطول من آجال الساسة أو الإداريين .

الكثافة، والامتداد الحضري، واستخدام الأراضي[٦]

يتبين من دراسة أُعدت مؤخراً بتكليف من البنك الدولي أن الأنماط الحديثة لنمو المدن يتزايد كونها كثيفة الأراضي[٧]. فمتوسط الكثافات الحضرية (أي عدد السكان في كل كيلومتر مربع من مناطق العمران) قد أخذ في الانخفاض خلال القرنين الماضيين. ومع استمرار التحسن في سبل الانتقال، فإن المدن تتجه إلى استخدام المزيد والمزيد من الأراضي لكل شخص[٨].

وتحتل الآن مساحة العمران في المدن التي يبلغ عدد سكان كل منها ١٠٠ ٠٠٠ شخص أو أكثر ما مجموعه حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، يوجد نصفها في العالم النامي. ومدن البلدان النامية يوجد فيها عدد أكبر من الناس ولكنها تحتل مساحة أقل لكل ساكن من ساكنيها. وفي البلدان النامية والبلدان الصناعية على حد سواء، أخذ متوسط كثافة المدن في الانخفاض بسرعة: بمعدل سنوي قدره ١,٧ في المائة خلال العقد الأخير في البلدان النامية وقدره ٢,٢ في المائة في البلدان الصناعية[٩].

وفي البلدان النامية، من المتوقع أن تصبح مساحة العمران في المدن التي يبلغ عدد سكان كل منها ١٠٠ ٠٠٠ أو أكثر ثلاثة أمثال ما هي عليه حالياً بحيث تصبح ٦٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع في العقود الثلاثة الأولى من هذا القرن. وتتوسع مدن البلدان المتقدمة بمعدل أسرع حتى من ذلك لكل شخص من المقيمين فيها، على الرغم من أن عدد سكانها أقل ومعدل النمو السكاني فيها أقل. فمساحة العمران فيها ستزيد ٢,٥ مرة خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٣٠. وعندئذ، ستحتل حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع[١٠].

> الأنماط الحديثة لنمو المدن يتزايد كونها كثيفة الأراضي. فمتوسط الكثافات الحضرية ... قد أخذ في الانخفاض خلال القرنين الماضيين. ومع استمرار التحسن في سبل الانتقال، فإن المدن تتجه إلى استخدام المزيد والمزيد من الأراضي لكل شخص.

ومن ثم، إذا استمرت الاتجاهات الأخيرة على مدى السنوات الثلاثين المقبلة، فإن مساحة العمران (أي باستبعاد المساحات الخضراء) في المدن التي يبلغ عدد سكان كل منها ١٠٠ ٠٠٠ أو أكثر ستنمو من مساحة تبلغ حجم السويد إلى مساحة أشبه بمساحة إثيوبيا. ولكن هذه التوقعات قد تكون فعلاً أقل من الاحتمالات. فالاتجاهات الأخيرة نحو انخفاض الكثافات قد تتسارع مع تأثير العولمة على أساليب الحياة وعمليات الإنتاج. وأياً كانت الحالة، يتضح من البيانات أن البلدان النامية تشارك الآن البلدان المتقدمة في الاتجاه نحو الامتداد الحضري.

والامتداد الحضري ينجم عن مزيج من أنماط مختلفة من الضغوط على توسع الأراضي. ولأغراض التبسيط، يمكن تصنيف تلك الأنماط في فئتين هما: سكنى الضواحي والتحضر حول أطراف المدن.

سحر الضواحي الخفي

إن الاتجاه الحديث نحو الامتداد الحضري قد بدأ في أمريكا الشمالية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح نمو الضواحي يرمز إلى "أسلوب الحياة الأمريكي"[١١]. وكانت رغبة الناس في العودة إلى حياة الريف والقرب من الطبيعة جزءًا هاماً من هذا البحث عن نوعية حياة أفضل وإن كان ذلك قد فرض في حقيقة الأمر ضغوطاً أكبر على المنافع البيئية "الطبيعية". وعززت النظم التنظيمية اللاحقة والعوامل الاقتصادية النزعة الثقافية نحو الكثافة المنخفضة والعمران الأحادي الاستخدام[١٢].

وفي أمريكا الشمالية، كان الاستخدام الكثيف للسيارات في التنقل اليومي سبباً ونتيجة في آن واحد للامتداد الحضري[١٣]. فهذا النمط من الاستيطان قد أفرخ أماكن جديدة للتجارة والخدمات وهذا، بدوره، عزز استخدام السيارات ونمو المدن خارج نطاق حدودها.

وكان نموذج الضواحي الأصلي للامتداد الحضري مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأفضليات أسلوب الحياة وتوافر السيارات على نطاق واسع في بيئة ثقافية معينة. وتآلفت مع ذلك سياسات الإسكان وبناء الطرق وتقسيم المناطق، وهي سياسات كان الدافع إليها أيضاً هو الأفكار المثالية المتعلقة بسكنى الضواحي، لتعزز الإسكان المنخفض الكثافة.

واليوم، أصبحت ضواحي مدن أمريكا الشمالية أكثر تنوعاً. فتلبية احتياجات سكان الضواحي حفزت على تحقيق لامركزية الأنشطة الاقتصادية وتنويع المناطق المترامية الأطراف. ومع ذلك، مازال نموذج الضاحية النمطية، بما تتسم به من انتشار وإسكان فردي، هو السائد كنموذج مثالي.

ويبدو أن أساليب الحياة والقيم المرتبطة بأنماط الاستهلاك الأمريكية قد عززت في مناطق أخرى تفضيل العيش بعيداً عن مركز المدينة. وهذه التغيرات في القيم، وزيادة توافر سُبل الانتقال الشخصية، وبخاصة السيارات، تؤدي إلى امتداد المدن إلى خارج محيطها. وبهذه الطريقة يتكرر الحلم الأمريكي في أشد السياقات الاجتماعية والاقتصادية تبايناً[١٤].

وحتى في أوروبا، حيث كانت المدن تقليدياً مدمجة، توجد دلائل على تزايد الامتداد الحضري والاتجاه إلى الضواحي[١٥]. ففي خلال الفترة ما بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٩٩، مثلاً، زادت المناطق المتحضرة في فرنسا بمقدار خمسة أمثال بينما لم يزد عدد سكان تلك المناطق إلا بنسبة قدرها ٥٠ في المائة[١٦]. وهذا الاتجاه أحدث عهداً حتى في بلدان أوروبا المطلة على البحر المتوسط، ولكن هناك أيضاً يحل محل نموذج المدن الكثيفة والمدمجة نموذج مماثل للضواحي الأمريكية[١٧]. ففي برشلونة، لاحظ المراقبون حدوث زيادة كبيرة في الاستيطان في مناطق تتجاوز المركز الموحد[١٨].

ويبدو أن سكنى الضواحي أكثر تعقيداً في البلدان النامية. فبالنظر إلى تفشي الفقر وانعدام المساواة في تلك البلدان، فقد بلغتها في وقت متأخر ثقافة امتلاك السيارات بما لها من تأثير بعيد المدى على الحضارة المدنية ومازالت تقتصر على أقلية. وفي الوقت ذاته، حال التزعزع النسبي لسبل النقل العامة والبنية التحتية دون انتقال الناس الأكثر ثراءً إلى الضواحي بأعداد كبيرة وتنقلهم بسهولة منها، وهو نمط مترسخ في عدد لا يحصى من مدن أمريكا الشمالية.

ففي أمريكا اللاتينية، مثلاً، التي اتسمت بالتحضر السريع والضار، نمت المدن فعلاً نمواً صعودياً بدلاً من أن تنمو إلى خارجها أثناء فترة أسرع نمو حضري شهدته. ففي ذروة عملية التحضر في سبعينات القرن العشرين، احتلت الطبقات العليا والمتوسطة الحيز الموجود في المراكز الحضرية وطردت نسبة كبيرة من السكان الفقراء بحيث اتجهوا إلى أطراف المدن أو إلى أماكن أخرى لا يسهل الوصول إليها[١٩]. وبالنظر إلى أن فقراء الحضر يشغلون مساكن صغيرة ويحتلون مساحة ضئيلة من الأراضي، ظلت الكثافة الإجمالية مرتفعة.

وقد لوحظ مؤخراً في معظم البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط قدر من نمط الاستيطان الأمريكي المتمثل في الاتجاه إلى مناطق المدن المترامية الأطراف[٢٠]. ويتزايد وجود ضواح غنية في معظم المدن. وإيجازاً، تؤدي عولمة الأسواق وأنماط الاستهلاك إلى تكرار أنماط الاستيطان الحضري على غرار الحلم الأمريكي.

ولكن سكنى الأثرياء في الضواحي لا تكفي لتفسير الاتجاه المتزايد إلى الامتداد الحضري، وبخاصة في البلدان النامية. ويجب أن نبحث عن تفسيرات إضافية.

الامتداد الحضري وتحضر المناطق المحيطة بالمدن[٢١]

إن نمو المدن في العالم النامي هو عملية دينامية ومتباينة وغير منظمة، وتتزايد كثافة الحيز فيها. وعملية النمو الحضري هذه، التي تحدث إلى حد كبير في مناطق انتقالية غير متقاربة بين الريف والمدينة، تتزايد الإشارة إليها على أنها "التحضر حول أطراف المدن"[٢٢]. والمناطق المحيطة بالحضر كثيراً ما تفتقر إلى لوائح واضحة وسلطة إدارية واضحة فيما يتعلق باستخدام الأراضي[٢٣]. فهي تعاني بعض أسوأ عواقب النمو الحضري، ومن بينها التلوث، والتغير الاجتماعي السريع، والفقر، وتغير استخدامات الأراضي، وتدهور الموارد الطبيعية[٢٤]. ولكن، على العكس من الضواحي، توجد في تلك المناطق طائفة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية.

والتحضر في المناطق المحيطة بالمدن تتسبب فيه، جزئياً، المضاربات على الأراضي، ويؤججه توقع النمو الحضري السريع. ويحتجز المضاربون الأراضي داخل المدينة وحولها، توقعاً منهم أن ترتفع قيمة تلك الأراضي. وهم لا يأبهون بتأجيرها، خصوصاً إذا كانوا يخشون أن يكتسب مستخدموها حقوقاً ما فيما يتعلق بمواصلة استخدامها أو فيما يتعلق باستئجارها استئجاراً محكوماً. والناس الذين يحتاجون إلى

١٨ دراسة حالة: التحضر في المناطق المحيطة بالمدن في بلدية كوانزو، بمقاطعة فوجيان، في الصين[١]

إن التحضر في المناطق المحيطة بالمدن يحوّل المستوطنات الريفية إلى مستوطنات حضرية بدون إزاحة معظم سكانها. وهذا التحوُّل الذي يمثل خاصية هامة من خصائص التحضر في الصين منذ ثمانينات القرن العشرين قد أحدث تغييرات بنيوية وعمرانية هائلة في مناطق ريفية شاسعة. وقد طمس أيضاً الخطوط الفاصلة بين المستوطنات الحضرية والمستوطنات الريفية، خصوصاً في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية. وقد استفادت من التحضر في المناطق المحيطة بالمدن أعداد كبيرة من سكان الريف الذين ربما كانوا سيتجهون لولا ذلك إلى المناطق العشوائية الفقيرة في المدن الكبيرة. ومن ناحية أخرى يفتقر ذلك التحضر إلى المزايا الاقتصادية الخاصة بالتجمع في مدن كبيرة وله تأثيرات سلبية خطيرة على البيئة.

ففي دراسة لبلدية كوانزو بمقاطعة فوجيان، استخدم الباحثون بيانات إحصاء سكاني حديث وتكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية لمعالجة الآثار البيئية والتخطيطية المترتبة على التحضر في المناطق المحيطة بالمدن. وقد وجدوا أن ذلك التحضر قد ساعد على تحويل المنطقة إلى قوة اقتصادية هائلة، تتزعمها مؤسسات قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. إلا أن المشاريع المتوسطة الحجم تعاني من نقص التمويل وتشتتها على نطاق واسع. وتوجد أيضاً مشاكل بيئية كثيرة. ومع توافر موارد جديدة لحماية البيئة وإدارتها، سيتمثل التحدي في التشجيع على زيادة تركز تلك المؤسسات، والإقلال إلى أدنى حد من تأثيراته السلبية مع الإبقاء على فوائده.

أراض لأغراض السكنى أو الإنتاج يجب عليهم لهذا السبب أن يجدوا أراض بعيدة عن المركز.

والتغيرات في تركيبة النشاط الاقتصادي وموقعه تسهم مساهمة كبيرة في النمو في المناطق المحيطة بالحضر. فتحسُّن الاتصالات وشبكات النقل يؤدي إلى زيادة سهولة الوصول إلى المناطق النائية. وتشجع العولمة وفورات الحجم في الإنتاج والتوزيع، مما يشجع، بدوره، الأسر الكبيرة على أن تحتل مساحات كبيرة من الأرض.

وعدم تركُّز الإنتاج ولامركزيته هذان كثيراً ما يوجدان في ضواحي المدن الأكثر دينامية، حيث لم يعد بإمكان أماكن العمل وقوى العمل المتنامية العثور على حيز في مراكز المدن، مما يجعل النمو خارج حدود المدن أمراً حتمياً. وأطراف المدن تتيح، بدورها، بنية تحتية وأرضاً ويداً عاملة أقل تكلفة، مما يشجع على زيادة التحضر حول أطراف المدن[٢٥].

وفي آسيا، يضم عادة التحضر حول أطراف المدن البلدات الصغيرة على امتداد ممرات حضرية تمتد من المناطق المتروبولية، مثلاً، في المناطق الساحلية من الصين، ومنطقة بانكوك المتروبولية، والطريق السريع من لاهور إلى إسلام أباد، وفي قرى الحرف والصناعات في دلتا النهر الأحمر في فييت نام. وعلى العكس من ذلك، تتوسع المدن في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء حول مركز واحد[٢٦].

والتحضر حول أطراف المدن يجتذب القوى العاملة المهاجرة من الريف ويغير فجأة كثيراً من الأنشطة الاقتصادية لسكان الريف بحيث يتحولون عن الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات. وهذه التغيرات كانت واضحة على وجه الخصوص في شرق آسيا، حيث أصبحت القرى الزراعية عناصر التغير الحضري الرئيسية[٢٧].

وفي شرق آسيا، تضافرت عوامل سوء تحديد حقوق الملكية، والسياسات الموجهة نحو التصدير، وقصور أسواق الأراضي، لتسهم في سرعة النمو الحضري حول المدن[٢٨]. ففي الصين، تسببت الاستثمارات الأجنبية في حدوث تحوُّل في الاقتصادات والمجتمعات الريفية، وهو تحول كثيراً ما أدى إلى تغييرات رئيسية في التركيبة الاجتماعية والعلاقات بين الإنسان والبيئة (انظر الإطار ١٨). والتحضر في المناطق المحيطة بالمدن وتأثيراته لا يقتصران على المناطق الساحلية من قبيل شنغهاي ودلتا نهر اللؤلؤ، بل توغلا إلى مناطق البلد الداخلية، ومن بينها شونغ كينغ وشينغدو[٢٩].

وكثيراً ما توفر المناطق الحضرية المحيطة بالمدن إسكاناً ميسوراً للفقراء المهاجرين من الريف في مستوطنات غير رسمية ومتنافرة[٣٠]. والمستوطنات الفقيرة في هذه المناطق تكون عادة أقل أمناً وعرضة للإزالة، بينما يفتقر المقيمون فيها عموماً إلى الخدمات والبنية التحتية. وهم يتنافسون مع الزراعة على الحيز، ويمكن إزاحة كليهما بواسطة استخدامات اقتصادية أخرى. وتحويل الأراضي، وفرص السوق، وسرعة تدفقات اليد العاملة، والسلع، ورأس المال والنفايات هي عوامل تؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار الأراضي[٣١]. ويؤدي أيضاً التحضر في المناطق المحيطة بالمدن إلى زيادة تكلفة المعيشة بالنسبة للسكان الريفيين الأصليين[٣٢].

وتضم المناطق الحضرية المحيطة بالمدن طائفة واسعة من الأنشطة، من بينها الزراعة وتربية الحيوان، والصناعات المنزلية، إلى جانب التوسع الصناعي، والمضاربة على الأراضي، وإقامة ضواح للسكنى، والتخلص من النفايات[٣٣]. وهي تؤدي وظائف حيوية أخرى للمناطق الحضرية، بدءًا من الإمداد بالأغذية (انظر الإطار ١٩)، والطاقة، والمياه، ومواد البناء، والمواد الأساسية الأخرى، وانتهاءً بتقديم الخدمات الإيكولوجية من قبيل ممرات الحياة البرية، والمناخات المحلية، والمناطق العازلة المضادة للفيضانات. وهذا ينطوي على إعادة تكييف معقدة للنظم الاجتماعية والإيكولوجية عندما تُستوعب في الاقتصاد الحضري.

١٩ الزراعة الحضرية والزراعة في المناطق المحيطة بالحضر

تزدهر الزراعة في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالحضر. فالزراعة في المدن وحولها تمثل استراتيجية حيوية لكسب العيش بالنسبة لفقراء الحضر؛ وهي توفر صحة تغذوية، ودخلاً من أجل مصروفات أخرى للأسر المعيشية، وتخفف من بعض المشاكل الإيكولوجية المتعلقة بالزراعة في المناطق الحضرية. أما الجانب السلبي فهو أنها مازالت غير قانونية في أجزاء من العالم النامي، ويوجد تباطؤ لدى سلطات محلية كثيرة في الاعتراف بدورها الهام. والمرأة، باعتبارها المنتجة الرئيسية للمحاصيل الغذائية في كثير من البلدان النامية، هي التي إما ستستفيد أكبر استفادة أو تُمنى بأكبر خسارة حسب الشكل الذي سيتحدد لمستقبل هذه السوق[١]. ويجري بذل بعض الجهود الواعدة من جانب منظمات غير حكومية – من قبيل شراكة التنمية البلدية لشرق وجنوب أفريقيا (MDPESA)، وشريكها في التمويل وهو مركز الموارد المعني بالزراعة والتحريج الحضريين – لسد الفجوة بين التصور والواقع. وعن طريق أنشطة الدعوة المستندة إلى قرائن مستمدة من خلال حوارات تشمل أصحاب مصلحة متعددين، اعترف المسؤولون في زمبابوي بالزراعة الحضرية وبالزراعة في المناطق المحيطة بالحضر وأيدوا إعلان هراري، وهو التزام من جانب عدة بلدان أفريقية بدعم الممارسات الزراعية الحضرية[٢].

وبالنظر إلى أن المناطق المحيطة بالحضر تتجاوز عموماً الحدود القانونية والإدارية للمدن المركزية أو تقع بين تلك الحدود ، فإن قدرة السلطات الحكومية على تنظيم احتلالها هي قدرة ضعيفة إلى حد كبير[٣٤] . ونتيجة لذلك فإن عملية التحضر قد تكون ، إلى حد كبير ، غير مخططة وغير رسمية وغير قانونية ، وتتسم بوجود نزاعات متكررة بشأن استخدام الأراضي .

ويشكل أيضاً تدهور البيئة قضية في المناطق المحيطة بالحضر . فثمة أخطار صحية محددة تنشأ عندما تمتزج الأنشطة الزراعية والصناعية مع الاستخدام السكني . فبعض المناطق المحيطة بالحضر تصبح مصارف للتخلص من النفايات الحضرية السائلة والصلبة وأحياناً تلك التي ينقلها الهواء[٣٥] . ويتباين نمط هذه المشاكل وتأثيرها وخطورتها تبايناً كبيراً[٣٦] . وعدم وجود تنظيم لهذه الأراضي ولاستخدامها يمكن أن يعرِّض للخطر صحة الفقراء الذين يستقرون أو يقيمون هناك ، لأنهم قد يتعرضون لمواد خطرة موجودة في الهواء الذي يتنفسونه ، وفي الماء الذي يشربونه ، وفي الغذاء الذي يزرعونه . وقد تكون المخاطر أكبر فيما يتعلق بالنساء والأطفال ذوي الدخل المنخفض ، الذين من الأرجح أن يقضوا معظم وقتهم أو يقضونه كله في منازلهم وفي المحيط المباشر لها[٣٧] .

وتستعصي العمليات المختلفة للتحضر في المناطق المحيطة بالمدن الموصوفة هنا على التعريف أو الوصف البسيط ، ولكنها تشير إلى ضرورة وجود فرص من أجل استخدام الحيز المحيط بالحضر استخداماً اجتماعياً وقابلاً للاستدامة بدرجة أكبر .

الامتداد أم عدم الامتداد

يوجد قدر كبير من الجدل فيما بين الخبراء بشأن مزايا المدن المدمجة مقابل المدن اللامركزية ، ولكن لا يوجد توافق في الآراء بينهم . فالخلاف ينشأ بشأن مختلف مصادر الامتداد ، والقضايا المنهجية ، والتضاربات المتعلقة بالقيم .

وجذور السكنى في ضواحي الحضر ترجع إلى المطامح الثقافية وشجعتها السياسات الرسمية ، ولكن كلاً من هذه المطامح وتلك السياسات كانت موضع تشكيك . وفي مقابل ذلك نجد أن النمو الحضري عن طريق التحضر في المناطق المحيطة بالمدن غير مخطط إلى حد كبير وبلا اتجاه . وهذه المساهمات المختلفة في الامتداد الحضري يلزم استعراضها مع إيلاء مراعاة للآثار الأوسع نطاقاً المترتبة عليها .

ودعاة الحفاظ على البيئة ينتقصون عموماً من شأن الانخفاض في الكثافة الحضرية المرتبط بالسكنى في الضواحي . فهم يرون أن المدن المدمجة أكثر قابلية للاستدامة ، لأنها تحد إلى أدنى درجة من التنقل ، بحيث يقل استخدام الطاقة ويقل تلوث الهواء . وإضافة إلى ذلك يؤدي الامتداد إلى زيادة استهلاك المياه والتهام المساحة الخضراء .

ويُدافع بضعة من المخططين الحضريين عن الامتداد ، ولكن بعضهم يشكك فيما إذا كان تكثيف الاستخدام يمكن أن يحقق مستقبلاً حضرياً أكثر قابلية للاستدامة . وهم يشككون أيضاً فيما إذا كان شغل السكان للحيز بكثافة أمراً مقبولاً بالنسبة للجمهور العام[٣٨] . إذ يبدو أن ما يريده معظم الناس هو منزل كبير على قطعة أرض كبيرة ، مع سهولة الوصول بالسيارة إلى المرافق[٣٩] .

ويفترض قدر كبير من المناقشات ، سواء كانت تقبل أو ترفض الامتداد الحضري ، أن المدينة المترامية الأطراف هي المكان الذي يريد الناس أن يعيشوا فيه ، ولكن هذا ربما يجسد ببساطة تحيُّز المتناقشين ، ومعظمهم من بلدان متقدمة . فالاستيطان المتفرق في الضواحي يبدو ببساطة غير واقعي بالنسبة لجموع الحضريين في البلدان النامية . ويجسد الجدل أيضاً الاختلافات في القيم

٢٠ تحسين الخدمات الأساسية في مناطق أواغادوغو[١]

إن أواغادوغو عاصمة بوركينا فاسو يقطنها أكثر من مليون شخص ، وتتزايد بسرعة أعداد سكانها. وثلثهم يعيشون الآن في "مدن أكواخ" منتشرة على مساحة كبيرة في المناطق المحيطة بالمدينة. ويؤدي هذا الامتداد إلى رفع تكاليف تزويد الفقراء بالماء ومرافق الصرف الصحي كما يؤدي إلى زيادة عزلتهم.

وتدعم الوكالة الفرنسية للتنمية حكومة بوركينا فاسو في إقامة نظم للطرق بتحسين سبل الانتقال (بنية تحتية أولية تمتد مسافة ٤٥ كيلومتراً وتشمل ١٨ كيلومتراً في مدن الأكواخ ذات الكثافة السكانية العالية في بوغودوغو) ، وكذلك في التوصل إلى طرائق مبتكرة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي (بما يشمل بيع المياه بكميات كبيرة لوكيل مستقل ، في مقابل توزيعها المضمون).

وعلاوة على ذلك ، يجري تحسين الحيز العام – أي ممرات المشاة والأرصفة ، وإضاءة الشوارع ، وفناءات اللعب – وإقامة نقاط مشتركة للإمداد بالمياه. ويشارك السكان المحليون مشاركة نشطة في التأكد من صحة المعدات المقترحة وتمويلها. ويجري أيضاً تعزيز قدرة الحكومة المحلية على رصد وصيانة البنية التحتية الموجودة حالياً فيما يتعلق بالطرق وشبكة المجاري. وتقديم الخدمات الأساسية لسكان المناطق المحيطة بالحضر الفقراء من حيث الموارد يصب مباشرة في تحقيق الغايتين ١٠ و ١١ من الأهداف الإنمائية للألفية. واستجابة بوركينا فاسو التقنية والمؤسسية المبتكرة في هذا الصدد تدعو إلى الغبطة. وسيكون التحدي الرئيسي هو الاستعداد للزيادة السريعة المتواصلة في الطلب على الإسكان والخدمات.



▲ منظر ليلي لطرق سريعة ومعابر حضرية في شنغهاي، بالصين.

© بريجيت هيس/سينوبيكتشرز/ستيل بيكتشرز

والأخلاقيات والجماليات، مما يزيد من احتدام المناقشة بشأن إنصاف الحجم المدمج وقابليته للاستدامة.

والقضايا المفاهيمية والمنهجية تقوِّض عادة المناقشة، لكثرة تنوُّع تعاريف " المكان الحضري ". فتبعاً للمعايير التي تُستخدم لتعريف تجمع حضري، من الواضح أن الاستنتاجات بشأن كثافة الامتداد ومعاييره الأخرى ستتباين.

وأياً كانت الصعوبات المفاهيمية، فإن " البُعد الأخضر " ينبغي أن يكون له اعتبار كامل في هذا الجدل. وينطوي مفهوم التنمية القابلة للاستدامة على التضامن مع الأجيال المقبلة. ومن الصعب تحقيق الكثير من الفوائد البيئية على مدى فترة قصيرة. والحفاظ على المناطق الطبيعية، والحد من استهلاك الطاقة، وتشجيع التنوع البيولوجي، وحماية أحواض الأنهار، والعمل على انحسار تغيُّر المناخ، هي كلها أهداف قيِّمة بحد ذاتها، ولكنها أيضاً ضرورية لجودة حياة الأجيال المقبلة.

وكثيراً ما تتجاهل المناقشة ملاحظة أن الامتداد يُعزى بدرجة متزايدة إلى التحضر في المناطق المحيطة بالمدن وإلى تنقُّل النشاط الاقتصادي، وبخاصة في البلدان النامية. وبالنظر إلى احتمال حدوث نمو حضري ضخم وحتمي، فإن التحضر في المناطق المحيطة بالمدن وما ينجم عنه من نمو سريع هو أمر ستكون له آثار اجتماعية وبيئية هامة.

ولم تتعامل مع هذا التحدي بفعالية لا الحكومات ولا المنظمات الإنمائية الدولية. ولكن هذه القضايا لن تحل نفسها بدون تدخل. إذ لا توجد يد غير مرئية لتُنظِّم النمو الحضري وفقاً لاحتياجات المجتمع، أو المسؤوليات فيما بين الأجيال، أو الشواغل التي تنفرد بها المرأة[٤٠].

وفي البلدان النامية، حيث يشكل التحضر في المناطق المحيطة بالحضر دافعاً هاماً للامتداد الحضري، يلزم نوع ما من التخطيط والتنظيم للحد إلى أدنى درجة من جوانب التوسع الحضري السيئة ولزيادة جوانبه الجيدة إلى أقصى حد. والتخطيط الحضري والإقليمي، الذي خفّضت بلدان كثيرة أولويته لديها استجابة لسياسات تكيُّف هيكلي ولمطالب العولمة المضنية، سيتعين إنعاشه لمواجهة هذا التحدي. فالامتداد، على الأقل بأشكاله الحالية، لا يُفضي إلى التنمية القابلة للاستدامة. وقد لا يكون الاستيطان المدمج هو الحل الوحيد، ولا أفضل حل، وهو لا يكون حتى حلاً ممكناً في بعض الحالات. ومع ذلك فإن الشكل المكاني للتوسع الحضري يلزم التفاوض عليه بمزيد من الكفاءة، وبمزيد من الإنصاف وبمزيد من المراعاة للاعتبارات البيئية.

سياسات واقعية للتوسع الحضري

لقد شدد المنتدى [الثالث للتحضر] تشديداً كبيراً على التخطيط كأداة للتنمية الحضرية والإدارة البيئية، وكوسيلة للحيلولة دون نمو المناطق العشوائية الفقيرة مستقبلاً[٤١].

٢١ الاستعداد للمستقبل في مدينة نيويورك[١]

تكشف إدارة بلومبيرغ في مدينة نيويورك الستار عن خطط للتعامل مع احتياجات مدينة نيويورك الآخذة في النمو على المديين المتوسط والطويل. ومن بين مشاريع أخرى كثيرة، تضع الإدارة "خطة استراتيجية لاستخدام الأراضي" للتعامل مع سكان مدينة يبلغ عددهم ٩ ملايين نسمة. ومن بين الأولويات استصلاح ٧٠٠ ١ فدان من الأراضي الملوثة وتحويلها إلى أماكن سليمة بيئياً مخصصة للمدارس والشقق السكنية والمتنزهات. وتنطوي الخطط أيضاً على تحسين سُبل الانتقال، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، ومعالجة تلوث الهواء.

وقد استخدمت المدينة محاولتها الفاشلة أن تستضيف دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٢ كمنطلق لنمط التخطيط الأطول أجلاً الذي نادراً ما يكون لدى الحكومات المحلية ما يلزم له من موارد أو رؤية. وقد أدى عدم تمكين مدينة نيويورك من أن تضم إليها مدناً مجاورة لها إلى تشجيعها على إدخال تغييرات في تقسيم المناطق وإعادة تدوير الأراضي من أجل العمل على زيادة الكثافة. وهذه المبادرة يترأسها مكتب التخطيط الطويل الأجل والقابلية للاستدامة الذي أنشأته الإدارة مؤخراً ويتكون من أعضاء من ١٥ جهازاً من أجهزة المدينة، إلى جانب علماء أكاديميين ونشطاء في الأحياء وقادة عماليين.

وهذه الخطط الطويلة الأجل ستولي حتماً اعتباراً صريحاً للتأثيرات المحتملة للاحترار العالمي على المدينة، حيث يعيش ٨ ملايين شخص ــ وعدة ملايين آخرين في ضواحيها ــ على مستوى البحر أو على مقربة منه.

ما هو الذي يستلزمه إيجاد قدر من النظام في التوسع الحضري على نطاق كبير؟ قد تكون السياسات موجهة إلى: (أ) الهجرة من الريف إلى الحضر؛ (ب) توزيع السكان الحضريين فيما بين المدن؛ (ج) عملية التنمية الحضرية في كل مدينة على حدة[٤٢].

إن الحيلولة دون الهجرة من الريف إلى الحضر ليست شديدة الصعوبة فحسب بل تكون نتيجتها عكسية أيضاً (انظر الفصل ٣). فقلة من السياسات الموجهة إلى تعديل توزيع السكان فيما بين المدن هي التي حققت قدراً كبيراً من النجاح. والنهج الآخر هو اتخاذ موقع استباقي لتشكيل نمو فرادى المدن مستقبلاً:

" إن القضايا الأساسية التي تواجه صنّاع القرار في القطاع العام ــ على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي ــ ليس ما إذا كان التوسع الحضري سيحدث أو لا يحدث، بل هي بالأحرى ما هو حجم التوسع الحضري المحتمل حدوثه وما الذي ينبغي عمله الآن للاستعداد له استعداداً مناسباً ... والرسالة واضحة تماماً: ينبغي أن تضع مدن البلدان النامية خططاً جدية من أجل التوسع الحضري، بما يشمل التخطيط للأماكن التي يكون من الأسهل فيها استيعاب هذا التوسع، وكيفية توفير البنية التحتية اللازمة لاستيعاب التوسع المتوقع وتقديم الخدمات اللازمة له وكيفية تدبير تكاليف تلك البنية، وكيفية القيام بذلك بأقل تأثير بيئي ممكن "[٤٣].

بالنظر إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنمو الشديد الحتمي في أعداد سكان الحضر في البلدان النامية، فإن عدم وجود نهج استباقي منسَّق هو أمر مذهل. وانعدام الاهتمام هذا هو نتاج عوامل عديدة، من بينها قِصَر آفاق التخطيط لدى الساسة؛ وعدم رغبة الحكومات في قبول التحضر كاتجاه إيجابي وعدم رغبتها في الاستعداد لحدوث توسع حضري منظّم؛ وتفضيل المخططين للخطط الكبرى الطموحة والمثالية (التي لا يُحتمل في نهاية المطاف تنفيذها)؛ وعدم ممارسة الضغط من جانب المنظمات الدولية من أجل تنفيذ جدول الأعمال هذا[٤٤].

وبدلاً من اتخاذ استعدادات واقعية للنمو الحضري تمثل حداً أدنى، تأمل سلطات كثيرة فحسب أن مدنها المكتظة بالسكان سيتوقف نموها، أو تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ خطط كبرى يستغرق الانتهاء من تنفيذها سنوات كثيرة وسرعان ما تلقى بعد ذلك تجاهلاً في العادة[٤٥].

والنمو الحتمي لمدن البلدان النامية ونمو المناطق الحضرية المحيطة بها يتطلب نهجاً منسقاً واستباقياً (انظر الإطار ٢١). وفي الإطار العام، يجب أن تكون هناك مجموعة جديدة من النظم التنظيمية الواقعية والمنصفة والتي يمكن تطبيقها. وفي هذه العملية ينبغي مراعاة عدم المساس بالأراضي الحساسة وبمستجمعات المياه. وينبغي أن يكون اتخاذ ترتيبات فيما يتعلق بالأراضي والبنية التحتية والخدمات من أجل الفقراء شاغلاً أساسياً. وينبغي

٢٢ جعل الأدوات الديمغرافية فعّالة

إن مجال السكان مجال أساسي لفهم احتياجات مناطق المدن وتوفير حلول لها. وحتى في حالة عدم وجود كيان إداري مناسب يغطي منطقة بأكملها، باستطاعة واضعي السياسات أن يستخدموا الصور التي تلتقطها السواتل (الأقمار الصناعية) ونُظم المعلومات الجغرافية، إلى جانب البيانات الديمغرافية، لتوفير معلومات دقيقة عن حجم السكان وكثافتهم، وكذلك مناطق التوسع الحضري، ونمو العشوائيات الفقيرة، والاحتياجات من حيث الحماية البيئية.

وفي إكوادور وهندوراس قدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لتوفير تدريب فني لاحق للإحصاء السكاني لكي تتمكن الأجهزة المحلية من أن تتعلم أفضل سبل لتحليل بيانات الإحصاء على المستوى التفصيلي لأغراض التخطيط. وهذا يشمل استخدام بيانات إحصاء البقاع إلى جانب إسقاطات سكانية بسيطة لتقدير الحاجة في المستقبل إلى أنواع شتى من الخدمات. ومن الأرجح أن تحتاج البلديات ذات الحجم الصغير وذات الحجم المتوسط وأن تحتاج مناطق النمو اللامركزية إلى دعم فني كي تستخدم هذه الأدوات.

ومن الممكن استخدام هذه البيانات بالاقتران مع المعلومات المتعلقة بالارتفاع والمنحدرات وأنواع التربة وغطاء الأرض والنظم الإيكولوجية الحرجة والمخاطر المتعلقة بالأخطار الطبيعية لتحديد المناطق التي ينبغي تشجيع الاستيطان فيها مستقبلاً أو تجنبه. وينبغي معالجة البيانات وإتاحتها بأقصى قدر ممكن من التفصيل المكاني، لكي يتسنى استخدامها على نطاقات مختلفة بدءًا من النطاق الإقليمي وانتهاءً بالنطاق المحلي، وذلك لكي تكون تلك البيانات الإحصائية مفيدة في إطار نظام للمعلومات الجغرافية.

إشراك السكان المحليين في أي مناقشة بشأن النمو المستقبلي وذلك لضمان حقوق الناس مع زيادة معدل نجاح الجهود التخطيطية. وتكتسب المناقشات الواردة في الفصل ٣ بشأن احتياجات الفقراء من حيث الأراضي أهمية خاصة في هذا السياق.

وإيجاد حل لقضايا الأراضي في النمو الحضري المستقبلي هو جانب واحد فقط من المسألة، وإن كان جانباً هاماً. ولكن يلزم أيضاً نهج سياسي ومكاني أوسع نطاقاً، في إطار زمني أطول، للتعامل مع القضايا الأخرى المتعلقة بالاستدامة والتنظيم. فالامتداد والتحضر في المناطق المحيطة بالمدن يؤديان عادة إلى تجزؤ الحيز الحضري بطرائق لا يمكن التنبؤ بها، مما يُسفر عن وجود بؤر ذات أحجام وكثافات مختلفة، مع وجود طائفة متنوعة من المشاكل المشتركة أو الفريدة. ولا يكمن الحل في تحديد الكثافة النسبية للمناطق الحضرية بقدر ما يكمن في وجود حكم محلي جيد يمكن أن يوجه التنمية الحضرية ويُسفر عن كثافات مناسبة.

وفي الوضع الراهن يجلب تجزؤ الأراضي الحضرية عدم كفاءة إدارية كما يجلب نكسات بيئية. فحدود إدارة المدينة نادراً ما تتزامن مع مجال نفوذها الفعلي. وفي حالة المدن الكبيرة، يمتد هذا المجال عادة إلى المناطق الفرعية المجاورة، التي قد تشمل مدناً أصغر، فضلاً عن امتداده إلى مناطق محيطة بالحضر ومناطق ريفية.

وبدون وجود كيان إقليمي ما، تصعب بشدة إدارة الخدمات الأساسية، من قبيل المياه والنقل، التي تشمل حدوداً مختلفة. وعلى نفس المنوال، يؤدي التجزؤ إلى انقطاع التواصل الذي تتطلبه العمليات الطبيعية. ويؤدي التجزؤ أيضاً إلى صعوبة حماية المناطق الهشة إيكولوجياً أو وضع أنظمة لحماية سلامة البيئة[٤٦]. والتعامل بفعالية مع الحقائق الاجتماعية والبيئية في مناطق المدن يتطلب وجود معلومات وتحليلات يجري تحديثها باستمرار، وهو ما لا يوجد لدى معظم المناطق الحضرية (انظر الإطار ٢٢).

وللمدن تأثير ضخم على المناطق المحيطة بها ولكنها لا تتحمل أو لا تستطيع أن تتحمل، في معظم الحالات، المسؤولية عن إدارتها[٤٧]. وتقتضي القضايا المشتركة فيما بين البؤر المتفرقة لنظام حضري مجزأ رؤية أوسع نطاقاً. فالتدهور البيئي والفقر يشكلان جزءًا من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية الأوسع نطاقاً المرتبطة بالتحضر حول المدن. وتتعين معالجتها ببذل جهود منسقة واستباقية.

ولذا فإن السؤال الأساسي هو من الذي سيأخذ بزمام المبادرة في عالم متحضر يتسم بعمليات النمو هذه؟ وما هو مقترح هنا هو التعامل مع تنظيم العمليات المكانية التي تؤثر في السلامة الاجتماعية والبيئية من منظور إقليمي، لا من منظور حضري بحت[٤٨]. ومفهوم "المدينة ـ ومناطقها" مفيد في هذا النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الجديد. فهو يوفر نقطة انطلاق يسهل فهمها في مجال الدعوة إلى اتباع نهج أكثر تنسيقاً وفعالية في التعامل مع مشاكل النمو الخاصة بامتداد المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالحضر[٤٩]، ولصالح فقراء الحضر باعتبارهم عناصر أساسية ودينامية في التنمية الحضرية.

ومن المهم عدم اعتبار المدينة ومناطقها كياناً محلياً فائقاً آخر، مما من شأنه أن يزيد من صعوبة عيش الفقراء فيها، بل ينبغي اعتبارها شكلاً من أشكال التعاون والتفاوض بين أجهزة الحكم المحلي المتجاورة ذات الاحتياجات والأولويات المختلفة. ومن الواضح أن هذا أمر ضروري لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وإدارة الموارد الطبيعية والنفايات، والتعامل مع جميع التعقيدات الأخرى التي تنجم عن التوسع الحضري غير المنظم والسريع.



٥ التحضر والقابلية للاستدامة في القرن الحادي والعشرين

مما يثير السخرية أن معركة إنقاذ نظم العالم الإيكولوجية الصحية المتبقية لن يتحقق الانتصار فيها أو الهزيمة في الغابات الاستوائية أو الشعاب المرجانية المعرضة للخطر بل في شوارع أكثر المناطق الموجودة على كوكبنا غرابة[١] .

المدن: عبء أم بركة؟

إن صون حقوق أطفالنا وأحفادنا فيما يتعلق بالتمتع بالصحة والسعادة يتوقف على ما نفعله الآن بشأن التغير البيئي العالمي . ومعركة تحقيق مستقبل بيئي قابل للاستدامة هي معركة نخوضها أساساً في مدن العالم . فالآن ، تجمع المدن ما بين الكثير من المشاكل البيئية الرئيسية لكوكب الأرض ، وهي: النمو السكاني ، والتلوث ، وتدهور الموارد ، وتوليد النفايات . ومن قبيل المفارقة أن المدن تمثل أيضاً أفضل فرصة متاحة لدينا لتحقيق مستقبل قابل للاستدامة .

وليس من الضروري أن يؤدي التركُّز الحضري إلى تفاقم المشاكل البيئية . فهذه المشاكل ترجع أساساً إلى أنماط إنتاج واستهلاك غير قابلة للاستدامة وإلى قصور في الإدارة الحضرية . والمحليات الحضرية تتيح بالفعل فرصاً أفضل للقابلية للاستدامة على المدى الطويل ، بدءًا من تركيزها نصف سكان الأرض في أقل من ٣ في المائة من مساحة أراضيها . وكما يشير الفصل ٤ ، من الأرجح أن يؤدي تشتت السكان والأنشطة الاقتصادية إلى جعل المشاكل أسوأ لا أفضل . ويمكن أيضاً أن يحول تبني النُهُج الصحيحة تحسباً للنمو الحضري دون حدوث كثير من المشاكل البيئية المرتبطة بالتحضر .

ومن زاوية ديمغرافية ، لا تنطوي فحسب المستوطنات الكثيفة على قدرة على استيعاب أعداد كبيرة من السكان بصفة مستدامة أكبر من قدرة المناطق الريفية على ذلك ، وإنما التحضر ذاته يشكل عاملاً مؤثراً في انخفاض الخصوبة . ويوفر التحضر حوافز قليلة للأسر الكبيرة ومثبطات عديدة لها .

إلا أن التحضر لن يؤتي ثماره من حيث القابلية للاستدامة تلقائياً: فهذه الثمار تتطلب الاستعداد بعناية . وقد أوضح الفصل السابق هذه المسألة فيما يتعلق بالتنظيم الداخلي للمدن . أما هذا الفصل فهو يتناول الطريقة التي تؤثر بها المدن على المشاكل البيئية العالمية ، والطريقة التي تتأثر بها بتلك المشاكل .

تبني النظرة الأوسع نطاقاً[٢]

يبذل الناس بالفعل قدراً كبيراً من الجهد على الصعيد المحلي لجعل الأماكن الحضرية أصلح للسكنى وأكثر مراعاة للبيئة[٣] . وباستطاعة المدن أن تتعلم من بعضها البعض وأن تستخدم التجارب الإيجابية لصالحها . إلا أن إيجاد حلول محلية للمشاكل الموجودة حالياً لا يكفي ، بالنظر إلى سرعة تضاعف أعداد سكان الحضر في البلدان النامية في عهد العولمة الاقتصادية . وسيتعين إدماج الاستراتيجيات المحلية في إطار زمني ومكاني شامل لمعالجة المشاكل الأوسع نطاقاً ولكفالة القابلية للاستدامة على المدى الأطول .

▶ عبور المشاة بكثرة في طوكيو ، باليابان.

© مارك هينلي/بانوس بيكتشرز

ويوفر مفهوم التغيُّر البيئي العالمي إطاراً من هذا القبيل. فهذا التغير هو محصلة مجموعة من التحديات البيئية المحلية أو الوطنية أو الإقليمية[٤]. ويشير أيضاً هذا التغير إلى تأثيرات هذه التحديات، ومن ذلك على سبيل المثال التغيرات في درجة الحرارة ونُظم الهطول التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة وتيرة الفيضانات وحالات الجفاف، أو ترفع مستوى البحر، أو تكون عاملاً مؤثراً في انتشار الأمراض والأنواع الغازية.

والمناطق الحضرية تُسهم في التغيرات البيئية العالمية، عن طريق استهلاك الموارد واستخدام الأراضي وإنتاج النفايات، وتعاني أيضاً من تأثيرات تلك التغيرات. ولن تكون العواقب الكاملة للتغيرات البيئية العالمية محسوسة إلا على المدى المتوسط أو المدى الطويل. وبالنظر إلى هذا الفارق الزمني، فإنها كثيراً ما تكون موضع تجاهل لصالح مشاكل بيئية أكثر إلحاحاً بصفة فورية من قبيل إمدادات المياه، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات.

يجب على واضعي السياسات أن يكونوا مدركين أن قراراتهم المحلية لها تأثيرات بعيدة المدى، وعلى العكس من ذلك قد يكون للتغيرات المناخية أو للتغيرات في النظم الإيكولوجية تأثير محلي فقط. وكلا الجانبين يتطلبان معلومات أفضل ورؤية أطول أجلاً.

ومع ذلك يجب على واضعي السياسات أن يكونوا مدركين أن قراراتهم المحلية لها تأثيرات بعيدة المدى، وعلى العكس من ذلك قد يكون للتغيرات المناخية أو للتغيرات في النظم الإيكولوجية تأثير محلي فقط. وكلا الجانبين يتطلبان معلومات أفضل ورؤية أطول أجلاً. فالقرارات التي تُتخذ اليوم بشأن مصادر الطاقة ونظم النقل والتخطيط المكاني سيكون لها تأثير طويل الأجل على العمليات الفيزيائية الأحيائية الإقليمية والعالمية التي تُسهم في حدوث التغييرات البيئية العالمية. وحل المشاكل الموجودة حالياً يمكن أن يساعد على التخفيف من تأثيرات تلك التغييرات، ولكن ذلك لا يتحقق إلا إذا أُخذت في الاعتبار صراحة التفاعلات بين المشاكل الحضرية المحلية والعمليات الإقليمية والعالمية.

وهذا التفكير وهذا التخطيط المتكاملان يمكن أن يؤديا إلى زيادة قدرة المناطق الحضرية على الصمود في مواجهة الهزات المتعلقة بالتغيرات البيئية العالمية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعدا على صون النظم الإيكولوجية الصحية أو كفالة إقامة النظم الجديدة للنقل ولإمداد المياه والطاقة على نحو يجعلها تتحمل الأخطار المتعلقة بالمناخ. وعلى العكس من ذلك، قد تُسهم الإجراءات الموجهة إلى معالجة القضايا العالمية الطويلة الأجل في حل المشاكل البيئية المحلية والفورية بدرجة أكبر.

التطلع إلى ما يتجاوز الرؤية المحلية

تعتمد المناطق الحضرية على الموارد الطبيعية فيما يتعلق بالحصول على المياه والغذاء ومواد البناء والطاقة والتخلص من النفايات. والتحضر، بدوره، يُحدث تحولاً في التضاريس المحلية وكذلك في النظم البيئية سواء كانت محلية أو خارجية.

والمدن الضخمة تجتذب الاهتمام بحكم حجمها وهيمنتها الاقتصادية. إلا أن المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي يقطنها حالياً أكثر من نصف سكان العالم الحضريين ومن المتوقع أن يستمر دورها المهيمن، تواجه تحديات وضغوطاً مماثلة[٥].

وتصوِّر قضيتان على وجه الخصوص التفاعل بين التحضر والموارد الطبيعية وتفاعله مع التغيرات البيئية العالمية. والقضية الأولى، وهي التغيرات التي تحدث في استخدام الأراضي وفي غطاء الأرض، قد سبقت مناقشتها بقدر من الإسهاب في الفصل ٤. ويهتم هذا الفصل اهتماماً أكبر بتأثير تغير المناخ وتقلبيته.

تغيرات غطاء الأرض

إن سرعة توسُّع المناطق الحضرية تؤدي إلى تغيير غطاء الأرض وتتسبب في فقدان موائل. وقد أشار الفصل ٤ إلى الكيفية التي يمكن بها أن يؤدي تآلف النمو السكاني الحضري، ونقصان الكثافات، والتحضر في المناطق المحيطة بالمدن، إلى تحويل أجزاء كبيرة من الأراضي القيّمة إلى استخدامات حضرية في العقود المقبلة.

والتحديات البيئية التي يمثلها تحويل النظم الإيكولوجية الطبيعية والزراعية إلى الاستخدام الحضري تترتب عليها آثار هامة من حيث أداء النظم العالمية. ويتوقف مدى خطورتها على المكان الذي سيحدث فيه توسع المحليات الحضرية وكيفية حدوثه. ويتوقف حتى أكثر من ذلك على أنماط الاستهلاك التي يفرضها سكان المدن.

” فالآثار الحضرية “ تنتشر فيما يتجاوز المناطق المحيطة مباشرة بالمدن، وبخاصة في البلدان المتقدمة. ويؤدي ارتفاع الدخل وتصاعد معدلات الاستهلاك في المناطق الحضرية إلى زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية، مما يفضي إلى حدوث تغيرات في استخدام الأراضي وفي غطاء الأرض في المناطق الخاضعة لنفوذها، بحيث يشمل ذلك في بعض الأحيان مساحات شاسعة. وهذا يتسبب عادة في إلحاق خسائر بالموئل وبخدمات

النظم الإيكولوجية أكبر كثيراً من الخسائر التي يتسبب فيها التوسع الحضري ذاته .

فعلى سبيل المثال ، أُزيلت الغابات الاستوائية في تباسكو لتوفير حيز من أجل الماشية ، وذلك استجابة لتصاعد الطلب على اللحوم في مكسيكو ، التي تبعد عن تباسكو ٤٠٠ كيلومتر . ويؤدي أيضاً تزايد الطلب على فول الصويا واللحوم في المناطق الحضرية في الصين ، بالإضافة إلى الطلب من اليابان والولايات المتحدة وأوروبا ، إلى تسارع إزالة الغابات في منطقة نهر الأمازون في البرازيل[٦] .

ومفهوم " الآثار الحضرية " ، الذي يُستخدم لوصف هذا التوسع في دائرة الاستهلاك الحضري ، أصبح الآن مألوفاً إلى حد كبير[٧] . ولكن كثيرين يتصورون أنه يعني أن التركُّز الحضري ذاته هو المشكلة ، لا الاستهلاك من جانب عدد كبير من ميسوري الحال . ومن الواضح أن المراكز الحضرية الموجودة في البلدان الفقيرة ليست فيها نفس الآثار الموجودة في البلدان المتقدمة .

ومفهوم التحول البيئي يبرز الاختلافات بين المدن في البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض[٨] . ففي مدن البلدان الفقيرة ، تكون المشاكل البيئية محلية وتتعلق في معظمها بالصحة ، من قبيل عدم كفاية المياه وقصور الصرف الصحي وسوء الهواء (داخل المنازل وخارجها كذلك) ومحدودية التخلص من النفايات أو عدم وجوده أصلاً . ومع تزايد متوسط الدخل ، تصبح هذه المشاكل الفورية أقل إلحاحاً ، ولكن التغيرات في أنشطة الإنتاج وفي أنماط الاستهلاك تؤدي إلى زيادة التأثير على المناطق الريفية المحيطة . وفي المدن الأكثر ثراءً ، انخفضت عادة التأثيرات المحلية والإقليمية عن طريق التوسع في التنظيم البيئي ، والاستثمار في معالجة النفايات ، ومكافحة التلوث ، والتحول في القاعدة الاقتصادية عن الصناعة إلى الخدمات . ولكن الثراء يؤدي إلى زيادة التأثير على الأعباء البيئية العالمية ، ومن قبيل تغير المناخ[٨] .

وقضية المياه هامة على وجه الخصوص في هذه المناقشة . فاعتماد المدن على إمدادات مضمونة من المياه يفرض احتياجات

▼ الأطفال اللاجئون الأفغان يوفرون يداً عاملة رخيصة فوق أكوام الإطارات القديمة في بيشاور ، بباكستان.

© توماس دورزاك/ماغنوم فوتوز



كبيرة من حيث الإمدادات العالمية من المياه العذبة . وتتنافس المدن فعلاً مع احتياجات الزراعة الأكبر كثيراً إلى موارد مياه تتسم بالشحة في بعض المناطق من قبيل جنوب غرب الولايات المتحدة ، والشرق الأوسط ، والجنوب الأفريقي ، وأجزاء من وسط آسيا ، ومنطقة الساحل . وفي الحالات المتطرفة – ومنها مثلاً نظام كوتزمالا الذي يزود مكسيكو بالمياه – يجري إغراق قرى بأكملها أو نقلها إلى أماكن أخرى للتمكين من إقامة بنية تحتية للإمداد بالمياه . وهذا سيشاهَد على نطاق هائل إذا أكملت الصين تحويل المياه من الجنوب إلى الشمال[٩] . وفي نهاية المطاف ، تنافس المدن المستخدمين الريفيين والزراعيين على إمدادات المياه المتوافرة[١٠] .

ويمكن للمناطق الحضرية أن تؤثر في موارد المياه وفي الدورة الهيدرولوجية بطريقتين أخريين رئيسيتين هما : أولاً ، عن طريق توسيع الطرق ، وأماكن إيقاف السيارات ، والأسطح الأخرى المنيعة ، مما يلوث السيح ويحد من امتصاص مياه الأمطار ومن تجدد الطبقات الأرضية الحاملة للمياه ؛ وثانياً ، عن طريق الإنشاءات الكهربائية المائية الكبيرة النطاق التي تساعد على تلبية الاحتياجات الحضرية من حيث الطاقة[١١] .

وتصور هذه الأمثلة تعقيدات التصدي لتأثيرات المدن على النظم الفيزيائية الأحيائية وتبرز الحاجة إلى منظور واسع النطاق ومتكامل .

المدن وتغير المناخ

يشمل تغير المناخ وعواقبه على العمليات الحضرية نطاقاً واسعاً . فالكوارث الطبيعية المتعلقة بالمناخ تتزايد وتيرتها ويتزايد حجمها . وستتوقف آثارها على عدد من العوامل ، من بينها قدرة الناس والأماكن على الصمود أو ضعفهم .

ولقد شكلت الأحوال المناخية دائماً البيئة العمرانية . ولكن منذ خمسينات القرن العشرين تزايد التخلي عن الأنماط التقليدية المتكيفة مع الأحوال المناخية المحلية . وتنحو العولمة وسرعة التطورات التكنولوجية إلى تشجيع التصميم المعماري والحضري المتجانس ، بصرف النظر عن الأحوال الطبيعية . وتصاحب هذا المعمار الموحد زيادة في استهلاك الطاقة من جراء نقل المواد الخارجية المنشأ ومن استخدام تصميم وحيد للمباني في طائفة متنوعة من البيئات والأحوال المناخية بدون إيلاء المراعاة لكفاءته من حيث استخدام الطاقة . وفي بعض الأماكن ، تكون الطاقة زهيدة التكلفة إلى حد كبير بحيث لا تحفز على تصميم يتسم بمزيد من الكفاءة من حيث استخدام الطاقة ؛ وفي حالات أخرى يتجاهل المقاولون التكاليف ، بالنظر إلى أن أسعار البيع لا تجسد الوفورات التي تتحقق مستقبلاً من ارتفاع الكفاءة في استخدام الطاقة .

ولقد أدى استخدام الأشكال المعمارية والحضرية الجديدة ، والمواد والمبتكرات الجديدة من قبيل تكييف الهواء ، إلى رفع تكاليف كل من الطاقة ومساهمات المدن في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري . وأتاحت أيضاً أوجه التقدم التكنولوجي سرعة نمو المدن في أماكن كانت تعتبر سابقاً غير قابلة للسكنى . فعلى سبيل المثال ، انتعشت مدينة فينكس الأمريكية بفضل مشاريع هندسية حوَّلت مسار المياه من نهر كولورادو ؛ كما أن مياه مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية مصدرها إلى حد كبير منشآت لإزالة الملوحة .



أم تحمل طفلها عبر شوارع قذرة في بور أو برانس ، هايتي. وهذا المكان ، الذي يعتبر من أفقر الأماكن في نصف الكرة الأرضية الغربي ، يفتقر إلى خدمات جمع القمامة.

© ميليني ستيتسون فريمان/غيتي ايمجز

ويساعد أيضاً الشكل والوظيفة الحضريان على تحديد طبيعة التفاعلات بين المدن وتغير المناخ المحلي. فعلى سبيل المثال، ينجم " تأثير السخونة الحضرية الشبيه بسخونة الجزر " عن تأثيرات استخدامات مختلفة للأراضي في المناطق الحضرية مما يتسبب في وجود مناخات جزئية وعواقب صحية.

وتأثير السخونة الحضرية الشبيهة بسخونة الجزر هو زيادة في درجات الحرارة في قلب المناطق الحضرية بالمقارنة بالمناطق المحيطة. وحجم المركز الحضري ونوع التحضر والشكل الحضري ووظيفته واستخدام الأراضي هي كلها أمور تُسهم في إحداث هذا التأثير. ومع نمو القرى بحيث تتحول إلى بلدات ثم إلى مدن فإن متوسط درجة الحرارة فيها يرتفع بمقدار يتراوح من درجتين إلى ٦ درجات مئوية بالمقارنة بالريف المحيط بها[١٢].

والتصميمات والأشكال الحضرية التي تتجاهل الأحوال المناخية المحلية وتفقد تأثيرات التبريد التي تتميز بها المناطق الخضراء تؤدي إلى تفاقم تأثير السخونة الشبيهة بسخونة الجزر. وتتأثر بذلك على وجه الخصوص مدن البلدان الفقيرة في المناطق الاستوائية.

ومن المحتمل أن تكون للنمو الحضري السريع، المقترن بتأثيرات قوية لتقلبية المناخ ولتغيّره، عواقب شديدة بالنسبة للصحة البيئية في المناطق الاستوائية (بحيث يتسبب، مثلاً، في شدة السخونة وتراكم الأوزون في التروبوسفير)، مما يمكن أن يؤثر على الاقتصاد الحضري (بحيث يؤثر مثلاً على ناتج اليد العاملة والأنشطة الاقتصادية) وعلى التنظيم الاجتماعي.

وفي دورة مفرغة، سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة الحاجة إلى الطاقة من أجل تكييف الهواء في المناطق الحضرية وسيسهم في إحداث سخونة في المناطق الحضرية أشبه بسخونة الجزر عن طريق التلوث الناجم عن السخونة. والتلوث الناجم عن السخونة، والسخام، والأوزون على مستوى الأرض، ليست ظواهر حضرية فقط؛ فهي تؤثر أيضاً على المناطق الريفية المحيطة، وتؤدي إلى الحد من الغلات الزراعية[١٣]، وإلى زيادة المخاطر الصحية[١٤] وتتسبب في أعاصير وعواصف رعدية.

وقد تعاني صحة الإنسان في المناطق الحضرية نتيجة لتغير المناخ، وبخاصة في المناطق الحضرية الفقيرة التي يكون سكانها هم الأقل قدرة على التأقلم. وهم يعانون فعلاً من طائفة من المشاكل المرتبطة بالفقر والغبن. وسيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه الأوضاع. فعلى سبيل المثال، تمثل المناطق الفقيرة التي تفتقر إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات، إلى جانب الاكتظاظ في المعيشة، وقلة إمدادات المياه وقصور الصرف الصحي، مناطق مثالية لنشر أمراض الجهاز التنفسي والأمراض المعوية، ولتكاثر الناموس وغيره من ناقلات الأمراض الاستوائية من قبيل الملاريا وحمى الضنك والحمى الصفراء. كما أن التغيرات التي تحدث في درجات الحرارة والهطول يمكن أن تنشر الأمراض في مناطق لم تكن تتعرض لذلك سابقاً ويمكن أن تساعد على انتشار الأمراض في مناطق توجد فيها أمراض بالفعل. وقد تؤثر التغيرات التي تحدث في المناخ والدورة المائية على إمدادات المياه، وتوزيع المياه وجودتها في المناطق الحضرية، مما تكون له عواقب هامة من حيث الأمراض التي تنقلها المياه.

ومن المرجح أن تكون تأثيرات تغير المناخ على إمدادات المياه الحضرية هائلة. فبلدان فقيرة كثيرة تواجه بالفعل نقصاً متراكماً في إمدادات المياه وقصوراً في توزيعها وجودتها، ولكن تغير المناخ من المرجح أن يؤدي إلى زيادة هذه الصعوبات. ويشدد التقرير الذي أصدرته مؤخراً الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على أن المدن في المناطق الأكثر جفافاً، من قبيل كراتشي في باكستان ونيودلهي في الهند، ستتعرض هي بالذات لمشاكل شديدة في هذا الصدد[١٥].

من المرجح أن تكون تأثيرات تغير المناخ على إمدادات المياه الحضرية هائلة. فبلدان فقيرة كثيرة تواجه بالفعل نقصاً متراكماً في إمدادات المياه وقصوراً في توزيعها وجودتها، ولكن تغير المناخ من المرجح أن يؤدي إلى زيادة هذه الصعوبات.

الفقر والقابلية للتعرض للكوارث الطبيعية

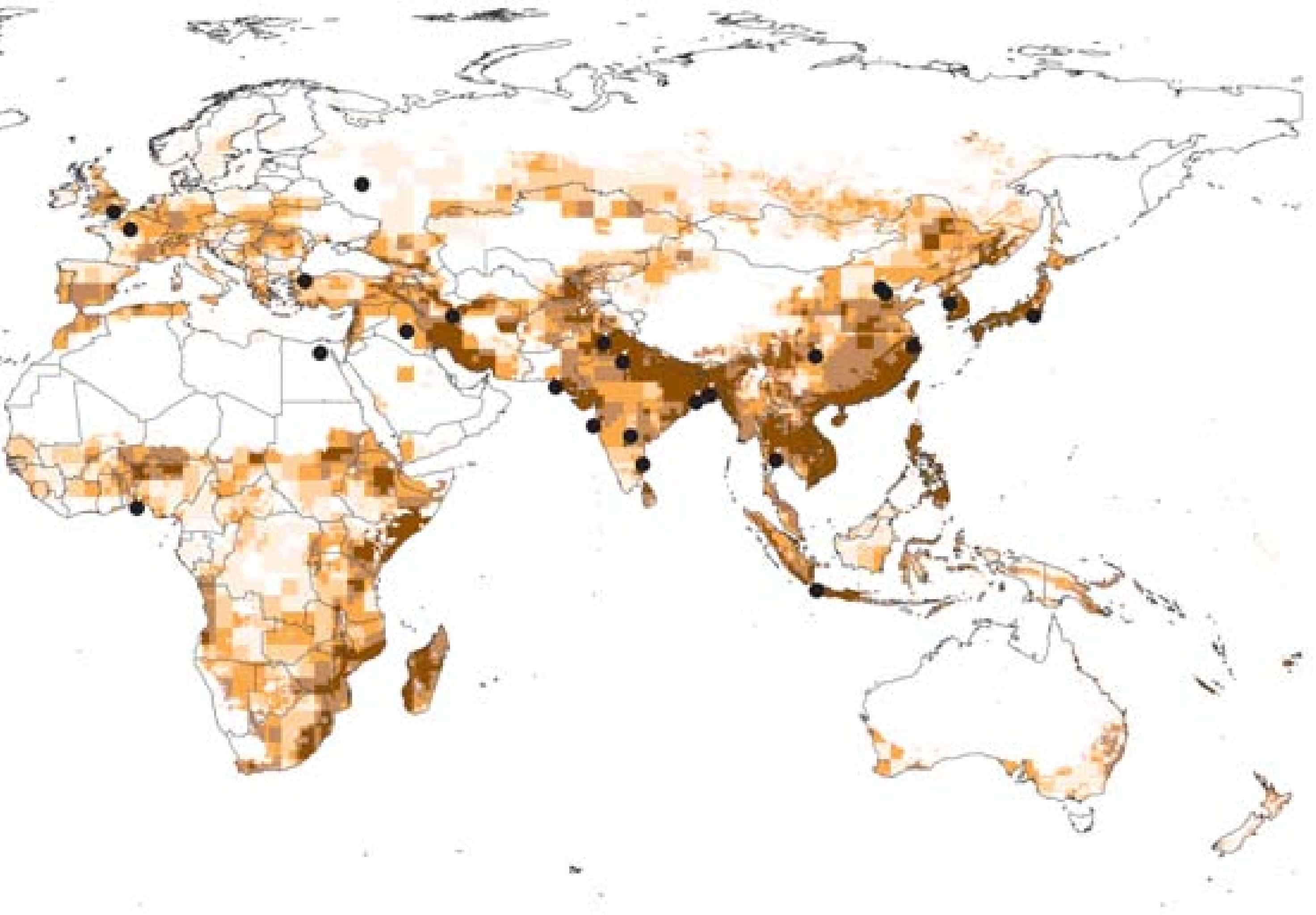
إن المدن لديها قابلية شديدة للتعرض لأزمات وكوارث طبيعية: فحدوث أوجه نقص مفاجئة في الإمدادات، أو وجود أعباء بيئية شديدة، أو حدوث كوارث كبرى هي أمور يمكن أن تؤدي بسرعة إلى حالات طوارئ خطيرة. وعواقب هذه الأزمات تتضاعف بفعل سوء تنسيق عمليات الإدارة والتخطيط.

ولقد أصبحت الكوارث الطبيعية أكثر شيوعاً وأكثر شدة أثناء العقدين الماضيين، بحيث تعرّض لها عدد من المدن الكبيرة (انظر الشكل ٧). ويفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن ٧٥ في المائة من مجموع سكان العالم كانوا في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ يعيشون في مناطق تعرضت لكوارث طبيعية[١٦]. وفي عام ١٩٩٩، حدث أكثر من ٧٠٠ كارثة طبيعية كبرى، تسببت في خسائر اقتصادية تجاوزت قيمتها ١٠٠ بليون دولار أمريكي كما تسببت في إزهاق أرواح آلاف من الضحايا. وقد حدث في بلدان فقيرة أكثر من ٩٠ في المائة من الخسائر في الأرواح من جراء الكوارث الطبيعية في مختلف أنحاء العالم.

وتأثيرات التغير البيئي العالمي، وبخاصة المخاطر المرتبطة بالمناخ، تؤثر تأثيراً غير متناسب على الفقراء والضعفاء، أي على أولئك الذين يعيشون في مناطق عشوائية ومستقطنات على جوانب التلال المنحدرة، في مناطق لا يوجد فيها تصريف جيد أو في مناطق ساحلية منخفضة[١٧]. فعلى سبيل المثال، ساهم وجود مستوطنات غير رسمية لمدة عقود على جوانب التلال المحيطة بكراكاس، فنزويلا، في إحداث التأثير المدمر للفيضانات والانهيارات الأرضية السريعة التي حدثت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، والتي ذكرت التقارير أنها تسببت في مقتل ٣٠٠٠٠ شخص وأثرت على ما يقرب من نصف مليون شخص آخرين[١٨]. ويبين تأثير إعصار كاترينا على نيو أورليانز (الإطار ٢٣) أن البلدان المتقدمة ليست أيضاً محصنة ضد التعرض لكوارث واسعة النطاق من هذا القبيل.

ويمكن أيضاً للجفاف والفيضانات والعواقب الأخرى لتغير المناخ أن تعدّل أنماط الهجرة بين المناطق الريفية والحضرية أو داخل المناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، أدت الفيضانات الشديدة التي حدثت في حوض نهر يانغتسي، بالصين، في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢، والتي نجمت عن مزيج من تقلبية المناخ وحدوث تغيرات في غطاء الأرض بفعل الإنسان، إلى تشريد ملايين من الناس، كانوا أساساً من المزارعين الكفافيين وقرويين. ويمكن مشاهدة أمثلة مشابهة في الهند والمكسيك وبلدان أخرى فقيرة. وكثيرون من "اللاجئين البيئيين" هؤلاء لا يعودون أبداً إلى المناطق الريفية التي نزحوا منها.

الشكل ٧: المدن الكبيرة بالنسبة للأخطار الحالية المتعلقة بالمناخ

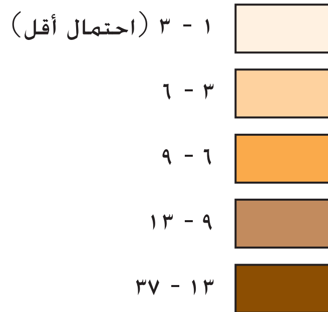


ارتفاع مستوى البحر: لا ، إذا كان سيحدث بل متى سيحدث وما هو مداه؟[19]

من احتمالات تغير المناخ التي تدعو إلى القلق تأثيره على ارتفاع مستوى البحر وعواقبه المحتملة على المناطق الحضرية الساحلية . فالمناطق الساحلية تتركز فيها دائماً أعداد كبيرة من الناس والنشاط الاقتصادي لما يوجد فيها من موارد طبيعية وفرص تجارية . وكثرة من أكبر مدن العالم توجد على سواحل بحرية وعند مصبات أنهار كبرى . وكل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية التي توجد فيها نظم إيكولوجية ساحلية هي الأكثر كثافة سكانية على الإطلاق في العالم .

وهؤلاء السكان ، وبخاصة عندما يتركزون في مناطق حضرية كبيرة داخل مناطق إيكولوجية غنية ، يمكن أن يمثلوا عبئاً على النظم الإيكولوجية الساحلية ، وكثرة منها تتعرض أصلاً لضغوط . وهم يتعرضون بدرجة متزايدة لمخاطر نتيجة للأخطار البحرية من قبيل ارتفاع مستوى البحر واشتداد العواصف بفعل تغيُّر المناخ .

وارتفاع مستوى البحر ، وبخاصة إذا اقترن بظواهر مناخية متطرفة ، من شأنه أن يُغرق أجزاء كبيرة من هذه المناطق . ومن شأنه أيضاً أن يُدخل مياهاً مالحاً إلى المياه العذبة السطحية وإلى الطبقات الأرضية الحاملة للمياه ، مما يؤثر على إمدادات المياه الخاصة بالمدن ويعدل النظم الإيكولوجية الحرجة التي تزود المناطق الحضرية بخدمات إيكولوجية وبموارد طبيعية . ومن شأنه حتماً أن يؤدي إلى الهجرة إلى مناطق حضرية أخرى . ومن شأن المستوطنات الساحلية في البلدان المنخفضة الدخل أن تكون أكثر



الخط المنقط يمثل تقريباً خط السيطرة في جامو وكشمير المتفق عليه بين الهند وباكستان. فالوضع النهائي لجامو وكشمير لم يتفق عليه الطرفان حتى الآن. والحدود المبينة في هذه الخريطة لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً من جانب الأمم المتحدة.

المصدر: de Sherbenin, A., A. Schiller, and A. Pulsipher. منشور سيصدر لاحقاً. "The Vulnerability of Global Cities to Climate Hazards." *Environment and Urbanization*.

ملاحظة: يمثل احتمال التعرض للأخطار درجة تراكمية تستند إلى مخاطر الأعاصير الحلزونية والفيضانات والانهيارات الأرضية والجفاف .

٢٣ كارثة كاترينا في نيو أورليانز[١].

لقد تسبب إعصار كاترينا في حدوث هبوط أرضي على ساحل خليج الولايات المتحدة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وأدى إلى مصرع أكثر من ٨٠٠ ٢ شخص، ودمّر حياة أشخاص كثيرين، وأطاح بالمنازل، وخلّف وراءه مئات الآلاف من الناجين بلا مأوى. ويقدر أن ٩٫٧ ملايين شخص يعيشون في ألاباما ولويزيانا وميسيسيبي قد تعرضوا لرياح بفعل الإعصار. وكانت أكبر تأثيرات الإعصار هي تأثيراته على مدينة نيو أورليانز وفي منطقة ساحل الميسيسيبي، ولكنه تسبب في دمار امتد مسافة قدرها ١٦٠ كيلومتراً من مركزه بحيث شمل قطاعاً كبيراً من شمال وسط ساحل الخليج.

ويعيش حوالي ٤٫٩ ملايين شخص، أي حوالي ٤١ في المائة من السكان، في الولايات الثلاث التي كانت نكبتها بالإعصار هي الأشد، في مناطق ساحلية. ويعيش حوالي ٣٫٢ ملايين شخص داخل منطقة الفيضان الوشيك أو الذي يحدث فعلاً. وكان الفقراء هم الأشد نكبة بالإعصار. فالأمريكيون الأفارقة والمسنون كان من الأرجح أن يكونوا مقيمين في منطقة تتعرض للفيضان وكان من الأرجح أن يلقوا مصرعهم نتيجة للفيضان بالمقارنة بالبيض غير المسنين.

عرضة للتأثر ومن شأن الفئات السكانية المنخفضة الدخل التي تعيش في السهول الفيضانية أن تكون هي الأشد عرضة للتأثر على وجه الإطلاق.

ويتضح من أول تقييم منتظم لهذه القضايا أن المناطق الساحلية المنخفضة الارتفاع عن مستوى سطح البحر يوجد فيها الآن ٢ في المائة فقط من مساحة أراضي العالم ولكن يعيش فيها ١٣ في المائة من سكانه الحضريين[٢٠]. وعلى الرغم من انخفاض مستويات التحضر في أفريقيا وآسيا فإن نسبة سكان الحضر في المناطق الساحلية لديهما أكبر من النسبة المقابلة في أمريكا الشمالية أو أوروبا (انظر الجدول ١).

وهذه الاختلافات تجسد التراث الاستعماري في أفريقيا وآسيا، حيث نمت المدن الكبرى كموانئ ومراكز لتصدير المواد الخام[٢١]. وتبرُز آسيا في هذا الصدد، لأنها تضم حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم في المنطقة الساحلية المنخفضة الارتفاع عن مستوى سطح البحر، وثلثي سكانه الحضريين.

وتركُّز مستوطنات كبيرة في المنطقة الساحلية المنخفضة الارتفاع عن مستوى سطح البحر لافت للنظر. ومن ثم فإن حوالي ٦٥ في المائة من المدن التي يتجاوز عدد سكان كل منها ٥ ملايين شخص تتقاطع مع تلك المنطقة، وذلك بالمقارنة بنسبة لا تتجاوز ١٣ في المائة من المدن التي يقل عدد سكان كل منها عن ٠٠٠ ١٠٠ شخص.

وبالنظر إلى الأخطار الحقيقية والمتزايدة لحدوث تغير بيئي عالمي في المنطقة الساحلية المنخفضة الارتفاع عن مستوى سطح البحر، فإن استمرار أنماط النمو الحضري الحالية تدعو إلى القلق. فمن منظور بيئي، من المرجح أن تتسبب التنمية الساحلية غير المحكومة في إلحاق ضرر بالنظم الإيكولوجية الحساسة والهامة وبغيرها من الموارد. وفي الوقت ذاته، من المرجح أن يعرِّض الاستيطان الساحلي، وبخاصة في الأراضي المنخفضة، السكان إلى الأخطار البحرية التي من المرجح أن تصبح أشد خطورة مع تغير المناخ.

واستمرار أنماط التحضر الحالية ستظل تجتذب مزيداً من السكان إلى المنطقة الساحلية المنخفضة الارتفاع عن مستوى سطح البحر. ولقد كان النمو الاقتصادي في الصين، على وجه الخصوص، الموجه إلى التصدير مرتبطاً بهجرة ساحلية مكثفة (انظر الشكل ٨). وتشهد أيضاً بنغلاديش، رغم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والتحضر فيها، تحولاً ملحوظاً في اتجاه السكان نحو المنطقة الساحلية المنخفضة الارتفاع عن مستوى سطح البحر.

وحماية سكان السواحل من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ من شأنها أن تقتضي ابتعاد الهجرة عن المناطق الساحلية الأشد انخفاضاً عن مستوى سطح البحر. ومن شأنها أيضاً أن تقتضي تعديل الأشكال السائدة للاستيطان الساحلي.

ومن الواضح أن هذه التدخلات ستكون أيسر في المناطق الحضرية الجديدة. وسيكون من الجوهري تجنب السياسات التي تحبذ التنمية الساحلية وذلك إلى جانب فرض إدارة أكثر فعالية للمناطق الساحلية. إلا أن هذه التدابير تتطلب رؤية والتزاماً ووقتاً تمهيدياً طويلاً.

الجدول ١: النسبة المئوية للسكان ومساحة الأراضي في المنطقة الساحلية المنخفضة الارتفاع عن مستوى سطح البحر حسب الإقليم، ٢٠٠٠

	حصص الإقليم من السكان والأراضي في المنطقة الساحلية المنخفضة الارتفاع عن مستوى سطح البحر			
الإقليم	مجموع عدد السكان (٪)	سكان الحضر (٪)	مجموع مساحة الأراضي (٪)	مساحة الأراضي الحضرية (٪)
أفريقيا	٧	١٢	١	٧
آسيا	١٣	١٨	٣	١٢
أوروبا	٧	٨	٢	٧
أمريكا اللاتينية	٦	٧	٢	٧
أستراليا ونيوزيلندا	١٣	١٣	٢	١٣
أمريكا الشمالية	٨	٨	٣	٦
الدول الجزرية الصغيرة	١٣	١٣	١٦	١٣
العالم	١٠	١٣	٢	٨

المصدر: McGranaham, G.,D. Balk and B. Anderson. منشور سيصدر لاحقاً. "The Rising Risks of Climate Change: Urban Population Distribution and Characteristics in Low Elevation Coastal Zones." *Environment and Urbanization*.



▲ ضحايا إعصار كاترينا في نيو أورليانز، الولايات المتحدة، يحاولون إنقاذ بعض ممتلكاتهم الثمينة.
© جيز كولسون/بانوس بيكتشرز

ومن ثم من الأهمية بمكان التخطيط مسبقاً على أساس معلومات وتحليلات جيدة. ومن دواعي الأسف أن الاعتبارات البيئية لم يكن لها حتى الآن قدر كبير من التأثير على أنماط الاستيطان. وتغيير هذه الأنماط من شأنه أن يتطلب نهجاً استباقياً قلما يوجد، بالنظر إلى الأولوية المعطاة للنمو الاقتصادي. وهذا، بدوره، سيقتضي إذكاء الوعي والقيام بأنشطة للدعوة.

التأقلم مع تغير المناخ

قد لا تكون لتفاعلات أخرى مع المناخ نفس العواقب الهائلة المرتبطة بالكوارث الطبيعية، ولكنها مع ذلك لها عواقب كبيرة بالنسبة للحياة وللوظائف الحضرية. فعلى سبيل المثال، قد يكون للتغيرات التي تحدث في متوسط درجات الحرارة ودرجات الحرارة القصوى، أو في كثافة وطول الفصول، تأثير كبير على أمور من قبيل الأنشطة الاقتصادية (ومنها مثلاً السياحة)؛ وإنتاجية العمال؛ واستخدام الحيز الحضري لأغراض التفاعل الاجتماعي؛ ومؤشر الراحة؛ وإمدادات المياه وتوزيعها وجودتها؛ والطلب على الطاقة.

وينبغي أن تؤدي هذه الطائفة الواسعة من التأثيرات على المناطق الحضرية إلى استجابات تأقلمية تناسب الأوضاع والموارد المحلية. والتأقلم مع الأوضاع الجغرافية المادية المحلية ومع الظروف المناخية المحلية له تأثير هام على أنماط التشييد وعلى طرق بناء المناطق الحضرية. ويؤدي أيضاً التأقلم مع الدورات الفيزيائية الأحيائية إلى تعديل استخدام الأراضي داخل المناطق الحضرية ويحدد الطريقة التي تنمو بها المدينة.

وعلى الرغم من تزايد المعرفة بشأن هذه القضايا، مازلنا نفتقر إلى منظور شامل للكيفية التي يسهم بها تغير المناخ في تشكيل البيئة العمرانية، أو للكيفية التي ينبغي بها أن تتأقلم البيئة العمرانية حسب التغيرات المحتملة في النظم السائدة لدرجات الحرارة والهطول.

وتلعب المؤسسات دوراً هاماً في مساعدة النظم الحضرية على التأقلم والتكيف مع العواقب السلبية للتغير البيئي العالمي.

فعلى سبيل المثال ، تمثل إقامة شبكات دولية من المدن اتجاهاً جديداً ومفعماً بالأمل فيما يتعلق بالاهتمام بالقضايا البيئية الحضرية[٢٢] . فهذه الشبكات تسعى إلى تيسير تبادل المعلومات وبناء القدرات على الصعيد المحلي بشأن القضايا الحضرية والبيئية ، ويمكن أيضاً أن تصبح مؤثرة سياسياً في مراحل بالغة الأهمية .

تدابير محلية ، وعواقب عالمية: تغير عالمي ، وتأثير محلي

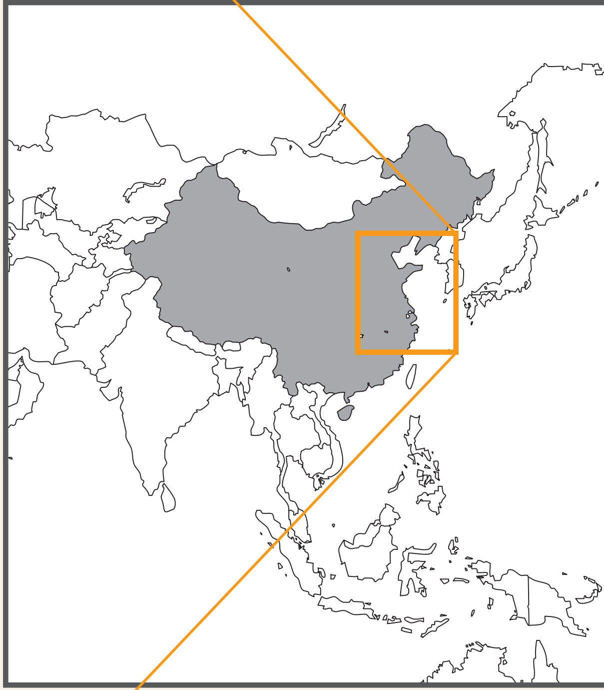
يشير هذا الفصل إلى أن القابلية الحضرية للاستدامة على المدى الأطول تتوقف على قدرة واضعي السياسات على تبني رؤية أوسع نطاقاً لاستخدام الحيز وعلى ربط التطورات المحلية بعواقبها العالمية .

فوجود منظور أوسع نطاقاً يحسّن فعالية الإجراءات المحلية بينما يعمل على تحقيق القابلية للاستدامة على مدى أطول . فعلى سبيل المثال ، يتطلب التخطيط المحلي للتنمية الساحلية ، كحد أدنى ، رؤية أوسع نطاقاً تربط ما بين الخطط الاقتصادية المقترحة وأمور من قبيل الجوانب المكانية ، واستخدام الأراضي ، ومعدلات وخصائص النمو الديمغرافي ، واحتياجات الفقراء من حيث المأوى والخدمات ، والبنية التحتية ، وكفاءة الطاقة ، والتخلص من النفايات .

وهو يستلزم أيضاً رؤية تستلهم الشواغل البيئية العالمية ، وذلك تجنباً لإلحاق الضرر بالنظم الإيكولوجية الحساسة وبالموارد الأخرى . وينبغي أن يحدد المنظور المحلي والمنظور العالمي كلاهما ، وتحدد كذلك معلومات جيدة ، اتجاه نمو المدن في المستقبل .

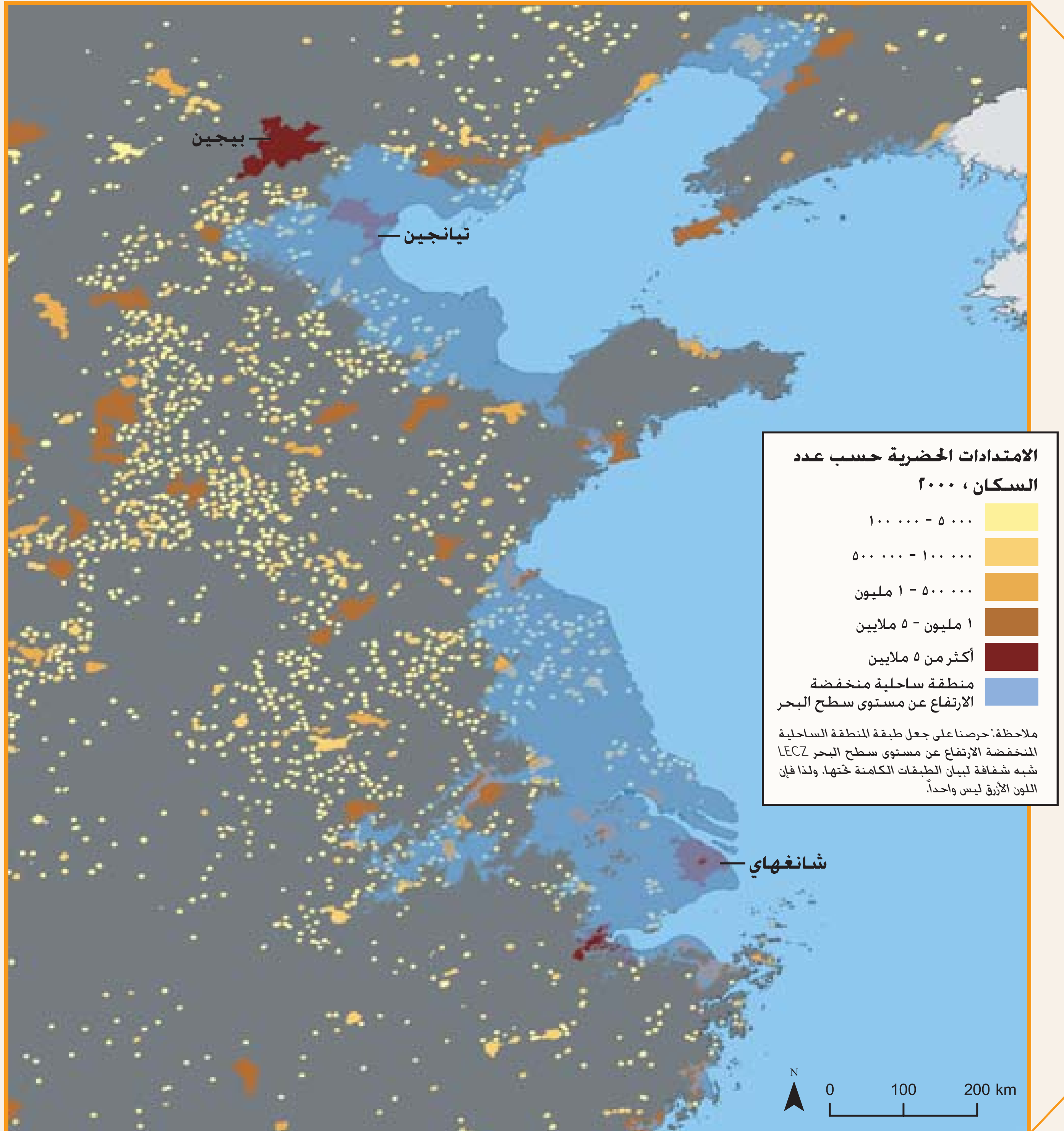
وتتيح القضايا الحضرية فرصاً فريدة لترجمة البحوث العلمية إلى سياسات محددة . وهي تشمل عدداً كبيراً من أصحاب الشأن ، على الصعيد الوطني وعلى صعيد المدينة والحي والأسرة المعيشية ، ومن بينهم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني . وبالنظر إلى تزايد الاهتمام من جانب عدد من المنظمات الدولية ، ومن جانب الحكومات الوطنية والمحلية ، ينبغي أن يصبح إذكاء الوعي العالمي بدءًا من السياق الحضري المحلي أيسر .

والمناطق الحضرية تكون أيضاً عادة أكثر ثراءً من المناطق الريفية ومن ثم أقدر على إيجاد تمويل محلي للمشاريع الكبرى . وستتوقف فعاليتها في نهاية المطاف على اتخاذ موقف استباقي بدرجة أكبر ، تقف وراءه رؤية للإجراءات اللازمة الآن لضمان القابلية للاستدامة على المدى الأطول .



المصدر: McGranaham, G.,D. Balk and B. Anderson. منشور سيصدر لاحقاً. "The Rising Risks of Climate Change: Urban Population Distribution and Characteristics in Low Elevation Coastal Zones." *Environment and Urbanization* 19(1).

الشكل ٨: الصين: المنطقة الساحلية المطلة على البحر الأصفر





٦

رؤية لمستقبل حضري قابل للاستدامة: السياسات والمعلومات والحكم

لقد أصبحت إدارة النمو الحضري أحد أهم التحديات في القرن الحادي والعشرين[١].

يتيح التحضر فرصاً كبيرة للحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين، وأيضاً لتحقيق التنمية القابلة للاستدامة. ومع ذلك، بدون اتباع نُهُج فعالة استعداداً للزيادة الهائلة التي ستحدث في عدد الفقراء، سيتضاعف عدد العشوائيات الفقيرة وسيستمر تدهور الأحوال المعيشية. فلو استمر التوسع غير المحكوم في الحدود الخارجية الحضرية في المدن، والاستخدام العشوائي للموارد واستهلاكها بلا ضابط، بدون إيلاء المراعاة للضرر الإيكولوجي الذي ينجم عن ذلك، فإن المشاكل البيئية المرتبطة بالمدن سيستمر تفاقمها.

كيف يتسنى للمدن أن تتجنب النكبة وتحقق أقصى استفادة ممكنة من الفرص الموجودة لديها؟ إن الأمل معقود، بدرجة متزايدة، على أن تكون الإجابة هي تحسين الحكم الحضري.

ومصطلح "الحكم الحضري"، الذي كان مرادفاً في السابق لمصطلح "الإدارة الحضرية"، أصبح يُفهم على أنه يعني كلاً من المسؤولية الحكومية والمشاركة المدنية[٢]. وهو يشير، بوجه عام، إلى العمليات التي تستجيب بها أجهزة الحكم المحلي الحضرية ـ في شراكة مع أجهزة عامة أخرى وقطاعات مختلفة من المجتمع المدني ـ بفعالية للاحتياجات المحلية بطريقة تشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة.

والحكم الرشيد سيكون حقاً أساسياً في مستقبلنا الحضري؛ ولكن شواغله وآفاقه التخطيطية يجب أن تتجاوز الاحتياجات الحالية. ففي كثير من البلدان النامية، لا تمثل المشاكل الحضرية الموجودة الآن سوى البداية. ومع استمرار العولمة، سيكون النمو الحضري الهائل في المستقبل حتمياً وضرورياً على حد سواء، ولكن طريقة النمو هي التي ستمثل كل الفارق. فالمدن بحاجة إلى استراتيجية أطول أجلاً من أجل التغير المتوقع.

ولقد أوضح هذا التقرير مراراً أن الاستجابات الفعالة للتحدي الحضري يجب أيضاً أن تضيف بعداً مكانياً لهذه الرؤية الأطول أجلاً. ولذا، يُعتبر إدماج الشواغل الاجتماعية والبيئية الخاصة بالنمو الحضري في إطار رؤية زمنية ومكانية أوسع نطاقاً أمراً حاسم الأهمية لأغراض القابلية للاستدامة.

وستؤثر عمليات عديدة على ممارسة الحكم الحضري. وجميعها يشدد على مسؤولية أجهزة الحكم المحلي، وهي عادة أضعف حلقة في القطاع العام[٣].

فأولاً، يؤدي تزايد عولمة العلاقات الاقتصادية إلى نقل قدر من التجارة والإنتاج، ومن النمو الاقتصادي بالتالي، بعيداً عن أكبر المدن. ويتاح للحكومات المحلية خيار أن تستفيد من

▶ هذا الشارع في بيروت، لبنان، المطل على البحر المتوسط، تتوافر فيه التجارة ويتوافر فيه الترويح وتتوافر فيه، في هذا اليوم، لحظات من الهدوء والسكينة في الساعات الأخيرة من بعد ظهر اليوم.

© باولو بيليغرين/ماغنوم فوتوز

مزاياها النسبية والمكانية وأن تساعد بالتالي الشركات المحلية على جذب استثمارات أجنبية مباشرة إلى مدنها.

ثانياً، تُسند الحكومات الوطنية بعض صلاحياتها وكذلك سلطتها المتعلقة بتحصيل إيرادات إلى أجهزة الحكم المحلي في معظم البلدان النامية. وهذا يتيح فرصاً جديدة لأجهزة الحكم المحلي للقيام بدور أنشط في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً، أدت زيادة الاهتمام بحقوق الإنسان وتزايد دور المجتمع المدني، إلى جانب التحركات صوب الديمقراطية والتعددية السياسية، إلى إسناد مزيد من المسؤولية إلى مؤسسات المستوى المحلي في كثير من البلدان[٤]. وهذا الاتجاه صوب الديمقراطية يساعد على تعزيز الحكم الحضري بزيادة المشاركة الشعبية وإخضاع الإدارة المحلية لمزيد من المساءلة.

وأخيراً، تصبح هذه الاتجاهات صوب إضفاء الطابع المحلي واللامركزي أكثر أهمية لأن نصف كل النمو الديمغرافي الحضري يحدث في المحليات الصغيرة. وهذه المحليات لديها ميزة المرونة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الهامة، من قبيل استخدام الأراضي، والبنية التحتية والخدمات، ومن الأيسر أن تكون فيها مشاركة شعبية ورقابة سياسية. ومن الناحية الأخرى، تكون الموارد موجودة لدى تلك المحليات عادة أقل مما يجب ويكون التمويل الموجود لديها أقل مما يجب. وهي تفتقر أيضاً إلى معلومات هامة وإلى القدرة الفنية اللازمة لاستخدامها.

ونطاق التحدي الذي ينشأ عن هذه الاتجاهات المتلاقية واضح، وهو: أن من اللازم عمل الكثير من أجل تحويل إمكانات التحضر إلى حقيقة واقعة. والقيام بذلك يستدعي رؤية أوسع نطاقاً. وتحتاج المحليات الصغيرة على وجه الخصوص إلى مساعدة. وهذه الشواغل ستكون موضوع القسم التالي.

ما الذي يمكن القيام به؟

باستطاعة المنظمات الدولية، ومن بينها صندوق الأمم المتحدة للسكان وموئل الأمم المتحدة، القيام بثلاثة أشياء على الأقل لمساعدة الحكومات الوطنية وأجهزة الحكم المحلي، وكذلك حركات المجتمع المدني، على تحقيق مستقبل أفضل للمدن وسكانها في العالم النامي.

فأولاً، باستطاعتها المساعدة على إحداث التغييرات الضرورية في رؤية السياسات وذلك بالتأثير على المخططين وواضعي السياسات في البلدان النامية لكي يقبلوا النمو الحضري كأمر حتمي ولكي يتبعوا نُهجاً أكثر استباقاً وإبداعاً. وهذه النُهج ينبغي أن تستفيد من جهود الأفراد الفقراء والجماعات الفقيرة الرامية إلى الحصول على منازل أكثر أمناً وصحية بدرجة أكبر والحصول على سبل للرزق أوفر دخلاً في المراكز الحضرية، بدلاً من أن تثبط هذه الجهود.

ثانياً، باستطاعتها أن تساعد على بيان وسيلة أفضل للحد من معدلات النمو الحضري، مما يتيح لواضعي السياسات مجالاً أكبر للتصدي للمشاكل



راهب بوذي يستخدم آلة صرف النقود (ATM) في تشيانغ ماي، تايلند.

© مارتن رويميرز/بانوس بيكتشرز

الحضرية. وأفضل سبيل لمعالجة العنصر الرئيسي في هذا النمو في البلدان النامية حالياً – وهو الزيادة الطبيعية في عدد السكان – هو عن طريق الحد من الفقر، وتعزيز حقوق المرأة، وتحسين خدمات الصحة الإنجابية.

ثالثاً، باستطاعة المنظمات الدولية أن تساعد واضعي السياسات ومختلف قطاعات المجتمع المدني على اتخاذ قرارات أفضل بشأن المستقبل الحضري وذلك بتشجيعهم على استخلاص واستخدام معلومات ديمغرافية اجتماعية متينة.

رؤية للمستقبل الحضري

إن التعامل بفعالية مع النمو الحضري المتوقع سيتطلب عقلية منفتحة. فالقرائن تشير بدرجة ساحقة إلى ضرورة قبول واضعي السياسات على جميع المستويات في البلدان النامية للتحضر كحليف محتمل في الجهود الإنمائية. وتلزم إقامة حوار بشأن السياسات يستند إلى قرائن وذلك لمساعدتهم على الاقتناع بأن التحضر ليس حتمياً فحسب بل قد يكون أيضاً عاملاً مؤثراً إيجابياً. ومن بين الحجج الأساسية في هذا الصدد ما يلي:

تتسم المدن بمزايا هامة:

- على الرغم من أن التركُّز الحضري يؤدي إلى زيادة وضوح الفقر والتقلب السياسي، فإن له مزايا محددة بالمقارنة بالتشتت. وهذه المزايا هي مزايا اقتصادية واجتماعية وبيئية ومزايا ديمغرافية.

- المنافسة الاقتصادية يتزايد اكتسابها طابع العولمة؛ والمدن أقدر على الاستفادة من فرص العولمة وتوليد فرص للعمل ودخل لعدد أكبر من الناس.

- المدن أقدر على توفير التعليم والرعاية الصحية – وكذلك خدمات ومنافع أخرى – بسبب مزاياها من حيث الحجم والقرب. ويفسر سوء الحكم، والقرارات التي يكون الدافع إليها هو موقف سلبي إزاء التحضر وإزاء النمو الحضري، السبب في عدم تحقق هذه المزايا دائماً.

- يساعد التحضر على كبح التدهور البيئي بإتاحته منفذاً لنمو سكان الريف الذي من شأنه لولا ذلك أن يتعدى على الموائل الطبيعية ومناطق التنوع البيولوجي. والمدن أكثر تلوثاً من المناطق الريفية، لمجرد أنها تولِّد معظم النمو الاقتصادي لأي بلد وتركِّز معظم مستهلكيه ميسوري الحال. ولكن من الممكن الإقلال إلى أدنى حد من كثير من المشاكل البيئية عن طريق تحسين الإدارة الحضرية.

- من الزاوية الديمغرافية، يؤدي التحضر إلى تسريع تدني الخصوبة وذلك بتيسير ممارسة الحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية. ففي المناطق الحضرية، تؤدي المطامح الاجتماعية الجديدة، ويؤدي تمكين المرأة، إلى حدوث تغيير في العلاقات بين الجنسين، وإلى تحسُّن الأحوال الاجتماعية، وارتفاع جودة خدمات الصحة الإنجابية، وتحسين إمكانية الحصول على تلك الخدمات، وكل هذا في صالح الحد من الخصوبة على وجه السرعة.

تصحيح السياسات فيما يتعلق بكبح النمو الحضري:

- إن معظم النمو الحضري يحدث في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذا الاتجاه سيستمر في المستقبل المنظور. وكما أُشير آنفاً، تعتبر قضايا الحكم في هذه المدن بالغة الأهمية. فالمدن الصغيرة والمتوسطة لديها مرونة أكبر فيما يتعلق بالتعامل مع النمو السريع ولكن مواردها أقل. ومن ثم تلزم زيادة التركيز على مساعدة هذه المدن على أن تنمو بطريقة قابلة للاستدامة.

- العنصر الرئيسي من عناصر النمو الحضري ليس عادة الهجرة من الريف إلى الحضر بل هو الزيادة الطبيعية في عدد السكان في المدن نفسها. وأجدى سبيل لخفض معدلات النمو الحضري هو خفض الخصوبة غير المرغوبة في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية. فالفقر، المقرون بالتمييز بين الجنسين وبوجود معوقات اجتماعية وثقافية، يشكل أفضليات فقراء الحضر من حيث الخصوبة ويحد من إمكانية حصولهم على خدمات جيدة في مجال الصحة الإنجابية.

- لا التاريخ ولا التجربة في الآونة الأخيرة يؤيدان على أي نحو فكرة أن الهجرة الحضرية يمكن وقفها أو حتى إبطاؤها إلى حد كبير. ومعارضة الهجرة ورفض مساعدة فقراء الحضر خشية اجتذاب مزيد من المهاجرين من الريف إلى الحضر يؤديان فحسب إلى زيادة الفقر والتدهور البيئي.

- يشكل الفقراء نسبة كبيرة من النمو الحضري، سواء النمو الناجم عن الهجرة من الريف إلى الحضر أو الناجم عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان. ولكن الفقراء لهم الحق في أن يعيشوا في المدينة ولهم أيضاً مساهمة هامة يمكن أن يقدموها. وينبغي أن يكون ذلك نقطة مرجعية واضحة بالنسبة لواضعي السياسات الحضرية.

- مما يتسم بأهمية بالغة دعم الجهود الفردية والجماعية للسكان ذوي الدخل المنخفض لكي يحصلوا على منازل أفضل وسبل أفضل لكسب الرزق في المناطق الحضرية ، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في عمليات السياسات ، وكذلك إتاحة الفرصة لهم للتفاوض بشأن إيجاد حلول لمشاكلهم .

الفقر ، والقابلية للاستدامة ، واستخدام الأراضي :

- باستطاعة مدن كثيرة أن تحد من المشاكل الاجتماعية بالتخطيط مسبقاً لاحتياجات الفقراء . فالفقراء يحتاجون ، على وجه الخصوص ، إلى أراض مزودة بالخدمات لكي يبنوا عليها مساكنهم ولكي يحسنوا تلك المساكن . وفي هذا الصدد يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لتأمين حقوق التملك الخاصة بالمرأة . فالحصول على منزل مأمون وعلى عنوان قانوني أمر أساسي بالنسبة للفقراء للاستفادة مما يمكن للمدينة أن تقدمه . وأجدى سبيل لتحقيق ذلك هو توفير الأراضي والخدمات للفقراء مسبقاً. وهذا يتطلب قبول النمو الحتمي والتخطيط له .

- يشكل التخطيط لاحتياجات الفقراء من حيث الأراضي جانباً واحداً فقط من جوانب قضية استخدام الأراضي ، وهي قضية أوسع نطاقاً ستصبح أكثر إلحاحاً مع نمو سكان الحضر . وينبغي أن يتمثل الهدف من ذلك في الحد إلى أدنى درجة من الآثار البيئية بتنظيم وتوجيه التوسع قبل حدوثه .

- ستكون التفاعلات بين النمو الحضري والقابلية للاستدامة بالغة الأهمية على وجه الخصوص بالنسبة لمستقبل البشرية . فالمدن تؤثر في التغير البيئي العالمي وسوف يتزايد تأثرها به . وهذا يستدعي نهجاً استباقياً ، يرمي إلى الحيلولة دون التدهور البيئي وإلى الحد من قابلية الفقراء للتأثر بعوامل البيئة . وهو بالغ الأهمية على وجه الخصوص في البلدان النامية ، التي سرعان ما سيتضاعف عدد سكان الحضر لديها في المناطق الساحلية المنخفضة الارتفاع عن مستوى سطح البحر[٥] .

الأهمية البالغة لاتباع نهج استباقي :

- بالنظر إلى احتمالات النمو الحضري ، من الأرجح أن يكون اتباع نُهُج استباقية إزاء النمو الحضري الحتمي هو السبيل الوحيد الفعال . والإقلال إلى أدنى حد من الجوانب السلبية وتعزيز الجوانب الإيجابية فيما يتعلق بالتحضر يتطلبان رؤية واهتماماً دائماً بالحد من الفقر ، وتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين ، وتحقيق قابلية البيئة للاستدامة . وهما يتطلبان أيضاً معلومات وتحليلات جيدة ، مثلما يوضح القسم الأخير من هذا الفصل .

نهج مفيد بوجه عام: التنمية الاجتماعية والنمو الحضري

لقد وصف هذا التقرير مراراً النمو الحضري الهائل في المناطق النامية بأنه " حتمي " . فالتلاقي والقصور الذاتي بين اثنتين على الأقل من العمليات المسيطرة ــ وهما العولمة بعواقبها الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة ، والنمو السكاني في المناطق الريفية والحضرية ــ يجعلان النمو الحضري أمراً لا يمكن اجتنابه أثناء العقود المقبلة . وهذه هي الحالة على وجه الخصوص في أفريقيا وآسيا .

إلا أن سرعة وحجم هذا النمو الحضري الحتمي ليسا ثابتين . فلو استطاع واضعو السياسات أن يحدوا من كثافة النمو السكاني ، فسوف يتاح لهم مزيد من الوقت لتلبية الاحتياجات الحالية مع الاستعداد للتعامل مع الزيادات التي تحدث مستقبلاً في عدد سكان الحضر .

وحتى الآن ، كانت محاولات إبطاء النمو الحضري تركز حصرياً تقريباً على الحد من الهجرة من الريف إلى الحضر ، ولكنها نادراً ما نجحت . فالمهاجرون يستمر توافدهم على المدن لأنهم يتصورون ، وهم محقون في ذلك ، أن الموائل الحضرية تتيح مزيداً من الخيارات ، على الرغم من كل سلبياتها .

ولا تعالج محاولات إبطاء الهجرة من الريف إلى الحضر العنصر الديمغرافي الرئيسي من عناصر النمو الحضري ، وهو الزيادة الطبيعية في عدد سكان المناطق الحضرية (وكذلك في المناطق الريفية بطريقة غير مباشرة) . فمع ارتفاع مستويات التحضر ، تمثل الزيادة الطبيعية نسبة متزايدة من النمو الحضري كله . وهذا النمط يتيح لواضعي السياسات فرصة غير مستغلة ومفيدة بوجه عام ، هي: خفض معدل الزيادة الطبيعية بتحسين أوضاع الفقراء الاجتماعية وبتعزيز حقوق المرأة .

وخفض الزيادة الطبيعية معناه تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفقراء ، وكفالة توافر خدمات جيدة في مجال الصحة الإنجابية لهم بثمن يقدرون عليه ، وتمكين المرأة . وهذه التدخلات تؤثر ، معاً ، على أفضليات الأفراد من حيث الخصوبة وقدرتهم على تحقيقها . فالتنمية تمكِّن من ممارسة حقوق الإنسان وتمنح الناس سيطرة أكبر على حياتهم .

وتوجد أيضاً صلة إيجابية واضحة بين التنمية ، وتمكين المرأة ، والقدرة على تنظيم الأسرة بفعالية . فالمرأة التي تستطيع أن تقرر لنفسها عدد الأطفال الذين تنجبهم والسنوات الفاصلة بين إنجاب كل طفل والآخر تكون لديها حرية أكبر تتيح لها أن تمارس العمل

٢٤ الصحة الإنجابية، والحاجات غير الملباة، والزيادة الطبيعية في عدد السكان

إن ما يقرب من خُمس النساء المتزوجات في البلدان النامية لديهن حاجة غير ملباة إلى خدمات تنظيم الأسرة. وهذه الحاجة أكبر بأكثر من الضعف لدى المراهقات عنها بين السكان بوجه عام. وهي مازالت كبيرة للغاية في معظم المناطق التي تتسم بانخفاض معدل شيوع تلك الخدمات فيها أكثر من غيرها من المناطق. وقد أدى ارتفاع مستوى الحاجة غير الملباة إلى وسائل فعالة لتنظيم الأسرة إلى ما يتراوح ما بين ٧٠ إلى ٨٠ مليون حالة حمل غير مقصودة كل عام في البلدان النامية. ومن الممكن أن تؤدي تلبية هذه الأفضليات إلى الحد من التعرض للمخاطر المتعلقة بالصحة الإنجابية وأن تتيح إمكانيات للشابات فيما يتعلق بالتعليم والعمالة والمشاركة الاجتماعية[١].

وهذه الاستنتاجات ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بالنمو الحضري. فما الذي سيحدث، مثلاً، إذا استطاع فقراء الحضر أن يحققوا المستويات التي يرغبونها من حيث الخصوبة؟ تشير عملية تصويرية إلى أن ذلك من شأنه أن يُحدث فارقاً كبيراً في معدل نمو سكان الحضر في البلدان النامية[٢]. فقد استُخدمت بيانات مسح ديمغرافي وصحي مستمدة من بلدين (بنغلاديش في عام ٢٠٠٤، وكولومبيا في عام ٢٠٠٥) لتقدير ما يحدث من حيث الخصوبة لو أتيحت للمرأة إمكانية مثالية للحصول على خدمات الصحة الإنجابية ولو حققت حجم الخصوبة الذي ترغبه.

وفي ظل هذه الظروف، توقعت كولومبيا أن ينخفض النمو في عدد سكان الحضر خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٢٥ من متوسط قدره ١,٦٦ في المائة سنوياً إلى ١,٢١ في المائة سنوياً وأن ينخفض نمو عدد سكان الريف لديها من ٠,٢٠- في المائة إلى ٠,٨٣- في المائة.

وفي بنغلاديش، سينخفض معدل النمو الحضري المتوقع من ٣,٣٨ في المائة إلى ٣,٠٥ في المائة وسينخفض معدل النمو الريفي لديها أكثر حتى من ذلك، من ٠,٨٠ في المائة إلى ٠,٣٩ في المائة، أثناء تلك الفترة. ومن الواضح أن انخفاض معدل الزيادة الطبيعية في عدد سكان الريف من شأنه أن يسهم في الحد من الهجرة من الريف إلى الحضر. وهذه المحاكاة ليست على الإطلاق تصويراً مثالياً للواقع، ولكنها موحية مع ذلك.

وحدوث ارتفاع في سن الزواج من شأنه أيضاً أن يكون له تأثير على الزيادة الطبيعية في عدد السكان. ففي بعض البلدان النامية، يحدث الإنجاب في إطار الزواج، مما يجعل سن الزواج مؤشراً أساسياً لاحتمالات الحمل. وعلى وجه الإجمال، تُنجب ٩٠ في المائة من الشابات، ممن تتراوح أعمارهن من ٢٠ إلى ٢٤ عاماً، أول مولود لهن بعد الزواج. وفي البلدان النامية، يحدث ما يتراوح بين نصف وثلاثة أرباع جميع الولادات الأولى لدى النساء المتزوجات في غضون العام الأول أو العامين الأولين من الزواج[٣]. ويمكن توقُّع أن يكون لحدوث زيادة في متوسط العمر عند الزواج تأثير هام من حيث تدني الخصوبة.

وأن تتعلم وأن تمارس أنشطة مجتمعية وأن تكسب دخلاً خارج المنزل[٦].

والحد من الفجوة بين الجنسين في مجالي التعليم والصحة، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة أمام المرأة للحصول على عمل أكثر تنوعاً وأفضل أجراً، من شأنهما تشجيع النمو الاقتصادي. وارتفاع الدخل، بدوره، يحد من انعدام المساواة بين الجنسين، ولكنه لا يزيل جميع العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة وتنميتها.

وكثيراً ما كانت أوجه التقدم التي تحققت في هذا المجال مخيبة للآمال. فمازالت المرأة ممثلة بين الفقراء تمثيلاً غير متناسب. وقد يكون للتحرير الاقتصادي، على وجه الإجمال، تأثير سلبي على الحد من الفقر بوجه عام وعلى المرأة بوجه خاص[٧]. وتطور قطاع الصحة مخيب للآمال على وجه الخصوص[٨]. وعلاوة على ذلك، وجدت دراسة أجراها البنك الدولي أن الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية أكثر غبناً من أي مجموعة أخرى من الخدمات[٩]. وقطاعات الصحة العامة التي يُقصد بها أن تحمي النساء الفقيرات تخذل أولئك النساء في أنحاء كثيرة من العالم النامي[١٠]. ومن ثم ليس مما يدعو إلى الدهشة أن خصوبة المرأة الحضرية الفقيرة أعلى كثيراً بالمقارنة بالمرأة الحضرية غير الفقيرة. وعلاوة على ذلك، في نطاق الأسرة المعيشية، يحد الفقر من القدرة على المساومة لدى المرأة التي قد لا تكون لديها القدرة على تنفيذ أفضلياتها وذلك على العكس من زوجها. وهذا يؤثر أيضاً على إمكانية الحصول على معلومات وخدمات الصحة الإنجابية[١١].

ولقد أدرك واضعو السياسات مزايا إبطاء النمو الحضري، ولكنهم لم يدركوا تكاليف الجهود الرامية إلى منع الهجرة من الريف إلى الحضر، ونواحي القصور في تلك الجهود. فالنجاح في الحد من النمو الحضري لا يتوقف على تقييد حق الناس في الهجرة، بل على تمكين الناس وتيسير ممارسة حقوقهم الإنسانية، ومن بينها الحق في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية.

تحسين قاعدة المعلومات من أجل عملية صنع القرار[١٢]

يستدعي الحكم والإدارة الفعالان في السياق الاجتماعي والبيئي المتغير الخاص بتوسُّع المناطق الحضرية وجود معلومات وتحليلات حديثة ويمكن الاعتماد عليها. ومن الممكن أن يلعب تقديم مدخلات من مجال السكان دوراً أساسياً هنا.

فمن الممكن استخدام المعلومات الاجتماعية الديمغرافية لمعالجة جدولي أعمال يكمِّل أحدهما الآخر هما: (أ) تحسين

٢٥ عمليات المسح ورسم الخرائط المجتمعية من أجل إدخال تحسينات

توثِّق مجتمعات فقراء الحضر والمنظمات غير الحكومية الداعمة لها ظروف المعيشة في تلك المجتمعات، وأصولها واحتياجاتها. وهي تُراكِم في هذه العملية معرفة في أوساط تلك المجتمعات وعنها، وتعزز المنظمات المجتمعية. وهي أيضاً تبني علاقات فيما بين الأهالي في تلك المجتمعات وتجعل المجتمع المحلي صاحب شأن رسمياً في العمليات السياسية والتخطيطية الخاصة بالمدينة[١].

فنوم بنه، كمبوديا

لقد أجرى اتحاد التضامن وفقراء الحضر في فنوم بنه، الذي بدأ كمنظمة ادخار في عام ١٩٩٤، عدداً من عمليات المسح لجمع وتحليل البيانات المجتمعية، من بينها بيانات حجم السكان وكثافتهم؛ ومهنهم، ودخولهم؛ وأماكن مآويهم ومخاطرها؛ والاستئجار؛ وتوافر المياه والكهرباء والصرف الصحي ووسيلة الحصول على تلك المرافق[٢].

نيروبي، كينيا

يعمل Muungano wa Wanvijiji، وهو اتحاد لفقراء الحضر في كينيا، عن كثب مع منظمة غير حكومية داعمة له، هي منظمة Pamoja Trust، من أجل وضع خطط خاصة بهم للحصول على خدمات أساسية وتحقيق أمن الحيازة. وفي مستوطنة هوروما، أجرى أعضاء من المنظمة ومن الاتحاد ينتمون إلى قرى كامبي موتو وماهيرا وريديميد وغيتو وجيتاثورو مسحاً مجتمعياً وقاموا بعملية رسم للخرائط مع مجلس مدينة نيروبي. وقام سكان هوروما أنفسهم بجمع كل البيانات التي اشتملت على معلومات عن الأرقام السكانية وحجم الأسرة المعيشية؛ والاستئجار؛ واستراتيجيات الدخل ونفقات الأسرة المعيشية، وكذلك إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي واستخدامهما. وكان المسح وعملية رسم الخرائط هما أول خطوة في عملية تنظيم هذه المستوطنات[٣].

دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة

لقد عملت منظمة Manzes Ward وبرنامج المدن الأكثر أماناً التابع لموئل الأمم المتحدة مع النساء على تحديد عناصر المدينة التي تجعلها ليست في صالح أمنهن وحرية حركتهن. وبعد تشاور لمدة يومين ومسيرة استكشافية، أُعدت خريطة للعنف، ووضعت توصيات محددة لتحسين مستوى المستوطنة بأكملها، بدءًا من تحسين الإضاءة والوصول إلى الممرات، وانتهاءً برصد الحانات المحلية، ودور الضيافة، ومؤسسات الأعمال الصغيرة الأخرى. وحددت المنظمة مع البرنامج أيضاً وجود حاجة إلى سبل انتصاف على الصعيد المحلي فيما يتعلق بجرائم العنف العائلي والجنح الصغيرة[٤].

السياسة الاجتماعية الرامية إلى الحد من الفقر؛ و (ب) توليد رؤية أوسع نطاقاً لاستخدام الحيز استخداماً قابلاً للاستدامة ولتوفير أراض لتلبية احتياجات الفقراء من حيث المأوى. ووجود معلومات جيدة لدى الأشخاص المناسبين ــ الذين سيكونون في حالات كثيرة هم جماعات فقراء الحضر أنفسهم ــ يمكن أن يساعد على تنفيذ كلا جدولي الأعمال.

المعلومات اللازمة لممارسة حقوق الإنسان

تنقص الفقراء القدرة على إسماع واضعي السياسات أصواتهم. فكثيرون منهم لا يراهم فعلاً واضعو السياسات الحضريون: وذلك لأن نظم المعلومات الرسمية لا تسجل بدقة وجودهم أو المكان الذي يعيشون فيه، وتفتقر حكومات بلدية كثيرة إلى معلومات عن مجالات الاستيطان غير النظامية. وعدم رؤية الفقراء هذا معناه حصولهم على استثمارات أقل، وتعذُّر وصولهم إلى المدارس والمراكز الصحية، وارتفاع معدلات تغيب الأطباء والمدرسين المكلفين بالعمل في المناطق الفقيرة، ووجود بَوْن اجتماعي شاسع بين مقدمي الخدمات وزبائنهم[١٣].

ويجب أن تكون البيانات الديمغرافية الاجتماعية مفصلة مكانياً (أي مصنفة حسب المنطقة) لكي يكون لها أي تأثير حقيقي. ووجود بيانات مفصلة حسب كل جنس، ووجود تحليلات لوضع المرأة، وميزانية لقضية المرأة، بالغ الأهمية أيضاً لتلبية احتياجات المرأة ولتمكين جميع أفراد المجتمع من تحقيق إمكاناتهم. فالمعوقات التي تواجه المرأة بسبب جنسها، وكذلك الفرص المتاحة لها، تؤثر على إمكانية حصولها على دخل وأصول، وإسكان، ووسائل انتقال، وخدمات أساسية؛ ومع ذلك كثيراً ما يتجاهل التخطيط الحضري هذا التمييز، مما يحد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تقدمها المدن لكل من الرجل والمرأة.

ويحتاج المسؤولون العموميون إلى معلومات جيدة ومعروضة بوضوح ومفصلة لسد الثغرات في الخدمات، وخصوصاً في الأحياء التي تنمو بسرعة. ويحتاج المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والجمهور بوجه عام إلى نفس المعلومات لكي يفهموا حقوقهم، ويصوغوا مطالبهم، ويواصلوا الضغط على المخططين والساسة، ويرصدوا استجابتهم.

وترمي النُهج التشاركية إلى توليد مشاركة مجتمعية في التنمية ومنح الناس قدراً من السيطرة على مختلف أنماط المشاريع الإنمائية. ومن حسن الطالع تزايد الإقرار، وبخاصة في المناطق الحضرية الفقيرة، بأن مشاركة الرجال الفقراء والنساء الفقيرات في القرارات التي تمسهم بالغة الأهمية[١٤]. وكثيراً ما كانت النساء

بين فقراء الحضر هن رائدات المنظمات الشعبية فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المجتمعية وممارسة الضغط من أجل إحداث تغيير ؛ وقد تطورت هذه المنظمات بحيث أصبحت حركات اجتماعية فعالة[١٥] .

والمعرفة تمكّن الناس ولها انعكاسات طويلة الأجل فيما يتعلق بالتخطيط . " فرسم الخرائط على نحو تشاركي " والتشارك في وضع الميزانية يمكن أن يحسنا الوعي ، ويظهرا للمجتمعات المحلية نوع الخدمات العامة المتاحة ومن الذي يستخدمها ، ويحسنا الرقابة المحلية[١٦] . والمسح ورسم الخرائط المجتمعيان على درجة بالغة من الأهمية لمنظمات فقراء الحضر (انظر الإطار ٢٥) .

ويحتاج واضعو السياسات أيضاً إلى معلومات مفصلة من داخل المناطق الحضرية لتلبية احتياجات الفقراء بمزيد من الكفاءة . فهذا يمكن أن يساعد على كفالة توزيع الموارد توزيعاً متوازناً ومنصفاً ؛ ووضع مؤشرات لمراقبة الجودة ؛ واختيار من يجب أن يشمله برنامج أو يجب أن يُستبعد منه ؛ ويتيح إدخال تعديلات على مكان الأجهزة ، وتوزيع الموظفين ، وإعداد استراتيجيات للاتصال .

والعوامل الدينامية الديمغرافية ، من قبيل أنماط النمو وهيكل الأعمار ، تتباين تبايناً واسعاً داخل المدن وقد تستعصي على إدارة السياسة الاجتماعية . وهذه التباينات يمكن ، عند تحديدها تحديداً صحيحاً ، أن تحسّن القرارات المتعلقة بتخصيص السياسات الصحية والتعليمية ، وأن تساعد أيضاً على استحداث مبادرات أعم للتدخل الحضري . إلا أن ثمة عقبات عديدة تتطلب نُهُجاً جديدة .

فارتفاع مستويات شغل الأراضي غير النظامي يحد من قدرة أجهزة الحكم المحلي على الحصول على بيانات سليمة . فكثيراً ما تغير مدن الأكواخ والمستوطنات غير الرسمية شكلها نتيجة لعمليات الاجتياح والطرد . والسجلات يشوبها نقص وذلك يرجع على وجه الدقة إلى قصور الخدمات العامة .

ولا تتاح حتى الآن لدى معظم المخططين والمديرين في البلدان النامية إمكانية الحصول على بيانات ومؤشرات من داخل الحضر تتسم بالدقة ، وإن كان قد تحقق قدر من التقدم باستخدام تقنيات نظام المعلومات الجغرافية لرسم خرائط لمناطق العد الإحصائي .

ووجود معلومات مفصلة مكانياً يتيح لواضعي السياسات التعامل مع إحدى أعقد قضايا الإدارة الحضرية ، وهي اختيار الأماكن التي يجب التصرف فيها: وهي المناطق التي يوجد فيها أقصى قدر من التشوهات بين العرض والطلب وتلك التي تمثل مؤشرات اجتماعية سلبية تراكمية . وهذا النمط من التحليل تشتد ضرورته أكثر من ذلك عند مضي عملية تحقيق اللامركزية قدماً .

> كثيراً ما تتخذ الإدارات الحضرية قرارات لا تكون مهيأة لها على الإطلاق ، ودون أن يتاح لها وقت لإجراء تحليلات فنية. وكثيراً ما يقوّض عدم الاستقرار المؤسسي المشاريع المتعلقة بالمعلومات أو البحوث.

ويقر كل من أصحاب الشأن بأهمية المعلومات من أجل صنع القرار . إلا أن البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لم تعط حتى الآن أولوية للجوانب العملية لفهم الحاجة الفعلية والمحتملة إلى معلومات ، وتنظيم نظم المعلومات التي يمكن أن تلبي هذه الاحتياجات ، وتشكيل مجموعات لإدارة نظم المعلومات هذه[١٧] .

ويتصور أحياناً واضعو السياسات الاجتماعية في البلدان التي تعاني من نقص الموارد أن اتخاذ قرارات رشيدة تستند إلى معلومات جيدة يمثل ترفاً . وباستطاعة المؤسسات الدولية أن تساعد على إقناعهم بأن هذا ليس صحيحاً ؛ ويمكنها أيضاً أن تدعم استخلاص بيانات واستحداث أدوات وتحليلات لتوضيح الاحتياجات واقتراح خيارات . ويمثل الإطار ٢٦ مثالاً جيداً لهذا النوع من المساهمة .

والرأي القائل بأن المعلومات ضرورية لتحسين الخدمات الاجتماعية يؤيد اتجاهاً موجوداً على نطاق العالم صوب وضع السياسات على أساس قرائن . إلا أنه لا يزال يلزم قدر كبير من الجهد لفهم التعقد المتزايد للساحة الحضرية في البلدان النامية ونظم المعلومات اللازمة لدعم السياسات الاجتماعية اللامركزية .

والتحديات كبيرة . فكثيراً ما تتخذ الإدارات الحضرية الموجودة في البلدان النامية قرارات لا تكون مهيأة لها على الإطلاق ، ودون أن يتاح لها وقت لإجراء تحليلات فنية . وكثيراً ما يقوّض عدم الاستقرار المؤسسي المشاريع المتعلقة بالمعلومات أو البحوث[١٨] . وثمة مشاكل فنية ، من قبيل أوجه عدم الاتساق بين وحدات التحليل التي تُستخدم في الإحصاءات أو المسوح الديمغرافية ووحدات التحليل التي يحتاج إليها مستخدمون محتملون . والأفرقة الفنية تكون عادة صغيرة الحجم وغير مدربة تدريباً جيداً وغير مجهزة تجهيزاً جيداً . وكثيراً ما تقوم الأفرقة الأفضل تجهيزاً بإنشاء نظم للمعلومات لا تكون هناك حاجة إليها .

وتتباين نظم المعلومات تبايناً كبيراً من مشروع إلى آخر . إذ لا توجد معايير موحدة ، وفي بعض الأحيان لا تتبادل الأجهزة الوطنية والوكالات الدولية الموارد والمعلومات مع بعضها البعض . وفي بعض الأحيان أيضاً لا تستجيب عناصر المنح المقدمة من المانحين للاحتياجات المحلية أو لمشاكل محددة على صعيد

٢٦ مواجهة تحديات اللامركزية في هندوراس

في عام ١٩٩٠، وفي مواجهة اللامركزية، طلبت الحكومة البلدية لسان بدرو سولا في هندوراس إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يساعدها في إنشاء وحدة للبحوث والإحصاءات. وفي ذلك الحين لم تكن سلطات البلدية تعرف إلا القليل للغاية عن العوامل الدينامية السكانية باستثناء أن أعداد السكان كانت تتزايد بسرعة.

ولقد قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم بتدريب الموظفين المحليين وساعد المسؤولين على فهم دور العوامل الدينامية السكانية في التنمية المحلية والإقليمية. وقد أُعدت واستُخدمت خريطة أساسية تبين استخدامات الأراضي حتى مستوى وحدة الإسكان الفردية وذلك كأساس لإجراء إحصاء للأسر المعيشية منخفض التكلفة، فضلاً عن إجراء مسح تفصيلي للسكان والمؤشرات الاجتماعية. ووضع نظام لرصد الخصوبة، ووفيات الرضع، والمخاطر المتعلقة بالصحة الإنجابية. وأنشئت قاعدة بيانات متعددة التخصصات وجرى تبادلها مع طائفة متنوعة من المجموعات البلدية والوطنية والدولية، ومن بينها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

وتعاونت شركة AT&T العملاقة للاتصالات السلكية واللاسلكية مع المشروع للتوسع في الخدمات الهاتفية بحيث تمتد إلى ٣٢ بلدة ومدينة. وفي مقابل استخدام بيانات المشروع، مولت شركة AT&T أخصائيين دوليين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الإنجابية ووافقت على أن تبقى جميع المعلومات التي تُستخلص بدعم منها متاحة للجمهور بوجه عام.

وهذا النوع من التعاون مكّن المشروع من تحسين جودة خرائطه الأساسية، وتصميم خرائط "جزرية"، والقيام في نهاية المطاف بوضع خريطة أساسية واحدة تستند إلى مراجع جغرافية من أجل المدينة بأكملها. وقد استخدمت مكاتب إدارة الأراضي وإدارة المياه والصرف الصحي في المدينة هذه الخرائط الأساسية من أجل عملياتها.

واجتذب نجاح المشروع بلديات أخرى تواجه مشكلة اللامركزية بحيث قامت بمحاكاته. وتعاون المشروع بنجاح مع طائفة متنوعة من هيئات الحكومة المركزية والحكومات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والمانحين الثنائيين، والوكالات الدولية. واتسع نطاق الأنشطة على الصعيد المحلي بحيث أصبح يشمل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلاً عن جوانب أخرى من الصحة الإنجابية، وقضايا المرأة، والبيئة. والأهم من ذلك أن المعلومات جرى تبادلها مع المجتمعات المحلية، مما أتاح لها أن تشارك بمزيد من الفعالية ومع وجود معلومات أفضل لديها في العمليات السياسية.

الإدارة، مما يؤدي إلى التكرار وإساءة استخدام المعلومات. ونتيجة لذلك، قد يكون التأثير على المدى الطويل وقابلية المشروع للاستدامة مشكلة رئيسية.

ومن اللازم أن يكون باستطاعة مديري السياسات الاجتماعية، لكي يؤدوا مهامهم بفعالية، الوصول إلى نظم معلومات ديمغرافية لا تشمل فحسب بيانات عن توزيع الإمدادات ــ من قبيل المعدات، والمهنيين المخصصين، والخدمات الموجودة ــ بل تتيح أيضاً مقارنة هياكل التوزيع هذه باحتياجات الرجال والنساء المحليين.

وستتطلب أيضاً تلبية الاحتياجات التي تنبع من اللامركزية بناء القدرات على الصعيد المحلي. فالمهنيون الذين يعملون في مجال التخطيط اللامركزي يجب الآن أن يكونوا مهيئين لتحليل الظواهر الديمغرافية (الخصوبة، والوفيات، والهجرة، والعمر، ونسبة الجنسين) من حيث المكان، وذلك باستخدام أدوات من قبيل نظام المعلومات الجغرافية والصور الملتقطة بواسطة السواتل (الأقمار الصناعية). وعلاوة على ذلك، من اللازم أن يكونوا مهيئين للعمل مع المجتمع المدني ولمساعدة المجموعات المحلية على الحصول على المعلومات وعلى الوصول إلى نظم المعلومات.

وعلى مر السنين أيد صندوق الأمم المتحدة للسكان جمع البيانات. وباستطاعة الصندوق أن يقدم مزيداً من التعزيز للتخطيط اللامركزي وذلك بزيادة القدرة المحلية على استخلاص البيانات وتحليلها واستخدامها لأغراض التنمية المحلية. وهذا التدريب ينبغي أن يتجاوز مجرد التعامل مع البيانات وأن ينطوي على فهم فني وقدرة على وضع مقترحات على صعيد السياسات بشأن قضايا التخطيط المحلي الرئيسية، من قبيل استخدام الأراضي والتخطيط الإقليمي، والإسكان، والنقل، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

التخطيط لاستخدام الحيز استخداماً اجتماعياً وقابلاً للاستدامة

باستطاعة العاملين في مجال السكان القيام بدور رئيسي في توجيه الاهتمام إلى الصورة الأكبر للتغيرات الديمغرافية على المدى الأطول وفي الاستعداد لحدوث نمو حضري كبير في البلدان النامية. وتشمل الخطوات التي يجب اتخاذها على صعيد السياسات للمساعدة على الحد من التكاليف الاجتماعية والبيئية للتوسع الحضري ما يلي:

- **توجيه التوسع الحضري المستقبلي**. فباستخدام البيانات الديمغرافية إلى جانب الصور الملتقطة بواسطة السواتل (الأقمار الصناعية) وغيرها من البيانات المكانية الموجودة

في نظام للمعلومات الجغرافية من الممكن توجيه التوسع الحضري لأي محلية ما من المحليات أو لأي مجموعة ما من المحليات في اتجاهات أكثر مواتاة. فإسقاطات اتجاهات النمو الديمغرافي، التي تُستخدم بالاقتران مع بيانات أخرى - مثلاً، بشأن الارتفاع عن مستوى سطح البحر، والانحدار، والتربة، وغطاء الأرض، والنظم الإيكولوجية الحرجة، واحتمالات الأخطار - يمكن أن تساعد واضعي السياسات على تحديد المناطق التي ينبغي فيها تشجيع الاستيطان مستقبلاً أو اجتنابه. ومن اللازم أن تكون بيانات الإحصاءات السكانية متاحة على نطاق أصغر وحدة مكانية ممكنة، وذلك لكي تكون مفيدة في نظام للمعلومات الجغرافية.

- **استنباط مؤشرات للإنذار المبكر**. من الممكن استخدام مؤشرات الإنذار المبكر لتنبيه المخططين إلى التوسعات الحضرية غير المتوقعة. فوجود معلومات حديثة عن العوامل الدينامية الأوسع نطاقاً للتوسع الحضري ولاحتياجات الحماية البيئية أمر حاسم الأهمية بالنسبة للحكم الحضري الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية. ومن اللازم تحديد المستوطنات المزعزعة وغير الرسمية عند نشوئها. ويتزايد استخدام الصور الفوتوغرافية الجوية والصور الملتقطة بواسطة السواتل (الأقمار الصناعية) لكي تُكمِّل تقديرات أعداد السكان في الفترات الفاصلة بين إحصاء سكاني والإحصاء التالي له.

- **التخطيط للبنية التحتية وسياسات الإسكان**. فوجود طرق ووسائل عامة للنقل وكهرباء وإمدادات مياه يساعد على تحديد الاتجاه الذي تنمو فيه المدن. وينبغي توجيه التنمية فيها وفقاً لمعايير بيئية وديمغرافية. ووجود معلومات عن الاتجاهات الديمغرافية وأنماط التنقُّل بين الأماكن يمكن أن يساعد على التنبؤ بالضغط المتزايد على الإسكان، وكذلك على شبكة الطرق والشوارع.

- **تحديد السكان المعرضين للخطر**. فوجود معلومات عن مكان المخاطر البيئية ومدى خطورتها ووتيرتها يمثل أداة أساسية للتخطيط لأي مدينة. فالمستوطنات الحضرية غير الرسمية تواجه مخاطر أكبر من ظواهر من قبيل الفيضانات والزلازل والانهيارات الأرضية. وتكثر أيضاً الأخطار الصحية، بسبب الاكتظاظ المفرط وسوء البنية التحتية، وأيضاً بسبب نمو المستوطنات في أماكن غير صحية على مقربة من كتل مائية ملوثة، أو مدافن النفايات الصلبة، أو الصناعات المسببة للتلوث. وثمة مخاطر محددة لا تتوقف فحسب على المكان بل تتوقف أيضاً على ما يوجد لدى المقيمين في ذلك المكان من معلومات وأيضاً على مواد البناء المستخدمة ومدى جودة إسكانهم بوجه عام.

٢٧ الحيز العام: عامل تحقيق المساواة العظيم[١]

إن تضاعف أعداد سكان الحضر في البلدان النامية في غضون بضعة عقود يمكن أن يكون فرصة لتصور تصميمات جديدة ومخططات تنظيمية جديدة لجعل المدن أكثر اتساماً بالطابع الإنساني وأكثر إنصافاً. ولقد أدرك إنريكه بنيالوسا، عند اختياره عمدة لبوغوتا في عام ١٩٩٨، أن انعدام المساواة في الدخل متوطن في اقتصادات السوق. إلا أنه كان يرى أن "المساواة من حيث نوعية الحياة" يمكن تحسينها بجعل المصالح العامة هي التي تغلب كفتها على المصالح الخاصة في المناطق الحضرية.

وقد رأى بنيالوسا أن وجود شبكة نقل في أي مدينة أمر حاسم الأهمية لتحقيق المساواة. ويجب أن تكون للنقل العام أولوية على السيارات الخاصة لكي تسود الديمقراطية ويسود الصالح العام. واعتبر الطرق السريعة شاهداً على انعدام المساواة، وأنها أقيمت بأموال كان يجب أن تُنفق على تلبية احتياجات أهم للفقراء، بدلاً من أن تنفق مراعاة لأقلية صغيرة من الأثرياء. ومن ثم رفضت المدينة خطة لإقامة شبكة من الطرق السريعة وقررت بدلاً من ذلك أن تقيم شبكة نقل عام، وشوارع للمشاة، وممرات للدراجات. وحل محل نظام حافلات خاصة فوضوي نظام شبكة عنكبوتية تسير فيها حافلات محلية على خطوط سريعة مخصصة وتنقل الركاب بسرعة كبيرة. وأعادت الحواجز التي أقيمت على امتداد الشوارع الأرصفة إلى المشاة، وأزالت التقييدات ٤٠ في المائة من السيارات من الشوارع أثناء فترات الذروة. وأقيمت أيضاً ممرات مخصصة للدراجات تمتد مسافة عدة مئات من الكيلومترات.

ولاحظ العمدة أن الفوارق في الدخل تكون محسوسة إلى أقصى حد أثناء قضاء وقت الفراغ: فبينما يستطيع المواطنون ذوو الدخل الأعلى الحصول على منازل كبيرة وحدائق والتردد على الأندية، يعيش ذوو الدخل المنخفض ويعيش أطفالهم في منازل مكتظة وتمثل الأماكن العامة بالنسبة لهم الخيار الوحيد لقضاء وقت الفراغ. وقام بنيالوسا بتحسين إمكانية الوصول إلى الأماكن الخضراء، والضفاف وأماكن المشي العامة، إيماناً منه بأن وجود حيز عام جيد للمشاة هو أمر يبدأ على الأقل في تدارك انعدام المساواة.

وكما يمكن توقع ذلك، أثارت هذه المبادرات وغيرها من المبادرات الرامية إلى تحقيق الإنصاف معارضة قوية. ولكن في النهاية، أظهرت بوغوتا أن من الممكن القيام بالكثير لتحقيق الإنصاف عن طريق استخدام الحيز العام استخداماً استراتيجياً. وتتاح أيضاً لواضعي السياسات في البلدان النامية، عند تضاعف سكان الحضر في بلدانهم، فرصة لاستخدام الحيز العام كعامل عظيم لتحقيق المساواة. فهو المكان الوحيد الذي يلتقي فيه جميع المواطنين كأشخاص سواسية في المدن.

- **التخطيط للمتنزهات والمماشي.** ففي بعض الأحيان تُعتبر المتنزهات والمماشي العامة الحضرية ترفاً لا تقدر عليه المدن الموجودة في البلدان الفقيرة، ولكن الأماكن المكشوفة تساهم في سلامة الفرد ولياقته البدنية. ويمكن أيضاً أن تساعد على تحقيق الإنصاف في مجالات هامة من مجالات الحياة في المدينة (انظر الإطار ٢٧). وللأشجار الحضرية فوائد بيئية هامة من قبيل تصفية ملوثات الهواء، والتخفيف من سخونة الهواء في الحضر الشبيهة بسخونة الهواء في الجزر، وتحسين جودة المياه. ونفس أدوات نظام المعلومات الجغرافية المذكورة آنفاً يمكن أن تحدد المناطق التي يجب الإبقاء فيها على حيز أخضر، سواء قبل إقامة تلك المناطق أو كجزء من عملية تجديد حضري شاملة.

الاستعداد للتحول الحضري: كلمة أخيرة

إن السياسات المناهضة للتحضر التي كانت شائعة في العالم النامي أثناء الربع الأخير من القرن العشرين أساءت فهم كل من تحديات النمو الحضري والفرص التي يتيحها. فمما لا جدال فيه أن الفقر الحضري مشكلة هامة ومتزايدة في كثير من البلدان النامية. ويتزايد تجمُّع المشاكل البيئية في المواقع الحضرية. ومع ذلك فإن إلقاء اللوم على المدن فيما يتعلق بالفقر والمشاكل البيئية هو أمر خاطئ. فتشتيت أو تصفية تركز السكان والأنشطة الاقتصادية ليس من شأنهما أن يجلبا الفرج، حتى لو كانا ممكنين.

ولكي تستفيد البشرية من التحول الحضري، فإن قادتها يجب أن يقبلوا أولاً ذلك التحول باعتباره حتمياً وهاماً أيضاً للتنمية. ويجب أن يعترفوا بحق الفقراء في الحصول على ما يمكن أن تقدمه المدينة وأن يعترفوا بقدرة المدينة على أن تستفيد مما يمكن أن يقدمه الفقراء.

وبدلاً من بذل محاولة لا طائل وراءها لمنع التوسع الحضري، يجب على المخططين أن يدرسوا بموضوعية الخيارات المتاحة على صعيد السياسات للتعامل مع ذلك التوسع وللاستفادة من إمكانياته. وينال التحسن الحضري ورفع مستوى العشوائيات قدراً من الاهتمام من جانب حكومات المدن والمخططين الحضريين. وهذا أمر ضروري، ولكنه ليس كافياً: فالمدن يجب أن تتطلع على وجه السرعة إلى المستقبل.

ويبرز التوسع المتوقع في عدد سكان الحضر في آسيا وأفريقيا، من ١,٧ إلى ٣,٤ بلايين شخص على مدى فترة لا تتجاوز ٣٠ عاماً، وانخفاض مستوى الموارد المتاحة، وجود حاجة إلى استجابة أكثر خيالاً ولكنها عملية. وهذا سيتطلب، بدوره، رؤية واقعية للمستقبل، ووجود معلومات أفضل على الصعيدين المحلي والإقليمي، فضلاً عن وجود نُهُج تشاركية واتفاقات يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض وتستند إلى ما يوجد لدى الفقراء من معارف وتجارب.

فالقرارات التي تُتخذ اليوم في المدن في مختلف أنحاء العالم النامي ستشكل ليس فحسب مدى الكثافات فيها بل ستشكل أيضاً مستقبل البشرية الاجتماعي والبيئي. فالألفية الحضرية التي تقترب يمكن أن تجعل من الأيسر السيطرة على الفقر وانعدام المساواة والتدهور البيئي، أو يمكن أن تؤدي إلى تفاقم هذه الظواهر تفاقماً أُسياً. وفي ضوء ذلك، يتعين أن يشيع إحساس بالإلحاحية في الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات والفرص التي يمثلها التحول الحضري.

الحواشي والمؤشرات

الحواشي

المقدمة

١ الأمم المتحدة. ١٩٩٥. السكان والتنمية، المجلد ١: برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: القاهرة: ٥–١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الفقرة ٩–١٤، نيويورك: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، الأمم المتحدة.

٢ مشروع الأمم المتحدة للألفية. ٢٠٠٥. الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة، ص xix. تقرير مقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة. London and Sterling, Virginia: Earthscan.

٣ انظر: موئل الأمم المتحدة. ٢٠٠٦. حالة مدن العالم ٢٠٠٦/٢٠٠٧: الأهداف الإنمائية للألفية والاستدامة الحضرية. لندن: Earthscan. وعلاوة على ذلك، يقدم أحدث تقرير سنوي لمنظمة المراقبة العالمية Worldwatch تصويراً قيماً للمشاكل الحضرية الرئيسية فضلاً عن عدد من النُهُج الواعدة. (انظر: معهد Worldwatch. ٢٠٠٧. حالة العالم ٢٠٠٧: مستقبلنا الحضري. نيويورك ولندن: W. W. Norton and Company).

الفصل ١

١ مقتطف مهدى من: Anderson Literary Management, Inc. ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. "The Megacity," copyright 2006 © by George Packer. *The New Yorker* 82(37): 64.

٢ صندوق الأمم المتحدة للسكان. ١٩٩٦. حالة سكان العالم ١٩٩٦: تغيير الأماكن: السكان والتنمية والمستقبل الحضري، ص ١. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣ يستند هذا التاريخ إلى أحدث تقدير للأمم المتحدة. وما لم يُذكر خلال ذلك، تستند البيانات جميعها التي تشير إلى تحليلات اتجاهات التحضر الواردة في هذا التقرير إلى: الأمم المتحدة. ٢٠٠٦. توقعات التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٥. نيويورك: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.

٤ الأمم المتحدة. ١٩٩٥. السكان والتنمية، المجلد ١: برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: القاهرة: ٥–١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، القسم ٩–١، نيويورك: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، الأمم المتحدة.

٥ مشروع الأمم المتحدة للألفية. ٢٠٠٥. منزل في المدينة. فرقة العمل المعنية بتحسين حياة سكان العشوائيات الفقيرة: London and Sterling, Virginia: Earthscan.

٦ نُوقشت باستفاضة في المؤلفات المختلفة خصائص قاعدة بيانات الأمم المتحدة وأوجه القصور فيها. ومن ذلك مثلاً: Montgomery, M. R.، وآخرون، الفريق المعني بالعوامل الدينامية الحضرية، المجلس القومي للبحوث (المحررون). ٢٠٠٣. *Cities Transformed: Demographic Change and Its Implications in the Developing World*، الصفحات ١٢٨–١٥٣. واشنطن، العاصمة: مطبعة الأكاديميات القومية؛ و Satterthwaite, D. 2005. *The Scale of Urban Change Worldwide 1950-2000 and Its Underpinnings*. ورقة مناقشة بشأن المستوطنات البشرية. الرقم Urban 01. لندن: المعهد الدولي للبيئة والتنمية.

٧ Satterthwaite, D. 2006. *Outside the Large Cities: The Demographic Importance of Small Urban Centres and Large Villages in Africa, Asia and Latin America*. ص ١. ورقة مناقشة بشأن المستوطنات البشرية. الرقم Urban03. لندن: المعهد الدولي للبيئة والتنمية.

٨ Cohen, B. 2006. "Urbanization in Developing Countries: Current Trends, Future Projections, and Key Challenges for Sustainability." *Technology in Society* 28(1-2): 63-80.

٩ تستند الاتجاهات التي ترد مناقشتها هنا إلى التقديرات والإسقاطات الرسمية للأمم المتحدة. (انظر: الأمم المتحدة ٢٠٠٦). ومن المهم التشديد على أن هذه الإسقاطات ليست تكهنات. فالاتجاهات المعروضة في هذا القسم تستند بوجه عام إلى أدلة مادية، ولكن مستوياتها الفعلية قد تتفاوت. ومن الممكن أن تغير عوامل كثيرة مسار النمو الحضري بمرور الوقت. ويتضح من استعراضات الإسقاطات الخاصة بالعقود الأخيرة أنها كانت تميل إلى تصوير النمو الحضري بأكبر من حجمه الحقيقي، وبخاصة في المدن الكبيرة. ويرحب معظم واضعي السياسات بخفض معدل النمو الحضري مستقبلاً. وترد في الفصل ٦ مناقشة لآليات حدوث هذا الانخفاض المحتمل.

١٠ Satterthwaite 2005.

١١ "In most cases, high growth rates are an indicator of success rather than failure and most of the world's largest cities are located in countries with the world's largest economies." — Cohen 2006, p. 69.

١٢ من الناحية الأخرى، حتى معدل النمو المتواضع في مدينة كبيرة يمكن أن يعني حدوث زيادة مطلقة كبيرة في عدد سكانها. فمثلاً، سيكون معنى حدوث زيادة سنوية قدرها ٢ في المائة في عدد سكان مدينة مومباي زيادة أكبر كثيراً في عدد المتحضرين من الزيادة السنوية البالغة ١٠ في المائة التي تحدث في مدينة أصغر.

١٣ "We cannot recall a case in which a small city was the focus of an editorial lamenting rapid urban growth or the lack of public services. Nevertheless, the combined size of such cities makes them very significant presences in developing countries." — Montgomery, M. R.، وآخرون، الفريق المعني بالعوامل الدينامية الحضرية، المجلس القومي للبحوث (المحررون) ٢٠٠٣، ص ١٥.

١٤ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ٢٠٠٠. المرأة والحكم الحضري، ص ٣. سلسلة حوارات السياسات. الرقم ١. نيروبي: مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

١٥ "Globalization has allowed individual cities to break away from the fate of their national economies. Increasingly success or failure depends on the ability of municipal governments to capitalize on the assets of the local environment and to provide the modern infrastructure, enabling environment, and low-wage, flexible workforce demanded by modern businesses." — Cohen, B. 2004. "Urban Growth in Developing Countries: A Review of Current Trends and a Caution regarding Existing Forecasts," p. 37. *World Development* 32(1): 23-51.

١٦ يمكن أن يؤدي انعدام وفورات الحجم التي تنجم عن التجمع السكاني والكثافة السكانية والتلوث البيئي ومشاكل العمل والامتداد الاقتصادي للمركز المسيطر إلى خفض مزايا المدن الكبيرة. فأوجه التقدم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل وتكنولوجيات الإنتاج الناجمة عن العولمة يمكن أن تكون في صالح عدم التركز في المدن الرئيسية. وقد تتدنى الصناعات التي تحتاج إلى قوة عاملة كبيرة، مما يؤدي إلى تآكل سبب اقتصادي رئيسي للتركز، أي مما يؤدي إلى الإقلال من تكاليف النقل والمعرفة والتدريب والمعلومات.

١٧ UNRISD. ٢٠٠٥. المساواة بين الجنسين: السعي إلى تحقيق العدالة في عالم يفتقر إلى المساواة، ص ١٩٣. جنيف: UNRISD.

١٨ يستند هذا القسم إلى: Rodriguez, J., and G. Martine. 2006. "Urbanization in Latin America: Experiences and Lessons Learned". مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

١٩ يستند هذا القسم إلى: شعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ٢٠٠٧. "تحضر في منطقة غربي آسيا". مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

٢٠ المرجع نفسه. بدأت بعض البلدان، من قبيل مصر والأردن والجمهورية العربية السورية، مثلاً، في اتخاذ خطوات إيجابية لمساعدة المستوطنات غير الرسمية.

٢١ تستند هذه المناقشة إلى: White, M. J., B. U. Mberu, and M. Collinson. 2006. "African Migration and Urbanization: Recent Trends and Implications". مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

٢٢ White, M. J., and D. P. Lindstrom. 2005. "Internal Migration". الفصل ١١ في: *Handbook of Population*, edited by D. Poston and M. Micklin. 2006. Handbooks of Sociology and Social Research Series. New York: Springer.

٢٣ هذه المناقشة مستمدة إلى حد كبير من: Chandrasekhar, S. 2006. "Urban Growth Patterns and Its Implications for Future Economic, Social, Demographic and Environmental Scenarios in India." مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

٢٤ حكومة الهند. بدون تاريخ. قانون ضمانات العمالة الريفية الوطني: ٢٠٠٥. نيودلهي: وزارة التنمية الريفية، حكومة الهند. الموقع على الإنترنت: http://nrega.nic.in/، بالرجوع إليه في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٢٥ يستند هذا القسم إلى: Bai, X. 2006. "Urban Transition in China: Trends, Consequences, and Policy Implications". مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

٢٦ Chen, N., P. Valente, and H. Zlotnik. 1998. "What Do We Know about Recent Trends in Urbanization?" Pp. 59-88 in: *Migration, Urbanization, and Development: New Directions and Issues*, edited by R. E. Bilsborrow. ١٩٩٨. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٧ Sivaramakrishnan, K. C., Amitabh Kundu, and B. N. Singh. 2005. *Handbook of Urbanization in India: An Analysis of Trends and Processes*، الجدول ٣–٤. نيودلهي ونيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد.

٢٨ Rodriguez and Martine 2006.

٢٩ في الصين، أدت الضوابط البيروقراطية القوية بدرجة غير عادية على الخصوبة إلى جعل الزيادة الطبيعية في عدد السكان تقف عند مستويات منخفضة على مدى عدة عقود. وفي الوقت نفسه، أدى وجود تقييدات قوية على نفس المنوال على الهجرة من الريف إلى الحضر إلى إبقاء مستويات التحضر المنخفضة حتى أواخر سبعينات القرن العشرين. ثم أسفر تخفيف القيود على الهجرة عن حدوث تحركات سكانية ضخمة إلى المدن في مواجهة

استمرار انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية في عدد السكان .

٣٠ أشارت بضع حكومات إشارات مباشرة إلى هذه الصلة بين النمو الحضري والزيادة الطبيعية في عدد السكان وإلى الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للصحة الإنجابية . أما واضعو السياسات فهم لا يشيرون بوجه عام سوى إلى الهجرة غير المرغوبة من الريف إلى الحضر .

الفصل ٢

١ الأمم المتحدة . ٢٠٠٦ . تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة): تقرير الأمين العام (A/61/262) . الفقرة ٨ . نيويورك: الأمم المتحدة .

٢ الأمم المتحدة . ١٩٩٥ . السكان والتنمية، المجلد ١: برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: القاهرة: ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الفقرة ٩-١٤ . نيويورك: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات ، الأمم المتحدة .

٣ يستفيد هذا الفصل بطرائق كثيرة من مساهمة قيّمة قدمها لهذا التقرير موئل الأمم المتحدة (انظر: Bazoglu, N., and Mboup, G. 2007 "Shelter and Urban Poverty: Nature and Scope" . مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير) .

٤ Kessides, C. 2006. *The Urban Transition in Sub-Saharan Africa: Implications for Economic Growth and Poverty Reduction* . سلسلة ورقات العمل الخاصة بمنطقة أفريقيا . الرقم ٩٧ . واشنطن ، العاصمة: تحالف المدن .

٥ Champion, T., and G. Hugo. 2004. "Introduction: Moving Beyond the Urban-Rural Dichotomy." Ch. 1 in: *New Forms of Urbanization: Beyond the Urban-Rural Dichotomy*, edited by T. Champion and G. Hugo. Aldershot, United Kingdom: Ashgate; Njoh, A. J. 2003. "Urbanization and Development in Sub-Saharan Africa." Cities 20(3): 167-174; and UN-Habitat. 1996. *An Urbanizing World: Global Report on Human Settlements 1996* (HS/397/96A) . أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد .

٦ الأرقام المتعلقة بالفقر الحضري غير دقيقة وكثيـراً ما تكون أقل مما يجب وذلك لأن جوانب كثيرة من الفقر لا تقاس . فالمسوح إما لا تراعي خصوصية الأوضاع الحضرية (ومن ذلك مثلاً عدم القدرة على زراعة أغذية أو زراعة علف ، وارتفاع التكلفة النقدية للاحتياجات غير الغذائية ، وارتفاع حالات انعدام المأوى ، والتحرش ، والطرد أو الاعتقال في المنازل " غير القانونية " الخاصة بفقراء الحضر أو المتعلقة بسبل رزقهم) ، أو أنها تقدم معلومات غير وافية (وذلك مثلاً بعدم قياس مدى ملاءمة مرافق الصرف الصحي) . وتشير الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة إلى أن حوالي ٩٩٨ مليون شخص كانوا في عام ٢٠٠٥ يعيشـون فـي " عشوائيات فقيرة " في العالم . انظر: موئل الأمم المتحدة . ٢٠٠٦أ . حالة مدن العالم ٢٠٠٦/٢٠٠٧: الأهداف الإنمائية للألفية والاستدامة الحضرية، ص ١٦ . لندن: Earthscan .

٧ Satterthwaite, D. 2004. *The Under-estimation of Urban Poverty in Low- and Middle-Income Nations.* IIED Working Paper on Poverty Reduction in Urban Areas. No. 14. London: المعهد الدولي للبيئة والتنمية .

٨ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) . ٢٠٠١ . حالة مدن العالم ٢٠٠١ . نيروبي: مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) .

٩ موئل الأمم المتحدة ٢٠٠٦أ .

١٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ٢٠٠٦أ . إحراز تقدم على طريق الاستدامة البيئية: الدروس المستفادة والتوصيات المنبثقة عن استعراض لأكثر من ١٥٠ تجربة قطرية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ، الصفحتان ٤٧ و ٥٠ . نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

١١ مشروع الأمم المتحدة للألفية . ٢٠٠٥أ . الاستثمار في التنمية: خطـة عمليـة لتحقيـق الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة، ص xix . تقرير مقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة . London and Sterling, Virginia: Earthscan .

١٢ Montgomery, M. 2005 . " مكان فقراء الحضر في برنامج عمل القاهرة والأهداف الإنمائية للألفية " . ص XXIV-5 . الفصل ٢٤ في: حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن أهمية الجوانب السكانية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: نيويورك: ١٧-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (ESA/P/WP.192) ، وهي من إعداد الأمم المتحدة . ٢٠٠٥أ . نيويورك: شعبة السكان ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، الأمم المتحدة .

١٣ انظر: McGranahan, G. ، وآخرون . ٢٠٠١ . *The Citizens at Risk: From Urban Sanitation to Sustainable Cities* . لندن: Earthscan .

١٤ Bartone, C. R. 2001 . " الإدارة البيئية الحضرية والفقراء " . ورقة معلومات أساسية من أجل الاستراتيجية البيئية ، الفريق المعني بالتنمية الحضرية والبنية التحتية . واشنطن ، العاصمة: البنك الدولي . الموقع على الإنترنت: http:// wbln0018. worldbank.org/lac/envstrat-egy/ar/cover.nsf/0/40451d0d0 edfa 24f85256a0e005aa2e1/$FILE/ENV-Urban-Jan01.doc ، بالرجوع إليه آخر مرة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ .

١٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ٢٠٠٦ب . تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦: ما يتجاوز الشحة: النفوذ والفقر وأزمة المياه العالمية . نيويورك: Palgrave MacMillan .

١٦ Mboup, G. 2004. "Cost of Water by Welfare Groups in Addis Ababa: Indicators for Accessibility, Affordability and Non-discrimination" . ورقة قُدمت في حلقة العمل المعنية بالحق في المياه ومؤشرات ذلك ، مؤسسة Heinrich Boell ، برلين ، ألمانيا ، ٢٥-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ؛ موئل الأمم المتحدة . ٢٠٠٤ . " التقرير الأولي لمسح أوجه انعدام الإنصاف الحضرية ، أديس أبابا " . نيروبي: موئل الأمم المتحدة . وموئل الأمم المتحدة ٢٠٠٦أ .

١٧ المركز الأفريقي لبحوث السكان والصحة ، ٢٠٠٢ . العوامل الدينامية السكانية والصحية في مستوطنات نيروبي غير الرسمية. نيروبي: المركز الأفريقي لبحوث السكان والصحة .

١٨ Montgomery, M. R. ، وآخرون ، الفريق المعني بالعوامل الدينامية الحضرية ، المجلس القومي للبحوث (المحررون) . ٢٠٠٣ . *Cities Transformed: Demographic Change and Its Implications in the Developing World* ، ص ٨٢ . واشنطن ، العاصمة: مطبعة الأكاديميات الوطنية .

١٩ موئل الأمم المتحدة ٢٠٠٤ .

٢٠ Thompson, J. ، وآخرون . ٢٠٠٠ . "Waiting at the Tap: Changes in Urban Water Use in East Africa over Three Decades." *Environment and Urbanization* 12(2): 37-52 مستشهد به في: Kessides ٢٠٠٦ ، ص ١٨ .

٢١ الأمم المتحدة ١٩٩٥ ، الغاية ٣-١٦ .

٢٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ٢٠٠٣ . تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣: الأهداف الإنمائية للألفية: اتفاق فيما بين الدول لوضع نهاية للفقر البشري، ص ٨٥ . نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد .

٢٣ Basu, A. 2002. "Why Does Education Lead to Lower Fertility: A Critical Review of Some of the Possibilities. *World Development* 30(10): 1779-1790 .

٢٤ موئل الأمم المتحدة . ٢٠٠٧ . قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية . نيروبي: موئل الأمم المتحدة .

٢٥ موئل الأمم المتحدة ٢٠٠٦أ .

٢٦ Heintz, J. 2006 . " العولمة والسياسة الاقتصادية والعمالة: الفقر وانعكاساته الجنسانية " ، ص ١٥ . ورقات استراتيجية العمالة . الرقم ٢٠٠٦/٣ . جنيف: منظمة العمل الدولية .

٢٧ UNRISD . ٢٠٠٥ . المساواة بين الجنسين: السعي إلى العدالة في عالم يفتقر إلى المساواة. ص ٥٣ . جنيف: UNRISD .

٢٨ Kabeer, N., and S. Mahmud. 2004. "Globalization, Gender, and Poverty: Bangladeshi Women Workers in Export and Local Markets." *Journal of International Development* 16(1): 93-109; Benería, L. 2003. *Gender, Development and Globalization: Economics as if All People Mattered.* London: Routledge; Elson, D. 1996. "Appraising Recent Developments in the World Market for Nimble Fingers." Pp. 35-55 in: *Confronting State, Capital, and Patriarchy: Women Organizing in the Process of Industrialization*, edited by A. Chhachhi and R. Pittin. 1996. New York: St. Martin's Press; and Elson, D., and R. Pearson. 1981. "Nimble Fingers make Cheap Workers: An Analysis of Women's Employment in Third World Export Manufacturing." *Feminist Review* 7: 87-107. All cited in: Heintz 2006, p. 45 .

٢٩ Chen, M. ، وآخرون . ٢٠٠٥ . تقدم المرأة في العالم ٢٠٠٥: المرأة والعمل والفقر. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ؛ و Carr, M., M. A. Chen, and J. Tate. 2000. "Globalization and Home-based Workers." *Feminist Economics* 6(3): 123-42; and Chen, M., J. Sebstad, and L. O'Connell. 1999. "Counting the Invisible Workforce: The Case of Homebased Workers." *World Development* 27(3): 603-610 . وكلها مستشهد بها في: Heintz ٢٠٠٦ ، ص ٥٤ .

٣٠ AFL-CIO. n.d. "Women in the Global Economy." Washington, D.C.: AFL-CIO . الموقع على الإنترنت: www.aflcio.org/issues/jobseconomy/globaleconomy/women/ ، بالرجوع إليه في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ .

٣١ موئل الأمم المتحدة ٢٠٠٦أ ، ص ١٢٥ .

٣٢ المرجع نفسه ، ص ٩ .

٣٣ Heintz ٢٠٠٦ ، ص ١ .

٣٤ المرجع نفسه ، ص ١١ .

٣٥ المركز الدولي لبحوث المرأة . أيار/مايو ٢٠٠٦ . "Reducing Women's and Girls' Vulnerability to HIV/AIDS by Strengthening their Property and Inheritance Rights." *ICRW Information Bulletin.* Washington, D.C..: International Center for Research on Women. (The International Center for Research on Women [ICRW], in partnership with the Global Coalition on Women and AIDS [GCWA/UNAIDS] and the

United Nations Food and Agriculture Organization [FAO], is implementing the Reducing Women's and Girls' Vulnerability to HIV/AIDS by Strengthening their Property and Inheritance Rights grants programme).

٣٦ المركز الدولي لبحوث المرأة. حزيران/يونيه ٢٠٠٤. "To Have and To Hold: Women's Property and Inheritance Rights in the Context of HIV/AIDS in Sub-Saharan Africa." *ICRW Information Bulletin*. واشنطن، العاصمة: المركز الدولي لبحوث المرأة.

٣٧ Michaud, A. 2002. "How Gender-sensitive is Your City?" in *Habitat Debate* 8(4): 9-10.

٣٨ انظر: الاتحاد البرلماني الدولي. ٢٠٠٧. "المرأة في البرلمانات الوطنية: الحالة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧". جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي. الموقع على الإنترنت: http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm، بالرجوع إليه في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٣٩ United Cities and Local Governments. 2005. "Local Government Statement to Beijing+10: Women in Local Decision Making: Leading Global Change." Barcelona, Spain: United Cities and Local Governments. الموقع على الإنترنت: http://www.cities-localgovernments.org/uclg/index.asp، بالرجوع إليه في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٤٠ Chen، وآخرون. ٢٠٠٥.

٤١ منظمة الصحة العالمية. ٢٠٠٥. "ما هي الأدلة الموجودة بشأن تأثيرات الإصلاحات في مجال الرعاية الصحية على الإنصاف بين الجنسين، وبخاصة في مجال الصحة". ص ١٠. تقرير شبكة الأدلة الصحية. كوبنهاغن: المكتب الإقليمي لأوروبا، منظمة الصحة العالمية.

٤٢ انظر: صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب المراجع السكانية. ٢٠٠٥. موجزات قطرية للسكان والصحة الإنجابية: التطورات على صعيد السياسات والمؤشرات ٢٠٠٥، ص ١٠. نيويورك وواشنطن، العاصمة: صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب المراجع السكانية.

٤٣ Montgomery, M. R.، وآخرون، الفريق المعني بالعوامل الدينامية الحضرية، المجلس القومي للبحوث (المحررون) ٢٠٠٣، ص ٨٢.

٤٤ Montgomery, M.، ٢٠٠٤. "مكان الفقراء الحضريين في برنامج عمل القاهرة والأهداف الإنمائية للألفية"، ص ٧. ورقة عُرضت في الحلقة الدراسية المعنية بأهمية الجوانب السكانية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك، ١٧-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.

٤٥ Montgomery, M. R.، وآخرون، الفريق المعني بالعوامل الدينامية الحضرية، المجلس القومي للبحوث (المحررون) ٢٠٠٣، ص ٨٢.

٤٦ Montgomery ٢٠٠٤، ص ١.

٤٧ Smaoun, S. 2005. "حتى في أفضل الأوقات، المرأة تكون دائماً في حالة خطر". *Habitat Debate* 11(1): 7.

٤٨ صندوق الأمم المتحدة للسكان. ٢٠٠٦. "تمكين المرأة اقتصادياً: تلبية احتياجات النساء الفقيرات"، ص ١٧. تقرير حلقة عمل. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤٩ Kishor, S., and K. Johnson. 2004. *Profiling Domestic Violence: A Multi-Country Study*, p. 39. Calverton, Maryland: Measure DHS and ORC MACRO.

٥٠ Smaoun, S. 2000. "العنف ضد المرأة في المناطق الحضرية: تحليل للمشكلة من منظور جنساني". الصفحتان ٢٩ و ٣٠. سلسلة ورقة العمل الخاصة ببرنامج الإدارة الحضرية. الرقم ١٧. نيروبي، كينيا: موئل الأمم المتحدة.

٥١ المرجع نفسه، الصفحتان ٣١ و ٣٢.

٥٢ Hindin, M. J., and L. S. Adair. 2002. "Who's at Risk: Factors Associated with Intimate Partner Violence in the Philippines." Social Science and Medicine 55(8): 1385-1399.

٥٣ McCloskey, L. A., C. Williams, and U. Larsen. 2005. "انعدام المساواة بين الجنسين وعنف الشريك الحميم فيما بين النساء في موشي، تنزانيا". ورقة عُرضت في الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان الذي نظمه الاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان، تور، فرنسا، ١٨-٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥. باريس: الاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان.

٥٤ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب المراجع السكانية ٢٠٠٥، ص ١٠.

٥٥ مشروع الأمم المتحدة للألفية. ٢٠٠٦. خيارات عامة، وقرارات خاصة: الصحة الجنسانية والإنجابية والأهداف الإنمائية للألفية، ص ٣. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٦ المرجع نفسه، ص ١٢.

٥٧ Montgomery ٢٠٠٤، ص ٩.

٥٨ Bazoglu and Mboup ٢٠٠٧؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب المراجع السكانية ٢٠٠٥، ص ١٠.

٥٩ انظر: Montgomery ٢٠٠٤؛ ومشروع الأمم المتحدة للألفية ٢٠٠٦، ص ٣.

٦٠ موئل الأمم المتحدة ٢٠٠٦أ، ص ١٦.

٦١ Mosley, W. H., and L. C. Chen. 1984. "An Analytical Framework for the Study of Child Survival in Developing Countries." *Pp. 25-45 in: Child Survival: Strategies for Research. Population and Development Review* 10(Supplement).

٦٢ Buvé, A., K. Bishikwabo-Nsarhaza, and G. Mutangadura. 2002. "The Spread and Effect of HIV-1 Infection in Sub-Saharan Africa." *The Lancet* 359(9324): 2011-2017.

٦٣ موئل الأمم المتحدة ٢٠٠٦أ، الشكل ٣-٤-١.

٦٤ Miranda, D. de S. 2000. "Reflexões sobre o papel da cultura na Cidade de São Paulo." São Paulo em Perspectiva 14(4): 105-110.

٦٥ لمزيد من الاطلاع على التحضر والثقافة، انظر: Massey, D. S. 1996. "The Age of Extremes: Concentrated Affluence and Poverty in the Twenty-first Century," p. 409. *Demography* 33(4): 395-412; Gill, R. 2000. "Cities and Ethnicity: A Case of De-Ethnicization or Re-Ethnicization?" *Sociological Bulletin* 49(2): 211-228; and Roy, S. K. 2005. "Urban Development: A Critique." *Journal of the Indian Anthropological Society* 40(2-3): 209-226.

٦٦ Reader, I. 1989. "Review Article: Recent Japanese Publications on Religion," p. 300. *Japanese Journal of Religious Studies* 16(4): 299-315.

٦٧ للاطلاع على مزيد من المناقشة بشأن الحركات الدينية الجديدة، انظر: Ellingsen, T. 2004. "The Resurgence of Religion in the Age of Globalization," p. 4. Paper presented at the 5th Pan-European International Relations Conference: "Constructing World Orders," the Hague, the Netherlands, 9-11 September 2004. Colchester, United Kingdom: European Consortium on Public Relations Standing Group on International Relations; Dawson, L. L. 1998. "The Cultural Significance of New Religious Movements and Globalization: A Theoretical Prolegomenon," p. 584. *Journal for the Scientific Study of Religion* 37(4): 580-595; and Emerson, M. O., and D. Hartman. 2006. "The Rise of Religious Fundamentalism," p. 133. *Annual Review of Sociology* 32: 127-144.

٦٨ Moser, C. O. N. 2004. "Urban Violence and Insecurity: An Introductory Roadmap." *Environment and Urbanization* 16(2): 3-16; Moser, C. O. N., and C. McIlwaine. 2006. "Latin American Urban Violence as a Development Concern: Towards a Framework for Violence Reduction," p. 42. *World Development.* 34(1): 89–112; Arriagada, I., and L. Godoy. 2000. "Prevention or Repression: The False Dilemma of Citizen Security", p. 113. CEPAL Review. No. 70. Santiago, Chile: Economic Commission for Latin America and the Caribbean; and Rolnik, R. 2001. "Territorial Exclusion and Violence: The Case of the State of São Paulo, Brazil." *Geoforum* 32(4): 471-482.

٦٩ Hagedorn, J. M. 2005. "The Global Impact of Gangs," p. 160. *Journal of Contemporary Criminal Justice* 21(2): 153-169.

٧٠ تقديرات لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية. انظر: Burki, J. S., and G. Perry. 1998. *Beyond the Washington Consensus: Institutions Matter*, p. 23. Washington, D.C.: The World Bank. Cited in: *Crime, Democracy, and Development in Latin America*, p. 1, by W. C. Prillaman. 2003. Policy Papers on the Americas Series. Vol. 14, Study 6. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies.

٧١ Briceño-León, R. 2005. "Urban Violence and Public Health in Latin America: A Sociological Explanatory Framework," p. 1644. *Cadernos Saúde Pública* 21(6): 1629-1648; and Moser, C. O. N., and D. Rodgers. 2005. *Change, Violence and Insecurity in Non-Conflict Situations*, p. vi. Working Paper. No. 245. London: Overseas Development Institute.

٧٢ Moser and Rodgers 2005، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

٧٣ المرجع نفسه، ص ٢١.

٧٤ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الشباب والتحضر، انظر: صندوق الأمم المتحدة للسكان. ٢٠٠٧. النشأة كحضريين. ملحق لتقرير حالة سكان العالم ٢٠٠٧. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧٥ مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين. ٢٠٠٣. *Youth Explosions in Developing World Cities: Approaches to Reducing Poverty and Conflict in an Urban Age*. واشنطن، العاصمة: مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين.

٧٦ للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٠٧.

٧٧ موئل الأمم المتحدة ٢٠٠٦أ.

٧٨ Engle, P. L. 2000. "Urban Women: Balancing Work and Childcare." 2020 Focus 03: Brief No. 08. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute. وانظر أيضاً: اليونسكو. بدون تاريخ. "عرض عام: النشأة في المدن". جنيف: مشروع UNESCO-MOST. الموقع على الإنترنت: www.unesco.org/most/guic/guicaboutframes.htm، بالرجوع إليه في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٧٩ يستند هذا القسم إلى: Guzman, J. M. ٢٠٠٦. "التحضر والشيوخة في البلدان النامية". مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

٨٠ وُضعت التقديرات باستخدام بيانات مستمدة من: الأمم المتحدة. ٢٠٠٥ب. تنوع الهياكل العمرية المتغيرة للسكان في العالم (UN/POP/PD/2005/1). اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير الهيكل العمري للسكان، مكسيكو، ٣١ آب/أغسطس – ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. نيويورك: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.

٨١ Cutler, S. J., and J. Hendricks. 2001. "Emerging Social Trends." Ch. 25 in: *Handbook of Aging and the Social Sciences,* Fifth Edition, edited by R. H. Binstock and L. K. George. 2001. San Diego, California: Academic Press.

٨٢ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ١٩٩٣. تحسين نوعية حياة المسنين والمعوقين في المستوطنات البشرية: المجلد الأول: كتاب مرجعي للسياسات والبرامج من مختلف أنحاء العالم. (H/284/93E) نيروبي: مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

٨٣ ذُكر في دراسة المدن الكبيرة الأربع أن: "وضع برامج تحدد المسنين الضعفاء بدون انتهاك حرياتهم المدنية يمثل تحدياً أساسياً ...". — Rodwin, V. G., M. K. Gusmano, and R. N. Butler. 2006. "Growing Older in World Cities: Implications for Health and Long-Term Care Policy," p. 4. Ch. 1 in: *Growing Older in World Cities: New York, London, Paris, and Tokyo*, edited by V. G. Rodwin and M. K. Gusmano. 2006. Nashville, Tennessee: Vanderbilt University Press.

٨٤ Kessides, C. 2005. "مساهمات التنمية الحضرية في النمو الاقتصادي والحد من الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء". مسودة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

٨٥ موئل الأمم المتحدة. ٢٠٠٦ب. استراتيجيات المأوى التمكينية: استعراض للتجربة من عقود من التنفيذ. نيروبي، كينيا: موئل الأمم المتحدة.

٨٦ Carolini, G. 2006. "المنظمات المجتمعية للفقراء الحضريين: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتخطيط للنمو السكاني الحضري". مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

٨٧ d'Cruz, C., and D. Satterthwaite. 2005. "Building Homes, Changing Official Approaches: The Work of Urban Poor Organizations and their Federations and their Contributions to Meeting the Millennium Development Goals in Urban Areas," p. 1. IIED Poverty Reduction in Urban Areas Series. Working Paper. No. 16. London: International Institute for Environment and Development.

٨٨ Baumann, T., J. Bolnick, and D. Mitlin. 2005. "The Age of Cities and Organizations of the Urban Poor: The Work of the South African Homeless People's Federation and the People's Dialogue on Land and Shelter," pp. i-ii. IIED Working Paper 2 on Poverty Reduction in Urban Areas. London: International Institute for Environment and Development.

٨٩ Warah, R. 2002. "Afghan Women's Struggle Behind the Veil." *Habitat Debate* 8(4): 8-9.

٩٠ Racelis, M. 2005. "Recasting Urban Power Relations." In Focus 7: 16-17. نيويورك: المركز الدولي للفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٦ب، ص ٦٣.

٩٢ تحالف المدن. ٢٠٠٦. التقرير السنوي ٢٠٠٦، ص ١١. واشنطن العاصمة: تحالف المدن.

٩٣ موئل الأمم المتحدة. ٢٠٠٦ج. مستقبلنا: المدن المستدامة: تحويل الأفكار إلى أفعال، (HSP/WUF/3/2)، ص ٢٧. ورقة عمل أساسية. الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي، فانكوفر، كندا، ١٩-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. نيروبي: موئل الأمم المتحدة.

٩٤ Patel, S., and D. Mitlin. 2002. "Sharing Experiences and Changing Lives." *Community Development Journal* 37(2): 125-136. Cited in: Carolini 2006, p. 11.

٩٥ انظر: Shack/Slum Dwellers International. n.d. "International Advocacy." Cape Town, South Africa: Shack/Slum Dwellers International. الموقع على الإنترنت: http://www.sdinet.org/rituals/ritual9.htm، بالرجوع إليه في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ ولجنة هيويرو. بدون تاريخ. "Grassroots Women on the Move: Acting Locally, Speaking Globally". بروكلين، نيويورك: لجنة هيويرو. الموقع على الإنترنت: www.huairou.org/index.html، بالرجوع إليه في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٩٦ مشروع الأمم المتحدة للألفية. ٢٠٠٥ب. بيت في المدينة. فرقة عمل معنية بالنهوض بمعيشة سكان الأحياء الفقيرة. London and Sterling, Virginia: Earthscan.

٩٧ المرجع نفسه، ص ٣.

٩٨ انظر: البنك الدولي. بدون تاريخ. "استراتيجيات الحد من الفقر". واشنطن، العاصمة: البنك الدولي. الموقع على الإنترنت: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTPOVERTY/EXTPRS/0,,menuPK:384207~pagePK:149018~piPK:149093~theSitePK:384201,00.html، بالرجوع إليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٩٩ موئل الأمم المتحدة ٢٠٠٦ب، الصفحتان ٣٦ و ٣٧.

الفصل ٣

١ الأمم المتحدة. ٢٠٠٦. تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة): تقرير الأمين العام (A/61/262)، الفقرة ٨. نيويورك: الأمم المتحدة.

٢ يستند هذا الفصل استناداً كبيراً إلى: McGranahan, G., D. Mitlin, and D. Satterthwaite. 2006. "Land and Services for the Urban Poor in Urbanizing Countries". مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير؛ و Tacoli, C., G. McGranahan, and D. Satterthwaite. 2006 "Urbanization, Poverty and Inequity: Is Rural-urban Migration a Poverty Problem, or Part of the Solution?". مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير؛ و Martine, G. 2006. "Poverty, Space and Urban Growth". مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

٣ "لا توجد تنمية اقتصادية بدون تحضر. وقد يكون تأثير المحاولات الرامية إلى كبح التحضر سيئاً على التنمية الاقتصادية". — Tannerfeldt, G., and P. Ljung. 2006. *More Urban, Less Poor: an Introduction to Urban Development and Management*، ص ٢٩. لندن: Swedish International Development Cooperation Agency and Earthscan.

٤ البنك الدولي. ٢٠٠٠. *Cities in Transition: World Bank Urban and Local Government Strategy*، الصفحتان ٣٦ و ٣٧. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

٥ موئل الأمم المتحدة ٢٠٠٦. حالة مدن العالم ٢٠٠٦/٢٠٠٧: الأهداف الإنمائية للألفية والاستدامة الحضرية، ص ١٦. لندن: Earthscan.

٦ في عام ١٩٩٦، كانت لدى نسبة قدرها ٥١ في المائة من البلدان النامية سياسات للحد من الهجرة إلى التجمعات الحضرية؛ وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. انظر: الأمم المتحدة. ٢٠٠٦ب. *World Population Policies 2005* (ST/ESA/SER.A/254). نيويورك: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.

٧ مشروع الأمم المتحدة للألفية. ٢٠٠٥. الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ص xix. تقرير مقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة. London and Sterling, Virginia: Earthscan.

٨ Carolini, G. 2006. "المنظمات المجتمعية للفقراء الحضريين: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتخطيط للنمو السكاني الحضري"، ص ١. مشروع ورقة أعدت من أجل التقرير.

٩ من الجدير بالذكر أن كثرة من منظمات القاعدة الشعبية قامت بتشكيلها نساء حضريات فقيرات وتطورت فأصبحت تمثل أساس حركات اجتماعية حضرية كبيرة.

١٠ في حالات عديدة يشير هذا التقرير إلى تحيز واضعي السياسات ضد الحضر. وقد يسبب ذلك قدراً من البلبلة بالنسبة لمن هم يعرفون مفهوم "التحيز الحضري" الذي يستخدمه بعض خبراء الاقتصاد في محاولة منهم لتفسير السبب الذي يجعل المناطق الريفية تظل فقيرة. ولكن مصطلح "التحيز ضد الحضر" المستخدم هنا كصيغة مختزلة يشير ببساطة إلى معارضة المخططين وواضعي السياسات لنمو المدن الديمغرافي وإلى الطرائق الكثيرة التي يحاولون بها منع ذلك النمو أو تأخيره. ومن ثم فإن المفهومين لا يوجد بينهما ارتباط وليسا متضادين بشكل مباشر.

١١ du Plessis, J. 2005. "The Growing Problem of Forced Evictions and the Crucial Importance of Community-based, Locally Appropriate Alternatives." *Environment and Urbanization* 17(1): 123-134.

١٢ انظر: Montgomery, M. R.، وآخرون. الفريق المعني بالعوامل الدينامية الحضرية، المجلس القومي للبحوث (المحررون). ٢٠٠٣. *Cities Transformed: Demographic Change and Its Implications in the Developing World*، الصفحتان ١٧٦ و ١٧٧. واشنطن العاصمة: مطبعة الأكاديميات الوطنية؛ و Rodriguez, J., and G. Martine. ٢٠٠٦، الصفحتان ١٠ و ١١.

١٣ البنك الدولي. ٢٠٠٠، ص ٢.

١٤ هذه هي الحالة، مثلاً، في نيبال. فنسبة لا تتجاوز ١٧ في المائة من سكان البلد البالغ مجموعهم ٢٨ مليوناً تعيش في المناطق الحضرية. إلا أن تآلف عامل الفقر وانعدام الاستقرار السياسي يؤدي إلى تضخّم أعداد المهاجرين من الريف إلى الحضر، ويشكل وضعاً صعباً في المناطق العشوائية الحضرية. ونيبال آخذة في التحضر بسرعة كبيرة، بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٦,٦٥ في المائة في الفترة ١٩٩١ – ٢٠٠١ الفاصلة بين إحصاءين سكانيين. وقد نجمت معظم الزيادة عن الهجرة من الريف إلى الحضر، التي اشتدت كثافتها بفعل صراع دام ١١ عاماً، وكانت هجرة على وجه الخصوص إلى منطقة تيراي الجنوبية وإلى مناطق كاتماندو العشوائية الفقيرة. ولا يوجد سجل رسمي لأعداد الأشخاص المشردين داخلياً في البلد، ولكن التقديرات تتراوح من ٢٠٠ ٠٠٠ إلى ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. (المصدر: المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في نيبال. كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. اتصال شخصي؛ وجداول حاسوبية واردة من شعبة السكان بالأمم المتحدة).

١٥ "The most constructive way of looking at the productive interlinkages among urban and rural areas may be as a virtuous circle, whereby access to (urban) markets and services for non-farm production stimulates agricultural productivity and rural incomes, which in

turn generate demand and labour supply for more such goods and services. The circle provides multiple entry points, and opportunities should be seized where they appear." — Kessides, C. 2006. *The Urban Transition in Sub-Saharan Africa: Implications for Economic Growth and Poverty Reduction*, p. xvii . سلسلة ورقات العمل الخاصة بمنطقة أفريقيا . الرقم ٩٧ . واشنطن العاصمة: تحالف المدن .

١٦ Angel, S., S. C. Sheppard, and D. L. Civco. 2005. *The Dynamics of Global Urban Expansion*، ص ٩١ . واشنطن العاصمة: إدارة النقل والتنمية الحضرية ، البنك الدولي .

١٧ Hardoy, J. E., D. Mitlin, and D. Satterthwaite. 1992. *Environmental Problems in Third World Cities*، ص ٣٤ . لندن: منشورات Earthscan .

١٨ الأمم المتحدة . ١٩٩٥ . السكان والتنمية ، المجلد الأول: برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: القاهرة: ٥ – ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ، الفقرة ٩ – ١ . نيويورك: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات ، الأمم المتحدة .

١٩ من ثم ، أثيرت مسألة أن الغاية ١١ من الأهداف الإنمائية للألفية – وهي تحسين حياة ما لا يقل ١٠٠ مليون من ساكني الأحياء الفقيرة بحلول سنة ٢٠٢٠ – رؤي عموماً أنها من السهل نسبياً تحقيقها ، على الاختلاف من بعض الغايات الأخرى للأهداف الإنمائية للألفية . وهذا التفاؤل ، بالإضافة إلى انخفاض الغاية انخفاضاً غريباً " ... هو تجسد لتزايد الاعتراف بالتحسينات الناجحة التي تحققت عن طريق المشاريع التشاركية والتي تنفذ بقيادة محلية في الأحياء العشوائية الفقيرة ، وتجسيد لتوثيق تلك التحسينات " . – Carolini ٢٠٠٦ ، ص ١ .

٢٠ Tannerfeldt, G., and P. Ljung . ٢٠٠٦ ، ص ٩٧ .

٢١ من الشائع في البلدان النامية بالنسبة لبائعي الشوارع أن يبيعوا السجائر مفردة بسعر أعلى من سعر وحدتها إذا بيعت بالعلبة . ويدفع الفقراء ثمناً أعلى مقابل كل وحدة يستخدمونها من المياه والوقود وغيرهما من الضروريات الأخرى لأنهم يشترون كميات صغيرة فقط منها . كذلك ، ينجم عادة عن تكييف حجم قطع الأراضي حسب القدرة الشرائية للفقراء ارتفاع الأسعار مقابل كل متر مربع . انظر: Smolka, M., and A. Larangeira. 2006. "Informality and Poverty in Latin American Urban Policy" . مشروع ورقة أعدت من أجل هذا التقرير .

٢٢ الأمم المتحدة . ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ . " رئيس الموئل يخبر اللجنة الثانية بالحاجة المخيمة إلى تمويل لرهونات يكون في صالح الفقراء بالنظر إلى تهديد الفقر لمستويات المعيشة في مدن العالم " (GA/EF/3160) ، الصفحتان ٣ و ٤ . نشرة صحفية . نيويورك: الأمم المتحدة .

٢٣ "In many countries, the planning horizons of politicians are too short to engage in longer-term planning and preparation for orderly urban expansion."— Angel, Sheppard, and Civco 2005 ، ص ١٠١ .

٢٤ كثيراً ما يُفترض خطأً أن معظم فقراء الحضر وأولئك الذين يعيشون في المستقطنات غير القانونية هم مهاجرون من الريف ، وأنهم محرومون من حق التصويت .

٢٥ للاطلاع على مناقشة بشأن كيفية حدوث هذه العمليات في برازيليا ، انظر ، مثلاً: Acioly, Jr., C. C. 1994. "Incremental Land Development in Brasilia: Can the Urban Poor Escape from Suburbanization?" *Third World Planning Review* 16(3): 243-261; and Aubertin, C. 1992. "Le droit au logement: enjeu démocratique ou instrument du clientélisme: L'exemple de Brasilia: District federal." *Cahiers des Sciences Humaines* 28(3) : 461-479 .

٢٦ بهذا المعنى ، يجري حالياً بذل جهد استثنائي لتنظيم وتطهير أسواق الأراضي في إسبانيا ، حيث يجري فحص سجلات الأراضي التي ترجع إلى سبعة أعوام ويجري توجيه اتهامات إلى عدد من الشخصيات ذات النفوذ لارتكابها المزعوم لمخالفات فيما يتعلق بمعاملات الأراضي . (انظر: "Dos nuevos arrestados en la Operación Malaya" ٦ . شباط/فبراير ٢٠٠٧ . *El Pais* . الموقع على الإنترنت: http://www.elpais.com/articulo/espana/nuevos/arrestados/Operacion/Malaya/elpepuesp/20070206elpepunac_7/Tes . بالرجوع إليه في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧) . وهذا يتزامن مع حركة مدنية ترمي إلى الدعوة إلى توفير إسكان ميسور التكلفة للجميع . وهذا النوع من المبادرات كان يتعين تنفيذه على نطاق واسع في البلدان النامية كجزء من استراتيجية لتنظيم أسواق الأراضي .

٢٧ الأمم المتحدة . ٢٠٠٦أ ، ص ٥ .

٢٨ Angel, S., S. C. Sheppard, and D. L. Civco. 2005 .

٢٩ المرجع نفسه ، ص ١٠٢ .

الفصل ٤

١ Angel, S., S. C. Sheppard, and D. L. Civco. 2005.*The Dynamics of Global Urban Expansion*، ص ١٠٢ . واشنطن العاصمة: إدارة النقل والتنمية الحضرية ، البنك الدولي .

٢ المرجع نفسه ، ص ١ .

٣ يُشير هذا الرقم إلى المستوطنات الحضرية ، بما في ذلك مناطقها الخضراء ومساحاتها الخالية ، مقيسة بالأضواء الليلية (المعدلة) . وهو مقدم من المشروع العالمي لرسم الخرائط الريفية – الحضرية ، صيغة "alpha" (GRUMP alpha) ، مركز الشبكة الدولية لمعلومات علم الأرض ، جامعة كولومبيا ؛ والمعهد الدولي لبحوث السياسة الغذائية ؛ والبنك الدولي ؛ والمركز الدولي للزراعة المدارية . ٢٠٠٤ . و Gridded Population of the World, version 3, with Urban Reallocation (GPW-UR). Palisades ، نيويورك: مركز البيانات والتطبيقات الاجتماعية – الاقتصادية ، جامعة كولومبيا . الموقع على الإنترنت: http://sedac.ciesin.columbia.edu/gpw ، بالرجوع إليه آخر مرة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧ . ومن ثم فهو مختلف عن الأرقام المتعلقة بالكثافة الحضرية والمقدمة من دراسة أجراها: Angel, S., S. C. Sheppard, and D. L. Civco (٢٠٠٥ ، ص ١) . تشير فحسب إلى مناطق العمران في المدن التي يقطنها ١٠٠ ٠٠٠ شخص على الأقل .

٤ معهد موارد العالم . ١٩٩٦ . *World Resources 1996-97: A Guide to the Global Environment: The Urban Environment*، الصفحات ٥٧-٥٩ . نيويورك وأوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد .

٥ Martine, G. 2006. "Population/Development/Environment Trends in a Globalized Context: Challenges for the 21st Century." *Genus* 61(3-4): 247-277 .

٦ لم يُوضع تعريف واضح ومتفق عليه لمفهوم " الامتداد الحضري " . ولكن في الممارسة العملية يمثل متوسط الكثافات الحضرية مؤشراً موجزاً جيداً للامتداد . وجميع العمليات تسفر عن فوارق كبيرة بين المدن المختلفة ، على الرغم من اختلاف مقاييس ومؤشرات " الامتداد " المستخدمة . (انظر: Lopez, R., and H. P. Hynes. 2003. "Sprawl in the 1990s: Measurement, Distribution, and Trends." Urban Affairs Review 38(3): 325-355. Cited in: "Urban Sprawl and Sustainable Cities: A Review," p. 5, by D. J. Hogan and R. Ojima . ٢٠٠٦ . مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير .

٧ Angel, Sheppard, and Civco 2005 ، ص ١٠٢ .

٨ Angel. S. 2006 . " قياس الامتداد العالمي: الهيكل المكاني لأراضي العالم الحضرية " ، ص ١٣ . ورقة غير منشورة .

٩ Angel, Sheppard, and Civco 2005 ، الصفحتان ١ و ٢ . وقد يكون هذا في حقيقة الأمر تقديراً منخفضاً للكثافات المتدنية . وفي الولايات المتحدة ، على الأقل ، وجدت دراسة شملت ٢٨٢ منطقة متروبولية أن نمو مساحة الأراضي قد فاق في سرعته النمو السكاني بمقدار اثنين إلى واحد (مذكور في: Hogan and Ojima 2006 ، ص ٣) .

١٠ Angel, Sheppard, and Civco 2005 ، الصفحتان ١ و ٢ .

١١ Hogan and Ojima 2006 ، الصفحة ٦ .

١٢ Arbury, J. n.d. "From Urban Sprawl to Compact City: An Analysis of Urban Growth Management in Auckland." Master's Thesis. Auckland, New Zealand: University of Auckland. Website: http://portal.jarbury.net/thesis.pdf ، بالرجوع إليه في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ .

١٣ المرجع نفسه ، ص ٢١ .

١٤ Monte Mor, R. L. 2006. "O que é o urbano no mundo contemporâneo," p. 11. *Texto para Discussão*, UFMG/Cedeplar, Belo Horizonte . الموقع على الإنترنت: www.cedeplar.ufmg.br ، بالرجوع إليه آخر مرة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ . ومستشهد به في: Hogan and Ojima 2006 ، ص ١٦ .

١٥ Richardson, H. W., and C.-H. C. Bae (eds.). 2004. *Urban Sprawl in Western Europe and the United States.* Aldershot, United Kingdom: Ashgate. Cited in: Hogan and Ojima 2006, p. 3 .

١٦ Pumain, D. 2004. "Urban Sprawl: Is There a French Case? Pp. 137-157 in: Richardson and Bae 2004 .

١٧ Munoz, F. 2003. "Lock Living: Urban Sprawl in Mediterranean Cities." *Cities* 20(6): 381-385. Cited in: Hogan and Ojima 2006, p. 8 .

١٨ Roca, J., M. C. Burns, and J. M. Carreras. 2004. "Monitoring Urban Sprawl around Barcelona's Metropolitan Area with the Aid of Satellite Imagery." Paper prepared for the 20th ISPRS Congress ، إستنبول ، اللجنة الأولى ، تركيا ، ٢١-٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ . إستنبول ، تركيا: الجمعية الدولية للتصوير المساحي الضوئي والاستشعار عن بعد ؛ و Munoz ٢٠٠٣ . وكلاهما مستشهد بهما في: Hogan and Ojima ٢٠٠٦ ، ص ٨ .

١٩ مدينة الرب "Cidade de Deus" في ريو دي جانيرو ، التي أكسبها شهرة فيلم يحمل نفس الاسم ، أقيمت عندما نقل سكان مناطق عشوائية موقعها جيد إلى مستوطنة جديدة في ضواحي المدينة للتمكين من إقامة شقق سكنية في بنايات شاهقة من أجل الأثرياء في أماكن تلك المناطق العشوائية الأصلية .

٢٠ Hogan and Ojima 2006 ، ص ٨ .

٢١ استفاد هذا القسم والقسم التالي له استفادة كبيرة من: Tacoli, C. 2006. "A Note on Sprawl and Peri-urbanization" . مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير .

٢٢ Allen, A. 2003. "Environmental Planning and Management of the Peri-urban Interface: Perspectives on an Emerging Field," p. 136. *Environment and Urbanization* 15(1): 135-148; Simon, D., D. McGregor, and K. Nsiah-Gyabaah. 2004. "The Changing Urban–rural Interface of African Cities: Definitional Issues and an Application to Kumasi, Ghana," p. 235. *Environment and Urbanization* 16(2): 235-248; and Parkinson, J., and K. Tayler. 2003. "Decentralized Wastewater Management in Peri-urban

Areas in Low-income Countries," p. 75. *Environment and Urbanization* 15(1): 75-90.

٢٣ الاستراتيجيات المتعمدة لترك الأراضي خالية بينما تقترب منها البنية التحتية الحضرية وتزيد قيمتها " ... قد تكون ظاهرة ملموسة بدرجة أكبر في البلدان النامية التي تؤدي فيها عمليات تقسيم المناطق، والهياكل الضريبية، عدم وجود استثمارات أكثر ربحية وأمناً إلى زيادة جاذبية الاستثمار في الأراضي". – Hogan and Ojima ٢٠٠٦، الصفحتان ٦ و ٧.

٢٤ انظر: اللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة. بدون تاريخ. " التغير البيئي في المناطق الحضرية: مشروع A SCOPE". الموقع على الإنترنت: www.scope-uk.ac.uk/projects/PUECHsumOct01.html، بالرجوع إليه آخر مرة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٢٥ Tacoli, C. 1999. "Understanding the Opportunities and Constraints for Low-Income Groups in the Peri-Urban Interface: The Contribution of Livelihood Frameworks"، ص ٧. مسودة للمناقشة. لندن: Peri-urban Interface Project, Development Planning Unit, University College London.

٢٦ Tacoli 2006.

٢٧ Leaf, M. 2002. " قصة قريتين: العولمة والتغير في المناطق المحيطة بالحضر في الصيـن وفييتـنام". *Cities* ١٩(١): ٢٣-٣١.

٢٨ Webster, D. 2002. *On the Edge: Shaping the future of Peri-Urban East Asia*. ورقة مناقشة لمركز بحوث آسيا والمحيط الهادئ. ستانفورد، كاليفورنيا: مركز بحوث آسيا والمحيط الهادئ، جامعة ستانفورد.

٢٩ Webster, D., et al. 2003. *Emerging Third Stage Peri-urbanization: Functional Specialization in the Hangzhou Peri-urban Region*. ستانفورد، كاليفورنيا: مركز بحوث آسيا والمحيط الهادئ، جامعة ستانفورد.

٣٠ Allen 2003، ص ١٣٧؛ و Ducrot, R وآخرون. ٢٠٠٤. "Articulating Land and Water Dynamics with Urbanization: An Attempt to Model Natural Resources Management at the Urban Edge," p. 87. *Computers, Environment and Urban Systems* 28(1-2): 85-106; and Kombe, W. J. 2005. "Land Use Dynamics in Peri-urban Areas and Their Implications on the Urban Growth and Form: The Case of Dar es Salaam, Tanzania," p. 120. *Habitat International* 29(1): 113-135.

٣١ Allen, A., N. da Silva, and E. Corubolo. 1999. "Environmental Problems and Opportunities of the Peri-urban Interface and Their Impact upon the Poor,"، ص ١. مسودة للمناقشة. لندن: Peri-urban Interface Project, Development Planning Unit, University College London; and Simon, McGregor, and Nsiah-Gyabaah 2004، الصفحتان ٢٣٨ و ٢٤٢.

٣٢ Rostam, K. 1997. "Industrial Expansion, Employment Changes and Urbanization in the Peri-urban Areas of Klang-Langat Valley, Malaysia." *Asian-Profile* 25(4): 303-315.

٣٣ "Activities typically undertaken outside the urban boundaries include disposal of solid wastes in landfills and sewage in surface water, quarries for construction materials, timber for firewood and construction, etc." — Tacoli, C. ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. اتصال شخصي.

٣٤ Parkinson and Tayler 2003، ص ٧٥؛ و Kombe 2005، ص ١١٤.

٣٥ Tacoli 1999, p. 7.

٣٦ انظر: "environmental transition" concept outlined by: McGranahan, G., et al. 2001. The Citizens at Risk: From Urban Sanitation to Sustainable Cities. London: Earthscan.

٣٧ Songsore, J., and G. McGranahan. 1998. "The Political Economy of Household Environmental Management: Gender, Environment, and Epidemiology in the Greater Accra Metropolitan Area." *World Development* 26(3): 395-412.

٣٨ Arbuy n.d.

٣٩ المرجع نفسه.

٤٠ Hogan and Ojima 2006, p. 18.

٤١ الأمم المتحدة ٢٠٠٦. تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة): تقرير الأمين العام (A/61/262)، الصفحة ٢٦ (د). نيويورك: الأمم المتحدة.

٤٢ Angel, Sheppard, and Civco 2005, pp. 11-13.

٤٣ المرجع نفسه، الصفحتان ٩١ و ٩٥.

٤٤ المرجع نفسه، ص ١٠١.

٤٥ المرجع نفسه، ص ١٠١. وهذه الاستعدادات من شأنها أن تشمل: الحصول على الأراضي العامـة وحقـوق الطريـق العامة اللازم لخدمة النمو الحضري في المستقبل؛ وحماية الأراضي الحساسة من البناء، والاستثمار في البنية التحتية الدنيا من قبيل شركات النقل، وشبكات الإمداد بالمياه، والمجاري، والتصريف، لاستيعاب النمو.

٤٦ Hogan and Ojima 2006، ص ١٢؛ والبرنامج الدولي للأبعاد البشرية للتغير العالمي. ٢٠٠٥. *SciencePlan: Urbanization and Global Environmental Change*. تقرير البرنامج الدولي للأبعاد البشرية للتغير العالمي رقم ١٥. بون، ألمانيا: البرنامج الدولي للأبعاد البشرية للتغير العالمي.

٤٧ Tacoli 2006.

٤٨ Hogan and Ojima 2006، الصفحتـان ٧ و ١٦.

٤٩ انظر أيضاً: البنك الدولي. ٢٠٠٠. *Cities in Transition. World Bank Urban and Local Government Strategy*، ص ١٠٥. واشنطن، العاصمة: البنك الدولي. وتقترح هذه الدراسة استخدام مصطلح "com-mutershed" للإشارة إلى منطقة اقتصادية محددة ذاتياً تمثل اقتصاداً محلياً ودون إقليمي معيناً في أذهان المشاركين فيها.

الفصل ٥

١ Worldwatch Institute. 2007. "Preface," p. xxiv. *State of the World 2007: Our Urban Future*. نيويورك ولندن: W. W. Norton and Company.

٢ يستند هذا الفصل في معظمه إلى: Sanchez Rodriguez, R. 2006. "Urban Growth and Sustainability: New Approaches". مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير؛ و de Sherbinin, A. 2007. "Linking Urban Growth and GEC". مذكرة أعدت من أجل هذا التقرير؛ و Balk, D., and B. Anderson. 2007. "Urban Growth and Ecosystems: Recent Patterns and Future Implications". مسودة ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

٣ يوثِّق، مثلاً، تقرير أصدره مؤخراً معهد وورلد واتش عن المدن (*State of the World 2007: Our Urban Future.* New York and London: W. W. Norton and Company) عدداً كبيراً من القصص الإيجابية التي تبين كيف يتعامل الناس بفعالية مع المشاكل الاجتماعية والبيئية الموجودة حالياً في المدن.

٤ من بين أمثلة المشاكل المحلية أو الوطنية التي تسهم في " ظاهرة الدفيئة " انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والملوثات، وتغير غطاء الأرض وفقدان الموئل، والأنواع الغازية، وتلوث المحيطات والإفراط في صيد الأسماك. وكلها أمور لها مضاعفات كبيرة عند تجميعها عالمياً.

٥ McGranahan, G. وآخرون. ٢٠٠٥. "Urban Systems." Ch. 27 in: *Ecosystems and Human Well-being: Current State and Trends: Findings of the Condition and Trends Working Group*, by the Millennium Ecosystem Assessment. 2005. Millennium Ecosystem Assessment Series. New York: Island Press.

٦ Wallace, S. January 2007. "Amazon: Forest to Farms." *National Geographic*.

٧ Wackernagel, M., and W. Rees. 1996. *Our Ecological Footprint: Reducing Human Impact on Earth*. سان فرانسيسكو، كاليفورنيا: New Catalyst Books.

٨ انظر: McGranahan، وآخرون. ٢٠٠٥.

٩ Tortajada, C., and E. Castelán. 2003. "Water Management for a Megacity: Mexico City Metropolitan Area." *Ambio* 32(2): 124-129; and Pocha, J. 5 September 2004. "China's Water Supply in Danger of Drying Up," p. A-16. *San Francisco Chronicle*.

١٠ Rosegrant, M. W., and C. Ringler. 1998. "Impact on Food Security and Rural Development of Transferring Water out of Agriculture. *Water Policy* 1(6): 567-586.

١١ Vörösmarty, C. 2006. "Box D.2: Water Impoundment and Flow Fragmentation." Pp. 259-260 in: *Pilot 2006 Environmental Performance Index*, by the Yale Center for Environmental Law and Policy and the Center for International Earth Science Information Network, Columbia University. 2006. New Haven, Connecticut, and Palisades, New York: Yale Center for Environmental Law and Policy and the Center for International Earth Science Information Network, Columbia University.

١٢ وفقاً لوكالة الولايات المتحدة للحماية البيئية. انظر: وكالة الولايات المتحدة للحماية البيئية. وآخرون. "Heat Island Effect". واشنطن، العاصمة. وكالة الولايات المتحدة للحماية البيئية. الموقع على الإنترنت: http://yosemite.epa.gov/oar/globalwarming.nsf/content/ActionsLocalHeatIslandEffect.html، بالرجوع إليه في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

١٣ Ashmore, M. R. 2005. "Assessing the Future Global Impacts of Ozone on Vegetation." *Plant, Cell and Environment* 28(8): 949-964.

١٤ Lo, C. P., and D. A. Quattrochi. 2003. "Land-use and Land-cover Change, Urban Heat Island Phenomenon, and Health Implications: A Remote Sensing Approach." *Photogrammetric Engineering and Remote Sensing*, 69 (9): 1053-1063.

١٥ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ٢٠٠٧. تغير المناخ ٢٠٠٧: أساس العلم الفيزيائي: موجز لواضعي السياسات. جنيف: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. الموقع على الإنترنت: www.ipcc.ch/SPM2feb07.pdf، بالرجوع إليه في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

١٦ برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ٢٠٠٤. التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٣. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٧ Perlman, J., and M. O. Sheehan. 2007. "Fighting Poverty and Injustice in Cities," Ch. 9 in: Worldwatch Institute 2007; and de Sherbinin, A., A. Schiller, and A. Pulsipher. Forthcoming. "The Vulnerability of Global Cities to Climate Hazards." *Environment and Urbanization*.

١٨ Center for Research on the Epidemiology of Disasters. 2006.

EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database. بروكسل، بلجيكا: مركز بحوث الأوبئة المتعلقة بالكوارث.

١٩ يستند هذا القسم إلى: McGranahan, G., D. Balk, and B. Anderson. سيصدر لاحقاً. "The Rising Risks of Climate Change: Urban Population Distribution and Characteristics in Low Elevation Coastal Zones." *Environment and Urbanization*؛ و McGranahan، وآخرون. ٢٠٠٥.

٢٠ McGranahan, Balk, and Anderson، سيصدر لاحقاً.

٢١ Gugler, J. 1996. "Urbanization in Africa South of the Sahara: New Identities in Conflict." Ch. 7 in: *The Urban Transformation of the Developing World*, edited by J. Gugler. Oxford: Oxford University Press.

٢٢ من ذلك على سبيل المثال المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (ICLEI) (الموقع على الإنترنت: /www.iclei.org، بالرجوع إليه آخر مرة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧). وانظر أيضاً، للاطلاع على استكشاف نطاقات مختلفة للمبادرة ودور شبكات المدن بالنسبة لتغير المناخ، انظر: Bulkeley, H., and M. Betsill. 2003. *Cities and Climate Change: Urban Sustainability and Global Environmental Governance.* Routledge Studies in Physical Geography and Environment. London: Routledge.

الفصل ٦

١ Cohen, B. 2006. "Urbanization in Developing Countries: Current Trends, Future Projections, and Key Challenges for Sustainability," p. 78. *Technology in Society* 28(1-2): 63-80.

٢ للاطلاع على مناقشة شاملة لمفهوم الحكم كما ينطبق على المناطق الحضرية، انظر: Montgomery, M. R.، وآخرون، الفريق المعني بالعوامل الدينامية الحضرية، المجلس القومي للبحوث. National Research Council (eds.). 2003. Cities Transformed: Demographic Change and Its Implications in the Developing World, pp. 355-409. واشنطن، العاصمة: مطبعة الأكاديميات القومية؛ والبنك الدولي. ٢٠٠٠. *Cities in Transition: World Bank Urban and Local Government Strategy*. واشنطن، العاصمة: البنك الدولي.

٣ البنك الدولي ٢٠٠٠، ص ٣٥.

٤ Montgomery, M. R.، وآخرون، الفريق المعني بالعوامل الدينامية الحضرية، المجلس القومي للبحوث (المحررون). ٢٠٠٣.

٥ بالنظر إلى زيادة تغير المناخ ــ كما أبرزها تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الصادر مؤخراً ــ بما يشمل احتمال حدوث ارتفاعات مستقبلاً في متوسط مستويات البحر، تستحق اهتماماً محدداً المناطق الساحلية المنخفضة الارتفاع عن مستوى سطح البحر، التي يقطنها ٣٦٠ مليوناً من المتحضرين. انظر: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ٢٠٠٧. تغير المناخ ٢٠٠٧: أساس العلم الفيزيائي: موجز من أجل واضعي السياسات. جنيف: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. الموقع على الإنترنت: www.ipcc.ch/SPM2feb07.pdf، بالرجوع إليه في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٦ مشروع الأمم المتحدة للألفية. ٢٠٠٦. خيارات عامة، وقرارات خاصة: الصحة الجنسية والإنجابية والأهداف الإنمائية للألفية، ص ٧٢. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧ اليونسكو. ٢٠٠١. المرأة والأزمة الحضرية: استراتيجيات مراعية للمرأة من أجل إدارة البيئات الحضرية الحرجة في الجنوب والشرق، ص ١٤. باريس: MOST-UNESCO.

٨ وجدت دراسة للبنك الدولي موثوق بها أوجه انعدام مساواة غير متوقعة أعلى كثيراً فيما يتعلق بمقاييس من قبيل وفيات الرضع والأطفال، والوفيات النفاسية، وسوء التغذية، والخصوبة. انظر: Gwatkin, D.، وآخرون. ٢٠٠٠. *Socio-economic Differences in Health, Nutrition and Population: 45 Countries*. واشنطن، العاصمة: إدارة الصحة والتغذية والسكان، البنك الدولي.

٩ المرجع نفسه؛ و Gwatkin, D. R., A. Wagstaff, and A. S. Yazbeck. ٢٠٠٥. تقديم الخدمات الصحية والتغذوية والسكانية إلى الفقراء: ما الذي ينجح، وما الذي لا ينجح، ولماذا. واشنطن، العاصمة: البنك الدولي.

١٠ وُصفت هذه النتائج بأنها تبين "فشلاً نظمياً مطلقاً" في مجال رعاية الصحة الإنجابية للفقراء والضعفاء. انظر: Campbell-White, A., T. Merrick, and A. Yazbeck. ٢٠٠٧. "الصحة الإنجابية: الهدف المفقود من الأهداف الإنمائية للألفية: الفقر والصحة والتنمية في عالم متغير". مسودة أولية. واشنطن، العاصمة: البنك الدولي.

١١ مشروع الأمم المتحدة للألفية ٢٠٠٦، ص ٦١.

١٢ يستند هذا القسم جزئياً إلى: Torres, H. G. ٢٠٠٦. "المعلومات الاجتماعية الاقتصادية والديمغرافية للسياسات الاجتماعية الحضرية". مسودة ورقة أُعدت من أجل هذا التقرير.

١٣ البنك الدولي. ٢٠٠٣. تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٤: جعل الخدمات فعالة بالنسبة للفقراء، ص ٢٢. واشنطن، العاصمة، وأوكسفورد: البنك الدولي ومطبعة جامعة أوكسفورد.

١٤ Lyons, M., C. Smuts, and A. Stephens. 2001. "Participation, Empowerment and Sustainability: (How) Do the Links Work?" *Urban Studies* 38(8): 1233-1251; and Mitlin, D., and J. Thompson. 1995. "Participatory Approaches in Urban Areas: Strengthening Civil Society or Reinforcing the Status Quo?" *Environment and Urbanization* 7(1): 231-250.

١٥ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ٢٠٠٠. المرأة والحكم الحضري، ص ٣٥. سلسلة الحوارات بشأن السياسات. الرقم ١. نيروبي: مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

١٦ Mitlin and Thompson 1995.

١٧ Court, J., and L. Cotterrell. 2006. *What Political and Institutional Context Issues Matter for Bridging Research and Policy: A Literature Review and Discussion of Data Collection Approaches*. ورقة عمل لمعهد التنمية فيما وراء البحار. الرقم ٢٦٩. لندن: معهد التنمية فيما وراء البحار.

١٨ Crewe, E., and J. Young. 2002. *Bridging Research and Policy: Context, Evidence and Links*. ورقة عمل لمعهد التنمية فيما وراء البحار. الرقم ١٧٣. لندن: معهد التنمية فيما وراء البحار.

حواشي الأطر

الفصل ١

الإطار ٢

١ مقتطفات من: Ness, G. D. 2006. "Organizing for Urbanization in the Second Wave". مشروع ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

الإطار ٣

١ استناداً إلى: Cavric, B.، وآخرون ٢٠٠٣. "Sustainable Urban Development in Gaberone, Botswana." *Report of the Designing, Implementing and Measuring Sustainable Urban Development (DIMSUD) Project of the Swiss Federal Institute of Technology*. زيوريخ: معهد التكنولوجيا الاتحادي السويسري.

الفصل ٢

الإطار ٤

١ موئل الأمم المتحدة. ٢٠٠٦. حالة مدن العالم ٢٠٠٦/٢٠٠٧: الأهداف الإنمائية للألفية والقابلية الحضرية للاستدامة، ص ١٩. لندن: Earthscan.

الإطار ٥

١ غرز الدين، ع. ٢٠٠٧. تقرير بعثة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الإطار ٦

١ مقتطف من: Seager, A.، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. "Africa's Largest Slum: Where Youngsters Play among Bags Full of Raw Sewage". صحيفة الجارديان.

الإطار ٨

١ انظر موقع مؤسسة هوايرو على الإنترنت: www.huairou.org/index.html، بالرجوع إليه آخر مرة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٢ الأمم المتحدة. ٢٠٠٥. المرأة في سنة ٢٠٠٠ وما بعدها: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ص ٧. نيويورك: شعبة النهوض بالمرأة، الأمم المتحدة.

٣ انظر: Mitlin, D. 2001. "Civil Society and Urban Poverty: Examining Complexity." *Environment and Urbanization* 13(2): 151-173.

٤ انظر موقع رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن على الإنترنت: http://sewa.org/، بالرجوع إليه في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٥ McGranahan, G. ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. اتصال شخصي.

الإطار ١١

١ المصدر: Guerra, E. 2002. "Citizenship Knows No Age: Children's Participation in the Governance and Municipal Budget of Barra Mansa, Brazil." *Environment and Urbanization* 14(2): 71-84.

الإطار ١٢

١ استناداً إلى: Ness, G. D. 2006. "Organizing for Urbanization in the Second Wave." مشروع ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

الفصل ٣

الإطار ١٣

١ استناداً إلى: Hakkert, R. 2007. "Three Notes on Central Issues in Poverty and Urbanization." مشروع ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

الإطار ١٤

١ Angel, S., S. C. Sheppard, and D. L. Civco. 2005. *The Dynamics of Global Urban Expansion*، ص ١٢. واشنطن، العاصمة: إدارة النقل والتنمية الحضرية، البنك الدولي.

٢ Rodriguez, J., and G. Martine. 2006. "Urbanization in Latin America: Experiences and Lessons Learned"، ص ١٦. مشروع ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

٣ Skeldon, R. 2005. "Migration and Poverty Reduction: Linkages between Migration and Poverty: The Millennium Development Goals and Population Mobility,"، ص ٥٧. الفصل ٣ في: الهجرة الدولية والأهداف الإنمائية للألفية: ورقات مختارة لاجتماع فريق خبراء صندوق الأمم المتحدة للسكان: مراكش، المغرب، ١١-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، صندوق الأمم المتحدة للسكان. ٢٠٠٥. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الإطار ١٥

١ Hakkert, R. 2007. "Three Notes on Central Issues in Poverty and Urbanization." مشروع ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

الإطار ١٦

١ استناداً إلى: Smolka, M., and A. Larangeira. 2006. "Informality and Poverty in Latin American Urban Policy." مشروع ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

الإطار ١٧

١ نص موجز ومعدل من: Angel, S. 2006. "الاستعداد للتوسع الحضري في المدن الوسيطة في إكوادور: مشروع للبنك الدولي يركز على إمكانية حصول فقراء الحضر على الأراضي". مشروع ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

الفصل ٤

الإطار ١٨

١ المصدر: Yu Zhu, Xinhua Qi, Huaiyou Shao, and Kaijing He، مركز بحوث السكان والتنمية، جامعة فوجيان العادية، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. اتصال شخصي.

الإطار ١٩

١ المعلومات المتعلقة بقدر كبير من هذا الإطار مستمدة من: International Development Research Centre. n.d. "Growing Better Cities." Slide Presentation. Ottawa, Canada: International Development Centre. الموقع على الإنترنت: www.idrc.ca/in_focus_cities/ev-95429-201-1-DO_TOPIC.html، بالرجوع إليه في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٢ المركز الدولي لبحوث التنمية. ٢٠٠٦. *Shaping Livable Cities: Stories of Progress Around the World*، ص ٢٧. أوتاوا، كندا: المركز الدولي لبحوث التنمية.

الإطار ٢٠

١ استناداً إلى مقالة بقلم: Etienne, J.، إدارة البنية التحتية والتنمية الحضرية، الوكالة الفرنسية للتنمية، ٢٠٠٦. "Access to Water and Sanitation Services in the Districts of Ouagadougou (Burkina Faso)." *Villes en développement*. No. 72-73: 9-10; and on project monitoring by J. Etienne.

الإطار ٢١

١ يستند هذا الإطار في معظمه إلى: Roberts, S. ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. "إدارة بلومبرغ تضع خطة لاستخدام الأراضي لاستيعاب أعداد السكان في المستقبل". ص ٣٩، صحيفة النيويورك تايمز.

الفصل ٥

الإطار ٢٣

١ يستند هذا الإطار إلى معلومات مستمدة من: مكتب الولايات المتحدة للإحصاءات السكانية، وزارة التجارة في الولايات المتحدة. ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. "Census Bureau Estimates Nearly 10 Million Residents Along Gulf Coast Hit by Hurricane Katrina." نشرة صحفية. واشنطن، العاصمة: مكتب الولايات المتحدة للإحصاءات السكانية. وزارة التجارة في الولايات المتحدة. الموقع على الإنترنت: http://www.census.gov/Press-Release/www/releases/archives/hurricanes_tropical_storms/005673.html، بالرجوع إليه في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ وموقع جامعة كولومبيا على الإنترنت: www.columbia.edu\-ba218\katrina.zip، بالرجوع إليه آخر مرة في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧.

الفصل ٦

الإطار ٢٤

١ مشروع الأمم المتحدة للألفية. ٢٠٠٦. خيارات عامة، وقرارات خاصة: الصحة الجنسية والإنجابية والأهداف الإنمائية للألفية، الصفحات ٣٦-٤٠. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢ Hakkert, R. 2007. "Three Notes on Central Issues in Poverty and Urbanization". مذكرة أعدت من أجل هذا التقرير.

٣ مشروع الأمم المتحدة للألفية ٢٠٠٦، الصفحات ٣٦-٤٠.

الإطار ٢٥

١ Kretzmann, J. P., and J. L. McKnight. 1997. *Building Communities from the Inside Out: A Path Toward Finding and Mobilizing a Community's Assets*. شيكاغو، ايلينوي: مطبوعات ACTA.

٢ الائتلاف الآسيوي للحقوق في مجال الإسكان. ٢٠٠١. "Building an Urban Poor People's Movement in Phnom Penh, Cambodia." *Environment and Urbanization* 13(2): 61-72. Cited in Carolini, G. 2006. "Community Organizations of the Urban Poor: Realizing the MDGs and Planning for Urban Population Growth,"، ص ٩. ورقة أعدت من أجل هذا التقرير.

٣ Weru, J. 2004. "Community Federations and City Upgrading: The Work of Pamoja Trust and Muungano in Kenya." *Environment and Urbanization* 16(1): 47-62. Cited in: Carolini 2006، ص ٩.

٤ Smaoun, S. 2002. "Women's Safety Audits." Habitat Debate 8(4): p. 13.

الإطار ٢٧

١ Peñalosa, E. ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. اتصال شخصي.

	مؤشرات الوفيات			مؤشرات التعليم				مؤشرات الصحة الإنجابية			
	مجموع وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي	متوسط العمر المتوقع ذكور/إناث	نسبة الوفيات النفاسية	القيد في التعليم الابتدائي (الإجمالي) ذكور/إناث	نسبة من يصلون إلى الصف الخامس ذكور/إناث	القيد في التعليم الثانوي (الإجمالي) ذكور/إناث	النسبة المئوية للأميين (ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة) ذكور/إناث	معدل الولادات لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة	شيوع وسائل منع الحمل: أي وسيلة	شيوع وسائل منع الحمل: الوسائل الحديثة	معدل شيوع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (٪) (١٥-٤٩ سنة) ذكور/إناث
المجموع العالمي	**٥٣**	**٦٤,٢ / ٦٨,١**					**١٣ / ٢٣**	**٥٣**	**٦١**	**٥٤**	
المناطق الأكثر نمواً (*)	**٧**	**٧٢,٥ / ٧٩,٨**						**٢٥**	**٦٩**	**٥٧**	
المناطق الأقل نمواً (+)	**٥٨**	**٦٢,٧ / ٦٦,٢**						**٥٧**	**٥٩**	**٥٣**	
أقل البلدان نمواً (‡)	**٩٢**	**٥١,٤ / ٥٣,٢**						**١١٢**			
أفريقيا (١)	**٨٩**	**٤٩,١ / ٥٠,٤**						**١٠٣**	**٢٧**	**٢١**	
شرق أفريقيا	**٨٧**	**٤٦,٨ / ٤٧,٤**						**١٠٣**	**٢٣**	**١٨**	
بوروندي	١٠٠	٤٤,٣ / ٤٦,٣	١,٠٠٠	٩١ / ٧٨	٦٦ / ٦٨	١٥ / ١١	٣٣ / ٤٨	٥٠	١٦	١٠	٢,٦ / ٣,٩
إريتريا	٥٨	٥٣,٨ / ٥٧,٥	٦٣٠	٧١ / ٥٧	٨٣ / ٧٤	٤٠ / ٢٣		٩١	٨	٥	١,٩ / ٢,٨
إثيوبيا	٩٢	٤٧,٥ / ٤٩,٣	٨٥٠	١٠١ / ٨٦		٣٨ / ٢٤		٨٢	٨	٦	
كينيا	٦٤	٥٠,٥ / ٤٨,٧	١,٠٠٠	١١٦ / ١١٢	٨١ / ٨٥	٥٠ / ٤٨	٢٢ / ٣٠	٩٤	٣٩	٣٢	٤,٢ / ٨,٠
مدغشقر	٧٢	٥٤,٩ / ٥٧,٣	٥٥٠	١٤١ / ١٣٦	٤٣ / ٤٣	١٤ / ١٤	٢٣ / ٣٥	١١٥	٢٧	١٨	٠,٧ / ٠,٣
ملاوي	١٠٣	٤١,٢ / ٤٠,٣	١,٨٠٠	١٢١ / ١٢٤	٤٠ / ٣٧	٣١ / ٢٥	٢٥ / ٤٦	١٥٠	٣١	٢٦	١١,٥ / ١٦,٥
موريشيوس (٢)	١٤	٦٩,٦ / ٧٦,٣	٢٤	١٠٢ / ١٠٢	٩٨ / ١٠٠	٨٩ / ٨٨	١٢ / ١٩	٣١	٧٦	٤١	٠,٩ / ٠,٢
موزامبيق	٩٢	٤١,٥ / ٤١,٩	١,٠٠٠	١١٤ / ٩٦	٦٦ / ٥٨	١٦ / ١١		٩٩	١٧	١٢	١٣,٠ / ١٩,٢
رواندا	١١٣	٤٣,٣ / ٤٦,٢	١,٤٠٠	١١٩ / ١٢١	٤٣ / ٤٩	١٥ / ١٣	٢٩ / ٤٠	٤٤	١٣	٤	٢,٧ / ٣,٤
الصومال	١١٤	٤٧,٣ / ٤٩,٨	١,١٠٠					٦٦			٠,٧ / ١,٠
أوغندا	٧٧	٥٠,٧ / ٥٢,٣	٨٨٠	١١٨ / ١١٧	٦٣ / ٦٤	١٨ / ١٤	٢٣ / ٤٢	٢٠٣	٢٣	١٨	٥,٦ / ٧,٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٠٤	٤٦,١ / ٤٦,٦	١,٥٠٠	١٠٨ / ١٠٤	٧٦ / ٧٦	٦ / ٥	٢٢ / ٣٨	٩٨	٢٦	٢٠	٥,٨ / ٧,١
زامبيا	٨٩	٣٩,٣ / ٣٨,٢	٧٥٠	١١٤ / ١٠٨	٨٣ / ٧٨	٣١ / ٢٥	٢٤ / ٤٠	١٢٢	٣٤	٢٣	١٤,٠ / ٢٠,٠
زمبابوي	٦٠	٣٧,٩ / ٣٦,٠	١,١٠٠	٩٧ / ٩٥	٦٨ / ٧١	٣٨ / ٣٥		٨٤	٥٤	٥٠	١٥,٦ / ٢٥,٠
وسط أفريقيا (٣)	**١١٠**	**٤٣,٤ / ٤٥,٤**						**١٧٩**	**٢٤**	**٦**	
أنغولا	١٣١	٤٠,٣ / ٤٣,٢	١,٧٠٠	٦٩ / ٥٩		١٩ / ١٥	١٧ / ٤٦	١٣٨	٦	٥	٣,٠ / ٤,٤
الكاميرون	٩١	٤٥,٦ / ٤٦,٥	٧٣٠	١٢٦ / ١٠٧	٦٤ / ٦٣	٤٩ / ٣٩	٢٣ / ٤٠	١٠٢	٢٦	١٣	٤,١ / ٦,٨
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩٤	٣٨,٨ / ٣٩,٨	١,١٠٠	٦٧ / ٤٤			٣٥ / ٦٧	١١٥	٢٨	٧	٨,٧ / ١٢,٧
تشاد	١١٢	٤٣,١ / ٤٥,٢	١,١٠٠	٩٢ / ٦٢	٣٤ / ٣٢	٢٣ / ٨	٥٩ / ٨٧	١٨٩	٢	١	٣,١ / ٣,٩
جمهورية الكونغو الديمقراطية (٤)	١١٣	٤٣,٥ / ٤٥,٦	٩٩٠	٦٩ / ٥٤		٢٨ / ١٦	١٩ / ٤٦	٢٢٢	٣١	٤	٢,٦ / ٣,٩
جمهورية الكونغو	٦٩	٥٢,٠ / ٥٤,٦	٥١٠	٩١ / ٨٤	٦٥ / ٦٧	٤٢ / ٣٥		١٤٣			٤,٢ / ٦,٣
غابون	٥٢	٥٣,٠ / ٥٣,٦	٤٢٠	١٣٠ / ١٢٩	٦٨ / ٧١	٤٩ / ٤٢		٩٥	٣٣	١٢	٦,٣ / ٩,٤
شمال أفريقيا (٥)	**٣٩**	**٦٦,٤ / ٧٠,٢**						**٢٩**	**٥١**	**٤٥**	
الجزائر	٣١	٧٠,٨ / ٧٣,٦	١٤٠	١١٦ / ١٠٧	٩٤ / ٩٧	٨٠ / ٨٦	٢٠ / ٤٠	٧	٦٤	٥٠	٠,١ / <٠,١
مصر	٣١	٦٨,٨ / ٧٣,٣	٨٤	١٠٣ / ٩٨	٩٨ / ٩٩	٩٠ / ٨٤	١٧ / ٤١	٣٨	٦٠	٥٧	<٠,١ / <٠,١
الجماهيرية العربية الليبية	١٧	٧٢,٤ / ٧٧,١	٩٧	١٠٨ / ١٠٦		١٠١ / ١٠٧		٧	٤٥	٢٦	
المغرب	٣٢	٦٨,٦ / ٧٣,١	٢٢٠	١١١ / ٩٩	٨١ / ٧٧	٥٤ / ٤٦	٣٤ / ٦٠	٢٣	٦٣	٥٥	٠,٢ / <٠,١
السودان	٦٦	٥٥,٦ / ٥٨,٢	٥٩٠	٦٥ / ٥٦	٧٨ / ٧٩	٣٥ / ٣٣	٢٩ / ٤٨	٤٧	١٠	٧	١,٤ / ١,٨
تونس	١٩	٧٢,٠ / ٧٦,٢	١٢٠	١١٢ / ١٠٨	٩٦ / ٩٧	٧٤ / ٨٠	١٧ / ٣٥	٧	٦٣	٥٣	
الجنوب الأفريقي	**٤١**	**٤٣,٣ / ٤٣,٠**						**٥٩**	**٥٣**	**٥٢**	
بوتسوانا	٤٤	٣٤,٤ / ٣٢,٤	١٠٠	١٠٥ / ١٠٤	٨٩ / ٩٢	٧٣ / ٧٧	٢٠ / ١٨	٧١	٤٠	٣٩	٢٤,٠ / ٣١,٩
ليسوتو	٦٠	٣٣,٨ / ٣٤,٢	٥٥٠	١٣٢ / ١٣١	٥٨ / ٦٩	٣٤ / ٤٣	٢٦ / ١٠	٣٤	٣٧	٣٥	١٩,٥ / ٢٧,٠
ناميبيا	٣٧	٤٦,٣ / ٤٥,١	٣٠٠	٩٨ / ١٠٠	٨٤ / ٨٥	٦٠ / ٦١	١٣ / ١٧	٤٦	٤٤	٤٣	١٥,٤ / ٢٣,٨
جنوب أفريقيا	٣٩	٤٤,٢ / ٤٤,٢	٢٣٠	١٠٦ / ١٠٢	٨٢ / ٨٣	٩٠ / ٩٧	١٦ / ١٩	٦١	٥٦	٥٥	١٥,٠ / ٢٢,٥
سوازيلند	٦٥	٣٠,٥ / ٢٩,٠	٣٧٠	١١١ / ١٠٤	٧٤ / ٨٠	٤٦ / ٤٤	١٩ / ٢٢	٣٣	٢٨	٢٦	٢٦,٧ / ٤٠,٠
غرب أفريقيا (٦)	**١٠٩**	**٤٦,٧ / ٤٧,٥**						**١٢٩**	**١٣**	**٨**	
بنن	٩٨	٥٤,٨ / ٥٦,٣	٨٥٠	١٠٧ / ٨٥	٥٣ / ٥٠	٤١ / ٢٣	٥٢ / ٧٧	١٢٠	١٩	٧	١,٤ / ٢,٢
بوركينا فاسو	١١٦	٤٨,٢ / ٤٩,٨	١,٠٠٠	٦٤ / ٥١	٧٥ / ٧٦	١٦ / ١٢	٧١ / ٨٥	١٥١	١٤	٩	١,٦ / ٢,٤
كوت ديفوار	١١٥	٤٥,٥ / ٤٦,٩	٦٩٠	٨٠ / ٦٣	٨٨ / ٨٧	٣٢ / ١٨	٣٩ / ٦١	١٠٧	١٥	٧	٥,٦ / ٨,٥
غامبيا	٦٩	٥٦,٢ / ٥٨,٨	٥٤٠	٧٩ / ٨٤		٥١ / ٤٢		١٠٩	١٠	٩	٢,٠ / ٢,٩

	مؤشرات الوفيات			مؤشرات التعليم				مؤشرات الصحة الإنجابية			
	مجموع وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي	متوسط العمر المتوقع ذكور/إناث	نسبة الوفيات النفاسية	القيد في التعليم الابتدائي (الإجمالي) ذكور/إناث	نسبة من يصلون إلى الصف الخامس ذكور/إناث	القيد في التعليم الثانوي (الإجمالي) ذكور/إناث	النسبة المئوية للأميين (ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة) ذكور/إناث	معدل الولادات لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة)	شيوع وسائل منع الحمل: أي وسيلة	شيوع وسائل منع الحمل: الوسائل الحديثة	معدل شيوع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (٪) (١٥-٤٩ سنة) ذكور/إناث
غانا	٥٦	٥٧,٤ / ٥٨,٣	٥٤٠	٩٤ / ٩٣	٦٢ / ٦٥	٤٨ / ٤٢	٣٤ / ٥٠	٥٥	٢٥	١٩	١,٦ / ٣,٠
غينيا	٩٧	٥٤,٢ / ٥٤,٥	٧٤٠	٨٨ / ٧٤	٧٨ / ٧٣	٣٩ / ٢١	٥٧ / ٨٢	١٧٦	٦	٤	٠,٩ / ٢,١
غينيا ـ بيساو	١١٢	٤٤,١ / ٤٦,٧	١,١٠٠	٨٤ / ٥٦		٢٣ / ١٣		١٨٨	٨	٤	٣,١ / ٤,٥
ليبريا	١٣٣	٤١,٨ / ٤٣,٢	٧٦٠	١١٥ / ٨٣		٣٧ / ٢٧		٢١٩	٦	٦	
مالي	١٢٧	٤٨,٤ / ٤٩,٧	١,٢٠٠	٧٤ / ٥٩	٧٨ / ٧٠	٢٨ / ١٧	٧٣ / ٨٨	١٨٩	٨	٦	١,٤ / ٢,١
موريتانيا	٨٩	٥٢,٧ / ٥٥,٩	١,٠٠٠	٩٣ / ٩٤	٥١ / ٥٥	٢٢ / ١٩	٤٠ / ٥٧	٩٢	٨	٥	٠,٥ / ٠,٨
النيجر	١٤٦	٤٥,٣ / ٤٥,٣	١,٦٠٠	٥٤ / ٣٩	٦٦ / ٦٤	١٠ / ٧	٥٧ / ٨٥	٢٤٤	١٤	٤	٠,٩ / ١,٤
نيجيريا	١٠٩	٤٣,٩ / ٤٤,١	٨٠٠	١١١ / ٩٥	٧١ / ٧٥	٣٧ / ٣١		١٢٦	١٣	٨	٣,٠ / ٤,٧
السنغال	٧٨	٥٥,٦ / ٥٨,٢	٦٩٠	٨٩ / ٨٦	٧٩ / ٧٧	٣٠ / ٢٣	٤٩ / ٧١	٧٥	١١	٨	٠,٧ / ١,١
سيراليون	١٦٠	٤٠,٤ / ٤٣,١	٢,٠٠٠	١٧١ / ١٣٩		٣٤ / ٢٦	٥٣ / ٧٦	١٦٠	٤	٤	١,٣ / ١,٨
توغو	٨٨	٥٣,٧ / ٥٧,٢	٥٧٠	١٠٨ / ٩٢	٧٩ / ٧٠	٥٤ / ٢٧	٣١ / ٦٢	٨٩	٢٦	٩	٢,٦ / ٣,٩
آسيا	**٤٨**	**٦٦,٧ / ٧٠,٧**						**٤٠**	**٦٣**	**٥٨**	
شرق آسيا (٧)	**٢٩**	**٧١,٦ / ٧٦,٠**						**٥**	**٨٢**	**٨١**	
الصين	٣١	٧٠,٧ / ٧٤,٤	٥٦	١١٨ / ١١٧		٧٣ / ٧٣	٥ / ١٣	٥	٨٤	٨٣	٠,١ / <٠,١
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٤٢	٦١,٤ / ٦٧,٣	٦٧					٢	٦٢	٥٣	
هونغ كونغ (المنطقة الإدارية الخاصة)، الصين (٨)	٤	٧٩,٢ / ٨٥,١		١٠٨ / ١٠١	٩٩ / ١٠٠	٨٩ / ٨٥		٥	٨٦	٨٠	
اليابان	٣	٧٩,١ / ٨٦,٣	١٠[٩]	١٠٠ / ١٠١		١٠١ / ١٠٢		٤	٥٦	٥١	<٠,١ / <٠,١
منغوليا	٥٢	٦٣,٧ / ٦٧,٧	١١٠	١١٧ / ١١٩		٨٨ / ١٠٠	٢ / ٢	٥٢	٦٧	٥٤	٠,١ / <٠,١
جمهورية كوريا	٣	٧٤,٤ / ٨١,٨	٢٠	١٠٥ / ١٠٤	٩٨ / ٩٨	٩٣ / ٩٣		٤	٨١	٦٧	<٠,١ / ٠,١
جنوب شرق آسيا	**٣٤**	**٦٦,٦ / ٧١,١**						**٣٨**	**٦٠**	**٥١**	
كمبوديا	٨٨	٥٤,٢ / ٦١,١	٤٥٠	١٣٩ / ١٢٩	٦٢ / ٦٥	٣٥ / ٢٤	١٥ / ٣٦	٤٢	٢٤	١٩	١,٨ / ١,٥
إندونيسيا	٣٥	٦٦,٧ / ٧٠,٢	٢٣٠	١١٨ / ١١٦	٨٨ / ٩٠	٦٤ / ٦٤	٦ / ١٣	٥٢	٦٠	٥٧	٠,٢ / <٠,١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٨٠	٥٥,١ / ٥٧,٦	٦٥٠	١٢٣ / ١٠٨	٦٤ / ٦٢	٥٣ / ٤٠	٢٣ / ٣٩	٨٥	٣٢	٢٩	٠,٢ / <٠,١
ماليزيا	٩	٧١,٨ / ٧٦,٤	٤١	٩٤ / ٩٣	٩٩ / ٩٨	٧١ / ٨١	٨ / ١٥	١٨	٥٥	٣٠	٠,٧ / ٠,٢
ميانمار	٦٧	٥٨,٧ / ٦٤,٦	٣٦٠	٩٩ / ١٠١	٦٨ / ٧٢	٤١ / ٤٠	٦ / ١٤	١٦	٣٧	٣٣	١,٧ / ٠,٨
الفلبين	٢٤	٦٩,٣ / ٧٣,٧	٢٠٠	١١٣ / ١١١	٧١ / ٨٠	٨٢ / ٩٠	٧ / ٧	٣٣	٤٩	٣٣	<٠,١ / <٠,١
سنغافورة	٣	٧٧,٥ / ٨١,٢	٣٠				٣ / ١١	٥	٦٢	٥٣	٠,٤ / ٠,٢
تايلند	١٧	٦٨,٢ / ٧٤,٨	٤٤	١٠٠ / ٩٥		٧٢ / ٧٤	٥ / ٩	٤٦	٧٢	٧٠	١,٧ / ١,١
جمهورية تيمور ـ ليشتي الديمقراطية	٨٢	٥٦,٤ / ٥٨,٦	٦٦٠	١٥٨ / ١٤٧		٥١ / ٥٠		١٦٨	١٠	٩	
فييت نام	٢٦	٦٩,٨ / ٧٣,٧	١٣٠	٩٨ / ٩١	٨٧ / ٨٦	٧٧ / ٧٥	٦ / ١٣	١٧	٧٩	٥٧	٠,٧ / ٠,٣
جنوب وسط آسيا	**٦٢**	**٦٣,٠ / ٦٦,١**						**٦٥**	**٤٨**	**٤٢**	
أفغانستان	١٤٣	٤٧,٢ / ٤٧,٧	١,٩٠٠	١٠٨ / ٦٤		٢٤ / ٨	٥٧ / ٨٧	١١٣	٥	٤	<٠,١ / <٠,١
بنغلاديش	٥٠	٦٣,٧ / ٦٥,٦	٣٨٠	٩٦ / ١٠١	٣٣ / ٣٧	٤٤ / ٤٧		١٠٨	٥٨	٤٧	<٠,١ / <٠,١
بوتان	٤٨	٦٣,٥ / ٦٦,٠	٤٢٠		٨٩ / ٩٣			٢٧	١٩	١٩	٠,١ / <٠,١
الهند	٦٠	٦٣,٠ / ٦٦,٥	٥٤٠	١٢٠ / ١١٢	٨١ / ٧٦	٥٩ / ٤٧	٢٧ / ٥٢	٦٣	٤٨	٤٣	١,٣ / ٠,٥
جمهورية إيران الإسلامية	٢٨	٧٠,٠ / ٧٣,٣	٧٦	١٠٠ / ١٢٢	٨٨ / ٨٧	٨٣ / ٧٨	١٧ / ٣٠	١٧	٧٣	٥٦	٠,٢ / ٠,١
نيبال	٥٦	٦٢,٨ / ٦٣,٩	٧٤٠	١٢٩ / ١٢٣	٧٥ / ٨٣	٤٦ / ٤٠	٣٧ / ٦٥	١٠٢	٣٩	٣٥	٠,٨ / ٠,٢
باكستان	٧١	٦٤,٤ / ٦٤,٧	٥٠٠	٩٩ / ٧٥	٦٨ / ٧٢	٣١ / ٢٣	٣٧ / ٦٤	٦٨	٢٨	٢٠	٠,٢ / <٠,١
سري لانكا	١٥	٧٢,٤ / ٧٧,٧	٩٢	١٠٢ / ١٠١		٨٢ / ٨٣	٨ / ١١	١٧	٧٠	٥٠	٠,١ / <٠,١
غرب آسيا	**٤٢**	**٦٧,٠ / ٧١,٣**						**٤٠**	**٤٧**	**٢٩**	
العراق	٨٣	٥٩,٢ / ٦٢,٣	٢٥٠	١٠٨ / ٨٩	٨٧ / ٧٣	٥٤ / ٣٥	١٦ / ٣٦	٣٧	١٤	١٠	
إسرائيل	٥	٧٨,٣ / ٨٢,٥	١٧	١١٠ / ١١١	١٠٠ / ١٠٠	٩٣ / ٩٣	٢ / ٤	١٤	٦٨	٥٢	
الأردن	٢٠	٧٠,٩ / ٧٤,١	٤١	٩٨ / ٩٩	٩٩ / ٩٩	٨٧ / ٨٨	٥ / ١٥	٢٥	٥٦	٤١	
الكويت	١٠	٧٥,٧ / ٨٠,١	٥	٩٩ / ٩٧		٩٢ / ٩٨	٦ / ٩	٢٢	٥٠	٤١	
لبنان	١٩	٧٠,٨ / ٧٥,٢	١٥٠	١٠٨ / ١٠٥	٩١ / ٩٦	٨٥ / ٩٣		٢٥	٦١	٣٧	٠,٢ / ٠,١
الأرض الفلسطينية المحتلة	١٨	٧١,٧ / ٧٤,٩	١٠٠	٨٩ / ٨٨		٩٦ / ١٠٢	٣ / ١٢	٧٧	٥١	٣٧	

	مؤشرات الوفيات			مؤشرات التعليم				مؤشرات الصحة الإنجابية			
	مجموع وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي	متوسط العمر المتوقع ذكور/إناث	نسبة الوفيات النفاسية	القيد في التعليم الابتدائي (الإجمالي) ذكور/إناث	نسبة من يصلون إلى الصف الخامس ذكور/إناث	القيد في التعليم الثانوي (الإجمالي) ذكور/إناث	النسبة المئوية للأميين (ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة) ذكور/إناث	معدل الولادات لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة	شيوع وسائل منع الحمل: أي وسيلة	شيوع وسائل منع الحمل: الوسائل الحديثة	معدل شيوع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (٪) (١٥-٤٩ سنة) ذكور/إناث
عمان	١٤	٧٣,٦ / ٧٦,٧	٨٧	٨٤ / ٨٥	٩٨ / ٩٨	٨٩ / ٨٥	١٣ / ٢٦	٤١	٢٤	١٨	
المملكة العربية السعودية	١٩	٧١,٠ / ٧٥,٠	٢٣	٩١ / ٩١	١٠٠ / ٩٤	٨٩ / ٨٦	١٣ / ٣١	٣٠	٣٢	٢٩	
الجمهورية العربية السورية	١٦	٧٢,٤ / ٧٦,١	١٦٠	١٢٧ / ١٢١	٩٣ / ٩٢	٧٠ / ٦٥	١٤ / ٢٦	٣٠	٤٠	٢٨	
تركيا (١٠)	٣٧	٦٧,٣ / ٧٢,٠	٧٠	٩٦ / ٩٠	٩٥ / ٩٤	٩٠ / ٦٨	٥ / ٢٠	٣٦	٦٤	٣٨	
الإمارات العربية المتحدة	٨	٧٧,٣ / ٨٢,٠	٥٤	٨٥ / ٨٢	٩٦ / ٩٧	٦٢ / ٦٦		١٨	٢٨	٢٤	
اليمــن	٦٠	٦١,١ / ٦٣,٩	٥٧٠	١٠٢ / ٧٢	٧٨ / ٦٧	٦٤ / ٣١		٨٦	٢١	١٠	
الدول العربية (١١)	**٥٠**	**٦٦,٣ / ٦٩,٨**	**٢٥٢**	**١٠١ / ٩١**	**٩٠ / ٨٧**	**٧١ / ٦٤**	**٢٠ / ٤١**	**٣٠**	**٤٣**	**٣٦**	**٠,٤ / ٠,٤**
أوروبــا	**٩**	**٧٠,١ / ٧٨,٤**						**١٧**	**٦٩**	**٥٣**	
شرق أوروبــا	**١٤**	**٦٢,٦ / ٧٣,٨**						**٢٦**	**٦٣**	**٤١**	
بلغاريا	١٢	٦٩,٧ / ٧٦,٣	٣٢	١٠٦ / ١٠٤		١٠٤ / ١٠٠	١ / ٢	٤١	٤٢	٢٦	
الجمهورية التشيكية	٥	٧٣,٠ / ٧٩,٣	٩	١٠٣ / ١٠١	٩٨ / ٩٩	٩٥ / ٩٦		١١	٧٢	٦٣	<٠,١ / <٠,١
هنغاريا	٨	٦٩,٧ / ٧٧,٧	١٦	٩٩ / ٩٧		٩٧ / ٩٦		٢٠	٧٧	٦٨	٠,١ / <٠,١
بولندا	٨	٧١,١ / ٧٩,٠	١٣	٩٩ / ٩٩		٩٦ / ٩٧		١٤	٤٩	١٩	٠,٢ / ٠,١
رومانيا	١٦	٦٨,٦ / ٧٥,٧	٤٩	١٠٧ / ١٠٦		٨٥ / ٨٦	٢ / ٤	٣٢	٦٤	٣٠	
سلوفاكيا	٧	٧١,٠ / ٧٨,٦	٣	١٠٠ / ٩٨		٩٤ / ٩٥		١٩	٧٤	٤١	
شمال أوروبــا (١٢)	**٥**	**٧٦,٠ / ٨١,١**						**١٨**	**٧٩**	**٧٥**	
الدانمرك	٥	٧٥,٥ / ٨٠,٠	٥	١٠١ / ١٠١	١٠٠ / ١٠٠	١٢١ / ١٢٧		٦	٧٨	٧٢	٠,٣ / ٠,١
إستونيا	٩	٦٦,٨ / ٧٧,٩	٦٣	١٠١ / ٩٨	٩٩ / ٩٩	٩٧ / ٩٩	٠ / ٠	٢٣	٧٠	٥٦	٢,٠ / ٠,٦
فنلندا	٤	٧٥,٩ / ٨٢,٣	٦	١٠١ / ١٠٠	١٠٠ / ١٠٠	١٠٧ / ١١٢		٩	٧٧	٧٥	٠,١ / ٠,١
آيرلندا	٥	٧٥,٩ / ٨١,٠	٥	١٠٧ / ١٠٦	١٠٠ / ١٠٠	١٠٨ / ١١٦		١٢			٠,٣ / ٠,٢
لاتفيا	٩	٦٧,١ / ٧٧,٧	٤٢	٩٤ / ٩١		٩٧ / ٩٦	٠ / ٠	١٧	٤٨	٣٩	١,٢ / ٠,٣
ليتوانيا	٨	٦٧,٧ / ٧٨,٥	١٣	٩٨ / ٩٧		١٠٣ / ١٠١	٠ / ٠	٢٠	٤٧	٣١	٠,٣ / ٠,٠
النرويج	٣	٧٧,٧ / ٨٢,٥	١٦	٩٩ / ٩٩	٩٩ / ١٠٠	١١٤ / ١١٧		٩	٧٤	٦٩	٠,٢ / ٠,١
السويد	٣	٧٨,٦ / ٨٢,٩	٢	٩٩ / ٩٩		١٠١ / ١٠٥		٧			٠,٣ / ٠,١
المملكة المتحدة	٥	٧٦,٦ / ٨١,٢	١٣	١٠٧ / ١٠٧		١٠٣ / ١٠٦		٢٣	٨٤	٨١	٠,٣ / ٠,١
جنوب أوروبــا (١٣)	**٦**	**٧٥,٨ / ٨٢,٢**						**١١**	**٦٩**	**٤٩**	
ألبانيا	٢٣	٧١,٦ / ٧٧,٣	٥٥	١٠٦ / ١٠٥		٧٩ / ٧٧	١ / ٢	١٦	٧٥	٨	
البوسنة والهرسك	١٢	٧٢,٠ / ٧٧,٤	٣١				١ / ٦	٢٢	٤٨	١٦	
كرواتيا	٦	٧٢,٢ / ٧٩,١	٨	٩٥ / ٩٤		٨٧ / ٨٩	١ / ٣	١٤			
اليونان	٦	٧٦,٠ / ٨١,٢	٩	١٠٢ / ١٠١		٩٦ / ٩٧	٢ / ٦	٨			٠,٣ / ٠,١
إيطاليا	٥	٧٧,٤ / ٨٣,٥	٥	١٠٢ / ١٠١	٩٦ / ٩٧	١٠٠ / ٩٨	١ / ٢	٧	٦٠	٣٩	٠,٧ / ٠,٤
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١٤	٧١,٩ / ٧٦,٩	٢٣	٩٨ / ٩٨		٨٥ / ٨٣	٢ / ٦	٢٢			
البرتغال	٥	٧٤,٦ / ٨١,١	٥	١١٩ / ١١٤		٩٢ / ١٠٢		١٧			١,٢ / ٠,١
صربيا والجبل الأسود (١٤)	١٢	٧١,٦ / ٧٦,٣	١١	٩٨ / ٩٨		٨٨ / ٨٩	١ / ٦	٢٢	٥٨	٣٣	٠,٣ / ٠,١
سلوفينيا	٥	٧٣,٥ / ٨٠,٧	١٧	١٠٠ / ٩٩		١٠٠ / ١٠٠		٦	٧٤	٥٩	
إسبانيا	٤	٧٦,٥ / ٨٣,٧	٤	١٠٩ / ١٠٧		١١٦ / ١٢٣		٩	٨١	٦٧	٠,٩ / ٠,٣
غرب أوروبــا (١٥)	**٤**	**٧٦,٤ / ٨٢,٥**						**٦**	**٧٤**	**٧٠**	
النمسا	٤	٧٦,٨ / ٨٢,٤	٤	١٠٦ / ١٠٦		١٠٤ / ٩٨		١١	٥١	٤٧	٠,٥ / ٠,١
بلجيكا	٤	٧٦,٤ / ٨٢,٦	١٠	١٠٤ / ١٠٤		١١١ / ١٠٧		٧	٧٨	٧٤	٠,٣ / ٠,٢
فرنسا	٤	٧٦,٥ / ٨٣,٤	١٧	١٠٥ / ١٠٤	٩٨ / ٩٧	١١٠ / ١١١		١	٧٥	٦٩	٠,٦ / ٠,٣
ألمانيا	٤	٧٦,٣ / ٨٢,١	٨	١٠٠ / ١٠٠		١٠١ / ٩٩		٩	٧٥	٧٢	٠,٢ / ٠,١
هولندا	٤	٧٦,٢ / ٨١,٦	١٦	١٠٩ / ١٠٦	١٠٠ / ٩٩	١٢٠ / ١١٨		٤	٧٩	٧٦	٠,٣ / ٠,٢
سويسرا	٤	٧٨,٢ / ٨٣,٧	٧	١٠٣ / ١٠٢		٩٧ / ٨٩		٤	٨٢	٧٨	٠,٦ / ٠,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**٢٣**	**٦٩,٦ / ٧٦,٠**						**٧٦**	**٧٢**	**٦٣**	
الكاريبي (١٦)	**٣١**	**٦٦,٤ / ٧٠,٨**						**٦٣**	**٦٢**	**٥٨**	
كوبا	٥	٧٦,٧ / ٨٠,٢	٣٣	١٠٤ / ٩٩	٩٦ / ٩٨	٩٣ / ٩٤	٠ / ٠	٥٠	٧٣	٧٢	٠,١ / ٠,١

	مؤشرات الوفيات			مؤشرات التعليم				مؤشرات الصحة الإنجابية			
	مجموع وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي	متوسط العمر المتوقع ذكور/إناث	نسبة الوفيات النفاسية	القيد في التعليم الابتدائي (الإجمالي) ذكور/إناث	نسبة من يصلون إلى الصف الخامس ذكور/إناث	القيد في التعليم الثانوي (الإجمالي) ذكور/إناث	النسبة المئوية للأميين (ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة) ذكور/إناث	معدل الولادات لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة)	شيوع وسائل منع الحمل: أي وسيلة	شيوع وسائل منع الحمل: الوسائل الحديثة	معدل شيوع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (٪) (١٥-٤٩ سنة) ذكور/إناث
الجمهورية الدومينيكية	٣٠	٦٥,٢ / ٧٢,١	١٥٠	١١٥ / ١١٠	٥٨ / ٨٦	٦٤ / ٧٨	١٣ / ١٣	٨٩	٧٠	٦٦	١,١ / ١,١
هايتي	٥٧	٥٢,٦ / ٥٣,٨	٦٨٠					٥٨	٢٨	٢٢	٣,٥ / ٤,١
جامايكا	١٤	٦٩,٣ / ٧٢,٧	٨٧	٩٥ / ٩٥	٨٦ / ٩٢	٨٧ / ٨٩	٢٦ / ١٤	٧٤	٦٦	٦٣	٢,٢ / ٠,٨
بورتوريكو	٩	٧٢,٥ / ٨١,٠	٢٥					٤٨	٧٨	٦٨	
ترينيداد وتوباغو	١٣	٦٧,٥ / ٧٢,٥	١٦٠	١٠٨ / ١٠٥	٦٦ / ٧٦	٨٥ / ٩١		٣٤	٣٨	٣٣	٢,٣ / ٣,٠
أمريكا الوسطى	**٢٠**	**٧٢,١ / ٧٧,٢**						**٧٣**	**٦٦**	**٥٨**	
كوستاريكا	١٠	٧٦,٤ / ٨١,٢	٤٣	١١٠ / ١٠٩	٨٤ / ٩٠	٧٧ / ٨٢	٥ / ٥	٧١	٨٠	٧١	٠,٤ / ٠,٢
السلفادور	٢٢	٦٨,٧ / ٧٤,٨	١٥٠	١١٥ / ١١١	٦٧ / ٧٢	٦٢ / ٦٤		٨١	٦٧	٦١	١,٤ / ٠,٥
غواتيمالا	٣١	٦٤,٧ / ٧٢,٠	٢٤٠	١١٨ / ١٠٩	٧٠ / ٦٦	٥٤ / ٤٩	٢٥ / ٣٧	١٠٧	٤٣	٣٤	١,٣ / ٠,٥
هندوراس	٢٩	٦٧,٠ / ٧١,١	١١٠	١١٣ / ١١٣		٥٨ / ٧٣	٢٠ / ٢٠	٩٣	٦٢	٥١	٢,٣ / ٠,٨
المكسيك	١٧	٧٣,٦ / ٧٨,٥	٨٣	١١٠ / ١٠٨	٩٢ / ٩٤	٧٧ / ٨٢	٨ / ١٠	٦٣	٦٨	٦٠	٠,٥ / ٠,١
نيكاراغوا	٢٦	٦٨,٥ / ٧٣,٣	٢٣٠	١١٣ / ١١٠	٥١ / ٥٦	٦٢ / ٧١	٢٣ / ٢٣	١١٣	٦٩	٦٦	٠,٤ / ٠,١
بنما	١٨	٧٣,٠ / ٧٨,٢	١٦٠	١١٣ / ١٠٩	٨٥ / ٨٦	٦٨ / ٧٣	٧ / ٩	٨٣			١,٣ / ٠,٥
أمريكا الجنوبية (١٧)	**٢٣**	**٦٩,١ / ٧٦,١**						**٧٨**	**٧٥**	**٦٥**	
الأرجنتين	١٣	٧١,٥ / ٧٩,٠	٨٢	١١٣ / ١١٢	٨٤ / ٨٥	٨٤ / ٨٩	٣ / ٣	٥٧			٠,٩ / ٠,٣
بوليفيا	٤٧	٦٣,٣ / ٦٧,٥	٤٢٠	١١٣ / ١١٣	٨٥ / ٨٥	٩٠ / ٨٧	٧ / ١٩	٧٨	٥٨	٣٥	٠,٢ / ٠,١
البرازيل	٢٤	٦٨,٠ / ٧٥,٦	٢٦٠	١٤٥ / ١٣٧		٩٧ / ١٠٧	١٢ / ١١	٨٩	٧٧	٧٠	٠,٧ / ٠,٤
شيلي	٧	٧٥,٥ / ٨١,٥	٣١	١٠٦ / ١٠١	٩٩ / ٩٩	٨٩ / ٩٠	٤ / ٤	٦٠			٠,٤ / ٠,٢
كولومبيا	٢٢	٧٠,٣ / ٧٦,٢	١٣٠	١١٤ / ١١٢	٨١ / ٨٦	٧٥ / ٨٣	٧ / ٧	٧٣	٧٧	٦٤	٠,٩ / ٠,٣
إكوادور	٢١	٧٢,١ / ٧٨,٠	١٣٠	١١٧ / ١١٧	٧٥ / ٧٧	٦١ / ٦١	٨ / ١٠	٨٣	٦٦	٥٠	٠,٢ / ٠,٣
باراغواي	٣٤	٦٩,٦ / ٧٤,١	١٧٠	١٠٨ / ١٠٤	٨٠ / ٨٣	٦٢ / ٦٣		٦٠	٧٣	٦١	٠,٥ / ٠,٢
بيرو	٢٩	٦٨,٦ / ٧٣,٨	٤١٠	١١٤ / ١١٤	٩٠ / ٩٠	٩١ / ٩٢	٧ / ١٨	٥١	٧١	٤٧	٠,٨ / ٠,٣
أوروغواي	١٢	٧٢,٦ / ٧٩,٧	٢٧	١١٠ / ١٠٨	٨٧ / ٩٠	١٠٠ / ١١٦		٦٩			٠,٤ / ٠,٦
فنزويلا	١٦	٧٠,٧ / ٧٦,٧	٩٦	١٠٦ / ١٠٤	٨٨ / ٩٥	٧٠ / ٧٩	٧ / ٧	٩٠			١,٠ / ٠,٤
أمريكا الشمالية (١٨)	**٦**	**٧٥,٤ / ٨٠,٨**						**٤٥**	**٧٣**	**٦٩**	
كندا	٥	٧٨,١ / ٨٣,٠	٦	١٠٠ / ١٠٠		١١٠ / ١٠٧		١٢	٧٥	٧٣	٠,٥ / ٠,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٧٥,١ / ٨٠,٥	١٧	١٠٠ / ٩٨		٩٤ / ٩٥		٤٩	٧٣	٦٨	١,٢ / ٠,٤
أوقيانوسيا	**٢٦**	**٧٢,٩ / ٧٧,٢**						**٢٦**	**٦٢**	**٥٧**	
أستراليا ــ نيوزيلندا	**٥**	**٧٨,٣ / ٨٣,٢**						**١٥**	**٧٦**	**٧٢**	
أستراليا (١٩)	٥	٧٨,٤ / ٨٣,٤	٨	١٠٣ / ١٠٣		١٥٢ / ١٤٥		١٣	٧٦	٧٢	٠,٣ / <٠,١
ميلانيزيا (٢٠)	٥٦	٥٨,٦ / ٦٠,٣						٤٦			
نيوزيلندا	٥	٧٧,٦ / ٨١,٩	٧	١٠٢ / ١٠٢		١١٤ / ١٢٢		٢١	٧٥	٧٢	
بابوا غينيا الجديدة	٦٥	٥٦,٤ / ٥٧,٥	٣٠٠	٨٠ / ٧٠	٦٨ / ٦٨	٢٩ / ٢٣	٣٧ / ٤٩	٤٩	٢٦	٢٠	١,٤ / ٢,٢
بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (٢١)											
أرمينيا	٢٩	٦٨,٤ / ٧٥,١	٥٥	٩٢ / ٩٦		٨٧ / ٨٩	٠ / ١	٢٩	٦١	٢٢	٠,٢ / ٠,١
أذربيجان	٧٣	٦٣,٧ / ٧١,١	٩٤	٩٧ / ٩٥		٨٤ / ٨١	١ / ٢	٣٠	٥٥	١٢	٠,٢ / <٠,١
بيلاروس	١٤	٦٣,٠ / ٧٤,٤	٣٥	١٠٣ / ١٠٠		٩٥ / ٩٦	٠ / ١	٢٥	٥٠	٤٢	٠,٥ / ٠,٢
جورجيا	٣٩	٦٧,٠ / ٧٤,٧	٣٢	٩٣ / ٩٤	٧٦ / ٨٣	٨٢ / ٨٣		٣٠	٤٧	٢٧	٠,٤ / ٠,١
كازاخستان	٥٩	٥٨,٦ / ٦٩,٧	٢١٠	١١٠ / ١٠٨		١٠٠ / ٩٧	٠ / ١	٢٧	٦٦	٥٣	٠,٢ / ٠,٣
قيرغيزستان	٥٢	٦٣,٥ / ٧١,٩	١١٠	٩٨ / ٩٧		٨٦ / ٨٧	١ / ٢	٣١	٦٠	٤٩	٠,٢ / <٠,١
جمهورية مولدوفا	٢٣	٦٥,٧ / ٧٢,٩	٣٦	٩٣ / ٩٢		٨٠ / ٨٣	١ / ٢	٢٩	٦٢	٤٣	٠,٩ / ١,٢
الاتحاد الروسي	١٦	٥٨,٧ / ٧١,٨	٦٧	١٢٣ / ١٢٣		٩٣ / ٩٣	٠ / ١	٢٨	٦٥	٤٧	١,٧ / ٠,٥
طاجيكستان	٨٦	٦١,٦ / ٦٧,٠	١٠٠	١٠٣ / ٩٩		٨٩ / ٧٤	٠ / ١	٢٨	٣٤	٢٧	٠,٣ / <٠,١
تركمانستان	٧٥	٥٨,٩ / ٦٧,٤	٣١				١ / ٢	١٦	٦٢	٥٣	
أوكرانيا	١٥	٦٠,٥ / ٧٢,٥	٣٥	١٠٧ / ١٠٧		٩٢ / ٨٥	٠ / ١	٢٨	٦٨	٣٨	١,٦ / ١,٣
أوزبكستان	٥٦	٦٣,٩ / ٧٠,٣	٢٤	١٠٠ / ٩٩		٩٦ / ٩٣		٣٤	٦٨	٦٣	٠,٤ / ٠,١

	مجموع السكان (بالملايين) (٢٠٠٧)	عدد السكان المتوقع (بالملايين) (٢٠٥٠)	النسبة المئوية لمتوسط معدل النمو السكاني (٢٠٠٥-٢٠١٠)	النسبة المئوية لسكان الحضر (٢٠٠٧)	النسبة المئوية لمعدل النمو الحضري (٢٠٠٥-٢٠١٠)	عدد السكان لكل هكتار من الأرض الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة	معدل الخصوبة الإجمالي (٢٠٠٧)	النسبة المئوية للولادات التي تجري تحت إشراف أشخاص مهرة	نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية (٢٠٠٥)	الإنفاق على طلاب التعليم الابتدائي (كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)	الإنفاق العام على الصحة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	المساعدة الخارجية السكانية (بآلاف الدولارات الأمريكية)	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ذكور/إناث	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة	إمكانية الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب
المجموع العالمي	٦,٦١٥,٩	٩,٠٧٥,٩	١,١	٥٠	٢,٠		٢,٥٦	٦٢	٩,٤٢٠			(٥,٦٢٠,٠٠٠)	٨٠ / ٧٧	١,٧٣٤	٨٣
المناطق الأكثر نمواً (*)	١,٢١٧,٥	١,٢٣٦,٢	٠,٢	٧٥	٠,٥		١,٥٨	٩٩					١٠ / ٩		
المناطق الأقل نمواً (+)	٥,٣٩٨,٤	٧,٨٣٩,٧	١,٣	٤٤	٢,٥		٢,٧٦	٥٧					٨٧ / ٨٥		
أقل البلدان نمواً (‡)	٧٩٥,٦	١,٧٣٥,٤	٢,٣	٢٨	٤,٠		٤,٧٤	٣٤	١,٤٢٧				١٥٥ / ١٤٤	٣٠٦	
أفريقيا (١)	٩٤٥,٣	١,٩٣٧,٠	٢,١	٣٩	٣,٢		٤,٧١	٤٧				١,٦٢٣,٤١٨ [٢٢]	١٥٥ / ١٤٣		
شرق أفريقيا	٣٠١,٥	٦٧٨,٧	٢,٣	٢٣	٣,٧		٥,٢٨	٣٥					١٥٣ / ١٣٨		
بوروندي	٨,١	٢٥,٨	٣,٧	١١	٦,٨	٤,٥	٦,٨١	٢٥	٦٤٠	١٩,٩	٠,٧	٨,٠٨٧	١٨٥ / ١٦٢		٧٩
إريتريا	٤,٧	١١,٢	٣,١	٢٠	٥,٢	٥,٦	٥,١٠	٢٨	١,٠١٠	٩,٨	٢,٠	٨,٨٦٢	٨٤ / ٧٨		٦٠
إثيوبيا	٨١,٢	١٧٠,٢	٢,٣	١٦	٤,٠	٤,٩	٥,٤٧	٦	١,٠٠٠		٣,٤	٦٦,٦٥٧	١٦٤ / ١٤٩	٢٩٩	٢٢
كينيا	٣٦,٠	٨٣,١	٢,٦	٢١	٣,٩	٤,٥	٤,٩٧	٤٢	١,١٧٠	٢٥,٢	١,٧	٧٨,٠٢٤	١١٥ / ٩٩	٤٩٤	٦١
مدغشقر	١٩,٦	٤٣,٥	٢,٦	٢٧	٣,٥	٣,٦	٤,٩٤	٥١	٨٨٠	٨,٧	١,٧	١٤,٠٠١	١٢٣ / ١١٣		٤٦
ملاوي	١٣,٥	٢٩,٥	٢,٢	١٨	٤,٧	٣,٦	٥,٧٢	٦١	٦٥٠	١٤,٤	٣,٣	٩٣,٦٦١	١٧٢ / ١٦٢		٧٣
موريشيوس (٢)	١,٣	١,٥	٠,٨	٤٢	١,١	١,٢	١,٩٤	٩٩	١٢,٤٥٠	١٣,٦	٢,٢	٢,٠٨١	١٨ / ١٤		١٠٠
موزامبيق	٢٠,٥	٣٧,٦	١,٨	٣٦	٣,٩	٣,١	٥,١٥	٤٨	١,٢٧٠		٢,٩	٧٧,٢٩٦	١٧١ / ١٥٤	٤٣٠	٤٣
رواندا	٩,٤	١٨,٢	٢,٣	٢١	٦,٥	٥,٢	٥,٢٥	٣١	١,٣٢٠	٧,٤	١,٦	٢٦,١٨٢	٢٠٤ / ١٧٨		٧٤
الصومال	٨,٨	٢١,٣	٣,١	٣٦	٤,٣	٦,٤	٦,٠٩	٣٤			١,٢	٣,٦٨٢	١٩٢ / ١٨٢		٢٩
أوغندا	٣٠,٩	١٢٦,٩	٣,٦	١٣	٤,٨	٢,٧	٧,١١	٣٩	١,٥٠٠	١١,٦	٢,٢	٦٢,٢٤٤	١٣٥ / ١٢١		٦٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٩,٧	٦٦,٨	١,٨	٢٥	٣,٥	٥,٦	٤,٥١	٤٦	٧٣٠		٢,٤	١٠٤,٤٨٢	١٦٩ / ١٥٣	٤٦٥	٦٢
زامبيا	١٢,١	٢٢,٨	١,٧	٣٥	٢,١	١,٤	٥,٢٣	٤٣	٩٥٠	٩,٣	٢,٨	٩٧,٨٧١	١٦٩ / ١٥٣	٥٩٢	٥٨
زمبابوي	١٣,٢	١٥,٨	٠,٦	٣٧	١,٩	٢,٣	٣,٢٢	٧٣	١,٩٤٠	١٦,١	٢,٨	٤٧,٦٤١	١٢٠ / ١٠٦	٧٥٢	٨١
وسط أفريقيا (٣)	١١٥,٧	٣٠٣,٣	٢,٧	٤١	٤,١		٦,١٢	٥٤					٢٠٣ / ١٨١		
أنغولا	١٦,٩	٤٣,٥	٢,٨	٥٥	٤,٠	٢,٧	٦,٤٧	٤٧	٢,٢١٠		٢,٤	١٦,٦٤٤	٢٤٥ / ٢١٥	٦٠٦	٥٣
الكاميرون	١٦,٩	٢٦,٩	١,٦	٥٦	٣,١	١,١	٤,١٤	٦٢	٢,١٥٠	٨,٥	١,٢	٨,٠٣١	١٦٤ / ١٤٨	٤٢٩	٦٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	٤,٢	٦,٧	١,٤	٣٨	١,٩	١,٣	٤,٦٢	٤٤	١,١٤٠		١,٥	٢,٥٠٢	١٨٣ / ١٥١		٧٥
تشاد	١٠,٣	٣١,٥	٢,٧	٢٦	٤,٤	١,٧	٦,٦٦	١٤	١,٤٧٠	١١,٠	٢,٦	٥,٨٠٠	٢٠٦ / ١٨٣		٤٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية (٤)	٦١,٢	١٧٧,٣	٣,١	٣٣	٤,٩	٤,٢	٦,٧١	٦١	٧٢٠		٠,٧	١٠٠,٧١١	٢٠٨ / ١٨٦	٢٩٣	٤٦
جمهورية الكونغو	٤,٢	١٣,٧	٢,٩	٦١	٣,٦	٢,٦	٦,٣٠		٨١٠	٧,٩	١,٣	٩,١٧٩	١١٣ / ٩٠	٢٧٣	٥٨
غابون	١,٤	٢,٣	١,٦	٨٥	٢,٢	٠,٩	٣,٥٨	٨٦	٥,٨٩٠		٢,٩	٧٥٩	٩٢ / ٨٣	١,٢٥٦	٨٨
شمال أفريقيا (٥)	١٩٧,٧	٣١١,٩	١,٧	٥٢	٢,٦		٢,٩٣	٧٠				٧٣,٩٩٦ [٢٣]	٥٦ / ٤٧		
الجزائر	٣٣,٩	٤٩,٥	١,٥	٦٥	٢,٥	٠,٩	٢,٣٩	٩٢	٦,٧٧٠	١١,٣	٣,٣	١,٠٢٩	٣٥ / ٣١	١,٠٣٦	٨٥
مصر	٧٦,٩	١٢٥,٩	١,٨	٤٣	٢,٣	٧,٣	٣,٠٢	٦٩	٤,٤٤٠		٢,٢	٤٠,٩٠١	٣٨ / ٣١	٧٣٥	٩٨
الجماهيرية العربية الليبية	٦,١	٩,٦	١,٩	٨٥	٢,٢	٠,١	٢,٧٥	٩٤		٣,٠	٢,٦	٥٣	١٨ / ١٨	٣,١٩١	
المغرب	٣٢,٤	٤٦,٤	١,٤	٦٠	٢,٥	١,١	٢,٥٩	٦٣	٤,٣٦٠	١٩,٣	١,٧	٩,٣٤٥	٤٤ / ٣٠	٣٧٨	٨١
السودان	٣٧,٨	٦٦,٧	٢,١	٤٣	٤,٢	١,١	٤,٠٠	٥٧	٢,٠٠٠		١,٩	١٦,٨٧٧	١١٣ / ١٠٠	٤٧٧	٧٠
تونس	١٠,٣	١٢,٩	١,٠	٦٦	١,٦	٠,٥	١,٨٧	٩٠	٧,٩٠٠	١٥,٥	٢,٨	١,٣٥٢	٢٣ / ٢٠	٨٣٧	٩٣
الجنوب الأفريقي	٥٤,٣	٥٦,٠	٠,١	٥٧	١,٠		٢,٧٣	٨٣					٨١ / ٧٣		
بوتسوانا	١,٨	١,٧	-٠,٤	٥٩	٠,٩	٢,١	٢,٩٤	٩٤	١٠,٢٥٠	٦,٢	٣,٣	١٢,٥٨٤	١٠٣ / ٩٢		٩٥
ليسوتو	١,٨	١,٦	-٠,٣	١٩	١,١	٢,١	٣,٣٠	٥٥	٣,٤١٠	٢٠,٨	٤,١	٣,٠٨٧	١١٩ / ١٠٦		٧٩
ناميبيا	٢,١	٣,١	١,٠	٣٦	٢,٦	١,١	٣,٥٠	٧٦	٧,٩١٠	٢١,٣	٤,٧	١٣,٧٩٩	٧٥ / ٦٨	٦٣٥	٨٧
جنوب أفريقيا	٤٧,٧	٤٨,٧	٠,٢	٦٠	١,٠	٠,٤	٢,٦٥	٨٤	١٢,١٢٠	١٣,٧	٣,٢	٧٩,٠٥١	٧٧ / ٧٠	٢,٥٨٧	٨٨
سوازيلند	١,٠	١,٠	-٠,٤	٢٥	٠,٧	١,٨	٣,٥٢	٧٠	٥,١٩٠	١١,٠	٣,٣	٢,١٧٣	١٤٤ / ١٢٦		٦٢
غرب أفريقيا (٦)	٢٧٦,١	٥٨٧,٠	٢,٣	٤٤	٣,٧		٥,٤٠	٤١					١٨٦ / ١٧٨		
بنن	٩,٠	٢٢,١	٣,٠	٤١	٤,٠	١,٢	٥,٤٦	٦٦	١,١١٠	١٢,٢	١,٩	١٩,٩٦٥	١٤٩ / ١٤٥	٢٩٢	٦٧
بوركينا فاسو	١٤,٠	٣٩,١	٢,٩	١٩	٥,١	٢,٤	٦,٣٨	٥٧	١,٢٢٠		٢,٦	١٤,٧٢٩	١٩١ / ١٨٠		٦١
كوت ديفوار	١٨,٨	٣٤,٠	١,٧	٤٦	٢,٧	١,١	٤,٥٢	٦٣	١,٤٩٠	١٦,٠	١,٠	١٤,٨٧٩	١٩٣ / ١٧٤	٣٧٤	٨٤
غامبيا	١,٦	٣,١	٢,٣	٥٦	٣,٩	٣,٥	٤,٢٣	٥٥	١,٩٢٠	٧,١	٣,٢	١,٠٣٧	١١٧ / ١٠٦		٨٢

	مجموع السكان (بالملايين) (٢٠٠٧)	عدد السكان المتوقع (بالملايين) (٢٠٥٠)	النسبة المئوية لمتوسط معدل النمو السكاني (٢٠٠٥-٢٠١٠)	النسبة المئوية لسكان الحضر (٢٠٠٧)	النسبة المئوية لمعدل النمو الحضري (٢٠٠٥-٢٠١٠)	عدد السكان لكل هكتار من الأرض الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة	معدل الخصوبة الإجمالي (٢٠٠٧)	النسبة المئوية للولادات التي تجري تحت إشراف أشخاص مهرة	نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية (٢٠٠٥)	الإنفاق على طلاب التعليم الابتدائي (كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)	الإنفاق العام على الصحة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	المساعدة الخارجية السكانية (بآلاف الدولارات الأمريكية)	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ذكور/إناث	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة	إمكانية الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب
غانا	٢٣,٠	٤٠,٦	١,٩	٤٩	٣,٤	١,٨	٣,٩٠	٤٧	٢,٣٧٠		١,٤	٥٥,٦٢٩	٩٢ / ٨٨	٤٠٠	٧٥
غينيا	٩,٨	٢٣,٠	٢,٢	٣٤	٣,٦	٤,٠	٥,٥٥	٣٥	٢,٢٤٠	١٠,٣	٠,٩	١٣,١١٤	١٤٥ / ١٤٩		٥٠
غينيا - بيساو	١,٧	٥,٣	٢,٩	٣٠	٣,٢	٢,٢	٧,٠٨	٣٥	٧٠٠		٢,٦	٥,٢٢٦	٢٠٦ / ١٨٣		٥٩
ليبريا	٣,٥	١٠,٧	٢,٩	٦٠	٤,١	٣,٧	٦,٧٨	٥١			٢,٧	٢,٣٠٨	٢١٧ / ٢٠٠		٦١
مالي	١٤,٣	٤٢,٠	٢,٩	٣٢	٤,٧	٢,٢	٦,٦٢	٤١	١,٠٠٠	١٥,٨	٢,٨	٤٩,٢٢٧	٢٠٩ / ٢٠٣		٥٠
موريتانيا	٣,٢	٧,٥	٢,٧	٤١	٣,٣	٣,٠	٥,٤٩	٥٧	٢,١٥٠	١٤,٤	٣,٢	١٢,١٢٧	١٤٧ / ١٣٥		٥٣
النيجر	١٤,٩	٥٠,٢	٣,٣	١٧	٤,٤	٠,٧	٧,٥٦	١٦	٨٠٠	١٩,٠	٢,٥	٧,٧٠٥	٢٤٥ / ٢٥٠		٤٦
نيجيريا	١٣٧,٢	٢٥٨,١	٢,١	٥٠	٣,٧	١,١	٥,٣٨	٣٥	١,٠٤٠		١,٣	١٢٥,١٩٦	١٩٣ / ١٨٥	٧٧٧	٤٨
السنغال	١٢,٢	٢٣,١	٢,٣	٤٢	٢,٩	٢,٩	٤,٥٢	٥٨	١,٧٧٠	١٦,٠	٢,١	٢٤,٧٣٣	١٢٤ / ١١٨	٢٨٧	٧٦
سيراليون	٥,٨	١٣,٨	٢,١	٤٢	٣,٨	٤,٧	٦,٤٨	٤٢	٧٨٠	٢١,٥	٢,٠	٦,٨٧٥	٢٩١ / ٢٦٥		٥٧
توغو	٦,٥	١٣,٥	٢,٥	٤٢	٤,٣	١,١	٤,٨٦	٤٩	١,٥٥٠	٦,٧	١,٤	٢,٦٠٠	١٣٦ / ١١٩	٤٤٥	٥٢
آسيا	**٣,٩٩٥,٧**	**٥,٢١٧,٢**	**١,١**	**٤١**	**٢,٤**		**٢,٣٦**	**٥٨**				**١٣٣,٠٥٣**	**٦٤ / ٦٦**		
شرق آسيا (٧)	**١,٥٤٠,٩**	**١,٥٨٦,٧**	**٠,٥**	**٤٦**	**٢,٢**		**١,٦٩**	**٩٧**					**٢٩ / ٣٨**		
الصين	١,٣٣١,٤	١,٣٩٢,٣	٠,٦	٤٢	٢,٧	٥,٥	١,٧٣	٨٣	٦,٦٠٠		٢,٠	٣١,٨٧٩	٣٠ / ٤١	١,٠٩٤	٧٧
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٢٢,٧	٢٤,٢	٠,٤	٦٢	٠,٩	٢,٢	١,٩٤	٩٧			٥,٣	١,٤١٩	٥٦ / ٤٩	٨٩٦	١٠٠
هونغ كونغ (المقاطعة الإدارية الخاصة)، الصين (٨)	٧,٢	٩,٢	١,٠	١٠٠	١,٠		٠,٩٥	١٠٠	٣٤,٦٧٠	١٦,٠			٥ / ٤	٢,٤٢٨	
اليابان	١٢٨,٣	١١٢,٢	٠,١	٦٦	٠,٤	٠,٩	١,٣٦	١٠٠	٣١,٤١٠	٢٢,٢	٦,٤	(٤٤٢,١٨٦)[٢٤]	٥ / ٤	٤,٠٥٣	١٠٠
منغوليا	٢,٧	٣,٦	١,٢	٥٧	١,٥	٠,٥	٢,٢٣	٩٩	٢,١٩٠	١٥,٧	٤,٣	٢,٢٧٧	٧٥ / ٧١		٦٢
جمهورية كوريا	٤٨,١	٤٤,٦	٠,٣	٨١	٠,٦	١,٩	١,١٩	١٠٠	٢١,٨٥٠	١٦,٣	٢,٨		٥ / ٥	٤,٢٩١	٩٢
جنوب شرق آسيا	**٥٧٠,٢**	**٧٥٢,٣**	**١,٢**	**٤٥**	**٣,٠**		**٢,٣٣**	**٦٩**					**٤٩ / ٣٩**		
كمبوديا	١٤,٦	٢٦,٠	٢,٠	٢١	٤,٩	٢,٦	٣,٧٦	٣٢	٢,٤٩٠	٦,٥	٢,١	٣٦,٥٠٨	١٣٠ / ١٢٠		٤١
إندونيسيا	٢٢٨,١	٢٨٤,٦	١,١	٥٠	٣,٣	٢,٧	٢,٢٢	٦٦	٣,٧٢٠	٢,٩	١,١	٥٢,١٠٠	٤٦ / ٣٧	٧٥٣	٧٧
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٦,٢	١١,٦	٢,٢	٢١	٤,٠	٤,٢	٤,٣٣	١٩	٢,٠٢٠	٦,٧	١,٢	٢,٧٣٣	١٢٩ / ١٢٣		٥١
ماليزيا	٢٦,٢	٣٨,٩	١,٧	٦٩	٢,٩	٠,٥	٢,٦٥	٩٧	١٠,٣٢٠	٢٠,٢	٢,٢	٤,١٣١	١٢ / ١٠	٢,٣١٨	٩٩
ميانمار	٥١,٥	٦٣,٧	٠,٩	٣٢	٢,٩	٣,١	٢,١١	٥٦			٠,٥	١٠,٧٣٩	١٠٧ / ٨٩	٢٧٦	٧٨
الفلبين	٨٥,٩	١٢٧,١	١,٦	٦٤	٢,٨	٢,٨	٢,٨٧	٦٠	٥,٣٠٠	١١,١	١,٤	٤٣,٥٩٦	٣٣ / ٢٢	٥٢٥	٨٥
سنغافورة	٤,٤	٥,٢	١,٢	١٠٠	١,٢	٢,٥	١,٣٠	١٠٠	٢٩,٧٨٠		١,٦		٤ / ٤	٥,٣٥٩	١٠٠
تايلند	٦٥,٣	٧٤,٦	٠,٨	٣٣	١,٨	١,٧	١,٨٧	٩٩	٨,٤٤٠	١٣,٨	٢,٠	١٠,٢٩١	٢٦ / ١٦	١,٤٠٦	٩٩
جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية	١,١	٣,٣	٥,٥	٢٧	٧,٠	٣,٣	٧,٣٩	٢٤			٧,٣	٣,٥٦٢	١١٨ / ١١٠		٥٨
فييت نام	٨٦,٤	١١٦,٧	١,٣	٢٧	٣,٠	٦,٠	٢,١٥	٨٥	٣,٠١٠		١,٥	٣١,٨٧٣	٣٦ / ٢٧	٥٤٤	٨٥
جنوب وسط آسيا	**١,٦٦١,٩**	**٢,٤٩٥,٠**	**١,٥**	**٣١**	**٢,٥**		**٢,٩٢**	**٣٩**					**٨٧ / ٩٠**		
أفغانستان	٣٢,٣	٩٧,٣	٣,٥	٢٤	٥,١	٢,٠	٧,١١	١٤			٢,٦	١٥,٢٥٧	٢٣٤ / ٢٤٠		٣٩
بنغلاديش	١٤٧,١	٢٤٢,٩	١,٨	٢٦	٣,٥	٩,٢	٢,٩٨	١٣	٢,٠٩٠	٧,٢	١,١	٧١,٣٤٧	٦٥ / ٦٤	١٥٩	٧٤
بوتان	٢,٣	٤,٤	٢,٢	١٢	٥,١	١٦,٥	٣,٨٩	٢٤			٢,٦	٤,٧١٣	٧١ / ٦٨		٦٢
الهند	١,١٣٥,٦	١,٥٩٢,٧	١,٤	٢٩	٢,٣	٣,٣	٢,٧٩	٤٣	٣,٤٦٠	١٢,٥	١,٢	٩٩,١٧٣	٨٤ / ٨٨	٥٢٠	٨٦
جمهورية إيران الإسلامية	٧١,٢	١٠١,٩	١,٣	٦٨	٢,١	٠,٩	٢,٠٣	٩٠	٨,٠٥٠	١٠,٥	٣,١	٢,٤٨١	٣٢ / ٣١	٢,٠٥٥	٩٤
نيبال	٢٨,٢	٥١,٢	١,٩	١٧	٤,٨	٩,٤	٣,٣٢	١١	١,٥٣٠	١٢,٧	١,٥	٢٦,٢٩٦	٧١ / ٧٥	٣٣٦	٩٠
باكستان	١٦٤,٦	٣٠٤,٧	٢,١	٣٦	٣,٣	٣,٨	٣,٧٧	٢٣	٢,٣٥٠		٠,٧	٣٩,٩٨٣	٩٥ / ١٠٦	٤٦٧	٩١
سري لانكا	٢١,١	٢٣,٦	٠,٨	١٥	٠,٨	٤,٥	١,٨٧	٩٧	٤,٥٢٠		١,٦	١٤,٠٣٨	٢٠ / ١٣	٤٢١	٧٩
غرب آسيا	**٢٢٢,٨**	**٣٨٣,٢**	**١,٩**	**٦٥**	**٢,٢**		**٣,١٣**	**٧٣**				**٧٧,٠٧٩[٢٣]**	**٥٦ / ٤٨**		
العراق	٣٠,٣	٦٣,٧	٢,٤	٦٧	٢,٣	٠,٤	٤,٣٠	٧٢			١,٤	١٨,٨٥٩	١٠٩ / ١٠٢	٩٤٣	٨١
إسرائيل	٧,٠	١٠,٤	١,٧	٩٢	١,٧	٠,٤	٢,٦٨		٢٥,٢٨٠	٢٣,٠	٦,١	٥٤	٦ / ٥	٣,٠٨٦	١٠٠
الأردن	٦,٠	١٠,٢	٢,١	٨٣	٢,٥	١,٤	٣,١٥	١٠٠	٥,٢٨٠	١٥,٢	٤,٢	٢٦,٢٧٠	٢٣ / ٢١	١,٠٢٧	٩٧
الكويت	٢,٨	٥,٣	٢,٥	٩٨	٢,٥	١,٥	٢,٢٧	١٠٠		٢٥,٩	٢,٧		١١ / ١١	٩,٥٦٦	
لبنان	٣,٧	٤,٧	١,١	٨٧	١,٢	٠,٤	٢,٢١	٩٣	٥,٧٤٠	٥,١	٣,٠	١,٧١٢	٢٧ / ١٧	١,٧٠٠	١٠٠
الأرض الفلسطينية المحتلة	٣,٩	١٠,١	٣,١	٧٢	٣,٣	٢,٠	٥,٠٦	٩٧				١٠,١٥٧	٢٣ / ١٨		٩٢

	مجموع السكان (بالملايين) (٢٠٠٧)	عدد السكان المتوقع (بالملايين) (٢٠٥٠)	النسبة المئوية لمتوسط معدل النمو السكاني (٢٠٠٥-٢٠١٠)	النسبة المئوية لسكان الحضر (٢٠٠٧)	النسبة المئوية لمعدل النمو الحضري (٢٠٠٥-٢٠١٠)	عدد السكان لكل هكتار من الأرض الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة	معدل الخصوبة الإجمالي (٢٠٠٧)	النسبة المئوية للولادات التي تجري تحت إشراف أشخاص مهرة	نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية (٢٠٠٥)	الإنفاق على طلاب التعليم الابتدائي (كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)	الإنفاق العام على الصحة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	المساعدة الخارجية السكانية (بألاف الدولارات الأمريكية)	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ذكور/إناث	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة	إمكانية الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب
عمان	٢,٧	٥,٠	٢,٢	٧٢	٢,٢	١٢,٢	٣,٢٣	٩٥		١٣,١	٢,٧	٦	١٦ / ١٥	٤,٩٧٥	
المملكة العربية السعودية	٢٥,٨	٤٩,٥	٢,٤	٨١	٢,٦	٠,٥	٣,٦٢	٩٣	١٤,٧٤٠	٣١,٩	٢,٥	٤	٢٥ / ١٧	٥,٦٠٧	
الجمهورية العربية السورية	٢٠,٠	٣٥,٩	٢,٤	٥١	٢,٨	٠,٩	٣,١١	٧٠	٣,٧٤٠	١٤,٥	٢,٥	٢,٥٦٨	٢٠ / ١٦	٩٨٦	٩٣
تركيا (١٠)	٧٥,٢	١٠١,٢	١,٣	٦٨	٢,٠	٠,٨	٢,٣٢	٨٣	٨,٤٢٠	١٣,٩	٥,٤	١,٥٥٦	٤٧ / ٣٧	١,١١٧	٩٦
الإمارات العربية المتحدة	٤,٨	٩,١	٢,٣	٧٧	٢,٣	٠,٥	٢,٣٦	١٠٠		٧,٧	٢,٥	٤	٩ / ٨	٩,٧٠٧	١٠٠
اليمن	٢٢,٣	٥٩,٥	٣,١	٢٨	٤,٦	٥,٧	٥,٧٠	٢٢	٩٢٠		٢,٢	١٠,٨٣٦	٨٣ / ٧٥	٢٨٩	٦٧
الدول العربية (١١)	**٣٣٥,٠**	**٥٩٨,٥**	**٢,١**	**٥٦**	**٢,٨**	**١,٥**	**٣,٤٠**	**٦٧**	**٥,١٩٩**	**١٥,٣**	**٢,٥**	**١٥٧,٢٩٦**	**٥٤ / ٤٨**	**١,٤٧٢**	**٧٥**
أوروبا	**٧٢٧,٧**	**٦٥٣,٣**	**٠,١-**	**٧٢**	**٠,١**		**١,٤٣**	**٩٩**					**١٢ / ١٠**		
شرق أوروبا	**٢٩٤,٥**	**٢٢٣,٥**	**٠,٥-**	**٦٨**	**٠,٤-**		**١,٣٠**	**٩٩**				**٧٠,٢٠٢ [٢٣، ٢٥]**	**٢٠ / ١٦**		
بلغاريا	٧,٦	٥,١	٠,٧-	٧١	٠,٤-	٠,١	١,٢٣	٩٩	٨,٦٣٠	١٦,٢	٤,١	٨٣٧	١٦ / ١٤	٢,٤٩٤	٩٩
الجمهورية التشيكية	١٠,٢	٨,٥	٠,١-	٧٣	٠,١-	٠,٢	١,٢١	١٠٠	٢٠,١٤٠	١٢,٠	٦,٨	٤٨٧	٦ / ٥	٤,٣٢٤	١٠٠
هنغاريا	١٠,٠	٨,٣	٠,٣-	٦٧	٠,٣	٠,٢	١,٢٨	١٠٠	١٦,٩٤٠	٢٠,٨	٦,١	١١٦	١١ / ٩	٢,٦٠٠	٩٩
بولندا	٣٨,٥	٣١,٩	٠,١-	٦٢	٠,٢	٠,٥	١,٢٣	١٠٠	١٣,٤٩٠	٢٣,٥	٤,٥	٤٩٨	١٠ / ٩	٢,٤٥٢	
رومانيا	٢١,٥	١٦,٨	٠,٤-	٥٤	٠,٠	٠,٣	١,٢٥	٩٨	٨,٩٤٠	٩,٩	٣,٨	٩,٤١٤	٢٣ / ١٧	١,٧٩٤	٥٧
سلوفاكيا	٥,٤	٤,٦	٠,٠	٥٦	٠,٢	٠,٣	١,١٨	٩٩	١٥,٧٦٠	١١,٣	٥,٢	٤٨١	٩ / ٩	٣,٤٤٣	١٠٠
شمال أوروبا (١٢)	**٩٦,٤**	**١٠٥,٦**	**٠,٣**	**٨٤**	**٠,٤**		**١,٦٧**	**٩٩**					**٦ / ٦**		
الدانمرك	٥,٥	٥,٩	٠,٣	٨٦	٠,٤	٠,١	١,٧٦		٣٣,٥٧٠	٢٤,٩	٧,٥	(٢٧,٤١٠)	٦ / ٦	٣,٨٥٣	١٠٠
إستونيا	١,٣	١,١	٠,٣-	٦٩	٠,٢-	٠,٢	١,٤٣	١٠٠	١٥,٤٢٠	١٩,٨	٤,١	٤٣	١٣ / ٩	٣,٦٣١	١٠٠
فنلندا	٥,٣	٥,٣	٠,٢	٦١	٠,٤	٠,١	١,٧٢	١٠٠	٣١,١٧٠	١٨,٣	٥,٧	(٢٣,٦٩٧)	٥ / ٤	٧,٢٠٤	١٠٠
آيرلندا	٤,٣	٥,٨	١,٣	٦١	١,٨	٠,٣	١,٩٥	١٠٠	٣٤,٧٢٠	١٢,٤	٥,٨	(٢٧٨,٦٤٥)	٦ / ٦	٣,٧٧٧	
لاتفيا	٢,٣	١,٧	٠,٥-	٦٨	٠,٤-	٠,١	١,٢٩	١٠٠	١٣,٤٨٠	٢٢,٤	٣,٣	٧١	١٤ / ١٢	١,٨٨١	٩٩
ليتوانيا	٣,٤	٢,٦	٠,٤-	٦٦	٠,٥-	٠,٢	١,٢٥	١٠٠	١٤,٢٢٠		٥,٠	٦٤٥	١٣ / ٩	٢,٥٨٥	
النرويج	٤,٧	٥,٤	٠,٥	٧٨	٠,٦	٠,٢	١,٧٩		٤٠,٤٢٠	٢٠,٥	٨,٦	(٣٧,٠٣٩)	٤ / ٤	٥,١٠٠	١٠٠
السويد	٩,١	١٠,١	٠,٣	٨٤	٠,٤	٠,١	١,٧١		٣١,٤٢٠	٢٤,٤	٨,٠	(٦٦١,١٠١)	٤ / ٤	٥,٧٥٤	١٠٠
المملكة المتحدة	٦٠,٠	٦٧,١	٠,٣	٩٠	٠,٤	٠,٢	١,٦٦	٩٩	٣٢,٦٩٠	١٦,٤	٦,٩	(٥٨٩,٦٥٠)	٦ / ٦	٣,٨٩٣	١٠٠
جنوب أوروبا (١٣)	**١٥٠,٢**	**١٣٨,٧**	**٠,٢**	**٦٧**	**٠,٥**		**١,٣٩**	**٩٨**					**٨ / ٧**		
ألبانيا	٣,٢	٣,٥	٠,٥	٤٧	٢,١	٢,١	٢,١٩	٩٤	٥,٤٢٠	٧,٧	٢,٧	٧,٠٥٦	٣٢ / ٢٨	٦٧٤	٩٦
البوسنة والهرسك	٣,٩	٣,٢	٠,١	٤٧	١,٤	٠,٢	١,٢٩	١٠٠	٧,٧٩٠		٤,٨	١,٧٥١	١٥ / ١٣	١,١٣٦	٩٧
كرواتيا	٤,٦	٣,٧	٠,١-	٥٧	٠,٤	٠,٢	١,٣٤	١٠٠	١٢,٧٥٠	٢٤,٠	٦,٥	٢٤١	٨ / ٧	١,٩٧٦	١٠٠
اليونان	١١,٢	١٠,٧	٠,٢	٥٩	٠,٤	٠,٣	١,٢٥		٢٣,٦٢٠	١٥,٦	٥,١	(٢٤,١٠٧)	٨ / ٧	٢,٧٠٩	
إيطاليا	٥٨,٢	٥٠,٩	٠,٠	٦٨	٠,٢	٠,٢	١,٣٧		٢٨,٨٤٠	٢٥,٤	٦,٣	(١٣,٢١٤)	٦ / ٦	٣,١٤٠	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢,٠	١,٩	٠,١	٧٠	١,١	٠,٤	١,٤٥	٩٨	٧,٠٨٠	٢٣,٦	٦,٠	٨٥٤	١٧ / ١٦		
البرتغال	١٠,٦	١٠,٧	٠,٤	٥٩	١,٥	٠,٦	١,٤٧	١٠٠	١٩,٧٣٠	٢٤,٠	٦,٧	(١٩٦,٨٩٤)	٧ / ٧	٢,٤٦٩	
صربيا والجبل الأسود (١٤)	١٠,٥	٩,٤	٠,٠	٥٣	٠,٤	٠,٥	١,٥٩	٩٣			٧,٢	٦٢٦	١٥ / ١٣	١,٩٩١	٩٣
سلوفانيا	٢,٠	١,٦	٠,١-	٥١	٠,٢	٠,١	١,٢١	١٠٠	٢٢,١٦٠		٦,٧	٢٨	٧ / ٧	٣,٥١٨	
إسبانيا	٤٣,٦	٤٢,٥	٠,٤	٧٧	٠,٦	٠,١	١,٣٤		٢٥,٨٢٠	١٩,٢	٥,٥	(٣١,٨٧٢)	٦ / ٥	٣,٢٤٠	١٠٠
غرب أوروبا (١٥)	**١٨٦,٦**	**١٨٥,٥**	**٠,٢**	**٧٧**	**٠,٤**		**١,٥٦**	**١٠٠**					**٦ / ٥**		
النمسا	٨,٢	٨,١	٠,١	٦٦	٠,٣	٠,٣	١,٤٠		٣٣,١٤٠	٢٣,٩	٥,١	(١٠١,١٣١)	٦ / ٥	٤,٠٨٦	١٠٠
بلجيكا	١٠,٥	١٠,٣	٠,١	٩٧	٠,٢	٠,٢	١,٦٦		٣٢,٦٤٠	١٩,٠	٦,٣	(٨٩,٧٩٨)	٦ / ٥	٥,٧٠١	
فرنسا	٦٠,٩	٦٣,١	٠,٣	٧٧	٠,٦	٠,١	١,٨٦		٣٠,٥٤٠	١٧,٨	٧,٧	(٦,٣٤٩)	٦ / ٥	٤,٥١٩	١٠٠
ألمانيا	٨٢,٧	٧٨,٨	٠,٠	٧٥	٠,١	٠,١	١,٣٤		٢٩,٢١٠	١٦,٧	٨,٧	(٢٦,٠٢٩) [٢٦]	٥ / ٥	٤,٢٠٥	١٠٠
هولندا	١٦,٤	١٧,١	٠,٤	٨١	١,٠	٠,٥	١,٧٣	١٠٠	٣٢,٤٨٠	١٨,٠	٦,١	(١٦٦,٢٧٦)	٧ / ٦	٤,٩٨٢	١٠٠
سويسرا	٧,٣	٧,٣	٠,١	٧٦	٠,٦	١,٠	١,٤٠		٣٧,٠٨٠	٢٤,٣	٦,٧	(١,٨٠٧,٦٤٣)	٦ / ٥	٣,٦٨٩	١٠٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**٥٧٦,٥**	**٧٨٢,٩**	**١,٣**	**٧٨**	**١,٧**		**٢,٤٠**	**٨٣**				**٢٥٠,٢٠٧**	**٣٣ / ٢٧**		
الكاريبي (١٦)	**٣٩,٨**	**٤٦,٤**	**٠,٨**	**٦٥**	**١,٣**		**٢,٣٨**	**٧٤**					**٥٤ / ٤٦**		
كوبا	١١,٣	٩,٧	٠,٢	٧٥	٠,٠	٠,٥	١,٦٣	١٠٠		٣٠,٩	٦,٣	١,٤٣١	٦ / ٦	١,٠٠٠	٩١

	مجموع السكان (بالملايين) (٢٠٠٧)	عدد السكان المتوقع (بالملايين) (٢٠٥٠)	النسبة المئوية لمتوسط معدل النمو السكاني (٢٠٠٥-٢٠١٠)	النسبة المئوية لسكان الحضر (٢٠٠٧)	النسبة المئوية لمعدل النمو الحضري (٢٠٠٥-٢٠١٠)	عدد السكان لكل هكتار من الأرض الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة	معدل الخصوبة الإجمالي (٢٠٠٧)	النسبة المئوية للولادات التي تجري تحت إشراف أشخاص مهرة	نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية (٢٠٠٥)	الإنفاق على طلاب التعليم الابتدائي (كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)	الإنفاق العام على الصحة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	المساعدة الخارجية السكانية (بألاف الدولارات الأمريكية)	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ذكور/إناث	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة	إمكانية الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب
الجمهورية الدومينيكية	٩,١	١٢,٧	١,٤	٦٨	٢,٤	٠,٩	٢,٥٨	٩٩	٧,١٥٠	٥,٠	٢,٣	٧,٥٦٠	٤٨ / ٣٩	٩٢٣	٩٥
هايتي	٨,٨	١٣,٠	١,٤	٤٠	٣,٠	٤,٦	٣,٦٣	٢٤	١,٨٤٠		٢,٩	٢٦,١٥٢	١٠٨ / ٩٣	٢٧٠	٥٤
جامايكا	٢,٧	٢,٦	٠,٤	٥٤	١,٠	١,٨	٢,٣٢	٩٥	٤,١١٠	١٥,٥	٢,٧	٥,٠٦٧	٢١ / ١٨	١,٥٤٣	٩٣
بورتوريكو	٤,٠	٤,٤	٠,٥	٩٨	٠,٨	١,١	١,٨٦	١٠٠					١٢ / ١٠		
ترينيداد وتوباغو	١,٣	١,٢	٠,٣	١٣	٢,٨	٠,٩	١,٦١	٩٦	١٣,١٧٠	١٦,٠	١,٥	٦٢٧	٢٠ / ١٦	٨,٥٥٣	٩١
أمريكا الوسطى	**١٥١,٣**	**٢٠٩,٦**	**١,٤**	**٧١**	**١,٨**		**٢,٤٤**	**٧٧**					**٢٩ / ٢٣**		
كوستاريكا	٤,٥	٦,٤	١,٥	٦٣	٢,٣	١,٥	٢,١١	٩٨	٩,٦٨٠	١٧,١	٥,٨	٥٧٦	١٣ / ١٠	٨٨٠	٩٧
السلفادور	٧,١	١٠,٨	١,٦	٦٠	٢,١	٢,٢	٢,٧٠	٦٩	٥,١٢٠	٩,٤	٣,٧	٨,٢٧٠	٣٢ / ٢٦	٦٧٥	٨٤
غواتيمالا	١٣,٢	٢٥,٦	٢,٤	٤٨	٣,٤	٢,٩	٤,٢٠	٤١	٤,٤١٠	٤,٧	٢,١	١٦,٩٦٨	٤٨ / ٣٦	٦٠٨	٩٥
هندوراس	٧,٥	١٢,٨	٢,١	٤٧	٣,١	١,٦	٣,٣٤	٥٦	٢,٩٠٠		٤,٠	١٠,٤٠٣	٤٨ / ٣٨	٥٢٢	٨٧
المكسيك	١٠٩,٦	١٣٩,٠	١,١	٧٧	١,٥	٠,٨	٢,١٧	٨٦	١٠,٠٣٠	١٤,٤	٢,٩	١٣,٠٨٣	٢٢ / ١٨	١,٥٦٤	٩٧
نيكاراغوا	٥,٧	٩,٤	٢,٠	٦٠	٢,٦	٠,٥	٢,٩٦	٦٧	٣,٦٥٠	٩,١	٣,٧	٢٠,٧٢٨	٣٩ / ٣١	٥٨٨	٧٩
بنما	٣,٣	٥,١	١,٦	٧٣	٢,٧	١,٠	٢,٥٨	٩٣	٧,٣١٠	٩,٩	٥,٠	٨٣٦	٢٧ / ٢٠	٨٣٦	٩٠
أمريكا الجنوبية (١٧)	**٣٨٥,٤**	**٥٢٦,٩**	**١,٣**	**٨٢**	**١,٧**		**٢,٣٨**	**٨٧**					**٣٣ / ٢٦**		
الأرجنتين	٣٩,٥	٥١,٤	١,٠	٩٠	١,٢	٠,١	٢,٢٥	٩٩	١٣,٩٢٠	١٠,٩	٤,٣	١,٣٠٣	١٧ / ١٤	١,٥٧٥	٩٦
بوليفيا	٩,٥	١٤,٩	١,٨	٦٥	٢,٥	١,١	٣,٥٥	٦١	٢,٧٤٠	١٦,٤	٤,٣	١١,٨٧٤	٦٥ / ٥٦	٥٠٤	٨٥
البرازيل	١٩١,٣	٢٥٣,١	١,٣	٨٥	١,٨	٠,٤	٢,٢٥	٨٨	٨,٢٣٠	١١,٣	٣,٤	١٩,٢٣٦	٣٤ / ٢٦	١,٠٦٥	٩٠
شيلي	١٦,٦	٢٠,٧	١,٠	٨٨	١,٣	١,٠	١,٩٤	١٠٠	١١,٤٧٠	١٥,٣	٣,٠	٧١٧	١٠ / ٨	١,٦٤٧	٩٥
كولومبيا	٤٧,٠	٦٥,٧	١,٤	٧٣	١,٨	٢,٢	٢,٤٨	٩١	٧,٤٢٠	١٦,٧	٦,٤	٣,٠٧٦	٣٠ / ٢٦	٦٤٢	٩٣
إكوادور	١٣,٦	١٩,٢	١,٤	٦٤	٢,٢	١,١	٢,٦٠	٦٩	٤,٠٧٠	٣,٢	٢,٠	٣,٩٦٦	٢٩ / ٢٢	٧٠٨	٩٤
باراغواي	٦,٤	١٢,١	٢,٢	٦٠	٣,٢	٠,٧	٣,٥٧	٧٧	٤,٩٧٠	١٢,٣	٢,٣	٣,٦٧٣	٤٦ / ٣٦	٦٧٩	٨٦
بيرو	٢٨,٨	٤٢,٦	١,٤	٧٣	١,٧	١,٨	٢,٦٧	٧١	٥,٨٣٠	٦,٤	٢,١	٢٣,٧٦٧	٥٠ / ٤١	٤٤٢	٨٣
أوروغواي	٣,٥	٤,٠	٠,٦	٩٢	٠,٨	٠,٣	٢,٢٢	٩٩	٩,٨١٠	٧,٩	٢,٧	٥٧١	١٦ / ١٢	٧٣٨	١٠٠
فنزويلا	٢٧,٧	٤٢,٠	١,٧	٩٤	٢,٠	٠,٦	٢,٥٦	٩٤	٦,٤٤٠		٢,٠	١,٠٩٦	٢٨ / ٢٤	٢,١١٢	٨٣
أمريكا الشمالية (١٨)	**٣٣٦,٨**	**٤٣٨,٠**	**٠,٩**	**٨١**	**١,٣**		**١,٩٨**	**٩٩**					**٨ / ٨**		
كندا	٣٢,٩	٤٢,٨	٠,٩	٨٠	١,٠	٠,٠	١,٤٧	٩٨	٣٢,٢٢٠		٦,٩	(١٥٩,٢٤٨)	٦ / ٦	٨,٢٤٠	١٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠٣,٩	٣٩٥,٠	٠,٩	٨١	١,٣	٠,٠	٢,٠٤	٩٩	٤١,٩٥٠	٢١,٨	٦,٨	(٤,٥٣٦,٥٨٢)	٨ / ٨	٧,٨٤٣	١٠٠
أوقيانوسيا	**٣٣,٩**	**٤٧,٦**	**١,٢**	**٧١**	**١,٣**		**٢,٢٤**	**٨٤**					**٣٣ / ٣٦**		
أستراليا ـ نيوزيلندا	**٢٤,٧**	**٣٢,٧**	**١,٠**	**٨٨**	**١,٢**		**١,٧٨**	**١٠٠**					**٦ / ٥**		
أستراليا (١٩)	٢٠,٦	٢٧,٩	١,٠	٨٩	١,٢	٠,٠	١,٧٥	٩٩	٣٠,٦١٠	١٦,٤	٦,٤	(٤٩,٨٧٧)	٦ / ٥	٥,٦٦٨	١٠٠
ميلانيزيا (٢٠)	٧,٩	١٣,٢	١,٧	٢٠	٢,٥		٣,٥١	٦١					٧٣ / ٨٠		
نيوزيلندا	٤,١	٤,٨	٠,٧	٨٦	٠,٨	٠,١	١,٩٥	١٠٠	٢٣,٠٣٠	١٨,٧	٦,٣	(٣,٩٧٩)	٧ / ٦	٤,٣٣٣	
بابوا غينيا الجديدة	٦,١	١٠,٦	١,٨	١٤	٢,٧	٤,٩	٣,٦٤	٥٣	٢,٣٧٠		٣,٠	١٣,٩٩٣	٨٢ / ٩٣		٣٩
بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (٢١)															
أرمينيا	٣,٠	٢,٥	٠,٢-	٦٤	٠,٣-	٠,٦	١,٣٣	٩٧	٥,٠٦٠	٨,٩	١,٢	١,٥٤٠	٣٦ / ٣١	٦٦٠	٩٢
أذربيجان	٨,٥	٩,٦	٠,٨	٥٢	٠,٩	١,١	١,٨٣	٨٤	٤,٨٩٠	٧,٦	٠,٩	١,١٦٦	٩٠ / ٨١	١,٤٩٣	٧٧
بيلاروس	٩,٦	٧,٠	٠,٦-	٧٣	٠,١	٠,٢	١,٢٢	١٠٠	٧,٨٩٠	١٣,٧	٤,٩	٥٨٩	٢٠ / ١٤	٢,٦١٣	١٠٠
جورجيا	٤,٤	٣,٠	٠,٨-	٥٢	٠,٦-	٠,٩	١,٤٠	٩٦	٣,٢٧٠		١,٠	٢,٨٧١	٤٥ / ٣٧	٥٩٧	٨٢
كازاخستان	١٤,٨	١٣,١	٠,٠	٥٨	٠,٤	٠,١	١,٨٦	٩٩	٧,٧٣٠	١٠,١	٢,٠	٣,٩٤٨	٨٦ / ٦٠	٣,٣٤٢	٨٦
قيرغيزستان	٥,٤	٦,٧	١,١	٣٦	١,٦	٠,٩	٢,٤٩	٩٨	١,٨٧٠	٧,٧	٢,٢	٣,٥٩٠	٦٧ / ٥٦	٥٢٨	٧٧
جمهورية مولدوفا	٤,٢	٣,٣	٠,٢-	٤٧	٠,٣	٠,٤	١,٢٠	٩٩	٢,١٥٠	١٧,١	٣,٩	٢,٤٣٦	٣٠ / ٢٦	٧٧٢	٩٢
الاتحاد الروسي	١٤١,٩	١١١,٨	٠,٤-	٧٣	٠,٦-	٠,١	١,٤٠	٩٩	١٠,٦٤٠		٣,٣	١٩,٥٨٨	٢٤ / ١٨	٤,٤٢٤	٩٧
طاجيكستان	٦,٧	١٠,٤	١,٤	٢٤	١,١	١,٩	٣,٣٩	٧١	١,٢٦٠	٦,٧	٠,٩	٢,٤١٩	١١٦ / ١٠٣	٥٠١	٥٩
تركمانستان	٥,٠	٦,٨	١,٣	٤٧	٢,١	٠,٧	٢,٥٢	٩٧			٢,٦	١,٢٧٧	١٠٤ / ٨٥	٣,٦٦٢	٧٢
أوكرانيا	٤٥,٥	٢٦,٤	١,٠-	٦٨	٠,٧-	٠,٢	١,١٤	٩٩	٦,٧٢٠	١٠,٤	٣,٨	١٠,٩٦٤	١٩ / ١٤	٢,٧٧٢	٩٦
أوزبكستان	٢٧,٤	٣٨,٧	١,٤	٣٧	١,٦	١,٣	٢,٥١	٩٦	٢,٠٢٠		٢,٤	٨,٧٦٣	٧٢ / ٦٠	٢,٠٢٣	٨٢

رصد أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ــ مؤشرات مختارة

	مؤشرات الوفيات			مؤشرات التعليم		مؤشرات الصحة الإنجابية			
	مجموع وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي	متوسط العمر المتوقع ذكور/إناث	نسبة الوفيات النفاسية	القيد في التعليم الابتدائي (الإجمالي) ذكور/إناث	القيد في التعليم الثانوي (الإجمالي) ذكور/إناث	معدل الولادات لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة)	شيوع وسائل منع الحمل أي وسيلة	شيوع وسائل منع الحمل الوسائل الحديثة	معدل شيوع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (٪) (١٥-٤٩ سنة) ذكور/إناث
جزر البهاما	١٢	٦٨,٧ / ٧٥,٠	٦٠	١٠١ / ١٠١	٩٠ / ٩١	٥٨	٦٢	٦٠	٢,٦ / ٤,٠
البحرين	١٢	٧٣,٨ / ٧٦,٦	٢٨	١٠٥ / ١٠٤	٩٦ / ١٠٢	١٧	٦٢	٣١	
بربادوس	١٠	٧٢,٩ / ٧٩,١	٩٥	١٠٨ / ١٠٨	١١٣ / ١١٣	٤٢	٥٥	٥٣	٢,٣ / ٠,٨
بليز	٢٩	٦٩,٤ / ٧٤,١	١٤٠	١٢٦ / ١٢٣	٨٦ / ٨٧	٧٦	٤٧	٤٢	٣,٦ / ١,٤
بروني دار السلام	٦	٧٤,٩ / ٧٩,٦	٣٧	١٠٨ / ١٠٧	٩٤ / ٩٨	٢٧			٠,١ / <٠,١
الرأس الأخضر	٢٥	٦٨,١ / ٧٤,٣	١٥٠	١١١ / ١٠٥	٦٥ / ٧٠	٨٣	٥٣	٤٦	
جزر القمر	٤٩	٦٢,٨ / ٦٧,٢	٤٨٠	٩١ / ٨٠	٤٠ / ٣٠	٤٩	٢٦	١٩	<٠,١ / <٠,١
قبرص	٦	٧٦,٦ / ٨١,٦	٤٧	٩٨ / ٩٧	٩٦ / ٩٩	٨			
جيبوتي	٨٥	٥٢,٧ / ٥٤,٨	٧٣٠	٤٤ / ٣٦	٢٩ / ١٩	٤٩			٢,٥ / ٣,٧
غينيا الاستوائية	٩٥	٤١,٦ / ٤١,٨	٨٨٠	١١٧ / ١١١	٣٨ / ٢٢	١٨٢			٢,٦ / ٣,٨
فيجي	٢٠	٦٦,٤ / ٧٠,٩	٧٥	١٠٧ / ١٠٥	٨٥ / ٩١	٣١			٠,٢ / <٠,١
بولينيزيا الفرنسية	٨	٧١,٦ / ٧٦,٧	٢٠			٣٤			
غوادالوب	٧	٧٥,٨ / ٨٢,٣	٥			١٨			
غـوام	٩	٧٣,٢ / ٧٧,٩	١٢			٦١			
غيانـا	٤٤	٦٢,٠ / ٦٨,٢	١٧٠	١٣٤ / ١٣١	١٠٣ / ١٠١	٥٧	٣٧	٣٦	٢,٠ / ٢,٩
آيسلندا	٣	٧٩,٥ / ٨٣,٢	٠	١٠١ / ٩٨	١٠٧ / ١٠٩	١٥			٠,٢ / ٠,١
لكسمبرغ	٥	٧٥,٨ / ٨٢,١	٢٨	١٠٠ / ٩٩	٩٢ / ٩٨	٨			
ملديف	٣٥	٦٨,٥ / ٦٨,١	١١٠	٩٥ / ٩٣	٦٨ / ٧٨	٥٤	٤٢	٣٣	
مالطة	٧	٧٦,٥ / ٨١,٣	٢١	١٠٣ / ١٠٢	١٠٩ / ١٠٢	١٤			
جزر المارتينيك	٧	٧٦,٢ / ٨٢,٢	٤			٣٠			
ميكرونيزيا (٢٧)	٢٦	٦٩,٧ / ٧٤,٢				٤٢			
جزر الأنتيل الهولندية	١٢	٧٣,٦ / ٧٩,٧	٢٠	١٢٧ / ١٢٤	٨٣ / ٩٠	٢٢			
كاليدونيا الجديدة	٦	٧٣,٥ / ٧٨,٧	١٠			٢٩			
بولينيزيا (٢٨)	١٧	٧٠,٤ / ٧٥,٦				٢٨			
قطـر	١٠	٧٢,١ / ٧٦,٩	٧	١٠٦ / ١٠٦	١٠١ / ٩٩	١٨	٤٣	٣٢	
ريونيون	٧	٧٢,٠ / ٨٠,١	٤١			٣٥	٦٧	٦٢	
ساموا	٢٣	٦٨,٤ / ٧٤,٧	١٣٠	١٠٠ / ١٠٠	٧٦ / ٨٥	٢٧			
جزر سليمان	٣٢	٦٢,٥ / ٦٤,٢	١٣٠	٩٨ / ٩٢	٣٢ / ٢٧	٤٠			
سورينام	٢٣	٦٦,٩ / ٧٣,٢	١١٠	١٢٠ / ١٢٠	٧٥ / ١٠٠	٤٠	٤٢	٤١	٢,٨ / ١,١
فانواتو	٢٨	٦٨,١ / ٧٢,٠	١٣٠	١٢٠ / ١١٦	٤٤ / ٣٨	٤٣			

المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية	مجموع السكان (بالآلاف) (٢٠٠٧)	عدد السكان المتوقع (بالآلاف) (٢٠٥٠)	النسبة المئوية لسكان الحضر (٢٠٠٧)	معدل النمو الحضري (٢٠٠٥-٢٠١٠)	عدد السكان لكل هكتار من الأرض الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة	معدل الخصوبة الإجمالي (٢٠٠٧)	النسبة المئوية للولادات التي تجري تحت إشراف أشخاص مهرة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية (٢٠٠٥)	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ذكور/إناث
جزر البهاما	٣٣٢	٤٦٦	٩٠,٩	١,٥	٠,٨	٢,٢١	٩٩		١٦ / ١١
البحرين	٧٥١	١,١٥٥	٩٧,٠	١,٩	١,٢	٢,٢٨	٩٩	٢١,٢٩٠	١٥ / ١٥
بريادوس	٢٧١	٢٥٥	٥٣,٩	١,٣	٠,٦	١,٥٠	١٠٠		١٢ / ١٠
بليز	٢٨٠	٤٤٢	٤٨,٧	٢,٣	٠,٧	٢,٨٥	٨٤	٦,٧٤٠	٤٠ / ٣٧
بروني داد السلام	٣٩٠	٦٨١	٧٤,٤	٢,٦	٠,١	٢,٣٢	١٠٠		٧ / ٦
الرأس الأخضر	٥٣٠	١,٠٠٢	٥٨,٨	٣,٥	٢,٠	٣,٤١	٨٩	٦,٠٠٠	٣٩ / ٢٠
جزر القمر	٨٤١	١,٧٨١	٣٨,٣	٤,٣	٤,٢	٤,٣٦	٦٢	٢,٠٠٠	٧١ / ٥٤
قبرص	٨٥٤	١,١٧٤	٦٩,٧	١,٣	٠,٤	١,٥٩			٨ / ٦
جيبوتي	٨٢٠	١,٥٤٧	٨٧,٠	٢,١		٤,٥٦	٦١	٢,٢٤٠	١٣٣ / ١١٧
غينيا الاستوائية	٥٢٧	١,١٤٦	٣٩,٢	٢,٦	١,٥	٥,٩٠	٦٥		١٧٨ / ١٦١
فيجي	٨٦١	٩٣٤	٥١,٨	١,٧	١,١	٢,٧٢	٩٩	٥,٩٦٠	٢٥ / ٢٤
بولينيزيا الفرنسية	٢٦٤	٣٦٠	٥١,٦	١,٣		٢,٢٧	٩٩		١١ / ١١
غوادالوب	٤٥٥	٤٧٤	٩٩,٨	٠,٦	٠,٥	١,٩٩	١٠٠		١٠ / ٨
غوام	١٧٥	٢٥٤	٩٤,٣	١,٦		٢,٧٠	٩٩		١١ / ٩
غيانا	٧٥٢	٤٨٨	٢٨,٢	٠,٢	٠,٢	٢,١٣	٨٦	٤,٢٣٠	٦٨ / ٥٠
آيسلندا	٣٠٠	٣٧٠	٩٣,٠	٠,٩	٣,١	١,٩٣		٣٤,٧٦٠	٤ / ٤
لكسمبرغ	٤٧٧	٧٢١	٨٢,٥	١,١	٠,١	١,٧٤	١٠٠	٦٥,٣٤٠	٧ / ٦
ملديف	٣٤٦	٦٨٢	٣٠,٥	٤,٠	٥,٩	٣,٨١	٧٠		٣٧ / ٤٨
مالطة	٤٠٥	٤٢٨	٩٥,٨	٠,٧	٠,٥	١,٤٨		١٨,٩٦٠	٨ / ٨
جزر المارتينيك	٣٩٩	٣٥٠	٩٨,٠	٠,٣	٠,٧	١,٩٢	١٠٠		٩ / ٨
ميكرونيزيا (٢٧)	٥٧٥	٨٤٩	٦٨,٥	٢,١		٣,٢١	٩٤		٣٥ / ٢٧
جزر الأنتيل الهولندية	١٨٥	٢٠٣	٧٠,٩	١,٠	٠,١	٢,٠٥			١٦ / ١٠
كاليدونيا الجديدة	٢٤٥	٣٨٢	٦٤,٤	٢,٢	٧,٩	٢,٣١			٨ / ٩
بولينيزيا (٢٨)	٦٦٩	٧٦٣	٤٢,٥	١,٥		٢,٩٨	٩٨		٢١ / ١٩
قطر	٨٥٧	١,٣٣٠	٩٥,٦	٢,٠	٠,٣	٢,٨١	١٠٠		١٣ / ١١
ريونيون	٨٠٧	١,٠٩٢	٩٣,١	١,٦	٠,٥	٢,٤٦			١٠ / ٩
ساموا	١٨٧	١٥٧	٢٢,٧	١,٣		٣,٩٩	١٠٠	٦,٤٨٠	٢٨ / ٢٥
جزر سليمان	٥٠٢	٩٢١	١٧,٦	٤,١	٤,٥	٣,٨٤	٨٥	١,٨٨٠	٥٥ / ٤٩
سورينام	٤٥٥	٤٢٩	٧٤,٦	١,٠	١,٢	٢,٤٦	٨٥		٣٣ / ٢١
فانواتو	٢١٩	٣٧٥	٢٤,٣	٣,٦		٣,٧٣	٨٧	٣,١٧٠	٣٩ / ٢٩

حواشي المؤشرات

إن التسميات المستخدمة في هذا المنشور لا تعني ضمناً الإعراب عن أي رأي من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة أو سلطات أي منها، أو فيما يتعلق بتعيين تخوم أو حدود أي منها.

ولا ترد في هذا الجدول بصورة منفصلة البيانات الخاصة بالبلدان أو المناطق الصغيرة التي كان عدد سكان كل منها بوجه عام يبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة أو أقل من ذلك في عام ١٩٩٠. وقد أُدرجت ضمن أعداد سكان الأقاليم التي تقع فيها.

(*) تشمل المناطق الأكثر نمواً أمريكا الشمالية واليابان وأوروبا وأستراليا ونيوزيلندا.

(+) تشمل المناطق الأقل نمواً جميع مناطق أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وآسيا (باستثناء اليابان)، وميلانيزيا، وميكرونيزيا، وبولينيزيا.

(‡) أقل البلدان نمواً حسب التسمية المعيارية للأمم المتحدة.

(١) بما في ذلك إقليم المحيط الهندي التابع لبريطانيا وسيشيل.

(٢) بما في ذلك أغاليزا، ورودريغز، وسانت براندون.

(٣) بما في ذلك سان تومي وبرينسيبي.

(٤) زائير سابقاً.

(٥) بما في ذلك الصحراء الغربية.

(٦) بما في ذلك سانت هيلانة، وأسنسيون، وتريستان داكونها.

(٧) بما في ذلك ماكاو.

(٨) في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ ، أصبحت هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

(٩) هذا القيد مُدرج ضمن الإجمالي للمناطق الأكثر نمواً ولكنه ليس مدرجاً ضمن التقدير الخاص بالمنطقة الجغرافية.

(١٠) تركيا مدرجة في غرب آسيا لأسباب جغرافية. وثمة تصنيفات أخرى تدرج هذا البلد في أوروبا.

(١١) تشمل الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، والجماهيرية العربية الليبية، وموريتانيا، والمغرب، والأرض الفلسطينية المحتلة، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والصومال، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. والتجميع الإقليمي لأغراض المؤشرات الديمغرافية مقدم من شعبة السكان بالأمم المتحدة. والتجمعات الخاصة بالمؤشرات الأخرى هي متوسطات مرجحة تستند إلى البلدان التي تتوافر لديها بيانات.

(١٢) بما في ذلك جزر القنال وجزر فارو وجزيرة مان.

(١٣) بما في ذلك أندورا، وجبل طارق، والكرسي الرسولي، وسان مارينو.

(١٤) في أعقاب إعلان منح الاستقلال الذي اعتمدته الجمعية العامة لمونتنيغرو في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ، واصلت صربيا عضوية صربيا والجبل الأسود السابقة في الأمم المتحدة، وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ، قُبلت مونتنيغرو في عضوية الأمم المتحدة باعتبارها العضو الثاني والتسعين بعد المائة. ولكن بالنظر إلى أن بيانات الدولتين لم تُفصَلْ، فإن القيمة التجميعية لهما هي المعروضة هنا.

(١٥) بما في ذلك ليختنشتاين وموناكو.

(١٦) بما في ذلك أنغيلا، وأنتيغوا وبربودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، ودومينيكا، وغرينادا، ومونتسيرات، وجزر الأنتيل الهولندية، وسان كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسان فنسنت وجزر غرينادين، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

(١٧) بما في ذلك جزر فولكلاند (مالفيناس) وغيانا الفرنسية.

(١٨) بما في ذلك جزر برمودا وغرينلاند وسانت بيير وميكيلون.

(١٩) بما في ذلك جزيرة كريسماس، وجزر كوكوس (كيلنغ) وجزيرة نورفولك.

(٢٠) بما في ذلك كاليدونيا الجديدة وفانواتو.

(٢١) تم تجميع الدول الخلف للاتحاد السوفياتي السابق في إطار المناطق القائمة. فمنطقة شرق أوروبا تشمل بيلاروس، وجمهورية مولدوفا، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا. ويشمل غرب آسيا أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا. ويشمل جنوب وسط آسيا كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان. وهذا هو المجموع للمنطقة، باستثناء المنطقة دون الإقليمية التي ترد بياناتها على حدة أدناه.

(٢٢) المجموع للمنطقة، باستثناء المنطقة دون الإقليمية التي ترد بياناتها على حدة أدناه.

(٢٣) تضم هذه المناطق دون الإقليمية منطقة الدول العربية وأوروبا في إطار صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(٢٤) تستند التقديرات إلى تقارير السنوات السابقة. ومن المتوقع ورود بيانات مستكملة.

(٢٥) يشمل المجموع المتعلق بشرق أوروبا بعض دول منطقة البلقان في جنوب أوروبا ودول البلطيق في شمال أوروبا.

(٢٦) تشير التقارير الأحدث عهداً إلى أن هذا الرقم ربما كان أعلى من ذلك. وستعكس المنشورات التي تصدر مستقبلاً تقييماً لهذه المعلومات.

(٢٧) تشمل ولايات ميكرونيزيا المتحدة، وغوام، وكيريباتي، وجزر مارشال، وناورو، وجزر ماريانا الشمالية، وجزر المحيط الهادئ (بالاو).

(٢٨) تشمل جزيرة ساموا الأمريكية، وجزر كوك، وجزيرة جونستون، وبتكيرن، وساموا، وتوكيلاو، وتونغا، وجزر ميدواي، وتوفالو، وجزر واليس وفوتونا.

ملاحظة بشأن البيانات السكانية: أُرسلت جداول المؤشرات إلى الطباعة قبل صدور التوقعات بشأن سكان العالم: تنقيح عام ٢٠٠٦. وللاطلاع على أحدث الأرقام الديمغرافية ، يرجى زيارة موقع شعبة السكان بالأمم المتحدة على الإنترنت: www.un.org/esa/population/unpop.htm .

مرة أخرى، تولي الجداول الإحصائية في تقرير هذا العام عن حالة سكان العالم اهتماماً خاصاً للمؤشرات التي يمكن أن تساعد في تتبُّع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الكمية والنوعية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والغايات الإنمائية للألفية في مجالات خفض معدلات الوفيات، وإمكانية الحصول إلى التعليم، وإمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة، وشيوع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين صغار السن. وترد فيما يلي مصادر المؤشرات ومبررات اختيارها، حسب كل فئة من الفئات.

رصد أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

مؤشرات معدلات الوفيات

وفيات الرضّع، ومتوسط العمر المتوقع للذكور والإناث عند المولد. المصدر: جداول حاسوبية مقدمة من شعبة السكان بالأمم المتحدة. وهذه المؤشرات هي مقاييس لمستويات معدلات الوفيات في العام الأول من العمر (الذي يتسم بالحساسية الشديدة بالنسبة لمستويات النماء) وطوال العمر كله. وتقديرات البيانات تتعلق بسنة ٢٠٠٧ .

نسبة معدلات الوفيات النفاسية. المصدر: منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ٢٠٠٣ . تقديرات الوفيات النفاسية في سنة ٢٠٠٠: تقديرات من إعداد منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. جنيف: منظمة الصحة العالمية. ويعرض هذا المؤشر عدد وفيات الأمهات لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي، التي تنجم عن أحوال تتصل بالحمل والولادة والمضاعفات المرتبطة بهما. ورغم أن من الصعوبة تحري الدقة في هذا الصدد، فإن الأرقام النسبية تعطي فكرة عن حجم الظاهرة. والتقديرات الأقل من ٥٠ حالة وفاة لا يجري تقريبها إلى رقم صحيح؛ أما الأرقام التي تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ فهي مقربة إلى أقرب ٥ ؛ بينما الأرقام التي تتراوح بين ١٠٠ و ٠٠٠ ١ مقربة إلى أقرب ١٠ ؛ والأرقام التي تزيد على ٠٠٠ ١ مقربة إلى أقرب ١٠٠ . وعدة من التقديرات تختلف عن الأرقام الحكومية الرسمية. وتستند التقديرات إلى الأرقام المبلغ عنها حيثما أمكن، مع استخدام نُهُج لتحسين إمكانية مقارنة المعلومات المستمدة من مصادر مختلفة. ويرجى الرجوع إلى مصدر التفاصيل المتعلقة بأصل كل تقدير من التقديرات الوطنية المحددة. والتقديرات والمنهجيات تستعرضها بانتظام منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الوكالات، وتنقَّح عند الضرورة، كجزء من عملية مستمرة لتحسين بيانات الوفيات النفاسية. ونظراً للتغييرات التي أُدخلت في الأساليب المتبعة فإن التقديرات المسبقة لمستويات عام ١٩٩٥ قد لا تكون مطابقة تماماً لهذه التقديرات.

مؤشرات التعليم

النسب الإجمالية لقيد الذكور والإناث في التعليم الابتدائي، والنسب الإجمالية لقيد الذكور والإناث في التعليم الثانوي. المصدر: جداول حاسوبية مقدمة من معهد اليونسكو للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ . والبيانات السكانية تستند إلى: شعبة السكان بالأمم المتحدة، ٢٠٠٥ . التوقعات بشأن سكان العالم: تنقيح عام ٢٠٠٤ . نيويورك: الأمم المتحدة. وتشير النسبة الإجمالية للقيد إلى عدد التلاميذ المقيدين في مرحلة من مراحل التعليم بالنسبة لكل ١٠٠ فرد في الفئة العمرية المناسبة. ولم تصحح هذه النسب لمراعاة الأفراد الأكبر سناً من العمر المناسب للمرحلة التعليمية بسبب تأخر بداية تعليمهم أو انقطاعهم عن الانتظام في الدراسة أو إعادتهم لصفوف دراسية معينة. وتتعلق البيانات بتقديرات أحدث سنة متاحة بشأن الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦ . وبيانات عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ مؤقتة.

معدلات الأمية بين الذكور والإناث. المصدر: انظر نسب القيد الإجمالية أعلاه للاطلاع على المصدر. والبيانات معدلة بحسب الأمية، انطلاقاً من معرفة القراءة والكتابة. وتخضع تعاريف الأمية للتباين في البلدان المختلفة؛ وتُستخدم ثلاثة تعاريف مقبولة على نطاق واسع. فالبيانات تشير قدر الإمكان إلى نسبة من لا يستطيعون قراءة وكتابة نبذة قصيرة وبسيطة عن الحياة اليومية، مع فهمها. ومعدلات الأمية بين البالغين (وهي معدلاتها بين الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ١٥ سنة) تعكس كلا من المستويات الحديثة للقيد في التعليم ومستويات التحصيل التعليمي السابق. وقد استُكملت مؤشرات التعليم الواردة أعلاه باستخدام تقديرات مستمدة من: شعبة السكان بالأمم المتحدة ٢٠٠٥ . التوقعات بشأن سكان العالم: تنقيح عام ٢٠٠٤ . نيويورك: الأمم المتحدة. وبيانات التعليم هي تقديرات أحدث سنة متاحة بشأن الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥ .

نسبة من يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي. المصدر: انظر النسب الإجمالية للقيد أعلاه للاطلاع على المصدر. والبيانات هي الأحدث في خلال السنوات الدراسية ١٩٨٩-٢٠٠٥ . وبيانات عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ مؤقتة.

مؤشرات الصحة الإنجابية

عدد الولادات لكل ٠٠٠ ١ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة. المصدر: جداول حاسوبية مقدمة من شعبة السكان بالأمم المتحدة. وهذا يمثل مؤشراً لعبء الخصوبة على النساء الصغيرات السن. وحيث إنه معدل سنوي لجميع النساء اللائي ينتمين إلى هذه الفئة العمرية، فإنه لا يعكس تماماً مدى خصوبة المرأة أثناء فترة شبابها. وحيث إنه يشير إلى المتوسط السنوي لعدد الولادات لكل امرأة سنوياً، فمن الممكن ضربه في خمسة لتقريب عدد الولادات لكل ٠٠٠ ١ امرأة في أواخر سنوات مراهقتهن. ولا يشير المقياس إلى الأبعاد الكاملة للحمل أثناء فترة المراهقة نظراً لأن من يولدون أحياء هم الذين يشملهم الإحصاء، بينما لا يتضمن المؤشر من يولدون موتى وعمليات الإجهاض العفوي أو المتعمد. والبيانات تتعلق بالفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ .

شيوع وسائل منع الحمل. المصدر: جدول حاسوبي مقدم من شعبة السكان بالأمم المتحدة. وهذه البيانات مستمدة من تقارير عن دراسات استقصائية لعينات، وهي تقدر نسبة المتزوجات (بمن فيهن النساء المرتبطات بعلاقات بالتراضي) اللائي يستخدمن حالياً، على التوالي، أي وسيلة أو وسائل حديثة لمنع الحمل. وتشمل الوسائل الحديثة أو الإكلينيكية تعقيم الذكور والإناث، والوسائل الرحمية، والحبوب، والمحقونات، وزرع الهرمونات، والرفالات (العوازل الواقية)، والوسائل الحاجزة التي تستعملها الإناث. ويمكن مقارنة هذه الأرقام بين البلدان بصورة عامة، وإن لم يكن بصورة كاملة، نتيجة للتفاوت في توقيت إجراء الدراسات الاستقصائية وفي تفاصيل الأسئلة التي تتضمنها. وتشير البيانات القطرية والإقليمية جميعها إلى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة. وبيانات أحدث الدراسات الاستقصائية المتاحة هي المذكورة، وهي تتفاوت من سنة ١٩٨٩ إلى سنة ٢٠٠٥ .

معدل شيوع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ذكور/إناث، ١٥-٤٩ سنة. المصدر: بيانات مقدمة من برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ٢٠٠٦ . "المعدل التقديري لشيوع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى الرجال والنساء (١٥-٤٩ سنة) في عام ٢٠٠٥". جدول حاسوبي. جنيف: برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز. وهذه البيانات مستمدة من تقارير نظم المراقبة وتقديرات نموذجية. والبيانات المقدمة فيما يتعلق بالرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة هي تقديرات نقاطية لكل بلد. والسنة المرجعية هي سنة ٢٠٠٥ . والفروق بين الذكور والإناث هي انعكاس للقابلية فسيولوجياً واجتماعياً للإصابة بالمرض، وتتأثر بالاختلافات العمرية بين الشركاء في علاقات جنسية.

المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية

مجموع السكان في عام ٢٠٠٧ ، والإسقاطات المتوقعة للسكان في عام ٢٠٥٠ ، ومتوسط معدل النمو السكاني السنوي المتوقع للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ . المصدر: جداول حاسوبية مقدمة من شعبة السكان بالأمم المتحدة. وتعرض هذه المؤشرات حجم سكان البلد حالياً، وحجمهم الذي تتوقعه الإسقاطات مستقبلاً، ونموهم السنوي في الفترة الحالية.

النسبة المئوية لسكان الحضر ومعدلات النمو الحضري. المصدر: شعبة السكان بالأمم المتحدة. ٢٠٠٦ . توقعات التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٥ . إصدار قرص مدمج ـ ذاكرة قراءة فقط: بيانات بشكل رقمي. نيويورك: الأمم المتحدة. وتعكس هذه المؤشرات نسبة سكان البلد الذين يعيشون في المناطق الحضرية ومعدل النمو الذي تتوقعه الإسقاطات في المناطق الحضرية.

عدد السكان الزراعيين لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة والمنتجة لمحاصيل بصفة دائمة. المصدر: بيانات مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، شعبة الإحصاءات، باستخدام بيانات السكان الزراعيين استناداً إلى مجموع أعداد السكان المستمد من شعبة السكان بالأمم المتحدة. ٢٠٠٥ . التوقعات بشأن سكان العالم: تنقيح عام ٢٠٠٤ ، نيويورك: الأمم المتحدة. ومعدلات نشاط السكان النشطين اقتصادياً المستمدة من: منظمة العمل الدولية ١٩٦٠ . *Economically Active Population* ، ١٩٥٠-٢٠١٠، الطبعة الرابعة. جنيف: منظمة العمل الدولية. ويربط هذا المؤشر حجم السكان الزراعيين بالأرض الصالحة للإنتاج الزراعي. وهو يتجاوب مع التغيرات في كل من بنية الاقتصادات الوطنية (نسب القوى العاملة في الزراعة) وتكنولوجيات استصلاح الأراضي. ويمكن عزو القيم المرتفعة إلى إجهاد الأرض إنتاجياً وإلى تجزئة حيازات الأرض. غير أن المقياس يراعي أيضاً اختلاف مستويات التنمية وسياسات استخدام الأراضي. وتشير البيانات إلى سنة ٢٠٠٣ .

معدل الخصوبة الإجمالي (٢٠٠٧). المصدر: جدول حاسوبي مقدم من شعبة السكان بالأمم المتحدة. ويشير المقياس إلى عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة أثناء سنواتها الإنجابية إذا حملت بالمعدل المقدر للفئات العمرية المختلفة في الفترة الزمنية المحددة. وقد تصل البلدان إلى المعدل الذي تتوقعه الإسقاطات عند نقاط مختلفة في غضون تلك الفترة.

معدل الولادات التي تجري تحت إشراف أشخاص مهرة. المصدر: جدول حاسوبي مقدم من منظمة الصحة العالمية مع بيانات مستمدة من: قاعدة بيانات عن الولادات التي تجري تحت إشراف أشخاص مهرة. جنيف: منظمة الصحة العالمية. الموقع على الإنترنت: www.who.int/reproductive-health/global_monitoring/data.html . ويستند هذا المؤشر إلى تقارير وطنية عن نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف "أخصائيين صحيين مهرة أو مشرفين مهرة: أطباء (متخصصين أو غير متخصصين) و/أو أشخاص لديهم مهارات القبالة قادرين على تشخيص مضاعفات الولادة وإدارتها فضلاً عن الولادات الطبيعية". وبيانات البلدان الأكثر نمواً تعكس ارتفاع مستويات الإشراف فيها على الولادات من جانب أشخاص مهرة. وبسبب افتراضات التغطية الكاملة، فإن حالات العجز في البيانات (والتغطية) فيما يتعلق بالسكان المهمشين وآثار تأخيرات الفرصة والنقل قد لا تنعكس تماماً في الإحصائيات الرسمية. وتقديرات البيانات هي أحدث التقديرات المتاحة من سنة ١٩٩٥ حتى سنة ٢٠٠٥ .

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. المصدر: أحدث أرقام لسنة (٢٠٠٥) مستمدة من: البنك الدولي. مؤشرات التنمية في العالم على الإنترنت. الموقع على الإنترنت: http://devdata.worldbank.org/dataonline/ (باشتراك). وهذا المؤشر (الذي كان يشار إليه سابقاً بوصفه نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي) يقيس مجموع الإنتاج من السلع والخدمات الجاهزة للاستهلاك النهائي التي ينتجها المقيمون وغير المقيمين، بغض النظر عما يخصص للطلب المحلي والخارجي، بالنسبة لحجم السكان. وهو يُعتبر بهذا الشكل مؤشراً للإنتاجية الاقتصادية للدولة. وهو يختلف عن الناتج المحلي الإجمالي من حيث إنه يراعي أيضاً حساب الإيرادات المحولة من الخارج مقابل عمل ورأس مال المقيمين والمدفوعات المماثلة لغير المقيمين، وتضمينه مختلف التسويات الفنية، بما فيها التسويات المتصلة بما يطرأ من تغييرات على سعر الصرف بمرور الوقت. ويراعي هذا المقياس أيضاً اختلاف القوة الشرائية للعملات من خلال إدراج تسويات تعادل القوة الشرائية "للناتج

القومي الإجمالي الحقيقي". ويستند بعض أرقام تعادل القوة الشرائية إلى نماذج الانحدار؛ بينما تُستنبط أرقام أخرى من أحدث التقديرات المعيارية لبرنامج المقارنات الدولية؛ انظر المصدر الأصلي للاطلاع على التفاصيل.

نفقات الحكومة المركزية على التعليم والصحة. المصدر: البنك الدولي. مؤشرات التنمية في العالم على الإنترنت. الموقع على الإنترنت: http://devdata.worldbank.org/dataonline/ (باشتراك). وتعكس هذه المؤشرات ما توليه الدولة من أولوية لقطاعي التعليم والصحة، من خلال نسبة النفقات الحكومية المخصصة لهما. وهي لا تراعي الفروق في المخصصات داخل القطاعين، مثل مستويات المخصصات للتعليم الابتدائي أو الخدمات الصحية، بالنسبة إلى مستويات المخصصات الأخرى، التي تتفاوت بدرجة كبيرة. وإمكانية المقارنة المباشرة يُعقِّدها اختلاف المسؤوليات الإدارية والخاصة بالميزانية المسندة إلى الحكومات المركزية بالنسبة إلى الحكومات المحلية، وكذلك اختلاف دوري القطاعين الخاص والعام. والتقديرات المبلغ عنها معروضة باعتبارها حصص نصيب الفرد من حصص الناتج المحلي الإجمالي (للتعليم) أو من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (للصحة). ويلزم توخي قدر كبير من الحذر بشأن المقارنات بين البلدان وذلك بسبب تباين تكاليف المدخلات في البيئات والقطاعات المختلفة. وتتعلق البيانات بتقديرات أحدث سنة متاحة بشأن الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥ .

المساعدات الخارجية في مجال السكان. المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان. منشور يصدر لاحقاً. تدفقات الموارد المالية من أجل الأنشطة السكانية في عام ٢٠٠٤ . نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويعبِّر هذا الرقم عن مقدار المساعدات الخارجية التي قُدمت في عام ٢٠٠٤ من أجل الأنشطة السكانية في كل بلد. وتصرف الأموال الخارجية من خلال وكالات المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية ومن خلال المنظمات غير الحكومية. ويشار إلى البلدان المانحة عن طريق وضع مساهماتها بين أقواس. وتشمل المجاميع الإقليمية كلاً من المشاريع التي يجري تنفيذها على الصعيد القطري والأنشطة الإقليمية (التي لا ترد في الجدول).

معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. المصدر: جدول حاسوبي مقدم من شعبة السكان بالأمم المتحدة. ويتعلق هذا المؤشر بحالات وفيات الرضَّع والأطفال الصغار. ولذلك، فإنه يعكس أثر الأمراض وغيرها من أسباب الوفاة على الرضع ومن بلغوا نحو سنة من العمر، فضلاً عن صغار الأطفال. وتتمثل المقاييس الديمغرافية الأكثر معيارية في معدلات وفيات الرضع والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة وأربع سنوات، التي تعكس أسباباً مختلفة لحالات الوفاة ومدى تواتر هذه الحالات في هذه الأعمار. ويراعي هذا المقياس عبء أمراض الطفولة، بما فيها الأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق تحسين الغذاء وبرامج التحصين، أكثر مما تراعي هذا العبء وفيات الرضع كمقياس. ويجري هنا التعبير عن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة باعتبارها حالات وفاة أطفال تقل أعمارهم عن خمس سنوات مقابل كل ١٠٠٠ مولود حي في سنة محددة. وتتعلق التقديرات بالفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ .

نصيب الفرد من استهلاك الطاقة. المصدر: البنك الدولي. مؤشرات التنمية في العالم على الإنترنت. الموقع على الإنترنت: http://devdata.worldbank.org/dataonline/ (باشتراك). ويعكس هذا المؤشر الاستهلاك السنوي من الطاقة الأولية التجارية (الفحم والليغنايت، والنفط، والغاز الطبيعي، والكهرباء المائية والنووية والحرارية الأرضية) بالكيلوغرامات من معادلات النفط لكل فرد. وهو يعكس مستوى التنمية الصناعية وبنية الاقتصاد وأنماط الاستهلاك. وما يطرأ من تغيرات بمرور الوقت يمكن أن يعكس التغيرات في مستوى وتوازن مختلف الأنشطة الاقتصادية والتغيرات في كفاءة استخدام الطاقة (بما في ذلك حالات النقصان أو الزيادة في الاستهلاك التبديدي). وتتعلق تقديرات البيانات بسنة ٢٠٠٣ .

إمكانية الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب. المصدر: منظمة الصحة العالمية واليونيسيف. ٢٠٠٦ . تلبية غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي: التحدي الحضري والريفي في هذا العقد. جنيف: منظمة الصحة العالمية. ويبين هذا المؤشر النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الوصول إلى مصدر محسَّن لمياه الشرب يتيح كمية كافية من مياه الشرب المأمونة وموجودة في حدود مسافة مناسبة من سكن مستخدم المياه. والكلمات المطبوعة بأحرف مائلة تستخدم التعاريف القطرية. ويرتبط المؤشر بالتعرض للمخاطر الصحية، بما فيها تلك الناجمة عن سوء الصرف الصحي. والبيانات هي تقديرات لسنة ٢٠٠٤ .

فريـق التحريـر

حالة سكان العالم ٢٠٠٧

المؤلف/الباحث الرئيسي: جورج مارتين
المحرر: أليكس مارشال
التوجيه الإبداعي: باتريشيا لايدل
معاونة التحرير: فيليس براكمان
الباحثون: دينا ديليجيورجس ، كريستيان فيوريش ، لاديا ليون ، أماندا اوديليوس
معاونة التحرير والإدارة: ميري شلهوب

كلمات شكر:

يعرب فريق التحرير عن تقديره الخاص للأشخاص التالي ذكرهم:

المساهمون الذين قدموا ورقات معلومات أساسية وتعليقات شكلت أساس أقسام التقرير: بريدجيت أندرسون وشلومو أنجل وشيمي بيه ودوبورا بالك ونيفيس بازوغلو وس. شاندراسيخار ولين كولينز ومارك كولينسون وأليكس دي شيربينين وغابرييلا كاروليني وفرانسوا فرح وهوزيه ميغويل غوزمان ورالف هاكيرت وهيلدا هيرزر ودانييل هوغان وأدريانا لارانغيرا وبليسنغ مبرو وغورا مبوب وغوردون مكغراناهان وديانا ميلتن وديفيد ساتيرثويت وسيسيليا تاكولي وموظفو المعهد الدولي للبيئة والتنمية ومارك مونتغاميري وجايل نيس وريكاردو اوجيما وانريك بينيالوسا وخورخي رودريغز وروبيرتو سانشيز رودريغز ورونالد سكيلدون ومارتيم سمولكا وهارولدو توريس ومايكل ج. وايت.

وندين بشكر خاص لجوردن مكغراناهان وريجيليو فيرنانديز ـ كاستيو لاستعراضهما ومناقشتهما عدة نسخ من هذا التقرير.

المشورة أو المساهمات الأخرى التي قُدمت من منظمات شريكة: نيفيس بازوغلو وغورا مبوب اللتان تعملان في موئل الأمم المتحدة ؛ وعزة كرم التي تعمل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛ وندين بالشكر لكل ما قُدم لنا من دعم ومساهمات من جانب زملائنا في صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وبخاصة ماريا خوسيه ألكالا وستان بيرنستين ولورا لاسكي وستافورد موسكي.



صندوق الأمم المتحدة للسكان
United Nations Population Fund
220 East 42nd Street, 23rd Fl.
New York, NY 10017 U.S.A.
www.unfpa.org

يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهـو وكالة إنمائية دولية، حـق كل امـرأة ورجل وطفل في التمتع بحيـاة تتسم بالصحـة وبتكافؤ الفـرص. ويقـوم الصـنـدوق أيضاً بدعـم البلـدان في استخدامها للبيانات السكانية اللازمة لسياسات برامج مكافحة الفقر وللبرامج التي تمكِّن من أن يكـون كل حمـل مرغوبـاً، وكل ولادة مأمونة، وكل شاب وشابة خالياً من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكل فتاة وامرأة تُعامل بكرامة واحترام.

صندوق الأمم المتحدة للسكان ــ لأن كل شخص مهم.



صندوق الأمم المتحدة للسكان
United Nations Population Fund
220 East 42nd Street, 23rd Fl.
New York, NY 10017
U.S.A.
www.unfpa.org

ISBN 978-0-89714-810-8
A/4,200/2007 sales no. A.07.III.H.1

مطبوع على ورق معاد استعماله.